معركة الحزام الذهبى

الأولى

حسن التهامى محمد الطويل

١٩٩٠

تصميم الغلاف : الفنان ماجد بدران
الخـــطوط : فاضل مصطفى فاضل

تقديم الكتاب :

«بسم الله الرحمن الرحيم»

ان صدور هذا الكتاب ضرورة قومية ووطنية ، اذ يغطى في محتوياته حقائق عن معركة البترول الأولى فى تاريخنا المعاصر ، ينبغى ان يعرفها هذا الجيل من المفكرين والسياسيين والدبلوماسيين والمقاتلين والمثقفين وكل من يسعى ويهمه ان يعرف تاريخ حضارته وصراعه لاسترجاع حقوقه واستكمال سيادته على مقدراته وأرضه وحماية عقيدته الحرة ومقدساته التى هى أمانة فى عنقه .

ونحن فى هذه المنطقة من العالم التى تشكل الحزام الذهبى للكرة الأرضية من أقصى المغرب العربى الى أقصى المشرق الاسلامى والتى لاغنى للعالم عنها الذى هو اساس غنى العالم الأن حتى فى الميدان الحربى . فسوف تبقى بلادنا مصدر الرخاء والحضارة للبشرية كلها بما احتوته من قدرات ورجال وشعوب عريقة في الوجود الحضارى وكذلك ما احتوته من مخزون من الثروة الضرورية لازدهار البشرية فى عصور حضارتنا التى نعيشها بمادياتها واقتصادها وستبقى هذه كنزا فكريا وعقائديا للصفوة من شعوب الأرض التى تدين بالرسالات السماوية . وسوف تستمر شعوب منطقتنا فى هداية العالم واعلاء كلمة الحق والدفاع عن انسانية الانسان واقامة موازين العدل والصدق والحق وستبقى هى حجر الزاوية فى رد الطغاة الى رشدهم ورسم طريق العدل للبشرية .

لم تكن معركة البترول - فى عام ١٩٧٣ - عملا عشوائيا أو انتهازا لفرصة تواكبت مع نصر أكتوبر العسكرى بل كانت نابعة من فكر عربى أصيل وعميق . وبعد تخطيط ثاقب وسابق للزمن الذى بدأت فيه المعركة ، وأحكم هذا التخطيط مسار هذه المعركة ودفع بالقوة الكامنة فى حق شعوبنا

ومقدراتها واقتصادياتها ومالها وذهبها . واستجمع فى مساره قوى الأمة كلها ودفع الى الاتجاه الصحيح .

وكان تنفيذ المخطط نوعا فريدا فى اتقان صناعة السياسة والحرب وادارة المعركة بفراسة ودراية وخبرة بعناصر القوة والضعف فى المجتمع العالمى كله ودراية بطبائع البشر على اختلافهم فوق رقعة الأرض كلها .

وقد تباينت ردود أفعال نفوسها وحكامها على اختلاف نزعاتهم ومصالحهم وانتماءاتهم الحقيقية لمصالحهم ومصالح شعوبهم الذاتية والتى لاتزال هى الحكم فى سلوك هذه الدول والشعوب الى يومنا هذا والى ان تنتهى الحضارة الحديثة للعالم وذلك هو ميزان المصلحةواين يكون وكيف يتحقق ؟؟

وكان من عطاءات التاريخ الفريدة فى نوعها وزمانها تواجد صفوة من قادتها فى ذلك الزمن على هذه الدرجة الفريدة من الوعى والايمان والخبرة وتمرس الحياة ولذلك كان التخطيط المحكم متبوعا بقدرات رجال صدقوا النية وصدقوا الأمة واتقنوا صنعة السياسة والدبلوماسية وقفزوا الى مصاف التحدى الدولى وهم السابقون بالقرار على علم ودراية وهم فى مراكز رئاساتهم يستندون الى أمة قد طال انتظار شعوبها لاستعادة حقوقها وفرض وجودها على أرضها وحماية مصالحها واسترجاع ما سلبه الغريب من أمة الغرباء الذين كانوا يعيشون على أرضهم قبل تلك المعركة وذهبهم تحت اقدامهم يذهب الى خزائن الجاثمين على شواطئنا وابارنا وثرواتنا .

لقد كانت الأمة ممثلة فى رجالها هؤلاء وكان الرجال هم الأمة فى أمالها وأعمالها . وقد انتزعت الأمة بقيادتها هذه حقوقها من بين أيدى المغتصبين الذين كانوا ينفردون بالتصرف فى هذه الثروة لمصالح شعوبهم .

ودارت المعرمة السياسية والدبلوماسية السابقة التحضير والتفكير

بشكل تجلت فيه روعة الأداء الدبلوماسى والسياسى وهم يشاركون فى ملحمة رائعة من الأداء السياسى والانجاز التنفيذى لهذه الخطة .. خطوة بعد خطوة ومرحلة بعد مرحلة ويوما بعد يوم بل كان فى الأيام الحاسمة ساعة بعد ساعة حتى وصلت قضية الحق الى يوم الفصل بالقرارات النهائية التى وضع فيها أصحاب الثروة الحقيقيين وقد وضعوا العالم كله على بداية متغير جديد حاسم فى تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة ودخل عالمنا فى ميزان القوة العالمية بوزنه الحقيقى لأول مرة فى تاريخنا المعاصر وكان ذلك الانجاز بداية لأوضاع لارجعة فيها وبداية مسيرة لابد لها من عمل يدعم ويحافظ على مكاسبها ويستفيد من منجزاتها ويستعوض ما فاته على طريق الرقى البشرى والارتفاع بمستوى شعوبنا .

لقد كانت معركة عام ١٩٧٣ - مواجهة - حكم الله فيها حكمه لاصحاب الحق الحقيقين ومن علامات هذه المعركة الفريدة فى نوعها انها كانت معركة بلا خسائر فى الأرواح . وكانت معركة استمرت بعدها الحياة فى أمن واستقرار وتفاهم بنى نفسه على أسس نتاج المعركة وهو العدل والحق.

واثناء الاعداد لاخراج هذا الكتاب داهمتنا الأحداث المؤلمة باستيلاء العراق على الكويت اغتصابا وعدوانا. وتفتحت أذان التاريخ لنستمع معها الى نغمات جديدة قد رددها من قبل بعض ذيول المغتصبين السابقين لثروتنا ، كانت أصداؤها الأولى قد ترددت خافتة فى الأفق تتوعد باختلاق أوضاع فى الخليج تستند عليها القوى العالمية فى فرض سيطرتها واحتلالها لآبار البترول ثم التحكم فى سعر برميل الزيت . وبذلك فقد بدأت مرحلة التحضير هذه منذ عشر سنوات عندما اختلق العراق حربه مع ايران .

وقبل العدوان العراقى على الكويت بثلاثة شهور فقط كان وزير الدفاع

الأمريكى يطلب من الكونجرس زيادة اعتمادات القوات المسلحة فى بلده انتظارا لأحداث محددة هى وجوب توفير القدرة على التعامل مع الحروب المحلية والنزاعات التى سوف تنشأ فى منطقة الشرق الأوسط وان تكون قادرة على حماية مصالح الغرب فى بترول الخليج وكذلك السيطرة على المشاكل والحروب التى سوف تنشأ بسبب المياه فى افريقيا ومناطق أخرى من العالم .

والآن مع تدفق أساطيل وقوات أمريكاوحلف شمال الأطلنطى والعالم كله تقريبا للاسراع فى احتلال البحار والمحيطات والأراضى حول الخليج العربى خرج علينا بعضا من أهم كتابهم الاستراتيجيين ليقول لنانحن العرب والمسلمين من أصحاب الأرض والبترول من خلال فقرات محددة فى تقديراتهم الممتدة فى عمق الفكر الامريكى ما نصه :

«كانت القدرات العسكرية الامريكية للتعامل مع أزمة الخليج مؤثرة ومثيرة للاعجاب . فبعد عشر سنوات من التخطيط أظهرت وزارة الدفاع البنتاجون انهاتستطيع تحريك قوة ذات وزن الى منتصف الطريق حول العالم بشكل ملائم وبسلاسة».

ثم يسترسل فى قوله :هل نحن حقا مهتمون بأن يبقى ملوك وامراء البترول الأثرياء على عروشهم ؟ وماذا عن الديمقراطية وحقوق الانسان ؟

ثم يستدرك قائلا : يجب ان نبدأ من الآن ازاء المضاعفات طويلة الأمد لهذه الأزمة . هل نصبح فى النهاية جادين ازاء سياسة الطاقة ؟ وعندما يهبط سعر البترول هل ستكون لدى السياسيين الشجاعة للمطالبة بفرض ضريبة على البنزين لعدم تشجيع الاستهلاك وهل نعمل على زيادة الاحتياطى الاستراتيجى للبترول ونضع سياسة نوعية لاستخدامه فى الأزمات المستقبلية ؟

ثم يضيف : وماذا عن مصادر التوتر الأخرى فى المنطقة :

التوزيع غير العادل للثروة والنزاع العربى - الاسرائيلى المتوهج منذ زمن والافتقار الى التطور الديمقراطى ؟ فهل نغمض نحن وشركاؤنا أعينا عن هذه المشكلات عندما تهدأ الأزمة الراهنة أم سنحاول معالجتها أيضا ؟

ويصرح غيره من صناع السياسة والاستراتيجية بأن الأزمة الخليجية الحالية يجب ان تقوم من خلال أهدافها قيادة دولية تؤمن المصالح الدولية فى الخليج بما فى ذلك تشكيل قوة دولية للسيطرة على المصالح الحيوية فى الخليج وتأمنيها .

وها نحن أمام معركة البترول الثانية وهذا ما جعلنا نسمى معركة البترول فى عام ١٩٧٣ بالمعركة الأولى التى ينبغى ان تكون درسا لاستيعاب القدرة الذاتية لعالمنا العربى فى حماية مقدراته وثرواته وأرضه وهو ما يجب ان يكون العامل الوحيد فى تأمين المنطقة ولا يمكن أن يقبل عاقل مبدأ تدويل حماية المنطقة لصالح الغير . وهل فى فكرهم هذا مدلول مقولتهم بوجوب تغيير الخريطة السياسية فى الشرق الأوسط ولمصلحة من ويإذن من؟ !

ولكن التخطيط العادل والتعامل مع العالم بلسان المصلحة والواقع والتعايش وقدرتنا نحن على ادارة معركتنا بالاتفاق والتوافق بما يشبه روح ١٩٧٣ هو المنطق الوحيد الذى يمكن ان يحقق استقرار العالم من حولناواستقرار علاقاتنا بالعالم المتحضر تحت مظلة قوتنا التى تحمى العدل والسياسة والدبلوماسية التى تصنع لكل طرف حدوده وليستقيم ميزان التعامل الدولى وهو ما يكون باذن الله فى كتابنا القادم معركة الحزام الذهبى الثانية . ومحوره معركة المصالح والعقيدة وفى الحديث عن العقيدة مسائل على مستوى من الخطورة اذ هى المحرك الحقيقى لهذه التحركات

الاستراتيجية . واذا لم نتحكم فى مقاديرنا بأنفسنا وبالأسلوب الحازم الذى يضطلع به الصفوة من قادتنا واذا لم نخطىء أو نستدرج وما لم نضع بداية انتحارنا بأيدينا أو بقبولنا للمسار المؤدى اليه.

«فلن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا» .

السيد حسن التهامى

أكتوبر ١٩٩٠

مقدمة الكتاب :

في عصر .. انهيار الشيوعية السوفيتية .

في عصر .. الوحدة الأوربية القادمة .

في عصر .. الانفتاح والتزاوج الغربي الشرقي .

في عصر .. عودة العملاق الألماني الموحد .

في عصر .. تعاظم النظام الرأسمالي الغربي .

في عصر .. الظلم الفادح بمشكلة الشرق الأوسط .

في عصر .. اعادة رسم خريطة منطقة الشرق الأوسط .

في عصر .. اعادة صياغة الاقتصاد العالمي .

في عصر .. تتأرجح فيه منطقة الحزام الذهبي - الشرق الأوسط - بين كل هذه المتغيرات العصرية .

أين نحن . العرب من هذا العصر ؟

اعتقد أنه من المؤكد أن هذا التساؤل يطرح نفسه لدى كل مواطن عربي. وخاصة مواطن منطقة الشرق الأوسط تلك المنطقة التي توصف بمنطقة الحزام الذهبي . وذلك لما تحتويه من خيرات وثروات وأهمها البترول ذلك الذهب الأسود . وأكبر مستودعاته منطقة الشرق الأوسط .

ورغم هذا التساؤل ..

ربما ينتظر البعض نتائج هذه المتغيرات العالمية والأفعال !!

وربما تترقب كل هذا . ونشاهده وكأنه لا يعنينا !!

وربما نستمتع به كمسلسل أجنبى أمام عيوننا !!

كل ذلك . وفجأة نستيقظ . على أنه لابد ان نكون رد فعل !! ونسينا . وربما تناسينا اننا القوة السادسة . التى فوجئ بها العالم منذ سنوات . وعندئذ أشير الينا نحن العرب ووضعنا فى مصاف أعظم القوى .. واعتبرنا القوة السادسة .

ولكن ماذا حدث . ولماذا . وكيف . والى أين هذه القوة السادسة ؟!

ألم يطلق العرب سلاح بترولهم - ذهبهم الأسود - فى كل اتجاه من العالم . وهم على أرضهم . لم يحركوا صاروخا أو طائرة أو دبابة أو مدفعا أو أخطر الأسلحة الحربية!!

ألم تجثوا أقوى الدول وأعظمها على قدمى العرب تملقا وتزلفا واسترضاء من أجل حياتها ورفاهيتها !!

لقد أضاء الله عقولنا . فأضاءت لنا عقول العالم أجمع ..

واجمعت القوى العالمية على قوة العرب وعظمتهم عندما أطلقوا انذارا وتحذيرا وتهديدا لحماية مصالحها ورفاهيتها وحياتها اليومية .

فأين هذه القوة السادسة اليوم ؟!

ان الشعوب العربية فى أشد الحاجة لها ..

ان المتغيرات العالمية اليوم تثب فى كل اتجاه . وكل دولة أو قوى تتحرك لموطئ قدم . من أجل حياتها ووجودها .

فأين نحن الأن من هذه المتغيرات ؟!

هل سنكون المبادرة .. والمباراة .. أم سنكون رد الفعل ؟!

أرجو ألا نكون رد فعل .. فنحن القوة السادسة التى حققتها معركة البترول .. ولنتذكر هذه المعركة البترولية فى أكتوبر ١٩٧٣ . والتى انطلقت من منطقة الحزام الذهبى فحصلنا عليه بجدارة واقتدار وكفاءة شهد بها العالم أجمع .

لقد كانت معركة الحياة . والتى لم يسبقها معركة مثيلة أخرى فى التاريخ . فقد كان ميدان المعركة هى كل موقع على كوكب الأرض . وفى كل منزل . وطريق بكل دولة.

انها خير ذكرى تدق اليوم طبولها فى عالم النسيان وفى عصرنا الجارى بسرعة رهيبة .

انها المعركة التى هددت كل اقتصاديات الدول والقوى المختلفة بصناعاتها وزراعتها وتجارتها ورفاهيتها .. وحياتها كلها !! انها بالفعل كذلك .

فالنقل البرى والجوى والبحرى يعتمد على البترول بنسبة ١٠٠٪ والزراعة بنسبة ٨٠٪ والسكة الحديد ٧٧٪ والخدمات العامة ٦٠٪ والصناعات الأخرى ٥٥٪ والحديد والصلب ٤٠٪ والكهرباء ٣٠٪ وغير ذلك الكثير .. والكثير !!

فالبترول دم الحياة العصرية . اذا أصابه تجلط شلت الحياة اليومية وتوقفت فى أى دولة .. وعلى أى مستوى .

فالبرميل الواحد من البترول ينتج ويكرر ويوزع كالأتى :

٢٠٪ كيروسين ووقود النفاثات و ٢٠٪ مازوت و ٢٠٪ ديزل و ٢٠٪ بنزينا. ولهذا كان البترول - بحق - هو دم الحياة العصرية اليوم والعرب لديهم هذه الثروة منذ ما يزيد عن ٥٠ عاما .. ولكنهم فى أكتوبر ١٩٧٣

حققوا وحدة لم يسبق لها مثيل ..

فضربوا كل التحالفات المضادة . وأصابوا كل الوحدات والتكتلات فى مقتل . وحققوا الانقاسامات المذهبية والمصلحية . ودفعوا كل العالم لاعادة النظر وصياغة عالم جديد .. يسمى عالم ما بعد معركة البترول .

وكل ذلك تحقيقا للمصالح القومية المشروعة العربية .

وفى خضم الأنباء الواردة كل ساعة زمنية حول المتغيرات العصرية الجارية اليوم .. أتقدم بهذا الكتاب . ولا أدعى أننى أقدم تحليلا وتقيما لمعركة البترول .

انما أقدم وبحق - تسجيلا تاريخيا - يتحدث عن نفسه . يعرض به أبطال معركة البترول . ومقدماتها خطوطها . حركتها . نتائجها . ردود فعلها .

أتقدم بعرض مناخ عربى قومى عظيم .. جو عالمى يشع كل احترام وتقدم ومهابة لوحدة العرب وقوتهم .

أتقدم بتذكرة عرضى لمشاهدة عرضا تسجيلى فى دور العرض التاريخية.

وذلك حتى نتذكر - نحن العرب - اننا القوة السادسة وعلينا أن نؤكد ذلك . قبل وأثناء وبعد هذا العرض التاريخى .

محمد الطويل

يوليو - ١٩٩٠

الفصل الأول :

مواقع سلاح البترول.. بالرؤيا الناصرية !!

قال عبدالناصر : «بودى لو وقفت قليلا عند البترول فلعل وجوده كحقيقة مادية تقررها الاحصائيات والأرقام يصلح ليكون نموذجا للمناقشة فى أهمية مصادر القوة فى بلادنا » .

ذكر عبدالناصر هذا القول فى كتابه «فلسفة الثورة» الذى أصدره فى الخمسينات وفور استيلاءه على حكم مصر . ويقصد ببلادنا العالم العربى . حيث جاء هذا القول فى صدر حديثه ورؤيته العربية .

ثم يستطرد بقوله : ولقد قرأت أخيرا رسالة طبعتها جامعة شيكاغو عن ظروف البترول . وبودى لو كان لكل فرد من أفراد شعوبنا ان يقرأها ويتدبر معانيها ويسرح بفكره فى المعنى الكبير الكامن وراء أرقامها واحصائياتها.

ويسرد موجزها قائلا : تقرر هذه الرسالة مثلا - ان العمل لاستخراج بترول البلاد العربية لا يكلف كثيرا من المال .

ولقد ثبت ان نصف الاحتياطى المحقق من البترول فى العالم يرقد تحت أرض المنطقة العربية .

ويصل الى نتيجة يؤكدها بقوله : اذن فنحن أقوياء .. أقوياء ليس فى علو صوتنا حين نولول ولا حين نصرخ ولا حين نتسغيث ..

انما أقوياء حين نهدأ أو حين نحسب بالأرقام مدى قدرتنا على العمل وفهمنا الحقيقى لقوة الرابطة بيننا . هذه الرابطة التى تجعل من أرضنا منطقة واحدة لا يمكن عزل جزء منها عن كلها ولا يمكن حماية مكان منها بوصفه جزيرة لا تربطها بغيرها رابطة ..

وفى ختام فلسفة الثورة يقول :

«ثم أعود الى الدور التائه الذى يبحث عن بطل يقوم به .. ذلك هو الدور ، وتلك هى ملامحه وهذا هو مسرحه ... ونحن وحدنا بحكم «المكان»

نستطيع القيام به !»

واذا توقفنا عند كلمات عبدالناصر .. وتأملناها قليلا . وقارناها بما اتخذه من سياسات أو رفعه وترديده لشعارات ليحقق ما قاله بالنسبة للقوة العربية وخاصة البترول .. فاننا نجد الحقائق التالية :

أولا : فقد أشار الى «أننا أقوياء» فما هى السياسات التى ساهمت ودعمت هذه القوة العربية ؟ وماذا كانت نوعية وحجم ومدى علاقاته العربية لتحقيق وتدعيم هذه القوة ؟!

ثانيا : انه يرى ان القوة ليست فى علو الصوت .. فهل كان من يعلو فوق صوته من المحيط الى الخليج العربى ؟ ويرى أن القوة ليست حين نولول .. ولا أدرى هل هناك من رفع صوته بأكثر منه فى هذا الصدد وترديد شعارات وطنية حماسية حول مواجهة الاستعمار والرجعية والامبريالية واسرائيل .. يولول من كل هؤلاء جميعا ؟

ويرى أيضا ان القوة ليست فى الصراخ .. وهل كانت هناك صرخات رعدية كما كان يصرخ ؟! ان صرخاته التى صبها على الملوك والرؤساء العرب كانت تكفى لأن يعاديهم وتنفرهم منه بقدر مدى مساحة هذه الصرخات التى كانت تحمل الاتهامات والسب والقذف بأفظع السباب والقذائف فى قاموس (....) وأخيرا يرى أن القوة ليست فى الأستغاثة .. ولا أدرى من الذى استغاث أثناء وقوع هزيمة يونيو ١٩٦٧ . عندما وقف يستغيث بالاتحاد السوفيتى بصراخ عالى . ويستغيث بالولايات المتحدة بهمس على حياء !!

ثالثا : انما يرى أن القوة حينما نهدأ وحين نحسب بالأرقام مدى قدرتنا على العمل .. وهذا ما جرى بالفعل بعد كارثة يونيو ١٩٦٧ . عندما انعقد مؤتمر القمة العربية فى أغسطس بالخرطوم وكان الهدوء هو الطابع السائد فى

غالب المناقشات فماذا تحققت من هذه القوة التى كان يشير اليها فى شعاراته ؟؟

لقد تحقق الدعم المادى لدول المواجهة العسكرية . وتحقق الدعم السياسى لهذه الدول أيضا وخاصة على المستوى الدولى . وربطت بعض الدول العربية سياستها الخارجية والقومية من بعض القوى العالمية والدول الكبرى بموقفها من قضية احتلال الأراضى العربية فى خمسة أيام بزعامة «البطل التائه» أقصد صاحب الدور التائه كما أشار الى ذلك فى فلسفة الثورة .

هذا ما تحقق بهدوء وبحساب الأرقام .

وهذا الهدوء ذاته هو الذى دفعه الى اتخاذ موقف مغاير ومضاد لأحد معاونيه وهو محمود رياض وزير الخارجية حينذاك .

وكان هذا الوزير قد عرض على عبدالناصر اقتراحا مؤداه كما يقول :

«اننى أرى بأن نطلب من الدول العربية البترولية ان تخصص لدول المواجهة عشرة فى المائة من دخلها البترولى لدعم الصمود الاقتصادى فى هذه المرحلة ».

وكان ذلك قبيل اجتماع مؤتمر القمة العربى فى ٢٩ أغسطس ١٩٦٧ إلا أن عبدالناصر رفض ذلك . وبالطبع فانه رفض لأنه لا يملك فرض هذا على الدول العربية المنتجة للبترول وخاصة انه قائد مهزوم . كما ان ذلك يعنى انه يفرض سياسات فى الشئون الداخلية لهذه الدول وهذه بدورها ترفض هذه الوصاية ..

والحقيقة ان محمود رياض وزير خارجيته تجاهل محاولات الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول فور هزيمة يونيو ١٩٦٧ . نحو الضغط على الولايات المتحدة وأوربا الغربية بالبترول كسلاح . وان كانت تلك المحاولات

ذات طابع عاطفى وحماسى بدون دراسة وافية للأمر . وانما كانت هذه المحاولات تعبير صادق عن العاطفة القومية لهذه الدول .

فقد كان وزراء خارجية الدول العربية قد عقدوا اجتماعا فى بغداد بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ وفى هذا الاجتماع أعلن ان الملك فيصل يتعهد بمساندة أخيه عبدالناصر وقت الحاجة .

وانتهى الاجتماع الى اغلاق آبار البترول العربية ومقاطعة الغرب والولايات المتحدة . ولكن حرب يونيو كانت قصيرة - لمدة ٥ أيام - ولذلك سرعان ما أدرك منتجو البترول العربى ان هذا القرار لن يعنى بالهدف وحيث ان عضوين من منظمة الأوبيك وهما ايران وفنزويلا لم يكن لديهما استعداد للانضمام أو تنفيذ قرار المقاطعة .

وكانت نتيجة ذلك القرار أيضا وبعد نهاية شهر يونيو ١٩٦٧ - شهر الحرب - كانت السعودية قد خسرت ٣٠ مليون دولار من دخلها .

وحيث ان ذلك - كما سبق القول - لم يكن فى وقت وظروف مناسبة بقدر ما كان للاستجابة للمشاعر العاطفية العربية . فقد سمحت المملكة العربية السعودية لشركة أرامكو كبرى الشركات البترولية العاملة فيها باستئناف صادراتها العادية وتبعتها فى ذلك الدول العربية الأخرى .

والحقيقة ان لعبد الناصر رؤية عربية خاصة به .. بل حاول ان ينتهجها فى سياسات متعددة تناقض شعارته عن القومية العربية . فكانت رؤيته كاريزمية يسعى لتحقيق زعامته على العالم العربى . وهذا هو الدور الذى حاول أداءه والسعى الى تحقيقه بكل ما تحمله سياسياته وشعاراته من خسائر دورية ومتعاقبة للعالم العربى دائما .

وهو لم يخفى ذلك أحيانا . بل كان يعلن شعاراته عن القومية العربية فى خطبه وتصريحاته مستخدما فى ذلك توزيع اتهامات العمالة والخيانة

والرجعية للملوك والرؤساء العرب .

وأن كل هؤلاء ضد تحقيق هدف القومية العربية التى يحمل لواءها شعارا .. وكلمات .. وخسائر بل ان معاونيه كانوا على طريقه .. ورؤيته . ورغبة منهم فى الاحتفاظ بمكانتهم على قمة السلطة ساروا على دين ملوكهم كما يردد المثل الشعبى .. ولم يحاولوا توجيهه أو تصحيح رؤية ومنهجه بل زادوا من تغذية هذه الرؤية ومساندته ومعاونته فى طريقه .. الخاسر .

فقدموا له ما يؤكد رؤيتة والمشوبة بالافتراءات والانطباعات الغير عادلة .. ومن هنا قدمت وزارة الخارجية التى كان يرأسها محمود رياض أحد كبار معاونيه تقريرا أو مذكرة عن المصالح الأمريكية فى العالم العربى فى ١٣ يوليو ١٩٧٠ بهدف توضيح موقف الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول ودورها لو اقترح عليها استخدام البترول كسلاح فى المعركة المرتقبة .. مع اسرائيل ؟!

وأما بالنسبة للمصالح البترولية فالمذكرة التى عرضت على الرئيس عبدالناصر قد أكدت على أن المصالح الاقتصادية الأمريكية فى العالم العربى ترتكز بصفة أساسية على البترول ومشتقاته .

ولكن المذكرة تستدرك حيث جاء بها : إلا أنه يلاحظ أن أسواقه الرئيسية تتواجد فى دول غرب أوربا وليس فى أمريكا .

الأمر الذى يدعو - كما تشير بذلك المذكرة - الى دراسة علاقاتنا بالدول الأوربية الغربية قبل الاقدام على عمل ما فى هذا المجال .

وأما منظور ذات الجهاز التابع لعبد الناصر فانه يقسم العالم العربى الى تصنيفات متعددة :

فيؤكد على ان الحكومات العربية المحافظة - وهى طبقا لتصنيفه :

المملكة العربية السعودية والكويت وامارات الخليج العربى ومسقط وعمان .. هذه الدول العربية تحرص على استمرار وزيادة معدل الضخ حرصها على بقاء نظم الحكم فيها وهى تربط بين الأمرين ربطا قويا فى قرارة نفسها بدرجة تجعل من الميئوس اليها التطلع النظر فى هذه السياسة يضاف الى ذلك امكان احتجاجها بما يلى :

(١) مقررات مؤتمر القمة العربى بالخرطوم عام ١٩٦٧ فيما يتصل بضرورة استمرار ضخ البترول ومما ترتب عليه من اقرار اموال الدعم العربى للدول المتضررة من العدوان .

(٢) موقف سوريا من رفض اصلاح خط التابلاين وتلويح السعودية باحتمال اضطرارها الى عدم الوفاء بالتزامها بالدعم .

وفى ضوء هذا التصنيف أيضا فان عبدالناصر يرى أمامه طبقا لمذكرة جهازه ان الدول العربية التقدمية المنتجة للبترول وهى الجزائر وليبيا والعراق فان تحركها فى هذا المجال ليس فى اتجاه وقف الضخ أيضا بل على العكس هو فى اتجاه ممارسة الضغط على الشركات بغرض :

(١) رفع الأسعار المعلنة لزيادة العائدات .

(٢) تعديل المشاركة الوطنية فى رأسمال الشركات المنتجة لتحقيق زيادة فى العائدات وخاصة الجمهورية الجزائرية .

(٣) التضامن مع الدول البترولية الأخرى فى اطار منظمة الأوبك والمنظمة العربية للدول المصدرة للبترول أو الاتفاقات متعددة الأطراف (الجزائر - ليبيا - العراق) بهدف تحقيق أكبر فائدة ممكنة من زيادة العائدات على البترول .

(٤) زيادة الانفتاح فى مجال البترول والغاز الطبيعى على الغرب

بصفة متزايدة وخاصة أيضا - الجمهورية الجزائرية .

واستطراداً فى ذلك التصنيف أيضا . فان المذكرة تعرض تحليلها لموقف الدول العربية التى يمر البترول بأراضيها .. فجاء بها :

(١) سوريا : ان اصرارها على عدم اصلاح خط التابلاين انما مرجعه الى تحقيق هدفين :

الهدف الأول : هو الضغط على شركة التابلاين للحصول على عائدات أكبر .

الهدف الثانى: هو الضغط على السعودية للحصول على جانب من أموال الدعم بوصفها دولة متضررة من العدوان .

كما يلاحظ ان زعم سوريا بأن تعطيل الخط انما يتلاءم مع فكرة الضغط على المصالح الأمريكية هو فى حقيقته مجرد شعار وستار لتبرير هدفيها المذكورين آنفا .

(٢) الأردن : ليس فى موقف يسمح له بوقف مرور البترول عبر أراضيه لحاجته الملحة الى مساندة السعودية له والمتمثلة فى أموال الدعم .

وكذلك لمساندة العرش الهاشمى تجاه محاولات بعض المنظمات الفدائية المتطرفة فضلا عما يلحق به من خسارة مادية بفقدانه رسوم مرور البترول واعتماده فى الاستهلاك عليه .

ويضاف الى ذلك علاقاته السياسية والاقتصادية مع السعودية بصفة عامة .

(٣) لبنان وثمة ظروف تحول بينه وبين ممارسة الضغط على المصالح الأريكية فى مجال البترول أو غير البترول وأبرزها .

أ - التوازن الدقيق فى الهيكل السياسى للدولة .

ب- الاستثمارات الأمريكية فى لبنان .

جـ - علاقاته الاقتصادية والسياسية بالسعودية .

وختاما للتصنيف البترولى للدول العربية . فان المذكرة تذهب الى أن الغرب يعتمد - بصفة عامة - على معامله الخاصة فى تكرير الأغلبية الساحقة من البترول المستورد من الشرق الأوسط .

وان حكم ضخ البترول سوف ينسحب بالتبعية على مسألة التكرير وذلك بالنسبة للدول التى تنتجه اما الدول التى تكرر البترول دون انتاجه فان حاجتها للبترول ذاته ودخلها من التكرير تكون ماسة بدرجة لا ينتظر معها القدرة على ممارسة الضغط وهى الجنوب اليمنى ولبنان وتونس والمملكة المغربية .

وينتهى التقرير المرفوع الى الرئيس عبدالناصر الى انه يتبين بصفة عامة «حقيقة مؤسفة» وهى ان الدول العربية التى تؤهلها امكانياتها البترولية للضغط الاقتصادى على الولايات المتحدة لا ترغب فى ممارسة هذا الضغط كل لاسبابها . وان الدول التى ترغب فى ممارسة هذا الضغط ليست لديها الامكانيات البترولية التى تمكنها من ذلك على نحو فعال ومؤثر .

وتنتهى المذكرة الى ما سبق بالنسبة للبترول من افتراضات وتحليلات واحتمالات تحمل الكثير من الخطأ .. والافتراء .. وعدم فهم عميق للمشاعر العربية .. شعوبا وحكاما .. وكانت معركة البترول أبلغ وأوضح دليل على كذب وعدم صواب الرؤية الناصرية .. لسلاح البترول .

وأما بالنسبة للأرصدة العربية . فان التقرير أو المذكرة تعجز عن ذكرها معللة أو مبررة ذلك بأنه لم تيسر احصاءات دقيقة عن مقدار هذه الأرصدة فى البنوك الأمريكية أو البنوك الخاضعة لرأس المال الأمريكى أوعن العملـ[illegible] المودع بها هذه الأرصدة ويرجع ذلك فى المحل الأول - كما جاء بالمذكرة -

الى طابع التكتم والسرية التى تحاط بها هذه الأرصدة من الجانبين ولكن الثابت ان هذه الأرصدة ذات حجم غير هين ومؤثر فى عملات الغرب لاسيما الاسترلينى والدولار الامريكى .

كما ان سياسة الحكومات والأفراد المالكين لهذه الأرصدة مرتبطة لديهم بسياستهم البترولية سلبا وايجابا كما انها مرتبطة بنظم الحكم فيها ومدى صداقتها للغرب فضلا عن مصلحة هذه الحكومات والأفراد فى تجنب القيام بأى خطوة قد تؤدى اليها اهتزاز مركز العملات الممثلة لهذه الأرصدة ضمانا لكفاءة استثمارها وثبات قيمتها .

وأما التجارة الخارجية : فيلاحظ :

١- ان الدول المحافظة هى الأكثر تعاملا مع الولايات المتحدة من حيث حجم التبادل التجارى وان وارداتها منها تتخذ غالبا أسلوب الوكالات التجارية التى يتولاها ابناء هذه الدول العربية الأمر الذى يجعل لها مصلحة مباشرة فى استمرار التعامل التجارى مع الولايات المتحدة .

٢- ان واردات الدول العربية تفوق صادراتها الى الولايات المتحدة بصفة عامة مما يجعل الميزان التجارى فى صالح الولايات المتحدة وتعتبر هذه الظاهرة فى ذاتها عاملا فى صالح الضغط على الولايات المتحدة من جانب الدول العربية .

٣- ان الدول المحافظة ذات التعامل التجارى الكبير الحجم مع امريكا ليس بها صناعات تكفل لها توفير السلع الاستهلاكية الضرورية وان بناءها الاقتصادى وسياستها الخارجية لا تتيح لها بسهولة التحول الى المعسكر الاشتراكى لاستيراد حاجياتها . أو الاعتماد على التنمية الذاتية لتحقيق الاكتفاء الذاتى وان كان من الممكن ان تتجه هذه الدول بتجارتها الخارجية عن الولايات المتحدة الى الدول الغربية الأخرى التى لاتتخذ مواقف عدائية

من القضية الفلسطينية أو تتجه الى زيادة التعاون مع العالم العربى الأكثر تطورا بالتجاوز عن التناقضات العربية القائمة .

٤- بالنسبة للدول العربية التقدمية فيلاحظ انها قامت فعلا باستثناء الجزائر والعراق بتحويل الشطر الأكبر من تجارتها الخارجية الى دول المعسكر الشرقى ولم يعد لديها بالتالى فرصة فعالة لمزيد من الضغط التجارى على الولايات المتحدة .

واما بالنسبة للمعونة الفنية والقروض والاعانات :

فان التقرير يشير الى كثير من الدول العربية تعتمد على الولايات المتحدة فى مجالات :

أولا : الخبرة الفنية لاسيما فى مجال البترول مثل السعودية والكويت والجزائر وليبيا والبحرين .

ثانيا : القروض والاعانات مثل تونس والاردن والمغرب والعراق والجزائر.

ثالثا : بالاضافة الى المشروعات الامريكية التى يجرى تنفيذها فى عدد من الدول العربية .

وبعد عرض هذا التقرير . ربما يعتقد البعض أننا سنحاول تفنيد ما جاء به من تشويه للحقائق بالنسبة لمواقف الدول العربية المفترض اتخاذها عندما تبدأ المعركة المرتقبة .. مع اسرائيل .

ولكنى لن أقوم بذلك . انما سأعرض هذه المواقف عمليا وفعليا وهذا أبلغ رد وتفنيد لذلك التقرير . وتلك الرؤية الناصرية وقبلها السياسات الناصرية ازاء القوة العربية ليس بتدعيمها انما اضعافها للسيطرة والهيمنة الكاريزمية التى كان يسعى اليها عبدالناصر حتى ولو كان ذلك على الجثة والدماء والخراب العربى .

وان كان قد حقق هذا الخراب .. الا أنه لم يحقق زعامته عليه أيضا ..

وكان الدور التائه - كما يقول - والذى يبحث عن بطل .. لم يكن هو . انما كان الشعب العربى .. هذه هى الحقيقة . فتحمل هذا الشعب للكذب والخداع فى حد ذاته . لهو من قبيل البطولة .. لانها قامت على الصبر وقوة التحمل والعطاء بالدم والمال .. والتضحية .

وفى فصول لاحقة من هذا الكتاب .. سيكون التفنيد الحقيقى والفعال للرؤية الناصرية التى سبق عرضها للأسف . وان كانت لا تمثل العرض (الشرف) العربى .

الفصل الثانى :

سلاح البترول .. برؤية قومية ؟

وتولى الرئيس محمد انور السادات مسئولية الحكم فى أكتوبر عام ١٩٧٠ . وكان من أبرز ملامح سياسته هو محاولاته الجادة فى مجال الوفاق والتوفيق والتجمع العربى . وذلك لتحقيق هدف قومية المعركة المرتقبة مع اسرائيل .

وان كان قد استكمل بناء القوات المسلحة ترقبا للمعركة العسكرية إلا أنه على الجانب الآخر كانت له محاولاته وسعيه الى الحل السلمى . وان كان هذا السعى كاد أن يسبب فرقة داخلية وعربية . إلا أنه تمكن من احتواءها حتى يستطيع ان يسير فى كل اتجاه تحقيقا لعودة الأرض المحتلة .

ولاشك ان البترول كان يمثل أبرز وأهم نقطة لتحقيق قومية المعركة . إلا أنه لم يتحدث أو يشير اليها من قريب أو بعيد قرابة عامين لحساسية هذه النقطة بالاضافة الى انه ترك التفاعل نحو هذه النقطة للمناقشات العامة السياسية فى اطار الحوارات الجارية على أى مستوى شعبى . وكذلك متابعته الدورية للتطورات الجارية بالنسبة للبترول على المستوى العربى والدولى .

وحيث توفرت اليه بعض الدلائل الهامة عن امكانية استخدام البترول كسلاح فى المعركة المرتقبة . إلا أنه يمكن الجزم بأنه لم يكن على ثقة كاملة وقناعة بامكانية تحقيق ذلك . لاعتبارات عديدة منها اعتبارات عربية وأخرى عالمية .. وثالثة وطنية بحكم موعد المعركة .

ولكنه – وإن لم يكن واثقا – فانه يحاول ان يتحسس الطريق بحساسية شديدة نحو هذا السلاح البترولى .

وقد واتته أول فرصة - بعد عامين من حكمه - ان يعلن رأيه المبدئى المتحفظ في قضية سلاح البترول وذلك عندما سئل امام المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى العربى فى دور الانعقاد الخاص فى ١٦ فبراير ١٩٧٢ حول استخدام الدول العربية البترول كسلاح فى المعركة . ولماذا لا تقطع هذه الدول البترول عن الولايات المتحدة الأمريكية ؟

فأجاب الرئيس السادات حينذاك قائلا :

الحقيقة ان سلاح البترول . سلاح ذو حدين . ونحن نحصل على دعم عربى من دول البترول يصل الى ١.٩ ملايين جنيه سنويا . فاذا ما قطعت الدول العربية البترول فمن أين يأتى لنا الدعم ؟

وأستدرك بقوله : أيضا لابد ان نضع فى اعتباراتنا ان لا نكلف الدول العربية مالا تطيق . فاذا توقفت عائداتها من البترول فمن أين لها امكانية الاستمرار ؟ هناك ميزانيات ومشروعات وأجهزة وموظفون . من أين يمكن ان تغطى الدول العربية كل هذا الانفاق بدون عوائد البترول خصوصا وان البترول يكاد يكون عمادها الأول والأخير ؟

ثم استدرك متساءلا : ثم هناك سؤال أخر : اذا أوقفت الدول العربية تصدير بترولها فأين يذهب هذا البترول ؟

من يشتريه ؟ هل تلقى به فى الرمال ؟

ثم ختم اجابته قائلا : ومع ذلك فاننا نعتقد ان الدول العربية لديها من وسائل الضغط الفعال الأخرى التى يمكن ان تساهم فى قومية المعركة غير سلاح وقف البترول .

وبالنظر الى اجابة الرئيس السادات . فاننا نرى انها اجابة تحمل رسالة الى الدول العربية البترولية . ولكن بأداء سياسى بارع .

دون هجوم أو تجريح أو حرج ولكن بحساسية محسوبة .

وهذه الرسالة تتضمن عدة نقاط هامة منها :

أولا : ان الرئيس السادات يعلن اعترافه واقراره بأن الدعم الذى تحصل عليه مصر - كدولة مواجهة مرتبط باستمرار تدفق البترول وتصديره وبيعه . وبذلك ربط المصالح الوطنية بالمصلحة العربية القومية .

ثانيا : انه أقر بمشروعية وحقوق الدول العربية البترولية فى بيع بترولها لتغطية ميزانياتها ومشروعاتها وخططها . وبالتالى فان قطع البترول هو تهديد وضرر يلحق بها .

ثالثا : وفى صورة تهكمية أشار السادات الى ان عدم بيع البترول . فلا يعنى إلا القاءه فى الرمال . وبالطبع فهو يدرك تماما ان عدم بيعه . لهو زيادة احتياطية فى الدول العربية البترولية وبذلك يتزايد قوتها وتأثيرها . وانه لا يمكهن القاءه فى الرمال لأن هناك من يحتاجه من الدول الغربية وأمريكا أيضا .

رابعا : وفى ختام اجابته ، يلمح الرئيس الى وجود وسائل أخرى «غير سلاح وقف البترول» . وتتوقفنا العبارة الأخيرة من اجابته فاذا لم يكن السلاح وقف البترول .. فانه بمفاهيم أخرى أو وسائل أخرى قد ترك مجال الاجتهاد فيها حرا لهذه الدول .

فعندما أشار الى وقف البترول . فهل كان يقصد وقف الانتاج أم وقف تصدير فى اتجاه دون أخر . أو تخفيض انتاج أم تخفيض التصدير أيضا فى اتجاه دون أخر . أن توجيه فوائض البترول الى نحو يحقق قومية المعركة ويؤثر على مصالح الأطراف المؤيدة لاسرائيل والتى تؤازرها فى مواجهة الدول العربية ؟!!

ويؤكد تفسيرنا للمعانى السابقة . وتحسس الرئيس السادات الطريق نحو سلاح البترول بصورة تدريجية محسوسة ولكنها غير معلنة . لا تسبب حرجا ولا ضررا . انه بعد ذلك فى نفس العام حيث كان خطابه فى الذكرى العشرين للثورة . فى افتتاح الدورة الجديدة للمؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى العربى فى ٢٣ يوليو ١٩٧٢ صرح بلهجة مؤثرة تحمل دفع المعانى والأهداف القومية أمام المسئولية العربية الجماعية حيث طرح تساؤلا لماحا ، بقوله :

«لو أن الولايات المتحدة لم تكن تملك وسائل للضغط على اسرائيل لسكتنا ولكنها تملك الوسائل لأنها تعطيها كل شىء .

ولو أننا لا نملك الوسائل للضغط على الولايات المتحدة لسكتنا ولكننا نملك هذه الوسائل وهى مؤثرة اقتصاديا واستراتيجيا وسياسيا . ولكننا نبدو كمن لايدرك ما يملكه .

نبدو كذلك كمن لايدرك قيمة ما يملكه فيقف عاجزا أمامهم بينما ينهب منه الآخرون» .

ويلاحظ ان الرئيس السادات يلمح - بالطبع - الى البترول والقدرات العربية من عوائده . ولكنه لم يصرح بهذا . وذلك ليترك مجال الاجتهاد والتفكير والرأى والقرار للدول العربية وزعماءها دون حرج أو ضرر أو خصومة أو عداوة .

ويؤكد هذا المعنى وما قبله من معانى . إن الرئيس السادات تدرج فى الدفع إلى استخدام البترول كسلاح لتحقيق قومية المعركة . انه فى ذات العام أيضا وفى ١٥ أكتوبر ١٩٧٢ أثناء افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الشعب فقد خاطب أعضاء المجلس قائلا :

«أقول لحضراتكم اننى لست يائسا من امكانية العمل العربى المشترك

بل العمل العربى الموحد بل العمل العربى الواحد ولعلنا ان نعثر على الصياغة الصحيحة لهذا الجهد الذى نريده والاطار الأكثر ملائمة لايجاده .. هذه مهمة نباشرها فعلا عن ادراك بأن النجاح فيها سوف يحدث أثاراً واسعة المدى على الصراع الذى نخوضه وهو صراع لاتواجهنا فيه اسرائيل وحدها »

وفى ٢٨ ديسمبر ١٩٧٢ بمجلس الشعب أيضا أعلن بقوله : اننا سوف نقوم بمبادرات جديدة نأمل ان تصل الى تحقيق قومية المعركة الى أبعد حد ممكن ومستطاع .

فالرئيس أنور السادات وان لم يصرح مباشرة بامكانية استخدام سلاح البترول . إلا أنه كان يصرح بامكانية العمل العربى الموحد أو الواحد وانه لابد ان تكون هناك خطوات في هذا الطريق لتحقيق قومية المعركة .

وقد عرض عليه تقريرا من الادارة العامة للشئون الاقتصادية ومديرها فى ذلك الحين الوزير المفوض عبدالمنعم الشناوى بوزارة الخارجية فى ٩ أغسطس ١٩٧٢ . وكانت تتضمن اجابة على سؤال هام ألا وهو ماهى صعوبات تحقيق مجابهة عربية بترولية للولايات المتحدة الامريكية ؟؟

ويسوق التقرير ثمة حقيقة أولية وهى انه بالرغم من توافر عوامل التشابه والتماثل ومن توحد الشعوب العربية فان الاجماع على القرارات السياسية ليس متوفرا بالقدر المطلوب نتيجة لاختلاف الارادات السياسية الحاكمة فى الوطن العربى .

ويتعرض التقرير بموضوعية ودون تصنيف تحكمى الى هذا الواقع ويقدم تشخيصا لأوضاع المصالح الامريكية في العالم العربى وما يمكن تحقيقه من مواجهتها . ووسائل ذلك . وكل هذا فى ضوء تحليل موضوعى ويستطرد التقرير فى شرحه للواقع السابق الاشارة . حيث جاء به :

ويترتب على معرفة الولايات المتحدة الأمريكية والعالم العربى - بالحقيقة السابقة - كل وفقا لتحليله الخاص أن أية محاولة تقييم موضوعية للمصالح الأمريكية فى الدول العربية ومدى الدور الذى يمكن أن تلعبه المجابهة العربية فى مواجهتها لابد وأن تأخذ فى حسابها :

أولا : اسرائيل وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية .

ثانيا : موقف الولايات المتحدة من الدول العربية المختلفة وموقف الدول العربية من المصالح الأمريكية بالمنطقة .

وبالرغم مما تردده بعض الكتابات العربية من «أن الوزن الاستراتيجى الهائل للمصالح الأمريكية فى العالم العربى اقتصاديا وسياسيا وعسكريا يتعرض الأن الى تهديد متزايد - رغم كل ما قد يبدو على السطح العربى من خلافات وتمزق الا أن الحقيقة والتاريخ تظهران الشواهد التالية فى مجال البترول :

أولا : لم يستطع الاجماع العربى فرض حظر تصدير البترول عقب عدوان ١٩٦٧ سوى بضعة أيام .

ثانيا : ان اعتماد معظم الدول العربية المنتجة للبترول على دخلها منه لم ينخفض كثيرا بالرغم من جهود بعضها وعملها على تنويع مصادر دخلها .

ثالثا : يعتبر دخل بعض الدول العربية من البترول «هو الضمان» الذى يكفل لها القدرة على ممارسة أنشطتها فى مجال التنمية وبخاصة فيما يتعلق بسداد قيمة ما تحتاجه من واردات . ولبيان أهمية البترول لدى عدد من الدول العربية يكفى أن نشير الى أن البترول يشكل فى السنوات الأخيرة

نحو ٨٥٪ من دخل حكومة المملكة العربية السعودية ونحو ٩٤٪ من دخل الحكومة الكويتية وحوالى ٨٠٪ من دخل الحكومة العراقية كما كان يشكل نحو ٧٥٪ من الميزانية الليبية .

رابعا : لا يتسم دخل الدول العربية من البترول بأنه حصة كبيرة» بل هو أيضا «حصة متزايدة» .. فقد بلغ دخل أكبر الدول العربية المصدرة للبترول وهى المملكة العربية السعودية و الكويت ، العراق ، أبو ظبى ، قطر ،عمان ، دبى ، البحرين ، الجزائر من البترول فى عام ١٩٦٥ ما يقرب من ٣ر٤ بليون دولار . وبعد خمس سنوات وصل هذا الدخل حوالى ٨ر٤ بليون دولار . وفى عام ١٩٧٢ يصل عائد الدول العربية المنتجة للبترول الأن حوالى ٨٠٠٠ مليون دولار سنويا .

ومن المقدر ان يصل هذا الرقم فى عام ١٩٧٥ مع التحفظ فى التقدير الى ٦ر١١ بليون دولار . وذلك من خلال ارتفاع حصيلة الدول العربية المصدرة للبترول نتيجة لاتفاقيتى طهران وطرابلس لعام ١٩٧١ - هذا فضلا عن تزايد عدد الدول العربية المنتجة للبترول بحصص أكبر عن ذى قبل - كمصر - والتوسع السريع لبعضها فى انتاج البترول كأبوظبى التى يقدر ان يصل أنتاجها اليومى فى عام ١٩٧٢ الى ٢٥٠ مليون برميل .

خامسا : وبالاضافة الى التنمية الاقتصادية المحلية التى تمول من الدخل الناجم عن البترول فى الدول العربية المنتجة له ، فان هناك نتائج اقليمية أخرى تتمثل فى وفرة رؤوس الأموال التى شجعت الاستثمارات فى جميع أنحاء المنطقة واتساع مجالات التجارة وتحرك الموارد البشرية ، هذا بالاضافة الى تمويل بعض المشروعات لدى عدد من الدول العربية .

وفى ضوء هذا فان هناك ما يبدو تكاملا بتروليا بين الدول العربية بمعنى ان عدد من الدول العربية البترولية كالكويت تساهم فى مشروعات

التنمية - بحصة ما لدى عدد من الدول العربية الشقيقة . حيث قد أحالت القروض والمنح من احتياطى الدولة وقدمتها الى لجنة الخليج الدائمة للمساعدات والتى أطلق عليها فيما بعد اسم الهيئة العامة لدول جنوب الجزيرة العربية والخليج العربى كما أنشأت الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية عام ١٩٦٢ ويعد هذا الأخير من أكثر وكالات القروض نظاما فحتى فبراير ١٩٧٢ كان الصندوق قد عقد ٣٢ اتفاقية لقرض ١٤ دولة عربية بلغت قيمتها ٤٨ر٦٢٠ مليون دولار وقد خصصت هذه القروض للمشروعات التى لها الأولوية بالنسبة للتنمية الوطنية والاقليمية كما قدمت القروض بتسهيلات - نسبية اذ وصل أجل هذه القروض فى المتوسط الى ٥ر١٦ سنة كما لم تتعد فوائدها ٦٥ر٣٪ فقط .

وربما هذا مادعا سكرتير عام وزارة الخارجية الكويتية فى ٥ الجارى «أنه ليس من مصلحة أحد أن يوقف تدفق البترول نحو الدول الغربية وأضاف أنه ليس من مصلحة أحد استخدام البترول بطريقة سلبية لأنه من الممكن لبعض الدول أن تبحث عن هذا البترول فى مكان أخر .

وقامت ثلاث دول عربية بترولية هى السعودية وليبيا والكويت بدعم مصر والأردن دعما ماليا وفقا لمقررات مؤتمر الخرطوم بعد عدوان ١٩٦٧ .

سابعا : تقوم بعض الدول بدور «وكيل نقل البترول» نظرا لمرور خطوط أنابيب البترول فى أراضيها . ويقدر ما تحصل عليه كل من لبنان ، الأردن ، سوريا بنحو ٨٠ مليون دولار سنويا تدفع لها كرسوم نظير مرور خطوط أنابيب نقل البترول بأراضيها .

وفى ضوء ما سبق فإن المذكرة تشير الى أن أى خطوة فى مجال مواجهة بين الدول العربية والمصالح البترولية الأمريكية لابد وأن تراعى :

أولا : دور الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية وحدود مساعدتها

وأساسها فى مجال استخراج واستغلال ونقل وتوزيع وتسويق وشراء البترول من المنطقة .. وخاصة فى ضوء القرار المصرى الأخير الخاص بسحب الخبراء والمستشارين السوفييت .

ثانيا : المواقف المختلفة لدول أوربا الغربية المستهلك الرئيسى للبترول العربى .

ثالثا : مدى الطاقة العربية وقدرتها بشريا وفنيا وماليا واداريا على تشغيل وادارة ونقل وتسويق وتصنيع حقول البترول .

مما لاشك فيه ان محصلة هذه العوامل هى التى تشكل في النهاية حدود التحرك المتاح لنا فى أية مواجهة ، لنا مع المصالح البترولية الأمريكية فى العالم العربى .

وعلى ضوء ما سبق . فانه عند التعرض لمعركة البترول . سيلاحظ انه قد سبق وتمت دراسة استخدام البترول كسلاح من خلال الواقع الذى طرحه التقرير . من حيث المدى الزمنى لاستخدام ذلك السلاح . ومرونة تكتيكه الذى حقق بعض الأهداف العربية القومية . كاسترداد حقوق الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول ورفع الغبن والاستغلال الغربى لها . وتغيير الخريطة الاقتصادية والنقدية العالمية . وتحقيق موقع عربى مؤثر على هذه الخريطة الجديدة . وكل ذلك فى حدود «التحرك المتاح» الذى أشار اليه التقرير . والذى تجاوز كل المحاذير والصعوبات التى أوضحها التقرير أيضا . والذى فاقت كل تصور أو ظن لأى قوى عالمية فى ذلك الحين .

الفصل الثالث :

العروبة وفيصل والمعركة ..



الملك فيصل يشد على أيدى حسن التهامى بحرارة
عقب لقائهما التاريخى ويظهر فى الصورة الأمير نواف

في السادس من أكتوبر عام ١٩٨٠ وبصفحة «الرأى .. للشعب» . قدمت جريدة الأخبار لمقال للنائب رئيس الوزراء برئاسة الجمهورية محمد حسن التهامى بقولها : ننشر اليوم هذا المقال التاريخى لحسن التهامى نائب رئيس الوزراء برئاسة الجمهورية انه يكتب تعليقا على مذكرات المهندس سيد مرعى عن حرب أكتوبر التى تنشرها «مجلة أخر ساعة» ان حسن التهامى يكشف فى هذا الرد الكثير من أسرار التاريخ .

وقد نشر المقال بالعناوين الأتية :

«تعليق من حسن التهامى على مذكرات سيد مرعى عن حرب أكتوبر»

«أسرار الاجتماع الكبير .. الذى أعلن فيه الملك فيصل .. التزامه بدور ايجابى فى الحرب» .

ماذا قلت لفيصل .. وماذا قال لى ؟

ويدأ مقال حسن التهامى كالأتى :

نشرت مجلة أخر ساعة ف يعددها (٢٣٩٧) الصادر فى أول أكتوبر ١٩٨٠ مقالا بعنوان «سر الاجتماع المفاجئ فى بيت الرئيس السادات يوم ٤ رمضان» . وهى صفحات من مذكرات سيد مرعى عن حرب أكتوبر .

وقد جاء فى المنشور على صفحات المجلة كلام يتصل بى شخصيا مباشرة ، وباعتبار أن ما ينشر عن هذه الوقائع التاريخية يعتبر جزءاً من التاريخ يجب ان يكون صحيحا مائة فى المائة وأنه من واجب كل مشارك فى مسئولية تلك المواقف ان يبين للتاريخ - وقارئ التاريخ - ما فى عنقه من أمانات لكى يكون صادقا مع ربه ووطنه ونفسه ، فان مثل ذلك الموقف لا يمكننى فيه إلا أن اكتب اليكم هذا التعديل والتوضيح والاضافة ليكون امام نظر وفكر كل من أطلع على ذلك الحديث الهام والذى لابد ان يكون يوما

موضع دراسة شاملة وتاريخ عميق ليشمل كل جوانب الموقف لما فيه من اتصالات وأحداث وحقائق لابد ان تكون كلها أجزاء رئيسية فى صورة الموقف الذى طرحته المجلة من خلال مذكرات سيد مرعى .وسوف اكتفى بالرد هنا على ما يتعلق بهذه الاجتماعات التى خرج بعض محتواها الى النشر والعلانية وذلك ضرورى وفى الوقت نفسه وفاء لضمير أمتنا وعقليتها التاريخية .

ثم تعوض المقال تحت عنوان صحة الكلمات للتصحيح فقال :

الحديث المنشور الذى جاء فيه على لسانى النص التالى .. وتكلم حسن التهامى قائلا :

ان وجود تأييد دولى لمصلحة القضية لن يفيدنا فى شىء عند وجود معركة وبالنسبة للجهود فى الساحة العربية - فانها لم تصل بعد الى غايتها فى الموقف الذى يجب فيه ان تكون مسئولية المعركة هى مسئولية عربية جماعية : لهذا فاننى اقترح تركيز جهودنا على الساحة العربية لمدة ستة أشهر أخرى ونحن نستعد للمعركة .

وعاد حسن التهامى يؤكد اقتراحه بضرورة اشتراك الدول العربية فى المسئولية ويجب اولا أن تذهب الى الدول العربية ونضعها فى الصورة .

(تنقص هذه التعبيرات كلمات محددة .. وصحتها يجب ان نتعامل مع الدول العربية ذات المسئولية ونضعها فى الصورة الجديدة التى نقررها هنا بالحرب لتتحمل مسئوليتها فى دعم خطة الحرب الجديدة اذ أن ذلك موقف جديد عليها) .

وأشار حسن التهامى فى المقال بقوله :

ان الذى نشر لم يكن فى اجتماع ٤ رمضان المذكور .. بل كان فى

اجتماع مماثل قبله بفترة طويلة وكان الحديث خلال أول اجتماع عقده السيد الرئيس لطرح موضوع الدخول فى الترتيبات العملية لانقاذ خطة الحرب وبدء وضعها موضع التحضير للتنفيذ باعتبار أن الحل السلمى أصبح عقيما وليس ذا موضوع وان جميع التحركات الدولية والاتصالات الجانبية التى يجب ان ينفرد لها حديث طويل خاص بها - أثبتت كلها أن الحرب هى الحل وانه يجب طرد القوة الاسرائيلية بالقوة والكرامة العسكرية وانه للحصول على هذه النتيجة كان ينبغى تجمع القوى المؤتلفة معنا لتدعيم موقفنا وتحقيق النصر الذى لا نقبل بديلا عنه .

وركزت فى ذلك الاجتماع فعلا على العمل العربى المشارك لنا فى المسئولية بأشكالها المتمثلة فى دول المواجهة التى لابد وان تخوض الحرب معنا راغبة أو مضطرة .. وفى الجانب الأخر القوى العربية المؤثرة عربيا وعالميا حتى لايفيد للأذهان موقف الانفراد بمصر من الاعداء كما حدث فى عام ١٩٦٧ وهو الدرس الاليم الذى لم يكن ليخرج من أذهاننا أو ننساه تحت أي ظرف من الظروف - وأعود فأكررها كما قررتها قبل حرب ١٩٧٣ انه يجب ألا نترك اسرائيل بأن تنفرد بمواجهة شاملة مع دولة عربية واحدة لأن استراتيجيتهم فى هذه .. وخطتهم هى هذه بينما اسرائيل لم تكن .. ولن تقف وحدها فى أى عمل تواجه به دولة عربية أو مجموعة دول عربية ذات الأهمية وبذلك يجب معادلة الميزان بالقوى القادرة على التأثير على الموقف عربيا وعسكريا وسياسيا واقتصاديا ودوليا وهذا هو سندنا الأول فى أى عمل له صفة المواجهة مع عدو وخصم .

ولذلك فانه بعد انفضاض هذا الاجتماع الأول .. فقد تمت الخطوات التالية كلها وقبل اجتماع ٤ رمضان اذكرها للتاريخ ولقارئ التاريخ .. مادامت هذه الحقائق قد بدأت تخرج الى القارئ .

وتحت عنوان سلاح البترول جاء بمقال حسن التهامى قوله :

وبناء على حديثى هذا الرامى الى تكتيل القوى العربية المؤثرة من حولنا لصالح حربنا وموقفنا ومساندا بالجهد العسكرى الجبار من جانب قواتنا المسلحة وعلى رأسها الضباط والجنود الذين استحبوا الشهادة وفداء أمتنا وكرامتنا ونالوا فعلا شرف الشهادة كنت أعتبر ان كفة الميزان الأخرى ذات القوة والسند الفعال هى القوة العربية القابضة على مصالح العالم من حولنا بالبترول والطاقة ..

ولم يكن هذا السلاح قد استعمله أحد قط قبل ذلك العام - عام النصر - ولم يكن أحد من السياسيين قد اقترب من هذا المدخل أو وصل فيه الى ايجابيات بعد رفضه عام ١٩٦٧ فأخذت على عاتقى متوكلا على الله .. طرق هذا الباب والاصرار عليه بالاقناع والتخطيط له ... ووافق السيد الرئيس .. وأبرقنا الى الملك فيصل رحمه الله - بحضورى للقائه للأهمية وسافرت وعقد الملك فيصل مجلس الحكم معه ليشهد هذا اللقاء الهام وكان فيه معظم رجالات حكم السعودية الأن .. وكانوا هم على قمة المسئولية مع الملك فيصل بما يشبه مجلس الأمن القومى فى مصر .. وذلك ابتداء من الملك خالد الذى كان وليا للعهد فى ذلك الوقت وكبار الأمراء الذين هم فى قمة السلطة الأن .. وانعقد الاجتماع لمدة ثلاث ساعات وأربعين دقيقة متواصلة .. طرحت فيها بداية فكرة الحل لانتزاع كرامة العرب بالقوة .. ان مصر ستؤدى دورها العسكرى كاملا باذن الله . ورجالنا على استعداد لتلك التضحية وقصدت فيصل بالذات وقلت له : ان هذه هى المرحلة التاريخية التى لفيصل فيها ان يحدد معالم وقرة فيصل فى التاريخ .. وان هذا القرار يعادل فى نظرنا كل مايفعله السياسى والقائد فى تاريخ عمره الطويل .

ولما اقترح على ان اتقابل مع رؤساء دول البترول الآخرين للتشاور معهم

أيضا قبل ان يعطى كلمته الأخيرة . قلت له : اننى بدأت رحلتى لهذا الأمل معك .. مع فيصل الجزيرة العربية وسوف أختتم لقاءاتى أيضا مع فيصل فاذا لم تعط أنت كلمتك وقرارك فلن يقولوا هم كلمتهم . وأنتظر منهم ان يقولوا لى نفس الشىء الذى قلته أنت نحن ننتظر كلمة فيصل لكى نقرر .. فلا ندخل بذلك فى حلقة مفرغة غير مطلوبة فى هذه المرحلة تاريخيا ..

وكان هذا الحوار فى الأربعين دقيقة الأولى من اللقاء - ولما حضر ساقى القهوة للمرة الثالثة والأخيرة كعادة تلك المجالس . قلت للساقى اترك القهوة واخرج وأقفل الباب خلفك .. ولا يدخل علينا أحد بعد ذلك حتى ينتهى الاجتماع .. فنظر الى الملك فيصل فى غاية من الدبلوماسية قائلا : طال عمرك . أنت فى بيتك .. وأمر الساقى ان ينفذ ما قلته .

وبدأ الحوار الجدى مع أعضاء المجلس فردا فردا أمام فيصل وهو يستمع وناقشت كل مشكلة وموضوع وموقف طرحوه فى هذه الثلاث ساعات وكان ختام المناقشة سؤالا من فيصل .. دل به على قناعته قائلا :

طال عمرك .. وكيف ننفذ هذا المخطط فى نظرك ؟؟

وتحت عنوان المناورة والتمهيد فى المقال يروى حسن التهامى بقوله :

فبينت لهم أسلوب التطبيق وان أمامنا وقتا يسمح بالمناورة والتمهيد ولفت أنظار العالم الذى كان يؤيد اسرئيل تأييداً مطلقا بأن استمرار هذا التأييد بدون اعطاء العرب حقوقهم القانونية والشرعية فلن يفيدهم هذا الموقف وستيحملون أثاره ونتائجه .. وذلك بموجب احداث هذا التمهيد .. لأن القرار المفاجئ فى مثل هذه المواقف التاريخية المغيرة والمؤثرة على موازين القوى العالمية .. قد يكون رد الفعل الناتج منها أيضا مفاجئا وغير محسوب . وكانت خطة التمهيد لهذا القرار على مراحل من قبيل ترشيد وتعقيل العقلية الدولية المتحجرة وقتها لمصلحة اسرائيل العمياء . وناقشنا

الاسلوب والتوقيتات الزمنية والمراحل واستوعب الحاضرون جميعا قدر هذا العمل وأثره على العالم وأثره فى انجاح معركة الشرف والكرامة لنا جميعا .

واقتنع فيصل قناعة يتوجها الشعور بالكرامة وانه سيفعل شيئا فى تاريخه وتاريخ منطقتنا العربية والاسلامية كان يحيا له أخر مرحلة ويختم به سجله القيادى فى حياته وحسن حكمه فى الجزيرة العربية وعلى المستوى العالمى التاريخى . وقال فيصل أمامهم جميعا : طال عمرك .. انا أقتنعت .. وسوف ترى منى التجاوب الذى تأمله وسوف يري منى جيش مصر اننا عند حسن ظنه .. وكنت أتمنى ان أقاتل معكم واستشهد فى سبيل هذا الموقف الذى بدونه لا تعود كرامتنا اليها ..

اننى سأثبت لكم اننى سأعمل كل مايرضى الله .. وأشارك في هذا العمل المتواضع فى نصرنا ان شاء الله ثم قال : وأرجو أن تبلغ الرئيس نتيجة هذا اللقاء الذى سيكون صفحة جديدة فى تاريخ العرب .

وفى خلال ذلك الاجتماع لم يغادر واحد منهم مكانه الا الملك خالد ولى العهد وقتئذ حيث ذهب ليؤدى صلاة الظهر وعاد الينا والاجتماع مستمر .

واختتمت اللقاء .. ونهض هو ونهضت لأصافحه وشد على يدى فيصل الذى أعرفه وكانت تربطنى به علاقة ثقة وتقدير متبادل يتمثل فى وحدة الأمل بتغيير صورة المستقبل الى الصورة الأكثر اشرافا وكرامة واعتزازا . وقلت له وهو يصافحنى : اننى أريد ان أخذ منك عهدا بانفاذ ما اتفقنا عليه . فدمعت عيناه .. وأخذنى بالعناق وهو يشد على يدى قائلا : انا عند كلمتى .. طال عمرك .. انا عند كلمتى وصافحت الباقين وانصرفت عائدا الى القاهرة .

وبعد هذا الاجتماع بأسبوعين كان وزير خارجية السعودية المرحوم عمر السقاف فى رحلة الى أمريكا اللاتينية (البرازيل) حيث أصدر أول أعلان قد

لفت الأنظار الى السياسة الجديدة بأن السعودية سوف تنظر في منع بترولها عن الدول التى تؤيد اسرائيل ضد الحق العربى ثم تلا ذلك تصريح من زكى يمانى وزير البترول .

ثم قام السيد الرئيس محمد انور السادات بزيادة عربية الى السعودية فى العشرين من أغسطس ١٩٧٣ وقد رافقه فيها الدكتور عبدالعزيز حجازى نائب رئيس الوزراء وقتئذ .

وفى ختام المقال يقول حسن التهامى : لقد أكرمنا الله بالنصر الذى يطول الحديث عنه .. وعن ظروفه .. ولكن أردت أن أقدم هذه الصفحة يقرؤها قارئ التاريخ ويعرف بعض حقائق الامور وتصحيحا لمسار الفكر الذى ترتب على قراءة مقالكم الأخير . وليعلم القارئ أيضا ان التخطيط لمثل هذه الأمور المؤثرة على تاريخنا جميعا يتبعها ويستلزمها رؤية ضميرية ثاقبة لما خلف المظاهر وان يكون التخطيط والتحرك والترتيب الفكرى والتنفيذى مبنياً على شىء من العمق يتناسب مع حجم المسئولية والطاقة الذهنية والرؤية السياسية التى يستوجبها هذا العمل .

وهنا نتوقف لحظة نسترجع فيها بعض ما جاء بمقالى السابق . حيث اننى سبق وان وعدت فيه ان ذلك الحديث الهام سيكون موضع دراسة شاملة وتاريخ عميق ليشمل كل جوانب الموقف .

وبالفعل فانه بعد عشرة سنوات عام ١٩٨٠ تصدر هذه الدراسة التى بين أيدينا الأن . لتقدم صورة ان لم تكن كل زواياها واضحة فان معظمها قد وضح .

وعلى ذلك فاننا سنعرض فى هذا الفصل تفاصيل هذا الموقف الذى تحدثنا فيه على عجالة فى أكتوبر عام ١٩٨٠ . وان كان قبل ذلك . فنرى التنوية بأنه قد نشر هذا الموقف عندما كان الرئيس السادات على قيد الحياة

رئيسا للجمهورية وقبل وفاته بعام .

وكان المهندس سيد مرعى لم يرد على ما ذكرته لأنه كان لا يعلم عنه شيئا لأن هذا الموقف لم يكن معروفا إلا بينى وبين الرئيس السادات فقط من الجانب المصرى .

وأخيرا فى هذا الصدد فان جميع الأمراء الذين حضروا الاجتماع وكانوا بمثابة مجلس أمن قومى سعودى . فانهم على قمة السلطة الأن وقبل التعرض للموقف التاريخى المشار اليه ..

فاننى اؤكد ان استخدام البترول كسلاح فى معاركنا الوطنية والقومية كان أمل متجدد لدى الجماهير العربية وصفوتها المثقفة . ايمانا منهم بأن هذا السلاح لابد ان يأخذ موقعه من معركتنا وخاصة ان البترول يعد من أهم وأبرز ثرواتنا الطبيعية التى تفوق أى ثروة طبيعية أو أخرى لدى جميع دول العالم ولا سيما الدول والقوى التى تحصل على أعلى وأكبر نصيب من هذه الثروة وفى ذات الوقت فان بعضها يقف مساندا ومساعدا ومدعما لاسرائيل العدو الأول للعرب أصحاب هذه الثروة البترولية العظيمة .

ومن هنا فان أى انسان أو طرف قد قام بدور أو ساهم فى هذه المعركة البترولية فانه بذلك يكون قد حقق أمال الشعوب العربية المتجددة نحو استخدام سلاح البترول والذى حقق لأول مرة منذ قرون مضت الوحدة العربية والتجمع العربى الفعال والمؤثر بشكل كبير .

وبادئ ذى بدء ربما يتساءل البعض لماذا لم يستخدم هذا السلاح قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ولماذا استخدم أثناء تولى الرئيس السادات للحكم ولم يستخدم أثناء تولى عبدالناصر الحكم ؟!

وازاء هذا التساؤل ربما لا أكون مبالغا أن أقول انه بدءا من الملك فيصل أو أى أمير عربى . فانه كان لا يمكن ان يستخدم سلاح البترول ليس اهدارا

لحق مصر العربى ومؤزارتها بل من أجل شخص عبدالناصر ذاته . فهو كان من أهم أسباب تعطيل طاقات الأمة العربية . والفرقة العربية لتصنيفه للعرب ما بين تقدمى ورجعى وعميل وانتهازى الى أخر هذه الاتهامات التى كان يكيلها فى خطبه علنا «للرؤساء والملوك العرب وتصديره للقلاقل والاضطرابات والمؤمرات فى بعض الدول العربية ولاسيما الدول البترولية .

فقد كان هناك ائتلاف وتوافق عربى متوهجا قبل الوحدة مع سوريا بدليل ان الانفعال والحماس القومى فى سوريا قد تحرك لتحطيم وتدمير أنابيب البترول هناك أثناء حرب ١٩٥٦ وأما بعد الوحدة ونتيجة للسياسات التى اتخذها ونفذها عبدالناصر فى سوريا فان ذلك أدى الى تدمير الوحدة مع سوريا وأفزع أى دولة عربية أخرى يمكن ان تأمل فى وحدة جادة وفعالة مع مصر .

وهناك سبب أخر لعدم استخدام البترول فى حرب ١٩٦٧ . وهو انه يجب ان يوضع في الاعتبار عند استخدام أى سلاح فى المعركة فلابد ان يخطط ويدبر له ذلك قبل المعركة وليس بعدها . وهذا هو الفرق بين حرب هزيمة ١٩٦٧ ونصر ١٩٧٣ .

ومن هنا أيضا فانه لم يحدث أي توافق أو مشاركة بين عبدالناصر والقوى العربية قبل حرب ١٩٦٧ فلم يشاركهم أو يستمع لمشورتهم ونقاشهم فى الاعداد للحرب باعتبار أن الحرب مع اسرائيل ليست حرب محلية انما هى حرب عربية اسرائيلية ودولية أيضا .

لأن البترول كسلاح لابد ان يعد جزءا من اجراءات وخطة الحرب وهذا مالم يكن فى الاعتبار لدى عبدالناصر بل بسياسته المعروفة حينذاك وحربه مع الملك فيصل فى اليمن كان هذا كفيلا وحده بتعطيل هذه القوة العربية من تأثيرها الفعال ليس إلا عنادا فى شخص عبدالناصر ذاته . وأخيرا فانه

يشترط لاستخدامه أيضا عدم وجود خيانه أو انسحاب ذليل أو ماشابه ذلك .

أما الرئيس السادات فكانت علاقته بالعرب على مستوى جيد . وقد كان أمين عام المؤتمر الاسلامى فى الخمسينات بل ان عبدالناصر نفسه عندما كان يسعى الى اصلاح علاقته بأى دولة عربية مرحليا ، كان يرسل السادات اليهم فقد كان معروفا لديهم بألفته ولباقته .

فكان يرسله مثلا الى الكويت وقطر والسعودية وهى دول بترولية .

فكان السادات حلقة الوصل عندما تتأزم الأمور بين العرب وعبدالناصر . فكانوا يعرفونه - اذن من قبل توليه مسئولية الحكم فى مصر وقد رحبوا به وأبدوا استعدادا كاملا للتفاهم معه . وبذلك كان هناك أمل فى تحقيق تعاون على مستوى كبير .

وكنت ضمن الأشخاص المعاونين له فى التخطيط لذلك والتنفيذ أيضا . فعلى سبيل المثال فقد قمت بزيارة الملك فيصل ما لا يقل عن عشرة مرات منذ تولى السادات الحكم حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

بل أننى كنت فى السعودية بعد خمسة عشرة يوما من تولى السادات الحكم وذلك لعمل عمرة . وقد تمت مقابلتى مع الملك فيصل فور وصولى اليها .

وكانت علاقتى به دائما يحدوها التقدير المتبادل والتفهم الكامل حول ضرورة مد جسور التعاون بيننا وبينهم والروح الايمانية المشتركة وحسن النوايا ووحدة الكلمة والثقة فى المستقبل التى بدأت بوادره بعد تولى السادات الحكم وعندما التقيت به بادرنى قائلا :

اننا لا نشمت فيمن مات . فهو عند الله الأن . ولكن لن نمدحه ولن

نذمه . وأأمل فى ان ننفتح بصورة جدية وفعالة .. والحمد لله فأنا مستبشر خيرا بنجاح السادات .

ويقول أيضا : ان السادات ليس غريبا علينا جميعا . ونحن مستعدين ننفتح ونتعاون معه حسبما يريد هو ان ينفتح ويتعاون معنا .

وكانت ضمن ملامح السياسة العربية التى اتخذناها فى ذلك الحين هو نسيان الماضى وعدم مصادرة الأملاك ولا قطيعة أو سب وقذف وتهجم وتجريح ولا انفراد بقضية فلسطين بل لابد ان يكون العرب مسئولين عن استرداد الأرض العربية .

فكان السادات قد أصبح وقتئذ هو الأمل فى تصحيح أخطاء عبدالناصر مع العرب . وفتح صفحة جديدة فى العلاقات المصرية - العربية واستعواض ما فقدناه من تعاون واخاء وتوحيد للخط السياسى وخاصة العلاقات المصرية - السعودية . بعد ما شهدت فرقة فترة طويلة من الزمن .

كما قد سافرت بعض الدول العربية الأخرى أكثرها أيضا المغرب حيث قمت بزيارتها أكثر من خمسة مرات قبل حرب أكتوبر .

وفى تقديرنا فى ذلك الوقت ان استخدام سلاح البترول فى حد ذاته فهو كفيل بالغاء أى قواعد سياسية واقتصادية وفنية بالنسبة لقيمة البترول فى السوق العالمى .وكان الهدف من وراء استخدامه هو قلب الميزان كله وبهذا يبدأ عهد جديد يختلف عما قبل استخدامه . وما سبقه من موازين . ويخلق هناك قواعد جديدة وموازين مستحدثة ومداخل ومحاور سياسية جديدة أيضا فى العمل السياسى وعلاقتنا الدولية . وكل ذلك يعيد تشكيل اقتصاد جديد دولى .وكانت هذه مشكلتى فى اقناع رجال ومعاونى ومستشارى الملك فيصل ونحن بصدد الاتفاق على اتخاذ القرار .

وقبل حرب أكتوبر وفى أواخر شهر يوليو عام ١٩٧٣ طلب الرئيس

محمد انور السادات اجتماعا لمجلس الأمن القومى فى استراحته بالقناطر الخيرية . وقد حضرته بصفتى مستشار رئيس الجمهورية . وقد حضر رئيس الحكومة فى ذلك الحين ووزير الدفاع المشير أحمد أبو اسماعيل ورئيس المخابرات العامة وممدوح سالم نائب رئيس الوزراء للداخلية وكذلك بعض نواب رئيس الحكومة . وبعض المساعدين الآخرين .

وكنت كالعادة اتحدث معه قبل الاجتماع وبعده . وقبيل الاجتماع بادرنى بقوله : ياحسن احنا النهاردة حانتكلم في احتمالات دخول الحرب مع اسرائيل . زى ما اتفقنا فلابد من استرداد الأرض بالمعركة .

فقلت له : حسنا ياريس . على بركة الله .

وقد اجتمع أيضا قبيل الاجتماع برئيس المخابرات العامة وكذلك وزير الدفاع . للاستماع اليهم وتنسيق معلوماتهم وأرائهم والتوفيق بينهم من حيث الجوانب المهنية والفنية قبيل الاجتماع .

واما عندما بدأ الاجتماع فقد ترك للأخرين حرية الكلام دون تحفظ ويستمع اليهم بتلقائية خواطرهم وأحاديثهم وكما يريد أى منهم فى ابداء الرأى . ويتحدث ويناقش كل منهم أيضا فى هدوء وفى حدود اختصاصاته كل فى دوره . ومع ذلك فانه حرص على ان أى واحد لايجب ان يعرف كل شىء انما فى حدود ما يخصه فقط وكان قد صرح لهم بأن القرار اليوم تاريخى فأرجو أن يتحدث كل واحد بحرية كاملة .

وقد بدأ الاجتماع باقتراحه بدخول المعركة على ان يحدد لها مدة زمنية معينة . وتحدث كل حسب مسئولياته واختصاصه حتى انتهت المناقشة الى الموافقة على المبدأ من حيث دخول الحرب ، وكذلك الى اقتراحين أولهما أما ان المعركة تكون بعد ثلاث شهور وثانيهما واما ان تكون بعد ست شهور حسب الاستعدادات النهائية وكفاية المواد التموينية . حيث ان المدة الباقية

لابد فيها من اعداد الدولة للحرب .

ومع ذلك فقد كان شعور الحاضرين بأن المقدر لهذه المعركة ان تبدأ بعد ثلاث شهور لأن طول المدة قد يعرض الخطة للفشل وخاصة تحديد يوم الهجوم بالذات .

وبعد ما انتهى الاجتماع . وخروج أعضاء مجلس الأمن القومى . فقد استوقفت الرئيس السادات داخل الصالون قائلا : ياريس أنت رايح فين .

فنظر الى السادات وقال : رايح أطلع فوق عشان ارتاح (وكان يقصد الدور الثانى من الاستراحة حيث غرفة نومه) .

فأعدت سؤالى بصيغة أكثر وضوحا : ياريس .. انا أقصد أنت رايح بمصر فين .

فبدت الدهشة تعلو وجهة ورد بقوله : رايح فين .. زى ما أنت شفت وسمعت .. حنحارب .

فقلت : أيوه ياريس : انا فاهم . بس انا لى كلام معاك .

فقال : قول ياحسن .

فقلت : طالما استقر الرأى على دخول المعركة . اذن أوع تخش الحرب بدون سلاح البترول . المليون الجندى الذى عندك كفة ميزان وحدها والبترول كسلاح كفة أخرى .

فتساءل : طيب .. بس ده ازاى اعمله بقى ؟

فقلت : ازاى ؟ اما احنا اتكلمنا فيه قبل كده .. مفتاح السلاح عند الملك فيصل وأنت عارف علاقتى الكويسة مع الملك فيصل .

ياريس أنور . أنا فى تقديرى ان الحشد العسكرى بكل ما فيه من قوة

بشرية وصواريخ ودبابات وطائرات تعادل ٥ ٪ من سلاح المعركة .

فقال : انا معاك ياحسن . بس نعمله ازاى ؟!

فقلت : لا أطلب منك الا شيء واحد .

تقال : هوه أيه ياحسن .

فقلت : ان تبرق للملك فيصل ببرقية تبلغه فيها اننى سأحضر اليه مبعوثا منك لأمر هام . واترك لى الأمر حسبما يوفقنا الله .

فقال : حاضر ياحسن . وقابله واعمل اللى انت عايزة معاه وربنا يوفقك .

ثم نادى على سكرتيره الخاص فوزى عبدالحافظ والذى كان على مقربة قائلا : يافوزى ابعت للملك فيصل فورا وقول له ان حسن التهامى فى الطريق اليك وسيأتيك من طرفى لمشاورات هامة فأرجو استقباله .

وبالفعل أبرق فوزى عبدالحافظ برقية فى نفس اللحظة .

وبالفعل سافرت فى اليوم التالى . ووصلت الى المطار . وكان فى استقبالى المراسم الملكية والسفير المصرى خالد فوزى بجدة والذى أبلغنى انه قد تحدد موعدا مع الملك فيصل فى الساعة العاشرة صباحا فى اليوم التالى لوصولى بالرياض .

وكنا قد تعودت مع الملك فيصل ان تكون لقاءتنا منفردة . الا عندما يريد استدعاء أى أمير أو أحد المسئولين لحضور جزء من لقاءنا ثم يخرج وكانت هذه اللقاءات تتناول شراء سلاح أو معونات أو التفاهم حول خطوط سياسية معينة أو مواقف محددة .

وفى هذه المرة . عندما وصلت الى مكان الاجتماع . فقد رأيته قد حشد قمة المسئولين فى الدولة وهم : الأمير خالد وكان وليا للعهد وقتئذ والملك فيما بعد والأمير فهد النائب الثانى لرئيس الوزراء والملك الحالى وخادم الحرمين) والأمير سلطان وزير الدفاع والأمير نواف مستشار الملك الخاص وكذلك مستشاره أدهم فرعون وعمر السقاف وزير الخارجية وعم الملك فيصل الأمير محمد على أخو الملك عبدالعزيز أل سعود مؤسس الدولة السعودية .

وطبقا للبروتوكول فكان اللقاء يستغرق ما بين ٢٠-٣٠ دقيقة حتى يتاح الوقت لزائر آخر . كما أن هناك عادة سعودية وهم يقدموا للضيف فنجان قهوة أو كوب شاى . وقرب نهاية اللقاء يقدم فنجان أخر وهذا يعنى بانتهاء الجلسة بعد تناوله .

وكنت قبل ذلك اللقاء . كنت عنده وقد اصطحبه فى لقاءه هذا بعض المستشارين لنقاش مسألة التصنيع الحربى ودعم الهيئة العربية للتصنيع .

وعنمدا دخلت الاجتماع استقبلنى الملك بالأحضان وبحرارة وامام هذا الحشد شعرت انه أحس بأن هناك أمر جلل لابد من تواجدهم ليشاركهم فى نقاشه وابداء الرأى .

ودخل علينا الحارس يقدم القهوة كالعادة . وأثناء هذا كنا نتبادل المجاملات . وبعد عشرة دقائق دخل علينا مرة أخرى الفنجان الثانى . وقد تناول معى الحديث عن أحوال وأوضاع مصر السياسية والاقتصادية والاطمئنان وفى هذا الصدد وافق على دعم الهيئة العربية للتصنيع بثلمثائة مليون دولار واتفقنا على ان السلاح الذى ستقوم مصر بتصنيعه سيكون للعرب جميعا ويشكل أحد صمامات أمن التسليح العربى على المدى الطويل .

ثم قدمت الينا القهوة الثالثة . وعندما أخذتها وضعتها على مائدة

أمامى . كما وضعت أيضا كفى على الفنجان . فنظر لى الجميع بدهشة حقيقة . وعندما انتهى الحارس من توزيع كل الفناجين على الحاضرين . قلت له : اطلع دلوقتى وأغلق الباب وراءك ولا تأتى مرة أخرى إلا اذا ناديت عليك .

فنظر لى الملك وابتسم فى دبلوماسية ولباقة قائلا : طال عمرك أنت فى بيتك . نفذ ما سمعت ياولد (مخاطبا الحرس) .

وعندئذ بادرت الملك بقولى : جلالة الملك . دلوقتى أقدر اتكلم . لقد جئت لمهمة لم أكلم فيها بعد فرد مرحبا بقوله : طال عمرك .. أنت فى بيتك .

والملك يجامل بهذا الأسلوب لاحساسه بالاطمئنان لمحدثه وتفاعلهم وتعاونهم وتفهمهم المتبادل .

فقلت له : جلالة الملك أنت عارف انه لابد من استرداد الأرض بالمعركة . وطوال هذه السنوات نحن نعد لذلك . وننتظر موعد المعركة .

وعلى الفور رد بقوله : ان الرئيس السادات أعلن مرات عديدة ذلك ولكن الحقيقة انه لم تحدث معركة فما وضعكم اليوم ؟

فقلت له : لقد جئت للتفاهم معك على الوضع السياسى والمعركة .

فأعاد سؤاله قائلا طمنى أولا . ما هو وضعكم ؟

فقلت له : لقد نوينا وقررنا ان ندخل المعركة . ولكن لا أعلم متى . وسنتخذ القرار عندما يتحدد اليوم المناسب الذى يحقق لنا كسب المعركة .

فحدد سؤاله السابق مرة أخرى بقوله : طمنى على الجيش . الضباط والجنود . روحهم المعنوية الاستعداد المناسب . مش ناقصكم حاجة ذخيرة سلاح أى شىء ؟؟

وبدأ الرجل مفكرا وكأنه فى القاهرة . يشاركنا ويتعاطف معنا وحريص على نجاحنا وقدرة اقتصادنا ثم قال لى ان انتصاركم هو انتصارا لنا . فاذا قدر وحدث شىء سيئ يبقى كلنا وقعنا فى الأرض . فأرجوك طمنى .

وقد أخذ هذا الكلام والحوار حوالى ربع ساعة ثم قلت له :

جلالة الملك . اننى جئت اليوم لأطلب منك طلب .

فقال مرحبا : اتفضل .

قلت له : جلالة الملك . فى تقديرنا ان القوة العسكرية مهما حشدت فانها تمثل فى نظرنا ٥٠٪ من القوة الضاربة الدولية التى تؤثر على مفاهيم العالم وموازينه .

واذا كانت المعركة مع اسرائيل فانها ليست وحدها . انما هناك قوى أكبر معها فى المعركة .

واومأ الجميع بالموافقة على هذا المفهوم وذلك المعنى .

ثم استطردت شارحا وجهة نظرى قائلا :

فاسرائيل لديها قوة دولية تدعمها وتمارس من أجلها الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية والاعلامية قوى ضاغطة وتكتلات عالمية بمالا تطيقه مصر وحدها . ورغم اننا سنخوض المعركة ونؤدى واجبنا لكن من العدل الا تتجاهل أو نتغاضى عن هذه العوامل الدولية الضاغطة والمؤثرة على معركتنا مع اسرائيل .

وتبعا لذلك فان هناك احتمالات ردود الفعل من هذه القوى فى حالة المفاجأة واردة لأن المعركة ليست مصرية اسرائيلية فحسب بل انها مصرية - دولية ولذلك لابد من وجود عنصر ضاغط حقيقى على هذه القوى العالمية . وهذا يتمثل فى نقطتين :

أولهما : التوافق العربى والمساندة العربية الواقعية بالاتفاق والاعلام والاصرار على مساندة مصر قبل وأثناء وبعد المعركة سواء كان ذلك بقرار سياسى أو بعدم التخلى عن المسئولية العربية الجماعية لاسترداد الحق العربى .

وسواء كان ذلك باجتماع لجامعة الدول العربية أو بتصريحات منفصلة كل دولة على حدة انما لابد ان كل ذلك يكون ضمن اطارات الموقف العربى الموحدة لمساندة مصر فى المعركة والمشاركة فيها ضد اسرائيل ولمن هم خلف اسرائيل . وبالتالى تتحول المعركة من مصرية - اسرائيلية الى معركة عربية اسلامية - لاحتلالها القدس ضد اسرائيل ومن خلفها .

وأنتم يا جلالة الملك حماة الكعبة الشريفة . وتواجدكم ضرورى فى هذه المرحلة التاريخية . ولتثبوا وجودكم ودعمكم بالنسبة لحمايتك للأمانى وللحقوق وللمطالب الاسلامية وخاصة فى القدس الشريف اذن لابد من توحد الصف والكلمة والمساندة والقرار الى أبعد مدى . من موقف عربى جماعى . وهذا عن الجانب السياسى وأولى النقطتين ..

ثم عاد الملك فيصل وأخرين يناقشونى فى هذا التنسيق العربى وتفاصيله وخاصة ان الرئيس السادات سبق وان أعلن مرات ومرات على دخول المعركة ولم يحدث ذلك . وموقف التنسيق السياسى على مستوى العالم العربى وخاصة المصرى - السعودى وكذلك على مستوى أعضاء مجلس الأمن بهيئة الأمم المتحدة وكل المحافل الدولية فلابد من مواقف واحدة صامدة لمؤازرة مصر .

ولأن مواجهة الصهيونية العالمية فى هذه المحافل الدولية والاعلام الدولى أيضا هى بمثابة مواجهة سيكولوجية وسياسية واعلامية تمهيدية قبل بداية المعركة العسكرية وجزء من ادارة المعركة بمعنى أكبر وذلك حتى تكون

معركة دولية يكون العالم فيها شاهدا ومتأثرا بصورة أو بأخرى بعدالة معركتنا . وحتى يمكن لدول العالم ولاسيما القوى الكبرى والعظمى من اعادة النظر فى مصالحها تبعا لمواقفها السياسية من مصر أو اسرائيل والعرب أيضا . وكل ذلك بمثابة تهيئة العالم . وتمهيدا دوليا لها قبل انفجار الموقف العسكرى .

وليس لنا هدف مضاد لأى دولة فى العالم . انما لابد من تهيئة المناخ الدولى وخاصة نحن الذين سنبدأ بالهجوم العسكرى . وفى غالب الأحوال فان من يبدأ الهجوم فى أى دولة بالعالم يكون عرضه للنقد وحتى لو كان الهجوم من أجل استرداد الحقوق لأن شعار الحل السلمى يتردد فى كل انحاء العالم وكأنه هو الحل الوحيد لاسترداد الحقوق . وطالما ان هذا عاجزا ان يحقق لنا ذلك . فان المعركة العسكرية هى الحل الحتمى لذلك .

وكان لابد من ذلك . حتى لا تكسبنا اسرائيل أو تؤلب علينا الدول فى معركة دعاية واعلام ولذلك كان لابد من التنسيق السياسى والدبلوماسى فى كل السفارات العربية والمحافل الدبلوماسية فى كل ركن من أركان العالم . حتى عندما ندخل المعركة فلا تكون هناك ردود فعل سلبية ضدنا . وبذلك فنحن سنفتح أرضنا وجبهتنا القتالية لأى قوات عربية تشاركنا فى المعركة لتستكمل المعركة وجهها العربى الحقيقى .

وليشعر العرب العزة عند النصر وليتحملوا التزاماتهم منذ بداية المعركة . وانني قيد هذا اللقاء سأتوجه الى المغرب حيث انه قرر المشاركة العسكرية فى سوريا ومصر . وبذلك تكون المغرب مشارك فى الجهاد ضد العدو .

ولكن أهم من ذلك كله يجب عدم التوسع فى الخلافات الداخلية بين العرب وبعضهم وخاصة على سطح العمل السياسى الدولى سواء نتيجة جهل البعض أو تقاعسهم عن أداء واجبهم القومى أو غير ذلك .

ثم سكت لحظة وعدت استدرك قائلا :

واما النقطة الثانية فهى ان ٥٠٪ من قوة المعركة تكمن فى سلاح البترول .

وعندئذ تطلع الجميع ونظروا اليّ بدهشة واستفهام .. وارتسمت على ملامح الملك فيصل جدية أكثر واهتمام متزايد . ونظر فى وجوه معاونيه جميعا ثم قال بهدوء : طال عمرك . بدهم ان يستفسروا منك على استفسارات وأشياء .

فقلت على الفور : اننى على استعداد للاجابة عن أى سؤال .

وأدرت وجهى اليهم . وبدأ النقاش والجدل والحوار بينى وبينهم قرابة ساعتين وهو أثناء ذلك يستمع فقط .

وكان أول المتسائلين الأمير نواف المستشار الخاص للملك حيث أشار الى ان هذا القرار صعب . واستفسر عن وضع الموازين والحسابات السياسية بالنسبة لهذا القرار وكيفية استخدامه وكونه فعالا ليفيد المعركة وقد يكون له نتائج عكسية ؟؟

وتساءل الأمير سلطان وزير الدفاع عن الموقف العسكرى اذا استخدم البترول كسلاح وموقف الدول الكبرى ودول الخليج العربى البترولية ؟

وبدأت اجاباتى . بأن الولايات المتحدة تستثمر العالم كله لمصالحها وان استراتيجتها بدعم اسرائيل ثابتة لا تتغير ومعها فى ذلك أيضا أوربا الغربية وان كان ذلك بالتبعية حيث تشاركها فى هذه المسئولية الدولية ازاء اسرائيل . وخاصة ان الولايات المتحدة هى التى تضمن وتؤمن لها مصالحها فى منطقة الشرق الأوسط استنادا الى انها صاحبة النفوذ الأكبر باتفاقياتها مع دول المنطقة وتعاونها وشركاتها الكبرى فى السيطرة على معظم البترول

العربى والتى تمد به أوربا الغربية . ومساعدتها لها بحجة الخطر الشيوعى على المنطقة وكل ذلك تحت ظل شعار حماية المنطقة .

وان كان من الناحية الواقعية فان مصالح أوربا ترتبط بالمنطقة أضعاف أضعاف مصالح الولايات المتحدة فيها . وعندئذ فعندما تدرك أوربا الغربية بأن مصلحتها قد تدهورت في المنطقة نتيجة سياسات الولايات المتحدة فيها . مع اصرار صاحب المنطقة ومالكها على ان يفصل بين مصالح أوربا الغربية ومصالح الولايات المتحدة لديها فان كل دولة أوربية ستسعى لمصلحتها مع المنطقة منفردة أو مجتمعة ..

وبذلك تهتز ثقة أوربا فى الولايات المتحدة . وتدرك انها غير قادرة على تأمين مصالحها مع العرب . ومن هنا تسعى رأسا - بدون وسيط - الى التفاهم والتعاون مع العرب وبالتالى فان ذلك سيحقق خسائر للولايات المتحدة .

وهذه النقلة لابد ان تكون فى الوقت المناسب وتتخذ بحذر حتى لا تقع مواجهة مع أوربا الغربية . لوجود مصالح مشتركة تدعونا الى ان نحافظ عليها وخاصة مصالحنا ضد العدو الاسرائيلى .

وبذلك أيضا تدرك أوربا الفرق بين مصالحها لدينا والمصالح الاسرائيلية فى المواجهة أو التعاون العربى أو المصالح العربية .

وعندما يستخدم سلاح البترول . وتقع الحسابات السابقة . فاننا نجبر أوربا على التعامل رأسا مع العرب وتبادل المصالح وان لم تكن أوربا معنا سياسيا فعلى الأقل تحييدها وكذلك بالتوقف عن مساعدة اسرائيل ضدنا (وهذا ما حدث عندما وقعت الثغرة فى الدفرسوار فان أوربا لم تساعد اسرائيل انما الدولة الوحيدة التى ساعدتها الولايات المتحدة الامريكية) .

وبذلك أيضا تسقط الحماية الامريكية للمصالح الأوربية فى المنطقة

ويكون أمام أمريكا وضع سياسى جديد وربما يكون بمثابة مأزق إلا وهو ان لديها فى كفة مصالحها مع أوربا والكفة الأخرى مصالحها مع اسرائيل وبذلك يكون لديها ميزانين لابد ان تحاول الربط بينهما . ومن هنا يمكننا ان نستفيد من ذلك الوضع الجديد .

ولذلك فاننى أرى استمرار التعاون مع أوربا الغربية واستمرار الوفود والزيارات والاتفاقيات المتبادلة الثنائية وذلك لطمأنة أوربا على مصالحها وارتباطها الوثيق مباشرة مع العرب ومزيدا من هذا الربط تدرك أوربا انه لا مجال ولا اختيار أمامها الا بالتفاهم والتعاون المباشر مع العرب بدون الولايات المتحدة .

واستدركت بالاجابة عن السؤال العسكرى قائلا :

واذا كانت الولايات المتحدة تدعى انها قادرة على السيطرة على حقول البترول واحتلالها عندما يقتضى الأمر ذلك لتأمين مصالح أوربا ، فان تقديرى لهذا الموقف انه ليس هناك قوة امريكية ضاربة فى الوقت الحالى يمكنها ان تحتل حقول البترول العربى فى ساعات أو أيام أو أسابيع و ذلك لعدة أسباب :

أولا : انه لا يمكن تحريك أسطول نحو الشرق الأوسط قبل مضى أسابيع لتجميعه من أماكن متفرقة .

ثانيا : ان عمل تحضيرات وتجهيزات جديدة لميدان معركة محتمل لم توضع حتى الأن موضع التنفيذ أو التدريب حيث انه لابد ان تجرى عمليات تدريب وتحديد واجبات عسكرية للقوات التى ستقوم بهذه المهمة .

وأما معركتنا العسكرية فانها لن تستمر أكثر من أيام . وقطع البترول لن ينتظر تجميع هذه الوحدات وتحديد المهمة والتدريب عليها . فأوربا الغربية لن تنتظر كل هذا . ولن تتحمل أى تأخير من أجل قطع البترول .

ويسبق هذا كله وأثناء اعداد مثل هذه العمليات العسكرية من جانب الولايات المتحدة . ان أوربا فور قطع البترول ستدرك ضرورة فصل مصالحها عن مصالح الولايات المتحدة فى المنطقة وبالتالى لن تساندها فى هذا الاجراء العسكرى .

وان حاولت الولايات المتحدة عمل اسقاط وأنزال قوات بالمظلات لاحتلال حقول البترول ، فاعتقد ان الملك فيصل لا يمكن أن يسمح بذلك لأن الأمر لن يتعلق بالبترول فحسب بل بكرامته وكرامة دول الخليج العربى ومع ذلك اذا وقع ذلك فان الاتحاد السوفيتى لن يسمح بذلك . فسيكون رد فعله مواجهة الولايات المتحدة فى المنطقة بأسلوب ساخر - على الأقل - حتى لا تمكنها من الانفراد وحدها بهذا الاحتلال وخاصة ان الاتحاد السوفيتى فى حاجة أيضا الى البترول العربى . كما ان هذه المنطقة وان كانت استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة فانها كذلك للاتحاد السوفيتى الذى يتحين الفرصة لتحقيق مأربه وأهدافه فيها وهى تحقيق نفوذ وهمية عليها .

ومن هنا اذا فات على الولايات المتحدة هذا الاحتلال بذلك التحليل فاننا نكون قد كسبنا الجولة الأولى فى المعركة ضد الولايات المتحدة وبذلك يستمر نجاحنا . حتى تسعى الى التفاهم والتفاوض بدلا من أى اجراء أرعن أو عسكرى لا يستسيغه العالم حتى دول أوربا الغربية . التى لن تقبل اضطراب تدفق البترول .

ونكون قد حققنا النصر العسكرى فى جبهة القتال الذى يفرض اعتبارات استرداد الحقوق .

ثم قلت : وفى تقديرى فان النصر العسكرى سيحقق لنا الشمل العربى وتوحيد كلمتهم ويمكنهم بذلك توفيق الأوضاع فى المنطقة لمنع أى تدخل أجنبى وتحقيقا لسيادة العرب على مقدراتهم وثرواتهم والاستقلال فى اتخاذ

القرار .

وهذه فرصة تاريخية لتحقيق ذلك كله .

وقد رأيت الحاضرين وقد بدأوا يشعرون بارتياح ويمعنوا التفكير مستبشرين بهذا خيرا .

ثم استدركت فى حديثى الى تأثير قطع البترول على اقتصاديات أوربا الغربية . فهناك احتمال كبير لتزايد الاقبال وطلب البترول من العرب بأى سعر . وعدم تحمل مصانع أوربا للتوقف حتى لا تهتز وينهار اقتصادها وبالتالى يمكن بيع البترول بسعر متزايد أو مرتفع عندما يتحقق النصر العسكرى وقطع البترول أيضا نظرا لفزع أوربا على اقتصادياتها . فتسعى الى الشراء بأى أو بأعلى سعر يحدده العرب أصحاب البترول . وخاصة ان العالم لم يعد نفسه لهذا القطع وبالتالى ليس هناك تخزين الا بالقدر المعتاد والذى يمتد لاسابيع قليلة وهى المدة التى تستغرقها السفن الناقلات المحملة بالبترول اليها . وبذلك يحصل العرب على السعر الحقيقى العادل لأول مرة فى تاريخهم لثرواتهم وتعويض الظلم الذى وقع عليهم قرابة خمسين عام .

وقد ضربت لهم مثل فى ذلك عندما أغلقت قناة السويس فان الأوربيين قد خفضوا سعر البرميل وحصلوا على فرق سعر الرحلة الطويلة من سعر برميل الزيت وقد فرضوا ذلك فرضا على العرب . وبالتالى يمكن تحقيق عكس ذلك أى برفع السعر وهم مضطرين للشراء لانقاذ اقتصادهم . وخاصة اننا عندما نكون فى مركز قوى فنستطيع ان نملى على الجميع سياستنا الوطنية البترولية .

وبهذه الأبعاد والاحتمالات التى شرحتها لسلاح البترول - فانه يكاد يكون الربح مضمونا . سواء كان ربح كسب المعركة أو الربح الاقتصادى الذى هو حق عربى لابد من اقراره وتأكيده بالحصول عليه كيفما يقرر

العرب ذلك .

وقد شرحت بأن استخدام سلاح البترول . لابد ان يبدأ باجراء منظم ومحسوب . حيث يبدأ بالتلويح به كانذار لمن يساند اسرائيل ضد العرب . حتى يمكن اتاحة الفرصة لأن يتحقق النصر العسكرى الى أبعد مدى .

ولذلك فان التكتيك هنا هو أحد أسباب هدوء الملك فيصل واستماعه باهتمام لهذا التحليل . وأعتقد انه كان يمعن فى التفكير أثناء حديثى فى كيفية استخدام هذا السلاح ومتى يكون ذلك .

وعدت مؤكدا ان زيادة سعر البترول محتمل طالما ان هناك نصر عسكرى وهناك تضامن عربى لا تخرج دولة بمفردها عنه بالنسبة لقطع البترول . فلابد من أن يكون قرار عربيا جماعيا . فاذا حدث التوافق والاقرار الجماعى بذلك لدول الخليج العربى بالذات فان غيرها من الدول ستجد انه من المصلحة التضامن معها وذلك لتحقيق مصلحتها فى رفع سعر البترول وهذا يحقق فوائد جمة لها . بل ان دول العالم الأخرى المصدرة للبترول ستحذوا للاتجاه العربى لرفع سعر البترول تحقيقا لمصالحها الاقتصادية . وبذلك فان العرب يكونوا قد عملوا تكتل عالمى بترولى فى مواجهة الدول المستهلكة أو المستوردة للبترول .

ومن هنا فان زيادة سعر البترول كان لابد ان يكون له سببا أو ظرف طارئ أو قهرى . وهذا سيكون متمثلا فى ضرورة النصر العسكرى .

وعند هذا الحد من النقاش والذى استمر ساعتين . فقد واجهت الملك فيصل بوجهى وحديثى قائلا له : جلالة الملك . بعد ما اقتنعنا على مطلب وهو انه لابد من الحنكة والدقة فى اختيار الأسلوب حتى لا نفاجأ العالم بهذا القطع . وتجنبا لأى رد غير محسوب بحجة تأمين تدفق البترول .

واعتقد انه بيننا وبين المعركة مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وفى هذه المدة

لابد من التلويح بتهديد العالم بقطع البترول اذا استمرت المساندة لاسرائيل فى الاعتداء على الحقوق العربية . ثم الجهر بهذه النية والتصريح علنا . خاصة ازاء أى دولة تقف ضد مصالح العرب وحقوقهم فى استرداد أراضيهم

وأعدت هذا المعنى وذلك التكتيك بالشرح قائلا :

ان أي معركة أو خطوة كبيرة نادرة الحدوث لابد ان يكون لها سبب .. وتمهيد فكانت الحروب العالمية الأولى والثانية لها أسبابها ومؤشراتها واشاراتها ومظاهرها وتمهيداتها . ولذلك لابد من التمهيد لمعركة سلاح البترول . لأننا عندما نقوم بذلك عدة مرات . فاننا بذلك نثير الجدل السياسى بين أصحاب المصالح ليعيدوا النظر والحساب فى مواقفهم ومواقعهم بالنسبة لمصالحهم ومصالحنا أيضا ولا سيما المصالح المشتركة سواء كان ذلك قبل المعركة أو اثناءها . ولابد ان نؤكد للأوربيين ان الولايات المتحدة غير قادرة أوعاجزة وعدم تمكنها من حماية مصالحهم لدى العرب .

ولذلك فان التمهيد سيتيح لهم الفرصة للدراسة وتبادل وجهات النظر ليحدد كل طرف موقفه من المعركة المرتقبة وليحددها مسبقا أو فى أثناء المعركة العسكرية كما سبق القول .

وأما التوقيت الزمنى لاستخدام سلاح البترول فقلت : انه طالما ان المعركةالعسكرية تسير وفقا لخططنا نحو النصر دون تدخل أجنبى وبالذات مساعدة ومساندة اسرائيل بعتاد وسلاح - فوق طاقة مصر - من الولايات المتحدة .

وبالتأكيد فانه سيتم هذا لاستراتيجية امريكا الثابت تجاهها .

فلا داعى لاستخدام سلاح البترول . واما اذا كان هناك تدخل عسكرى سافر - وحتى لو بالتلويح - من جانب امريكا لاسرائيل فعندئذ يجب استخدام سلاح البترول . حتى يحقق ذلك أيضا الى ان يكون المقاتل المصرى

فى مركز قوة والعدو فى مركز ضعف . وحينئذ أيضا يتحقق التشتيت الفكرى لأوربا الغربية ودولها بحيث لا تكون هناك كتلة غربية واحدة أمام المصالح والحق العربى .

ومن ذلك وصلنا فى النقاش الى وجوب استخدام سلاح البترول لأهمية وتكتيك استخدامه وردود فعله وتأثيره على المعركة العسكرية وعلى تحقيق فوائد كبيرة للعرب.

بل ان اسرائيل عندما تجد ان العرب قد تكتلوا لأول مرة واستخدموا سلاح البترول فان ذلك يضعف عزيمتها فى الحرب ويعرضها لضغوط خارجية حتى لاتنهار مصالح الغرب .

وبذلك ينخفض منحنى مساندة أو مساعدة اسرائيل أو تأييدها الى أدنى حد ممكن وبالتالى نكون قد حققنا أقصى حد ممكن من القوة والوضع الأفضل كقوة عربية فى العالم .

وقد استمع الجميع وناقشوا واستفسروا مابدالهم من اسئلة ولم يترك أحد مكانه فى الاجتماع إلا ولى العهد الأمير خالد لأداء صلاة الظهر ثم عاد بعد ذلك لمكانه فى الاجتماع .

ثم وجهت حديثى مخاطبا الملك فيصل مباشرة قائلا : جلالة الملك .. الآن قرارك .

فقال بهدوء : طال عمرك .. انا لى رجاء .

فقلت : اتفضل .

فقال : انا أقتنعت ولكن أليس فى خططك فى هذه الرحلة ان تقابل رؤساء دول الخليج .

فقلت على الفور : لأ .. لقد حضرت اليك وسأعود مباشرة لمصر .

فقال : أرجوك . اذا كنت تستطيع ان تلتقى برؤساء دول الخليج ثم تعود ونجتمع مرة أخرى .

فقلت باصرار : أبدا .. أبدا .. لن اتحرك من هنا لألتقى بأى رئيس دولة أخرى فى العالم كله .. فاندهش وتساءل : لماذا ؟

فأجبت بقولى : انا لا أتصور ان الملك فيصل . قائد الجزيرة العربية . اذا أصدر أو اتخذ قرارا عن قناعة فان أى شخص أخر لن ينفذه . وأنا لست فى حاجة الى ان أجلس مرة أخرى للحديث عن هذه المعركة كما تحدثت الأن . واذا كان جلالة الملك يريد التشاور فلك السطوة والصلة والعزوة معهم جميعا .

وهذا - لا مؤاخذة - دوركم وليس دورى ومع ذلك فاذا التقيت بأحد منهم فسوف يسألنى :هل تحدثت بذلك مع الملك فيصل ؟

وانما كل ما أرجوه من هذا المجلس انه أخرج بقرار منه .

وبناء على ذلك سنحدد موقفنا . وانا عشمى ان فيصل الجزيرة العربية لن يتوان عن اتخاذ مثل هذا القرار التاريخى فى حياته كلها .

وأغرورقت عيناه بالدموع .

فعدت قائلا : يجب ان تعرف جلالتكم . اننى أعلم الى من أتحدث وقدره الكبير . فاننى أتحدث مع فيصل الجزيرة العربية . وهذه نقطة تحول فى تاريخ الجزيرة والعرب جميعهم فى مواجهة أعدائهم . فعليك ان تتخذ قرارك وأكاد أوقن . انك لن تتراجع عن اتخاذ القرار وأترك لك حرية القرار وأسلوبه بعد هذا النقاش كله . وأريد منك قرارا واحدا بعد هذه القناعة . هل ستقطع أم لا تقطع ؟؟

فرد قائلا : اننى أقتنعت . طال عمرك . أتركنى أفكر .

فقلت باصرار وعلى الفور : أبدا .. أبدا .. لابد أن أخرج بكلمة . هذه حرب وانا أعلم انك موافق ولكن لا تريد ان ترتبط من الأن . وإنما لابد من وعد .

فقال : طال عمرك . سأكون عند حسن ظنك ان شاء الله .

فقلت : انا عارف انك موافق .. عن قناعة .

فعاد مؤكدا بقوله : طال عمرك انا مقتنع وسأكون عند حسن ظنك . وأرجو أن تعطينى فرصة .

فأصررت بقولى : أبدا .. حتى يأخذنا فيصل الى أكثر من هذا . واقتنعت فيمكنك ان تقول نعم .

فقال :اننى أقولها فى صيغة ان شاء الله ورينا يمكنى وأكون عند حسن ظنك وانا مقتنع بذلك .

فمازالت على اصرارى وقلت :جلالة الملك .. فلنقولها .

فرد بهدوء : سأقطع .

فقلت : عندئذ انتهت المقابلة واستأذن فى العودة الى مصر ، وأرجو من الله ان يمكنك من تنفيذ هذه الكلمة والثبات عليها واطمئن ان النصر لا يمكن الا ان يكون نتيجة لهذا القرار فاننا سنضحى بالدماء وأنتم ستقاتلون بالبترول . وبذلك يكون النصر حلفينا ؟!

ثم سلمت عليهم . ونظرت الى عينه فاذا بها تدمع فقلت له :

جلال الملك . سأبلغ الرئيس السادات انك وافقت .

فقال : على بركة الله . اعملوا ما عليكم وسأعمل ان شاء الله معكم . وطال عمرك وانا عند كلمتى .

وودعته وخرجت من الاجتماع مطمئنا تماما الى موقف وقرار الملك فيصل والسعودية بطبيعة الحال وكان هذا بمثابة فتح الباب أو دعوة للدول الخليج لتتخذ القرار وتجسد فى نظرى هذا الموقف التاريخى بانتصاراته المتوقعة باذن الله واستعادة جميع الحقوق العربية فى موقف عربى موحد بضربة واحدة وكانت ثقتى فى الله عظيمة .

فاذا بوزير القصر يبادرنى قائلا : طال عمرك . فقد ضيعت علىّ اليوم .

فقلت له : ياشيخ عبدالوهاب . هذه جلسة تاريخية لا تسألنى عنها الأن .. ألم تعتذر للضيوف الذين جاءوا لمقابلة الملك .

فرد قائلا : طبعا .

فقلت : لقد فعلت الصواب ولن تندم . والسلام عليكم .

وعدت الى مصر . وأبلغت الرئيس السادات بقرار الملك فيصل وموجز للنقاش الذى جرى هناك . وأكدت له ان الملك وافق على قطع البترول بعد ان تبدأ المعركة وفى الظرف المناسب تماما .

وقد اندهش الرئيس السادات . وسأل كمن لا يصدق فقال :

متأكد ان الراجل قال كده . ياحسن . الراجل ده لما بيقول كلمة لا يرجع عنها .

فقلت له : متأكد ألف مرة فى المائة . هل سأشك فى نفسى . هذا ماحدث وقد اتخذ القرار . وعن قناعة واتفقنا على ذلك .

وكمن لايزال لايصدق ما يسمعه قال لى الرئيس السادات :

ياحسن احنا لازم نشوف الراجل وأقابله .. ده قرار يغير التاريخ

فقلت له : لا تنسى انك تتعامل مع فيصل . فهو وحده الذى يستطيع اتخاذ هذا القرار . لاقبله حدث ولابعده لا ندرى .

فرد قائلا : ياحسن لوحدث هذا . نبقى عملنا نقلة سياسية لم تحدث من قبل . خلينا ندبرها ونطلع سوا اليه .

وبعد هذه الجلسة بأيام . وبالتحديد فى ٢٠ أغسطس ١٩٧٣ ذهبنا الى جدة ومكثنا يومين . وكانت هناك اجتماعات عامة للمسئولين المصريين والسعوديين . ولكن الملك اجتمع بالرئيس السادات اجتماعين منفردين منغلقين ويبدو التساؤل والترقب فى نظرات الجميع . ويشعرون ان هناك شىء ما على مستوى أهمية كبيرة يجتمعان فيصل والسادات من أجله .

وكنت أعلم ما يدور فى هذين الاجتماعين بالطبع .

وفى المطار وحيث تم التوديع الرسمى . وصعدنا الى الطائرة وكان الدكتور عبدالعزيز حجازى نائب رئيس الوزراء يجلس بجوارى ولكنه لم يدرك قول السادات معى .

وجرى العرف ان الرئيس يلوح بيده مودعا مضيفه إلا أن الرئيس السادات كان ممعنا فى التفكير وفاته ذلك فلوحت من داخل الطائرة بيدى حتى يتصور من على أرض المطار ان الرئيس هو الذى يلوح .

وفور جلوس الرئيس السادات فى صالونه وحول المائدة أخرج البايب وبادرنى قائلا : ياحسن دلوقتى نقدر ندخل الحرب . الراجل صادق فيما يقول . واللى وعدك به كرره لى . وانا أثق فى كلام هذا الرجل .

ثم أشعل البايب وقال أيضا : والأن فقط نقدر ندخل الحرب .

وقلت للرئيس ردا على كلامه : انا واثق من ذلك . لأن القرار اتخذ عن قناعة .

فقال : ياحسن الخطوة التاريخية دية . لازم تسجل فى التاريخ .

ثم عاد مكرر قوله السابق : دلوقتى أقدر أدخل الحرب وانا مطمئن وسنتوكل على الله .

وكان هذا الحديث كله قبل اقلاع الطائرة من مطار جدة .

وطارت بنا الطائرة الى دولة الامارات العربية وقطر ثم عدنا . واستمرت اجراءات المعركة ونحن مطمئنين الى ان هذا السلاح سيستخدم فى الوقت المناسب .

وعنمدا تفجرت المعركة العسكرية . كان ليس من الممكن ان يصدر قرار سلاح البترول من الأيام الأولى لأننا كنا قد حققنا نصرا . وانما بعد هذه الأيام استغاثت جولد مائيرا بالأميركان ومدت على الفور جسور جوية للسلاح والذخيرة والعتاد الكثيف لاسرائيل . وعندئذ بدأت اسرئيل فى مرحلة الهجوم المضاد وبذلك حانت لحظة استخدام سلاح البترول وهى لحظة التدخل الامريكى السافر لانقاذ اسرائيل .

وأخيرا عندما قرأت ماكتبه سيد مرعى بهذا الصدد عندما ذهب اليه مع الدكتور مصطفى خليل . فانه لم يذكر ان الملك فيصل قد ألمح اليه بأن هناك اتفاق مسبق فى هذا . وان السادات كان يعرف انه سيقطع . وانما كان يطمئن على سير المعركة عسكريا . وان كان قد قال له : ارجع وطمئن الرئيس السادات . وبلغه اننى سأتصرف .

وحافظ الرجل على كلمته ووعده ونفذه بالفعل .

وان كان الرئيس السادات قد بعث بهذين الشخصيتين الى الملك فيصل . فانه قد ادخرنى للمشاركة فى المعركة العسكرية حيث قد بعثنى الى منطقة السويس مع اللواء المغربى لاتخاذ بعض الاجراءات العسكرية لانقاذ موقف

سبق ان أشرت اليه فى احدى فصول كتاب لعبة الأمم والسادات .

واذا توقفنا هنا قليلا . نعود فيها الى الوراء قليلا . وعقب الاتفاق على استخدام سلاح البترول . فكيف بدأت معركته وتم التمهيد لذلك ؟؟

باستقراء هذه الفترة الواقعة بين أوائل أغسطس و ٦ أكتوبر وخاصة بعد الاتفاق على استخدامه بخمسة عشرة يوما كانت هناك أولى تصريحات وزير الخارجية السعودى عمر السقاف حيث أبدى بتصريحين أولهما فى البرازيل والثانى فى لندن . وقد لوح فيهما باستخدام البترول .

ثم كان تصريح الملك فيصل الذى اهتزت له جميع الأوساط العالمية حيث صرح قائلا : انه اذا كانت استثمارات البترول الضخمة والأرصدة المتراكمة أكبر من ان تستوعبها الطاقة الاقتصادية فى السعودية فانه قد يرى نفسه مضطرا الى ان يحد من انتاج البترول .

وأبلغ دلالة على ما أحدثه هذا التصريح من ضجة انه فى خلال أسبوعين متتالين – وهذا لم يحدث من قبل – ان نشرت مجلة النيوزويك صورة للملك فيصل على غلافها . ونشر على نفس هذا الغلاف حديثه وتعليقات فى ثلاث أو أربع مقالات فى داخل المجلة . وفى الأسبوع التالى أصدرت المجلة عددها وعلى الغلاف صورة للعقيد القذافى وثلاث مقالات عن البترول والأزمة .

وعقب ذلك ذهب هنرى كسينجر وزير خارجية الولايات المتحدة ومستشار الرئيس الأمريكى للأمن القومى لمقابلة الملك فيصل . وقد خرج من لقاءه الى بروكسل . وهناك وقف أمام الصحفيين .

يجيب عن سؤال عن نتائج مقابلته للملك فيصل .

فأجاب باقتضاب قائلا : يبدو ان الرجل جاد فيما يقول بالنسبة للبترول . ولم يعلق أكثر من هذا .

وفى ١٥ أغسطس ١٩٧٣ كان قد صرح الشيخ زكى اليمانى وزير البترول السعودى بأن الدول المنتجة للبترول تبحث فى اسقاط الدولار الامريكى كأساس لحساب اسعار البترول الخام . وصرح اليمانى بأنه تجرى حاليا مفاوضات بشأن تغيير استخدام الدولار كأساس لبيع البترول واحلال الين أو الفرنك أو ربما الذهب محله .

وفى مجلة الحوادث ٣٠ أغسطس ١٩٧٣ حذر الملك فيصل من المشروعات الرامية الى استخدام البترول العربى كسلاح . وقد أدلى الأمير سعود الفيصل بتصريح مماثل .

وأوضح الملك ان عوائد وايرادات البترول وليس البترول نفسه هى التى ينبغى ان تستخدم فى المعركة ضد اسرائيل (وأشار رئيس تحرير انه لم يشأ انه ينقل تصريحات الملك فيصل عن استخدامه سلاح البترول حرفيا) .

وعلى شاشة التليفزيون الأمريكى يوم ٣١ أغسطس ١٩٧٣ صرح الملك فيصل بأنه اذا استمرت الحكومة الامريكية فى تقديم مساندتها لاسرائيل فسوف يصعب على السعودية ان تواصل تصدير بترولها الى امريكا . وأضاف ان السياسة الامريكية وضعت السعودية فى موقف يتعذر الدفاع عنه وتبريره فى العالم العربى نظرا للصداقة التى تربط المملكة بأمريكا .

وصرح الملك بأنه مضطر الى تعديل رأيه السابق من انه ليس ثمة علاقة بين السياسة والبترول نظرا لمعارضة بعض البلاد العربية الأخرى التى اتهمته بالتواطؤ مع الصهيونية وامريكا ضد العرب وقال انه يود أن يوجه أنظار أصدقائه الامريكين الى الموقف الخطير فى الشرق الأوسط حتى لا تصل الى النقطة التى ترغم عندها الى اتخاذ اجراءات أخرى .

وفى ٣١ أغسطس ١٩٧٣ كان هناك تعليق لمستر بول هارى المتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية بشأن تصريحات الملك فيصل فقال : ان الولايات المتحدة الامريكية تأخذ تصريحات الملك فيصل بشأن البترول مأخذ الجد . وقد رفض الأدلاء بغير ذلك حول ما أعلنه الملك فيصل .

ولكن السفير السعودى فى واشنطن طلب فى نفس الوقت الذى كان يتحدث فيه هارى مقابلة مساعد وزير الخارجية الامريكية بالنيابة لشئون

الشرق الأوسط . وأبلغ السفير السعودى السلطات الامريكية رسميا بما قاله الملك فيصل خلال الأحاديث التى أدلى بها الى احدى الصحف اللبنانية والتليفزيون الامريكى .

وقال المتحدث باسم الخارجية الامريكية - عقب ذلك - ان علاقات امريكا والسعودية كانت طيبة على الدوام كما نواصل الدولتان حوار مخلصا بشأن المسائل ذات الأهمية المشتركة ومنها البترول . وقد أشار أيضا الى ان للبلدين هدفا مشتركا هو الحفاظ على السلام فى الشرق الأوسط .

وفى ٣ سبتمبر ١٩٧٣ ذكر الملك فيصل فى حديث لمجلة نيوزويك الامريكية ان المنطق - يقضى بالا يزيد الانتاج السعودى من النفط عن الحد الذى - يستوعبه الاقتصاد فى المملكة وحذر من أنه سوف يستخدم العائدات البترولية الضخمة للسعودية كسلاح للتأثير فى السياسة الامريكية فى الشرق الاوسط حتى تمتنع الولايات المتحدة عن اتخاذ مواقف متميزة ومنها منح اسرائيل معونات غير محددة بما يؤدى الى ازدياد عجرفة اسرائيل ودفعها الى رفض السلام .

وحذر انه اذا كانت الولايات المتحدة الامريكية لا تعتزم الرد على هذا المطلب فانه لن يتوفر بذلك الشروط اللازمة لزيادة الانتاج البترولى السعودى .

وفى مؤتمر صحفى عقد فى البيت الأبيض الامريكى يوم ٥ سبتمبر ١٩٧٣ حذر الرئيس الامريكى ريتشارد نيكسون الدول العربية المنتجة للبترول بأنها ستفقد الاسواق العالمية اذا انساقت وراء المواقف المتطرفة .

وقال انه يتعين على بلاد الشرق الأوسط ان تتذكر درس مصدق وان البترول بدون اسواق لايفيد الدول المنتجة .

الفصل الرابع :

بـدايـة معـركـة البــــترول..

فى ديسمبر عام ١٩٤٦ ذهب الى واشنطن الأمير فيصل بن عبدالعزيز موفدا من والده جلالة الملك عبدالعزيز لمقابلة الرئيس الأمريكى ترومان الذى خلف الرئيس روز فلت الذى توفى . وكان الهدف من هذا اللقاء نقل رسالة والده للرئيس الامريكى حول أسباب قلقه بشأن الصهيونية وحركتها نحو فلسطين .

وقد وصف الوزير الامريكى حينذاك مستر دين اتشيسون هذا اللقاء قائلا : ان الأمير فيصل بعباءته البيضاء وخاتمه الذهبى أبرز بشرته الداكنة ولحيته المدببه السوداء وشاربيه الذين يعلوها أنف معقوق رفيع وعينيه السوداوين النفاذتين .. هذا الأمير قد ترك انطباعا سيئا . خفف من حدته من حين لآخر ابتسامة حبيسة .

ويقول الوزير الامريكى : وحينما تحدث الأمير فيصل مع رئيس الجمهورية ترومان بدأ أن أفكارهما تتقاطع ولا تلتقى .

فقد أبدى الامير اهتمامه بالأحوال السائدة فى الشرق الأوسط . بينما أبدى رئيس الجمهورية اهتمامه بأحوال اليهود المشردين فى أوربا .

ثم يكتب الوزير الأمريكى فى نهاية وصفه قائلا :

وقد خلف ذلك الأمير فى نفسى انطباعا قويا بأنه من المحتمل ان يصبح عدوا لدودا ينبغى ان يحسب له حسابه بأقصى الجدية ..

هذا ما كان فى عام ١٩٤٦ .

ودارت سنوات طويلة . وكان هناك تعاون وثيق بين الولايات المتحدة الامريكية والمملكة العربية السعودية وخاصة فى مجال البترول . حيث أن أكبر شركات البترول العالمية الأمريكية موقع عملها الرئيسى والأساسى فى أرض المملكة العربية السعودية . بالاضافة الى المصالح السياسية

والاقتصادية . وعلى ذلك تصور الأمريكان ان الملك فيصل والذى كان ذات الأمير الذى سبق ان التقى بالرئيس ترومان هو صديق وحليف ولن يكون فى يوم خصما أو عدوا ..

ولكن مع مطلع أول أكتوبر عام ١٩٧٣ . وترقبا للمعركة العسكرية ..

وتأكيداً على قومية المعركة العربية فى مواجهة اسرائيل والذين يساندونها بقيادة الولايات المتحدة الامريكية أكد الملك فيصل انطباع ورؤية الوزير الامريكى فى عام ١٩٤٦ وتأكد لدى الجميع ان الملك فيصل مهما كانت مصالحه وصداقاته فانه لن يقدمها على المصير العربى .. وكرامة وشرفه .. ليس ممثلا لشخصه فقط .. انما ممثلا للمملكة العربية السعودية بلد الحرمين الشريفين .

وعندما اقتضى الأمر ان يؤكد ايمانه واسلامه العظيم فسارع الى التضامن القومى وكان طليعة هذا التضامن التاريخى .

فعلى الصفحات الأولى بالصحف المصرية فى أول أكتوبر ١٩٧٣ وقبيل المعركة العسكرية بأيام كان هناك ما نشيت كبير عنوانه : سفير أمريكا فى السعودية يحذر واشنطن : الملك فيصل جاد فى استخدام سلاح البترول

وتحت هذا العنوان . فقد جاء : ان جيمس اكنيز سفير الولايات المتحدة الامريكية الجديد فى السعودية حذر بأن السعوديين جادون تماما فى رفضهم التوسع فى انتاج البترول مالم تغير الولايات المتحدة سياستها فى الشرق الأوسط التى تقوم على مساندة اسرائيل .

وأشار اكنيز : بأن الملك فيصل سبق وأعلن «ان العرب لا يستطيعون استخدام البترول كسلاح سياسى . وأنهم لن يقطعوا امدادات البترول ولايزال الملك فيصل يقول نفس الشىء .

ولكنه يقول أيضا «اننا لن نزيد انتاج البترول لتلبية احتياجات الولايات المتحدة طالما ظلت سياسة الولايات المتحدة تؤيد التوسع الاسرائيلى على حساب العرب » .

وأضاف اكنيز «لقد كنت دائما أخذ تصريحات الملك فيصل على محمل الجد . وما لم يشعر الملك فيصل بأن هناك تحركا سياسيا ما من جانب الولايات المتحدة فاننى أخشى ان يفرض عقوبات عليها بعد زيادة الانتاج».

وبعد ثلاث أيام . وبالتحديد فى اليوم الرابع لشهر أكتوبر ١٩٧٣ نشر بأن السعودية وابوظبى طلبوا من اليابان تسديد ثمن وارادتها البترولية منها بالين اليابانى بدلا من الدولار الامريكى .

وفى اليوم التالى أعلن كيش ايش وزير المالية اليابانى ان طلب دول الشرق الأوسط المنتجة للبترول بدفع قيمة صادراتها البترولية لليابان بالين بدلا من الدولار . سيتم بحث تنفيذه .

ثم انطلقت أول شرارة للنصر العسكرى فى ظهر يوم ٦ أكتوبر .

وعقب اندلاع الحرب بساعات . بعث هنرى كسينجر برسالة الى كل من الملك فيصل والملك حسين يطلب منهما بذل جهودهما للوصول الى وقف اطلاق النار فى الشرق الأوسط .

وفى هذه الرسالة العاجلة طلب أيضا وزير الخارجية الامريكى تدخل الملك فيصل لدى الرئيسين انور السادات وحافظ الأسد لوقف القتال الدائر مع اسرائيل .

وجاء رد الملك فيصل على الفور الى هنرى كسينجر قال فيها :

تلقيت رسالتكم المستندة الى تقرير ورد لكم من اسرائيل بأن القوات المصرية والسورية تنوى شن هجوم منسق على القوات الاسرائيلية وقد بدء

الاشتباك فعلا بين القوات المصرية والسورية من جهة والقوات الاسرائيلية من جهة أخرى فى البر والجو . فان معاليكم تأكد بأن البادئ بهذا الهجوم هى اسرائيل وفى اعتقادى ان هذا الهجوم هو حلقة من حلقات السياسة الاسرائيلية لتنفيذ الخطة التوسعية التى رسمتها لتطبيق سياستها العدوانية ضد الدول العربية لأن العرب لم يقوموا بأى عدوان ضد اسرائيل من تاريخ نشأتها وان العدوان كان دائما من قبل اسرائيل لتكسب فى كل عدوان مساحة من الأرض وفقا لمخططاتها المرسومة . فاذا لم تهب الولايات المتحدة لردع اسرائيل عن التمادى فى غيها وعدوانها فسوف يتفجر البركان الهادئ حتى الأن فى منطقة الشرق الأوسط . وسوف لا يقتصر تدميره على المنطقة وحدها بل سيتصداها الى حرب عالمية تشمل جميع دول العالم على الرغم مما نصت عليه اتفاقيات عدم المجابهة بين الدول الكبرى .. ولهذا فان المسئولية الكبرى فى هذا الصراع القائم فى المنطقة تقع على عاتق اسرائيل وعلى الولايات المتحدة الامريكية ان تجبر اسرائيل على الانسحاب من الأرض العربية واعطاء الشعب الفلسطينى حقه فى أرضه ووطنه .

وفى الأمم المتحدة – يوم ٩ أكتوبر – أعلن عمر السقاف وزير الخارجية السعودى بأن بلاده قد تقدم فى حالة الضرورة بوقف شحنات البترول الى الولايات المتحدة لدعم القضية العربية ضد اسرائيل وتأييد مصر وسوريا .

بأن تكون على أهبة الاستعداد التام لمواجهة ظروف المعركة .. وقد اذاع هذا راديو جدة .

وفى ذلك اليوم أيضا عقد بالكويت اجتماع طارئا لمجلس الوزراء فى الصباح برئاسة الشيخ جابر الأحمد الجابر ولى العهد ورئيس الوزراء تابع فيها انباء المعارك على الجبهات العربية والتطورات السياسية حول القضية . وعقب هذا الاجتماع دعت الكويت لعقد اجتماع طارئ بها لجميع الدول

العربية المنتجة للبترول لبحث دور البترول العربى فى المعركة الحالية فى الشرق الأوسط .

فقد كلفت الحكومة الكويتية السيد عبدالرحمن العتيقى وزير البترول والمالية بالاتصال بوزراء البترول فى كل من السعودية والعراق وليبيا والجزائر وقطر وأبوظبى . لعقد اجتماع طارئ لبحث الدور الذى يمكن للبترول العربى ان يؤديه فى القتال الراهن ضد العدو .

وبعد اجتماع مجلس الوزراء الكويتى أكد الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية ان حق الدول العربية فى الدفاع عن نفسها وتحرير أراضيها المحتلة بقوة السلاح وشتى الوسائل حق مطلق ومقدس .

وفى اليوم التالى وقع ٣٧ من أعضاء البرلمان الكويتى البالغ عددهم ٥٠ عضوا بيانا يحثون فيه على سحب المدخرات الكويتية من الولايات المتحدة واعادة النظر فى صادرات البترول اليها . وكذلك فى أنصبة الشركات الامريكية العاملة فى الحقول البترولية .

وفى أبوظبى أكدت الحكومة فى بيانها أمام الجمعية الاستشارية الجديدة فى أول جلسة تعقدها التزامها بوضع كل امكانيات البلاد فى خدمة المعركة التى تخوضها كل من مصر وسوريا .

وقد وافقت ٤ دول عربية هى العراق والكويت وليبيا والبحرين على عقد اجتماع فى الاسبوع القادم فى الكويت للتشاور فى دور النفط العربى فى المعركة .

كما أذيع ان الحكومة السعودية بعثت الى الحكومة الامريكية برسالة شفوية هامة وعاجلة تتناول الوضع الخطير الذى قام فى الشرق الأوسط .

وقد أبلغت الرسالة صباح اليوم - ١٢ - الى هنرى كسينجر وزير

الخارجية الامريكى حيث نقلها اليه عمر السقاف وزير الخارجية السعودى الذى قابله فى واشنطن لمدة ٦٥ دقيقة .

وقد ذكرت المصادر فى ذلك الحين ان الملك فيصل يقوم بهذه المبادرة رداً على الانباء التى ترددت حول قيام امريكا بتزويد اسرائيل بطائرات فانتوم جديدة تعويضا عن الخسائر التى منيت بها خلال المعارك .

كما أكدت الصحف الامريكية من جانبها وفى ذات الوقت - ان السعودية هددت بوقف شحنات البترول السعودى اذا ما قامت امريكا بتعويض اسرائيل عن خسائرها فى المعارك الدائرة فى الشرق الأوسط .

وفى ١٤ أكتوبر قرر مجلس الوزراء الكويتى عقد جلسة طارئة لمجلس الأمة يوم الثلاثاء القادم وهو نفس اليوم الذى يعقد فيه المؤتمر الوزارى الطارئ للدول المنتجة للبترول . وكان مجلس الوزراء الكويتى قد بحث فى اجتماعة أمس برئاسة الشيخ صباح السالم الصباح أمير الكويت شئون الحرب الدائرة فى الشرق الأوسط ومحادثاته مع مبعوث الرئيس السادات (سيد مرعى) .

كما تلقت الحكومة الكويتية موافقة الدول المنتجة للبترول على المؤتمر الذى ستخصص جلساته لمناقشة كيفية استخدام البترول كسلاح فى المواجهة مع اسرائيل .

الا أن الاجتماع تأجل لمدة يوم واحد وهو الأربعاء يوم ١٧ أكتوبر .

ومن جانب آخر أعلنت صحيفة نيويورك تايمز فى يوم ١٦ أكتوبر ان المملكة العربية السعودية قد أبلغت شركات البترول الغربية انها ستخفض انتاجها من البترول بنسبة ١٠٪ اذا ما قررت الولايات المتحدة اعادة تسليح اسرائيل أثناء الحرب على ان يزداد الخفض ٥٪ كل شهر .

وقالت الصحيفة ان الولايات المتحدة ابلغت بهذا التهديد قبل وقت قصير من اعلان وزارة الخارجية الامريكية استئناف شحنات الأسلحة لاسرائيل .

وقبيل الاجتماع بساعات تردد أنباء عديدة حول ما سيقرره الوزراء العرب فيه .. وما سيصل اليه من نتائج .

فقد نشرت مجلة اقتصاديات الشرق الأوسط بأنه من المنتظر ان تتقدم العراق باقتراحين الى اجتماع الدول العربية المصدرة للبترول يقضى أولهما بتأميم المصالح الامريكية والتهديد بتأميم مصالح أى دولة تساند اسرائيل . وثانيهما وهو البديل وقف ضخ البترول .

وقد نشرت المجلة أيضا ان تصدير البترول من مينائى بانياس وطرطوس فى سوريا توقف تماما نتيجة الحرب والغارات الاسرائيلية .

ومن جهة أخرى طلب المكتب التنفيذى لاتحاد عمال البترول فى الكويت من حكومته تخفيض انتاج البترول ٥٠٪ ووضع باقى الانتاج فى خدمة الدول العربية المحاربة . كذلك طالب العمال بتأميم نصف أسهم شركة بترول الخليج (تنتج ٩٠٪ من بترول الكويت) ومصادرة كل ممتلكات شركة (أوين أويل) الامريكية وينتظر ان يستقبل الشيخ جابر الاحمد رئيس وزراء الكويت وولى عهدها وهذا يمثل المكتب التنفيذى .

ومن بيروت يتوقع البعض ان تؤيد الدول العربية المصدرة للبترول فى اجتماعها بالكويت فرض حظر اختيارى على دول معينة تؤيد اسرائيل .

ويقول بعض خبراء البترول ان هذا الحظر قد يصحبه ارسال شحنات بصورة تفضيلية الى الدول المؤيدة للعرب .

وقد بذلت السعودية والكويت جهودا كبيرة فى التحضير للمؤتمر ..

والمشكلة التى تواجه اجراء قطع البترول هى توفير ضمانات بشأن عدم وصول البترول الموجه لدول العالم الثالث الى الولايات المتحدة والدول الأخرى التى يشملها الحظر الاختيارى .

كما تردد فى الجو الذى يسبق هذا الاجتماع ان هناك احتمالات ان يصدر عنه عدة قرارات من بينها تخفيض انتاج البترول بنسبة ٥٠٪ على الأقل خلال فترة الحرب .

وقد سبق الاجتماع اتفاق خمسة دول عربية من دول الخليج على رفع سعر بترولها بنسبة ٧ر٪ على ان ينفذ هذا القرار على الفور .

وقد بدأ الوزراء الذين وصلوا الى الكويت وبينهم المهندس أحمد عزالدين هلال الوزير المصرى . مشاوراتهم على الفور الا أنهم رفضوا التصريح بشىء يشير الى ما يمكن أن ينتهى اليه الاجتماع .

إلا أن وزير البترول الليبى عزالدين المبروك صرح بقوله : ارجو أن يتخذ اجتماع الوزراء العرب قرارات ترتفع الى مستوى الحرب .

وفى اليوم الذى بدأت فيه اجتماعات وزراء البترول العرب . كتب ابراهيم نافع بجريدة الأهرام مقالا بعنوان : الفرق بين أوضاع ٦٧ و ٧٣ جاء به :

ان لكل زمن سلاحا وان السلاح الذى قد يصعب استخدامه فى ظرف من الظروف قد يكون هو السلاح الوحيد فى وقت آخر .

وأقول ان ظروف اجتماع اليوم تكاد تكون مغايرة تماما للظروف التى لابست عقد مثل هذا الاجتماع فى نهاية عام ١٩٦٧ .. وأسباب ذلك على سبيل المثال لا الحصر :

أولا : ان الاجتماع يتم والقوى الرئيسية للمواجهة مع العدو تحدد

مستقبل الأمة العربية لاجيال كثيرة قادمة .

ثانيا : ان اقتراح استمرار ضخ البترول الى جميع الاسواق العالمية بدون استثناء الذى قدمه الوزراء الى اجتماع الرؤساء والملوك فى الخرطوم فى أغسطس ١٩٦٧ قد تمت الموافقة عليه على أساس تدعيم موارد الدول التى تأثرت تأثرا مباشرا نتيجة العدوان المتستر وراء اسرائيل ولأن البترول فى ١٩٦٧ كان يمثل ٦٠٪ من الدخل القومى للعراق و ٨٣٪ من الدخل القومى للسعودية و ٨٢٪ فى الكويت . وان صادرات البترول فى ليبيا كانت تمثل ٩٩٪ من مجموع صادراتها . كما كان دخل ليبيا يغطى ١٠٠٪ من ميزانية التنمية فيها وأكثر من ٩٠٪ من موارد الميزانية العامة . ومعنى ذلك ان وقف ضخ النفط كان سيضر الاقتصاد العربى ضررا بليغا .

أما فى هذه المرة وفى هذا الشهر فقد بدأت الحرب والاحتياطيات الرسمية «الحكومية» للدول المنتجة للنفط وفقا لأرقام صندوق النقد الدولى تصل الى ٩ آلاف مليون دولار . وهذه الأرقام طبعا تكفى انفاق حكومات هذه الدول مددا طويلة وكذلك مشروعات التنمية فيها .

ثالثا : قد يقال ان وقف ضخ البترول نهائيا سوف لايؤثر تأثيرا كبيرا على الولايات المتحدة الامريكية اذ أنها تستورد من الشرق الأوسط ٥٪ فقط من احتياجاتها وهذه الارقام يجب ان يعاد النظر فيها :

فوفقا لأرقام موثوق بها فان الولايات المتحدة قد استوردت فى عام ١٩٧٠ ما يقرب من ٣ر٢ مليون برميل يوميا فى عام ١٩٧٢ قفزت الواردات مرة واحدة الى ٦ر٤ مليون برميل يوميا ومقدر لها ان تستورد فى نهاية العام الحالى حوالى ٦ ملايين برميل يوميا . فاذا كانت الزيادة فى الواردات فى عامى ٧٢ و ٧٣ قد قفزت بهذا الشكل فانه من غير شك فان هناك اعتمادا اكبر قد حدث على بترول الشرق الأوسط .

ورابعاً ربما كانت المصلحة تقضى بوقف الضخ النهائى لفترة حتى يشعر الجميع باستمرار بجدية العرب فيما يريدون واننا مادخلنا الحرب الا لتحرير أرضنا وان منطقتنا العربية يجب الا ينظر الى شعوبها كشعوب من الدرجة الثانية . فهذه الدول المتقدمة تعلم جيدا ان الدول المنتجة للنفط لا تحتاج الى فوائض أرصدة البترول فى المستقبل السريع وانما تستمر فى الضخ لرفاهية المجتمع الدولى وشعوب الدول المتقدمة على وجه الخصوص . كما ان الدول المنتجة للنفط قد عارضت فكرة تخزين البترول فى باطن الأرض للسبب نفسه وكونت أرصدة وضعت فى البنوك الدول الكبرى وتعرضت لخسائر مستمرة نتيجة تخفيض الدولار والعملات الأخرى .

خامسا قد يقال أيضا ان وقف الضخ النهائى قد يضر أصدقاء لنا فى أوربا واليابان ومع اعتذارنا لهم فان وقف الضخ يمنع تصديرا لمنتجات البترولية المقررة فى الولايات المتحدة كما ان اكتفاء أوربا بالنداء الذى أصدرته بوقف اطلاق النار وتنفيذ قرار مجلس الأمن الذى طالبنا بتنفيذه ست سنوات لا يكفى كما انه نداء لا يلزم أحد أولا يوضح اين تقف أوربا بالفعل من الأطراف المتنازعة .

سادسا قد لا تكفى هذه الأسباب جميعا لاتخاذ قرار وقف الضخ نهائيا وبهذا يكون قرار خفض الانتاج هو البديل الحتمى . ولابد عندئذ ان تكون نسبة خفض الانتاج مؤثرة يؤخذ بعين الاعتبار فيها نسبة واردات الولايات المتحدة الامريكية بطريقة يصعب للدول غير العربية المنتجة للبترول تعويضها بسرعة وذلك بالاضافة الى الدراسة الواقعية لاستهلاك الدول الأوربية حتى لايعاد تصديرها الى أمريكا . ولتكن هذه النسبة مثلا ٢٥٪ من الانتاج الحالى .

وتم اجتماع وزراء البترول العرب فى الدول الأعضاء فى منظمة الأقطار

العربية المصدرة للبترول فى الكويت والموافق ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ و ٢١ رمضان المعظم . لدراسة استخدام النفط فى المعركة الدائرة حاليا - كما جاء بقرارهم - بين العرب واسرائيل . وبعد تدارس الأمر من جميع جوانبه قرروا مايلى :

بما أن الهدف المباشر للمعركة التى تدور رحاها حاليا هو تحرير الأرض العربية المحتلة فى حرب يونيو ١٩٦٧ واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وفقا لقرارات الأمم المتحدة .

وبما أن أمريكا هى المصدر الأول الرئيسى لقوة اسرائيل التى مكنتها من غطرستها واستمرارها فى احتلال أراضينا .

وبما أن الدول الصناعية الكبرى تسهم بشكل أو بأخر فى بقاء الوضع الراهن رغم ان عليها مسئولية عامة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة .

وبما أن الوضع الاقتصادى فى كثير من الدول العربية المنتجة للبترول لا يبرر زيادة انتاجها البترولى وهى اذ تفعل ذلك انما تقابل حاجة المستهلكين من الدول الصناعية الكبرى التى تلتزم من جانبها بالتعاون معنا لتحرير أراضينا لو رغبت فى تعاوننا معها خارج النطاق الذى توجبه علينا مصالحنا الاقتصادية الذاتية .

لذلك فان المجتمعين يقررون ان يتناقص الانتاج البترولى لكل دولة عربية مصدرة للبترول فورا بنسبة شهرية متكررة لا تقل عن خمسة بالمائة ٥٪ تبدأ من الشهر الأول من رقم الانتاج الفعلى لشهر سبتمبر ثم تبدأ من الشهور التالية منسوبة الى رقم الانتاج المخفض من الشهر السابق وهكذا حتى تفرض المجموعة الدولية على اسرائيل التخلى عن أراضينا المحتلة أو يصل الانتاج المخفض لكل دولة على حده الى الحد الذى لايسمح معه اقتصادها بمزيد من التخفيض دون اخلال بواجباتها المحلية والعربية .

ومع ذلك فان الدول التى تساند العرب مساندة عملية فعالة أو تتخذ اجراءات هامة ضد اسرائيل لحملها على الانسحاب فانها لن تضار من تخفيض الانتاج وسوف يستمر تزويدها بالبترول كما كان قبل التخفيض .

وعلى الرغم من أن نسبة التخفيض من الانتاج واحدة لكل دولة فان ما ينال الدول المستهلكة المختلفة منها قد يتزايد بمدى تعاطفها وتعاونها مع العدو الاسرائيلى .

ويوصى المجتمعون الدول المنفذة لهذا القرار ان تنال أمريكا أكبر تخفيض وذلك حسب استيرادها من كل دولة على حدة من البترول الخام ومشتقاته والمواد الهايدروكاربوتية ونسبة ما تستورده مقارنة بنسبة التخفيض ويوصون بأن يؤدى ذلك الى قطع امدادات أمريكا بالترول من كل دولة على حدة منفذة لهذا القرار .

وقد وقع على هذا القرار ممثلى الحاضرين من الدول العربية وهم :

دولة أبوظبى - دولة البحرين - الجمهورية الجزائرية - المملكة العربية السعودية - الجمهورية العربية السورية - دولة قطر - دولة الكويت - الجمهورية العربية الليبية - جمهورية مصر العربية .

وفور انتهاء الاجتماع واعلان القرار . فقد ذكرت الدوائر البترولية ان القرار الذى اتخذه وزراء البترول العرب بخفض ٥٪ قد حاول التوفيق بين أراء المتشددين والمعتدلين من الدول العربية .

واعلنت وكالة الانباء الليبية ان مندوب ليبيا اقترح فى المؤتمر ان توقف الدول العربية جميع امداداتها البترولية للولايات المتحدة فورا وان تسحب مدخراتها من البنوك الامريكية . وأضافت الوكالة ان المقترحات الليبية تضمنت أيضا الدعوة الى تحذير دول أوربا الغربية من أنه سيتم وقف امدادات البترول عنها اذا وفرت دعما سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا

لاسرائيل .

وفور ذلك صرح الدكتور محمد عبدالقادر حاتم نائب رئيس الوزراء المصرى للثقافة والاعلام للتليفزيون المصرى قائلا : بأن الدول العربية حين تستخدم سلاح البترول فستكون حريصة على الا يلحق أصدقاءهم أية أضرار. وقال أيضا : ان الولايات المتحدة الامريكية تحاول ايهام الدول الأوربية بأن العرب يريدون الحاق الضرر بها وهذا غير صحيح .

وفى اليوم التالى كتب محرر شئون البترول بصحيفة الأخبار تحليلا لقرارات اجتماع وزراء البترول العرب جاء به :

ان أخطر دلالات قرارات وزراء البترول العرب هى في توقف الزيادات التى كانت تحدث فى انتاج البترول السعودى . تطبيقا لخطط «أرامكو» فان انتاج البترول السعودى زاد خلال السنوات الثالث الماضية بما يوازى - الى حد ما - انتاج الدول العربية كلها مجتمعة - وخلال الأشهر التى مرت من هذا العام زاد انتاج السعودية بما يوزاى الانتاج الليبى كله .

ولكن الذى سيحدث الأن ان برنامج التوسع الهائل الذى تضعه «أرامكو» لمواجهة الزيادة فى الاستهلاك العالمى ستيوقف تماما بل وان الانتاج السعودى سيتناقص بنسبة ٥٪ أى حوالى نصف مليون برميل يوميا.

واذا أضفنا النقص الذى سيحدث من تخفيض نفس النسبة من انتاج الدول العربية الأخرى فانه سيصبح من المؤكد ان استهلاك العالم من البترول دخل مرحلة الأزمة الفعلية .

فقد أدت الاعتداءات الاسرائيلية فى سوريا على مرافق أنابيب نقل البترول العراقى والقرار الذى أصدرته «أرامكو» الى البحر الأبيض الى النصف خوفا من تدمير الانابيب الى تخفيض الانتاج حوالى مليون برميل

يوميا .

واذا أضفنا التخفيض الذى سيحدث طبقا للقرار وهو حوالى مليون برميل يوميا .. فان مجموع التخفيض وهو حوالى ٢ مليون برميل يوميا يزيد كثيرا عن الفائض بين الانتاج والاستهلاك العالمى والذى لا يتجاوز ١ر٢ مليون برميل يوميا .

وتساءل محرر الشئون البترولية بقوله : ولكن كيف سينعكس ذلك على الولايات المتحدة ؟

أجاب قائلا أيضا : ان أمريكا تستهلك ١٧ مليون برميل بترولى فى اليوم وتنتج ١١ مليون برميل فقط . وبالرغم من أن وارداتها المباشرة من النفط العربى لا تتجاوز ٦٪ إلا أنها تستورد كميات هائلة من المنتجات المكررة من الصافى الأوربية .

والذى سيحدث الأن ان كل دولة أوربية ستحاول المحافظة على منتجاتها المكررة ولن تسمح بتصديرها ومن هنا ستأتى الصعوبات التى ستواجهها أمريكا والدول المعادية الضالعة معها .. وقد أصدرت دول أوربية كثيرة فعلا قرارات بذلك .

وختم تحليله بقوله : وستظل هذه الصعوبات تزداد خطورة كلما خفض الانتاج بمعدل ٥٪ شهريا .

وفى اليوم التالى .. أصدر الملك فيصل أمرا بتخفيض انتاج السعودية من البترول بنسبة ١٠٪ وسيسرى هذا التخفيض اعتبارا من (الأمس) أى تاريخ صدور قرارات مؤتمر الكويت . وقد اذاع ذلك راديو السعودية مع بيان أصدره القصر الملكى هدد فيه بوقف شحنات البترول السعودى الى الولايات المتحدة تماما مالم تغير الحكومة الامريكية موقفها من الحرب الدائرة فى الشرق الأوسط .

كما أذاع راديو السعودية بأن قرار الخفض الذى أصدره الملك فيصل سيظل سارى المفعول حتى نهاية نوفمبر القادم . وبعد ذلك ستقوم السعودية بتنفيذ القرار الذى أصدره مؤتمر الكويت والذى يقضى بخفض ٥٪ شهريا بصورة متزايدة الى ان يتم انسحاب اسرائيل من الأراضى العربية المحتلة واعترافها بحقوق عرب فلسطين .

وأضاف الراديو ان المملكة العربية السعودية تقوم بجهود واسعة حتي تغير الحكومة الامريكية من موقفها تجاه الحرب الدائرة حاليا بين العرب واسرئيل وانه اذا لم تسفر هذه الجهود عن نتائج سريعة فان الحكومة السعودية ستوقف ضخ البترول للولايات المتحدة .

وفى عشرين أكتوبر أذاع راديو المملكة السعودية ان الملك فيصل أصدر قرارا بوقف تصدير كل شحنات البترول الى الولايات المتحدة بسبب امدادات الأسلحة الأمريكية الى اسرائيل .

كما أصدر الديوان الملكى السعودى بيانا جاء به :

انطلاقا من البيان الذى صدر عن الديوان الملكى فى ٢٢ رمضان والذى قررت فيه حكومة الملك فيصل تخفيض انتاجها من البترول بنسبة ١٠٪ ومتابعتها لتطور الموقف ونظرا لازدياد الدعم العسكرى الامريكى لاسرائيل فان المملكة العربية السعودية قررت ايقاف تصدير البترول للولايات المتحدة الامريكية لاتخاذها هذا الموقف .

وقال الراديو موضحا ان السعودية هى رابعة دولة عربية توقف تصدير البترول للولايات المتحدة بعد ليبيا والبحرين وأبوظبى التى أعلنت مثل هذه الخطوة فعلا .

وتعتبر السعودية ثالث مصدر كبير للبترول الذى تستورده امريكا بعد كندا وفنزويلا .

وتفسيرا للموقف السعودى بوقف تصدير شحنات البترول لأمريكا . فانه قد سبق وأعلنت قرارها بالتخفيض أولا وألحقت قرارها بالتهديد بأنه اذا لم يسفر تخفيض انتاج البترول الذى قررته الدول العربية عن نتائج ملموسة بسرعة فان السعودية ستوقف تصدير البترول الى امريكا .

ولكن الرئيس الأمريكى نيكسون فى اليوم التالى لصدور قرار السعودية والدول العربية الأخرى . طلب من الكونجرس اعتمادا خاص بمبلغ ٢٢٠٠ مليون دولار لمساعدة اسرائيل عسكريا .

ووصفت وكالة رويتر ان القرار السعودى جاء ردا مباشرا على طلب نيكسون من الكونجرس بالنسبة لتزويد اسرائيل بالأسلحة والمعدات وان هذا القرار السعودى أيضا يعد تأييدا مطلقا من جانب السعودية للحملة الداعية الى استخدام البترول كسلاح سياسى فى المعركة ضد اسرائيل .

ووصفت المصادر الدبلوماسية قرار السعودية بأنه تحول حاد فى السياسة الخارجية السعودية التى عرفت دائما بالمحافظة والميل الى صداقة أمريكا .

وأعرب المسئولون الامريكيون عن اعتقادهم بأن الولايات المتحدة لا تستطيع الحياة بدون البترول السعودى .

وفى ٢٥ أكتوبر أوقفت السعودية شحنة بترولية متجهة الى كندا حيث أعلن ذلك متيشيل شارب وزير خارجية كندا فى مجلس العموم الكندى وأضاف بأن أول بادرة بتأثر كندا بتخفيض صادرات البترول العربية الى حلفاء اسرائيل . وكذلك أعلن انه استدعى سفراء الدول العربية ف يكندا لشرح سياسة بلاده منهم .

كما فرضت المملكة العربية السعودية حظرا على تزويد هولندا بالبترول . وتعتبر السعودية بذلك هى سابع دولة عربية منتجة للبترول تقرر حرمان هولندا من البترول بسبب موقفها .

وقال مسئول سعودى متصل بصناعة البترول : ان قرارا الملك فيصل بوقف البترول عن الولايات المتحدة قد كلفه كثيرا وبما أنه اتخذه فانه لن يتراجع عنه مالم يشعر بالرضا ».

وقالت السعودية فى بيان أصدره البلاط الملكى السعودى «ان موقف السعودية لم يتغير . اننا نطالب بانسحاب جميع القوات الاسرائيلية من الأراضى العربية المحتلة بما فيها القدس واستعادة حقوق شعب فلسطين وفى أول نوفمبر أعلنت السعودية انها قطعت بترولها عن كندا خشية ان تحصل الولايات المتحدة الامريكية على ما تحتاج اليه من البترول عن طريق كندا .

وقد أعلنت أبوظبى بعد ساعات من صدور قرارات مؤتمر الكويت انها قررت وقف جميع صادراتها من البترول الى الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد وجه مانع سعيد العتيبة وزير البترول والصناعة فى أبوظبى قائلا :

نحن مقتنعون بأن على كل دولة عربية فى الظروف الحالية ان تستخدم كافة مالديها من أسلحة من أجل العمل على ان يميل الموقف لصالح العرب ..

وقد وجه مانع العتيبة تحذيرا الى جميع البلاد التى تتخذ موقفا مماثلا لموقف الولايات المتحدة . وأكد ان الاجراء الذى اتخذته أبوظبى سوف يطبق على كل دولة تساند أعداء الأمة العربية . كما أعرب الوزير عن أمله فى ان تقتدى البلاد العربية الأخرى أثر أبوظبى .

وقد أعلن الشيخ زايد بن سلطان حاكم أبوظبى فى لقاء مع مجموعة من الصحفيين العرب : ان بلاده تستطيع اتخاذ مزيد من الخطوات لضرب المصالح الامريكية الا أننا نحتفظ حتى الأن بأمر تلك الخطوات سرا .

وقال أيضا : ان بلاده تتشاور مع دولتى المواجهة مصر وسوريا وسوف تقدم اليهما كل ما يطلبانه منا .

وعقب على قرار مؤتمر الكويت قائلا : كنا نتطلع لاتخاذ اجراءات قاسية حتى يميز بين أصدقائنا وخصومنا وعندما اتخذ هذا القرار فى الكويت . اعتبرناه غير كاف وقمنا

وقمنا من جانبنا باتخاذ قرارنا بوقف تصدير البترول تماما الى الولايات المتحدة .

ووصف الشيخ زايد الولايات المتحدة بأنها دولة زودت عدونا علنا بالأسلحة وأقامت جسرا جويا لهذا الغرض .

وأضاف بأن بريطانيا وفرنسا واليابان من أصدقاء العرب .

ثم أصدرت الجمعية الاتحادية لدولة الامارات العربية فى أبو ظبى فى ٢٣ أكتوبر نداء عاجلا الى الدول المنتجة للبترول لاستمرار حظر التصدير للولايات المتحدة بما فى ذلك سحب الودائع العربية من البنوك ومقاطعة المنتجات الامريكية حتى يسحب العدو قواته من الأراضى العربية المحتلة . وأكدت الجمعية تأييدها للقرارات التى اتخذها الشيخ زايد حاكم أبو ظبى والشيخ راشد حاكم دبى بغرض الحظر على تصدير البترول للولايات المتحدة. وأوصى الاتحاد بزيادة السيطرة على الشركات الأمريكية برفع المشاركة فورا الى ٥١٪

وأعلنت الجزائر وقف شحناتها تماما – فى ٢١ أكتوبر – الى الولايات المتحدة الامريكية – حيث تبلغ صادراته من البترول اليها ٢٨ مليون طن من اجمالى ٥٢ مليون طن بترولى سنويا . وحيث تقوم بشرائه الشركات الامريكية .. وتحصل كل من فرنسا والمانيا الغربية على ١٢ مليون طن .

كما قررت الجزائر تخفيض انتاجها من البترول بنسبة ١٠٪ .

كما أعلنت الجزائر عن وقف بترولها عن هولندا بسبب تأييدها لاسرائيل.

أما دولة قطر – ضمن دول الخليج العربى – فقد أصدر أميرها الشيخ خليفة بن حمد أل ثان أمرا بتخفيض انتاج البترول بنسبة ١٠٪ لمدة شهرا

ابتداء من يوم عشرين أكتوبر ثم يستمر بنسبة ٥٪ طبقا لقرار وزراء البترول العرب الذى عقد فى الكويت .

وأعلن الشيخ خليفة ان هذا القرار ستتبعه قرارات أخرى لوقف تصدير بترول قطر الى الولايات المتحدة وغيرها من الدول التى تؤيد اسرائيل وتساعدها فى استمرار احتلال الاراضى العربية مالم تبادر هذه الدول بتعديل موقفها فورا .

وفى ٢٤ أكتوبر قررت كل من قطر وأبو ظبى منع البترول عن هولندا .

حيث تستورد هولندا ٦٪ من مجموع انتاج أبو ظبى الذى يبلغ ٥ر١ مليون برميل يوميا . كذلك تعتبر هولندا أكبر مستورد للبترول من قطر حيث تستورد ثلث الانتاج السنوى الذى يبلغ ٢٤ مليون طن .

وفى ٢١ أكتوبر أيضا . أعلنت حكومة الكويت وقطر أنهما قررتا وقف تصدير البترول تماما الى الولايات المتحدة . كما قررتا خفض انتاجهما فورا من البترول بنسبة ١٠٪ على ان يعقب ذلك خفض انتاج البترول ٥٪ كل شهر .

وبهذين القرارين للكويت وقطر ارتفع عدد الدول العربية التى أوقفت تصدير البترول للولايات المتحدة الى سبعة دول .

وكانت الدول الخمس التى سبقت الى اتخاذ هذا الموقف هى : السعودية والجزائر وأبو ظبى وليبيا والبحرين وقد أذاعت وكالة الانباء الليبية ان حكومة ليبيا قررت وقف تصدير بترولها الى الولايات المتحدة الأمريكية اعتبارا من أمس ..

ومن الجدير بالتنويه ان الصادرات الليبية من البترول للولايات المتحدة الأمريكية تقدر بمائتى ألف برميل يوميا أى ما يساوى ١ر١١٪ من الانتاج

اليومى الليبى من البترول .

كما قررت الحكومة الليبية أيضا خفض انتاجها الشهرى من البترول بنسبة ٥٪ تنفيذا لقرار مؤتمر وزراء البترول العرب وزيادة سعر البرميل بمقدار دولارين ليصبح ٩ر٨ دولار للبرميل الواحد .

وفى الكويت عقب اجتماع لمجلس الوزراء . صدر بيان يوضح ان هذه التخفيضات سوف يقع عبؤها على الولايات المتحدة وعلى كل الدول الأخرى الصديقة لاسرائيل .

وسوف يقرر عبدالرحمن العتيقى وزير المالية والبترول الكويتى والشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية ما هى الدول الأخرى التى يستهدفها القرار الكويتى باستخدام سلاح البترول .

وصرح عبدالعزيز حسين وزير الدولة الكويتى بأن وزيرى المالية والبترول والخارجية قد كلفا أيضا باجراء دراسة عاجلة حول الوسائل الاقتصادية الأخرى التى قد تتخذها الكويت .

وسئل عبدالعزيز حسين عما اذا كانت الوسائل الاقتصادية الأخرى تعنى احتمال سحب الودائع العربية من البنوك الامريكية فقال :

ان لدى مجلس الوزراء الكويتى مقترحات عديدة وانها كلها موضع الدراسة .

وفى ٢٣ أكتوبر قرر مجلس الوزراء الكويتى وقف تصدير البترول الى هولندا بسبب ، موقفها المتعاطف مع اسرائيل . وصرح عبدالعزيز حسين وزير الدولة الكويتى بأن صادرات الكويت من البترول الى هولندا تقدر بحوالى ١١٪ من مجموع انتاج البترول وقد اتخذ هذا القرار بعد أن ثبت مساندة هولندا لاسرائيل .

ومن ناحية أخرى يطالب العاملون فى صناعة البترول باتخاذ خطوات أكثر تشددا من تلك التى أعلنتها

وأعلن اتحاد عمال البتروكيماويات أنهم سيضربون عن العمل ثلاثة أيام ونصف يوم للتأثير فى انتاج شركة بترول الكويت وشركة البترول الامريكية المستقلة . وطالب العمال مرة أخرى بمصادرة بترول الشركة الامريكية وتأميم ٥١٪ من أسهم شركة بترول الخليج فى شركة الكويت .

وفى ٢٥ أكتوبر قررت سلطنة عمان قطع البترول عن كل من الولايات المتحدة الامريكية وهولندا بسبب موقفهما من قضية الشرق الأوسط .

صرح بذلك مسئول بسفارة سلطنة عمان بالقاهرة . وقال ان هذا القطع سيستمر حتى يتبين لحكومة عمان ان الدولتين قد غيرتا من موقفهما تجاه القضية .

وقد أعلنت البحرين الغاء الاتفاق المعقود بينها وبين الحكومة الامريكية بمنح القوات البرية الامريكية تسهيلات خاصة فى ميناء البحرين . وهو الاتفاق الذى عقد فى ديسمبر ١٩٧١ بعد انسحاب القوات البريطانية من البحرين وقد جاء قرار حكومة البحرين . بعد أن أنذرت الحكومة الامريكية بأنها ستقدم على هذه الخطوة اذا أستمرت الولايات المتحدة فى موقفها العدائى من الأمة العربية وأمهلتها اسبوعا قبل تنفيذ خطوتها .

ومن الجدير بالتنوية بأنه يوجد السفينة الامريكية «لاسال» التى اعتادت الرسو فى ميناء «سلمان» فان هناك عددا من رجال البحرية الامريكية يقيمون مع عائلاتهم فى البحرين ويبلغ عددهم . ٢٥ شخصا .

وفى الوقت نفسه أعلنت الحكومة بالبحرين بعد جلسة طارئة لمجلس الوزراء انها قررت أيضا تنفيذ قرار الدول العربية المنتجة للبترول الخاص بخفض انتاج البترول بنسبة ٥٪ على الأقل .

وأذاعت وكالة رويتر من بغداد أن العراق قرر رفع سعر بترول البصرة من ٢٫٩٧٧ دولار للبرميل الى ٥٫٠٦١ دولار .

وقد أذيع هذا النبأ أو القرار فى بيان أصدرته وزارة النفط والموارد المعدنية فى العراق .

وأضاف البيان ان دخل العراق الصافى عن كل برميل من صادرات بترول البصرة سيرتفع من ١٫٧٣٩ دولار الى ٣٫٠٠٢ دولار ابتداء من ١٦ أكتوبر الحالى .

وفى ٢١ أكتوبر أذاعت الوكالة العراقية ان العراق لم يوقع على قرارات مؤتمر الكويت لأنه طالب بضرب المصالح الامريكية بشكل فعال ومباشر .

وفى ٢٥ أكتوبر أعلنت الحكومة العراقية تحديد السعر المعلن لنفط تركولو كثافة ٣٦ درجة والمصدر عن طريق موانى شرقى البحر الأبيض المتوسط بسبعة دولارات و ٢١٣ من ألف من الدولار للبرميل الواحد .

وذكرت مصادر الوزارة ان قرار اعلان السعر الجديد وتحديده مع الدول العربية المصدرة للنفط بمنطقة البحر الأبيض المتوسط وقالت ان هذا القرار جاء منسجما مع قرار اللجنة الوزارية لدول الخليج العربى الأعضاء بمنظمة الأوبك المتضمن قيام الدول الأعضاء برفع الأسعار المعلنة بمنطقة الخليج بنسبة ٧٠٪ فى المائة اعتبارا من يوم ١٦ أكتوبر الحالى .

والمعروف انه بالنسبة للعراق فقد انخفض انتاجها الى النصف تقريبا بعد اغلاق موانى الشحن فى سوريا ولبنان بسبب القتال .

وفى ٢١ أكتوبر قرر مجلس قيادة الثورة العراقى تأميم حصة هولندا فى شركات نفط البصرة كبقايا لهولندا على موقفها العدائى السافر ومساندتها للعدو الصهيونى» .

وكانت هولندا تتملك ٦٠٪ من رأسمال الشركة . ومن ناحية أخرى صرحت المصادر المسئولة فى وزارة الاقتصاد الهولندية بأنه فى حالة اقدام الدول العربية مجمعة على وقف صادراتها من البترول الى هولندا فان بلادهم سوف تعقد ٦٠٪ من وارداتها من البترول وتبقى ايران هى المصدر البترولى الوحيد لهولندا .

وفى تحليل كتبه محسن محمد فى - ٢١ أكتوبر بصحيفة الأخبار - تساءل فى صدر مقاله بقوله :

ماذا يعنى القرار العربى بتخفيض انتاج البترول ٥٪ ؟؟

وقد بادر باجابته أيضا حيث قال :

كنقطة بداية فقد كان أمام مؤتمر الدول العربية المصدرة فى الكويت والذى حضرته ١٠ دول عربية عدة اقتراحات :

الأول : التأميم .

الثانى : وقف تصدير البترول تماما .

الثالث : تخفيض الانتاج بنسب مختلفة . وهذا القرار الذى قبلته الدول العربية وحددت التخفيض بنسبة ٥٪ على الأقل فى الشهر الأول ثم يتكرر ذلك فى الشهور التالية .

وقد استبعد الاقتراح الأول لأنه لا يؤثر فى سير المعركة فى الوقت الحاضر . كما أن الدول العربية حرة فى اتخاذ أى قرار بالتأميم فهذا حق السيادة .

أما الاقتراح الثانى وهو وقف تصدير البترول كلية فقد استبعد أيضا لعدة أسباب :

١- الدول الأوربية بالذات قد تأثرت بالعمليات العسكرية وبحرب

الشرق الأوسط فانخفض ما يصلها من البترول بما يبلغ مليون برميل يوميا . ومن هنا بدأت بعض دول أوربا تفرض بعض القيود على توزيع البترول .

٢- أوربا والشرق الأقصى لديها مخزون من البترول مدة شهرين .

٣- ان هذا الاجراء قد يؤدى الى مضاعفات ضخمة . فان نقص الطاقةالعالمية أو امتناعها دفعة واحدة عملية قوية وصعبة فضلا عن أن الدول النامية هى التى ستتأثر أكبر من غيرها لعدم وجود مخزون لديها .

ومن هنا اقترح تخفيض الانتاج على ان يبدأ بـ ٥٪ وتزيد ٥٪ أخرى شهريا .

ويعود محسن محمد الى سؤاله الأول لماذا ٥٪ كنقطة بداية .. ولماذا تتكرر ؟!

ويجيب بالأرقام كما أوردها فى مقاله .. وقد جاء بها :

ان الدول العربية تنتج يوميا ١٩٫٣ مليون برميل من البترول ونسبة الـ ٥٪ من هذه الكمية تساوى ٩٦٧ ألف برميل يوميا ابتداء من يوم ١٧ أكتوبر وهو اليوم الذى صدر فيه القرار ونفذ أيضا .

ولكن الدول العربية تصدر الى الولايات المتحدة ٨٩٠ ألف برميل من البترول يوميا .

وبعملية حسابية بسيطة نجد ان الكميات التى ستخفض أكبر من الكميات المصدرة لأريكا .

والسبب بسيط وهو ان القرار مقصود به ان يطبق على الدول المساندة لاسرائيل وبالذات الولايات المتحدة .

فضلا عن أن هناك توصية سرية للمؤتمر أعلنت - اليوم - لأول مرة وهذه التوصية تقول بالحرف الواحد : «يوصى وزراء البترول العرب بأن يؤدى

القرار الى قطع امدادات أمريكا بالبترول من كل دولة عربية على حدة » .

واذن فان تخفيض الانتاج بنسبة ٥٪ تكفى وحدها لمنع تصدير البترول العربى عن الولايات المتحدة بالنسبة لبعض الدول العربية التى تقل صادراتها لأمريكا عن ٥٪ من انتاج البترول فيها .

وقد يقال ان نسبة التخفيض فى بعض الدول يبلغ . . . ر . ٦٠ ر١ برميل يوميا ولذلك فان تخفيض ٥٪ من هذه الكمية يعنى تخفيض ٨٠ ألف برميل ولكن دولة الامارات تصدر الى الولايات المتحدة ١٩٢ ألف برميل ومن هنا قررت دولة الامارات منع تصدير البترول كلية الى أمريكا .

وبالنسبة لليبيا فانها تصدر للولايات المتحدة ١٤٥ ألف برميل من البترول وهذا يعادل ٨٪ من انتاج البترول الليبى ومن هنا كان قرار ليبيا بمنع تصدير البترول كلية لأمريكا .

وبالنسبة للسعودية فانها تنتج ٨ر٧ مليون برميل يوميا ونسبة الـ ٥٪ تعنى تخفيض الانتاج السعودى بمقدار ٤٣٥ ألف برميل كل يوم . وزيادة التخفيض الى ١٠٪ معناه تخفيض الانتاج بمقدار ٨٧٠ ألف برميل يوميا وهويعادل تقريبا كل صادرات البترول العربية لأمريكا .

ولكن ماذ تصدر السعودية من البترول الى الولايات المتحدة ؟

ان السعودية تصدر للولايات المتحدة ٣٣٠ ألف برميل يوميا أى ما يعدال ٤٪ وهى أقل من نسبة تخفيض الانتاج ولذلك فالسعودية قد منحت تصدير الـ ٣٣٠ ألف برميل كلها .

والجزائر تصدر للولايات المتحدة ١٣٤ ألف برميل من البترول يوميا وهذه الكمية تعادل ٢ر١٢٪ من الانتاج الجزائرى من البترول .

وبالنسبة الى دولة قطر فان صادراتها لأمريكا لا تكاد تذكر ولكن

تخفيضها نسبة ١٠٪ من الانتاج سيؤثر على أصدقاء اسرائيل .

وهكذا الأمر بالنسبة لبقية الدول العربية .. فان أمريكا ستحرم حتى الأن من بترول يتراوح بين ٣٣٧ ألف برميل وهو ما قطعته دولة الامارات وليبيا و ٨٩٠ ألف برميل يوميا وهوجملة الصادرات العربية من البترول .

واذا رأت احدى الدول العربية ابقاء خيط مع امريكا هذا الشهر فمن المؤكد انه فى الشهر الشهر القادم ومع تضاعف نسبة الخفض فى الانتاج فان البترول العربى لن يصدر كلية الى أمريكا .

وعلى أية حال فان بعض الدول أعلنت انها لن تصدر البترول العربى لأمريكا لتأكيد التوصية السرية .. وبعض الدول لن تصدر بترولها لأمريكا دون اعلان ..

ويبقى سؤالا وهو : هل تستطيع امريكا تعويض هذا النقص من مناطق أخرى ؟؟

والجواب بسيط وهو بالنفى .

فالولايات المتحدة تستهلك ١٥ر٧ مليون برميل وتنتج ٩ر٦ مليون برميلا فقط ولذلك فان أمريكا تستورد ٦ر١ مليون برميل من البترول الخام ومنتجاته .

وفى عام ١٩٧٢ كان ٧٨٪ من البترول الذى تستورده الولايات المتحدة يأتى من نصف الكرة الغربى أى من فنزويلا وكولومبيا وكندا الخ ولكن هذه الدول لم تستطع زيادة انتاجها بنسبة زيادة الاستهلاك فى الولايات المتحدة ولم تستطع ايران أو نيجيريا أو اندونيسيا أن تضاعف استهلاكها بنسبة كبيرة ولذلك فان أمريكا أصبحت تستورد ٥١ر٨٪ من وارداتها من البترول من نصف الكرة الغربى والباقى من دول أخرى وبالذات الدول العربية التى

تقرر ان تستورد من السعودية بالذات مليونا ونصف مليون أو ٢٥ مليون برميل يوميا من البترول فى هذا الشتاء وبالذات فى عام ١٩٧٤ ولكن السعودية لم تكتف بالاحتفاظ بمستوى الانتاج كما هو بل ان قرار تخفيض هذا الانتاج سيؤثر فى الولايات المتحدة تأثيرا كبيرا وجاء القرار الأخير بمنع تصدير البترول السعودى لأمريكا ضربة قوية .

والجدير بالذكر ان امريكا لا تستطيع ان تضاف انتاجها المحلى من البترول لأن انتاجها من البترول بدأ ينكمش حيث كان ٢ر١١ مليون فأصبح ٩ر٦ مليون برميل يوميا . ولا ينتظر مد خطوط البترول من ألاسكا قبل عامين أو ثلاثة .. كما ان الاستهلاك الامريكى على البترول زاد بنسبة تصل الى ١٥٪ ومن هنا تعرف مدى اعتماد أمريكا على البترول العربى وحاجتها الماسة اليه .

وكان من المتوقع ان تستورد امريكا فى العام القادم - ١٩٧٤ - ٨ ملايين برميل يوميا منها ٣ ملايين برميل من الدول العربية وبالذات من السعودية ٢ مليون برميل . ومن هنا ندرك ان مضاعفات قرار تخفيض انتاج البترول سيؤثر تأثيرا ضخما فى أمريكا .

ومن هنا فان تطبيق هذا القرار سيرغم الولايات المتحدة فى الوقت الحاضر على تقييد استهلاكها من البترول بنسبة ٢ر٢٣٪ وقد بدأت التفكير فى صرف البترول بالبطاقات والغاء رحلات داخلية لبعض الطائرات فضلا عما سيحدث فى العام القادم من الغاء مشروعات التوسع الصناعى فى الولايات المتحدة .

وقرار مؤتمر الكويت سيؤدى بالنسبة للشرق الأقصى ولأوربا الى تخفيض استهلاكها من البترول أيضا خلال شهرين أو ثلاثة لأن القرار ينص على حرمان الدول المساندة لاسرائيل وعدم حرمان الدول الصديقة للعرب .

ومن هنا فان على الدول الغربية واليابان اما الضغط على أمريكا واسرائيل من ناحية واما ان تتحمل .. ولا تستطيع أوربا أو الشرق الأقصى ان تأخذ من مخزونها الاحتياطى من البترول إلا ما يكفيها شهرا واحدا وإلا هبطت باحتياجاتها العسكرية .

وهنا وجه الخطورة .

وهنا أهمية قرار وزراء البترول العرب فى الكويت الذى ينص على استمرار تخفيض الانتاج ٥٪ حتى تنسحب اسرائيل .

واذا كان الانتاج العربى من البترول حاليا ١٩٫٣ مليون برميل فان هذا الانتاج سيخفض فى شهر يناير القادم - ١٩٧٤- ليصبح ١٤٫٨ مليون برميل يوميا أى سيخفض ٤٫٥ مليون برميل مما سيؤثر على أمريكا والعالم الغربى لان تخفيض الصادرات العربية من البترول الغربى سيؤدى الى تخفيض صادرات أوربا من البنزين وغيره من المنتجات البترولية الى أمريكا.

وفى ختام مقاله التحليلى يقول محسن محمد : ان هذا القرار مجرد انذار يدل على ان العمل الجماعى للبترول العربى فى الطريق .. والعرب فى هذا القرار يقدمون مجرد انذار .. ولن تخسر الدول العربية من تخفيض الانتاج لأنها رفعت أسعار البترول .

وأما صلاح منتصر محرر الشئون البترولية بصحيفة الأهرام فقد كتب فى ٢٢ أكتوبر : «نظرة ايجابية لقرارات خفض انتاج البترول العربى وحظر تصديره لأمريكا » . وقد جاء فى تحليله :

بعد ثلاثة أيام سقط خلالها ضوء أكثر على المناقشات التى أجراها وزراء البترول العرب فى مؤتمرهم الطارئ الذى عقدوه فى الكويت والذى انتهى بقرارات تقضى بخفض الانتاج العربى من البترول ووقف تصديره الى

الولايات المتحدة - يمكن القول - انصافا - ان هذه القرارات وقد بدأ تنفيذها فعلا وان كانت تبدو غير محققه لبعض الأمال التى ارتفعت كثيرا فى الساعات الأخيرة التى سبقت المؤتمر - خاصة بسبب ظروف القتال - إلا أنه لا يجوز التهوين من هذه القرارات أو تقييمها من وجهة نظر سلبية .

ومن واقع المناقشات التى أستمرت ٦ ساعات فى الكويت والقرارات التى انتهى اليها يمكن - من وجهة النظر الايجابية - الامساك بالنقط العشر التالية :

١- ان المؤتمر لم يكن بعيدا عن الجو الذى احاط به سواء فى تعبير وزراء الدول العربية - جميعا - عن مشاعرهم تجاه معركة الدم التى يخوضها الجيشان المصرى والسورى أو فى مناقشة كل الأفكار التى كانت مطروحة من قبل انعقاد المؤتمر . مثل التأميم وتحويل الأرصدة ووقف الانتاج.

٢- ان المؤتمر فى تعامله مع البترول «كسلاح سياسى» فى خدمة المعركة.. كان حريصا على النظر اليه من ثلاث زوايا .

الزاوية الأولى احتمالات الحرب الطويلة بين مصر وسوريا ضد العدو الاسرائيلى وبالتالى ضرورة ان يكون فى «مخزون البترول كسلاح» عدة طلقات أخرى يمكن له اطلاقها تبعا لمراحل الحرب .

الزاوية الثانية الدعم المادى لدول المعركة وبالتالى ضرورة ان يكون لها وضع خاص وحتى لا يجد العرب أنفسهم اذا أساءوا تقدير استخدام سلاح البترول - امام عالم يواجهم كله بالعداء ..

٣- ان هذه هى المرة الأولى - فى تاريخ العرب - التى يتفقون فيها جميعا على استخدام بترولهم كسلاح سياسى وذلك فى حد ذاته تطور خطير وبالغ .

٤- ان أهمية القرار الذى صدر ليست فى مجرد تخفيضه نسبة الـ٥٪ التى تقررت - كحد أدنى - ولكن فى استمرار تخفيض هذه النسبة شهريا . ولقد كانت كثير من الدول على استعداد منذ البداية لتخفيض انتاجها بأكثر من ٥٪ - وهذا حدث بالفعل - لكن كان المهم هو الالتزام بتخفيض تلك النسبة أول كل شهر .

٥- اننا يجب الا ننسى اننا كنا - فى مرحلة سابقة - نطالب «بتجميد انتاج البترول العربى» على أساس ان هذا التجميد سوف يحدث نقصا فى أسواق البترول العالمية يدفعها الى الضغط على اسرائيل . من هنا فان تخفيض ٥٪ كحد أدنى من انتاج البترول العربى على أساس انتاج شهر سبتمبر لا يعنى فى حقيقة أمره مجرد النسبة التى أعلن عنها . وانما يعنى أيضا تخفيض معدل الزيادة التى كان سيزدادها انتاج البترول العربى بالمعدل الذى كان يتزايد به وهذا المعدل كان يصل الى ٥٪ شهريا بالنسبة لبعض الدول مثل السعودية - وانتاجها تقريبا يبلغ مثل انتاج كل البلاد العربية - وكذلك أبو ظبى .

ولقد كانت الدول المستهلكة ترتب خطة استهلاكها البترولى على أساس الزيادة المتوقعة فى الانتاج العربى .. واليوم جاء قرار الدول العربية بحرمان هذه الدول ليس من الزيادة التى كانت متوقعة ولكن أيضا من نسبة الخفض التى ستتكرر شهريا والتى ستبلغ ارقاما كبيرة بعد ثلاثة أو أربعة أشهر .

٦- وفى النظر الى الآثار المادية لقرارات الدول العربية على سوق البترول العالمية - والولايات المتحدة بوجه خاص - يتضح انه فى ضوء نسبة الخفض التى قررت تلك الدول تنفيذها من أول شهر (بلغت تلك النسبة ١٠٪) بالاضافة الى قرار وقف تصدير البترول الى الولايات المتحدة (نفذت جميع الدول العربية وقف التصدير وكان مؤتمر الكويت قد أوصى بذلك دون

ان يجعله قرارا) .

وانخفاض انتاج البترول من العراق والسعودية بسبب ظروف موانى البحر الأبيض ويبلغ هذا الخفض وحده ١ر٢ مليون برميل يوميا فان كمية البترول العربى التى انخفضت بالفعل سوف تبلغ ٣ ملايين برميل يوميا من جملة انتاج الدول العربية . ٢ مليون برميل يوميا . تزيد بعد شهرين أخرين الى ٥ر٤ مليون برميل أو ما يمثل - تقريبا - ربع الانتاج العربى وهى نسبة مؤثرة فعلا .

٧- ولقد تقول امريكا بأن وارداتها من البترول العربى لا تتجاوز حاليا ٧٪ يمكن ان تدبر أمورها دونها وتلك على أية حال مغالطة لأن امريكا الى جانب هذه النسبة التى تحصل عليها مباشرة من الدول العربية تحصل على نسبة أكبر منها - بطريق غير مباشر - من أسواق أوربا فى صورة تموين لمعداتها الحربية فى حلف الأطلنطى وفى صورة منتجات مكررة تستورد كميات كبيرة منها كل يوم وهى تستورد حاليا مباشرة من الدول العربية ٥ر١ مليون برميل منها نصف مليون من السعودية و . . ٢ ألف من ليبيا و . ١٥ ألفا من الجزائر . ولما كانت كمية الخفض فى الانتاج ستصل من أول شهر ٣ ملايين برميل فان معنى ذلك ان أسواق أوربا ستواجه نقصا يؤثر بالتالى على ما تصدره لامريكا وتعطيه لقوات الأطلنطى ولعل هذا يفسر الاجراءات الواسعة التى بدأت أمريكا تعلن عنها لتوزيع الوفود بالبطاقات والحد من استهلاكه وتخفيض عدد رحلات الطيران واحتمال لشتاء بارد وقاسى .

٨- ان قرار وزراء البترول العرب فى الوقت الذى خفض فيه الانتاج وقطع الامدادات عن أمريكا التزم التزاما ثالثا بعدم الاضرار بالدول الصديقة . وحسب قرار الوزراء لا تعنى هذه «الصداقة» مجرد وقوف الدولة

على الحياد وانما ان تقوم تلك الدولة – كماينص القرار على «مساندة العرب مساندة عملية فعالة أوتتخذ اجراءات هامة ضد اسرئيل لحملها على الانسحاب».

٩- ان دول البترول امسكت بالفرصة ورفعت الاسعار بقرار منها وحدها – لم تستشر فيه الشركات – وذلك فى حد ذاته سابقة لم تحدث فى تاريخ صناعة البترول . وبالزيادة الجديدة ستضمن الدول العربية الا ينقص دخلها حتى لو استمرت فى سياسة التخفيض التى أعلنت عنهامدة سنة كاملة .

١٠- ثم يبقى .. ان هناك مواقف كثيرة قدغيرتها المعركة .. وان دول البترول قد أصبح يشار اليها عموما بكلمة «العرب» وكانت كل منها قبل ذلك تحمل اسمها على اساس انها تقف فى موقف منفصل عن باقى المجموعة .

وان أمريكا كانت تنظر الى بعض دول معينة على أساس أنها لن تستطيع اتخاذ اجراءات عدائية ضدها ..

ذلك كله تغير .. وهو الأن صفحة جديدة ومفرحة للأمة العربية .

وبعد صدور قرار وقف اطلاق النار فى ٢٤ أكتوبر . أعلنت رغم ذلك مصادر البترول العربى ان الحظر على صادرات البترول الى الولايات المتحدة سيظل ساريا رغم قرار وقف اطلاق النار . واعلنت ذلك الدول العربية السبع التى اشتركت فى قرار منع البترول عن امريكا أنها لن تعدل عن القرار إلا بعد انسحاب اسرائيل من الاراضى المحتلة علم ١٩٦٧ وبعد اعادة حقوق شعب فلسطين .

وقد صرح عبدالرحمن العتيقى السكرتير العام لمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول بأن قرار تخفيض الانتاج ليس موضعا لاعادة النظر بسبب وقف اطلاق النار . فلن تطلب ذلك أية دولة من الأعضاء

وفى أول نوفمبر ١٩٧٣ بدأت الدول العربية خفض انتاجها من البترول بنسبة ٥٪ وذلك تنفيذا لقرار وزراء البترول العربى فى ١٧ أكتوبر .

وقد أعلن عبدالرحمن العتيقى وزير مالية وبترول الكويت بأنه من المنتظر دعوة وزراء البترول العرب الى اجتماع جديد يناقشون فيه اتخاذ مزيد من الاجراءات التى تدعم موقف الدول العربية تجاه اسرائيل والدول المساندة لها .

ولم يوضح العتيقى طبيعة الاجراءات الاضافية الجديدة التى ستتخذها الدول العربية المنتجة للبترول ولكن المصادر فى دوائر البترول العربية فسرت هذه التصريحات بأنها تشير الى تهديدات سابقة انذرت بها الدول العربية المنتجة للبترول وتقضى بمقاطعتها الدولار وبالمطالبة بدفع ثمن البترول العربى بعملة صعبة أخرى ربما تكون «الين اليابانى» .

وفى بيروت أعلن محمود عدسانى وزير الدولة الكويتى لشئون البترول الذى يزور لبنان ان انخفاض انتاج البترول فى بعض الدول العربية وصل الى نسبة ٢٦٫٥٪ وان اجماع الدول العربية المنتجة للبترول على خفض انتاجها بنسبة ١٠٪ على الأقل أدى حتى الأن الى نقص ٥ ملايين برميل يوميا عن مستوى احتياجات استهلاك البترول فى الاسواق العالمية .

ثم اذيع ان منظمة الدول العربية للبترول قد دعت وزراء البترول العرب لاجتماع عاجل يعقد فى الكويت مقر المنظمة لبحث تنسيق استخدام البترول العربى فى المعركة فى خلال الفترة القادمة وفى ضوء الاحتياجات اللازمة لهذه الفترة .

وان لم يعلن جدول عمل محدد لهذا الاجتماع الطارئ فان هناك موضوعات فرضت نفسها واستدعت مناقشتها على مستوى جميع وزراء الدول العربية المنتجة للبترول خاصة بعدأن وضح أن مرحلة العمل القادمة

تستدعى استراتيجية طويلة المدى يتأكد فيها لسلاح البترول فاعليته .

ومن المنتظر ان تكون هناك موضوعات للمناقشة فى هذا الاجتماع وهى:

١- تحديد الدول الصناعية الصديقة التى تحرص الدول العربية على توفير احتياجاتها من البترول .

٢- مناقشة وضع عدد من الدول من حيث مساندتها لاسرائيل والاتفاق على مواقف محددة تتخذها دول البترول من هذه الدول .

٣- الاستمرار فى سياسة خفض انتاج الدول العربية من البترول والاتفاق على موعد محدد لهذا الخفض .

٤- احتمالات اتخاذ اجراءات جديدة تكون جاهزة للتنفيذ مع احتياجات المعركةالتى تخوضها الامة العربية كلها .

وكان وزراء البترول العرب اعتبروا أنفسهم فى حالة إنعقاد دائم بحيث يكونون جاهزين فى أي وقت لحضور أي اجتماع يدعون اليه فورا .

ويحضر هذه الاجتماعات وزراء البترول فى ١٠ دول عربية هى : السعودية والكويت وليبيا والجزائر وأبو ظبى والعراق والبحرين وقطر وسوريا ومصر .

وفى ذات اليوم الذى أذيع فيه هذا - ٣ نوفمبر ١٩٧٣ - فقد عقد وزراء الدول المصدرة للبترول فى الخليج العرب ومن بينهم ايران اجتماعا لبحث «الأسعار الجديدة للبترول الخام» .

وقد صرحت المصادر المطلعة بأن الهدف الحالى للدول العربية هو رفع أسعار البترول الى درجة تضمن معها ان عائداتها البترولية رغم خفض الانتاج سوف تبقى على ما كانت عليه عندما كان الانتاج كاملا وقالت

مصادركويتية أن ذلك يعنى «أن الزيادات فى أسعار البترول الخام سوف تكون بنسبة الخسائر فى العائدات الناجمة عن تخفيض الانتاج.

وبالفعل عقد فى الكويت يوم ٤ نوفمبر ١٩٧٣ المؤتمر أو الاجتماع الثانى الطارئ لوزراء البترول العرب لتدارس تنفيذ القرار الذى اتخذوه فى اجتماعهم الأول المنعقد فى ١٧ أكتوبر بمدينة الكويت وتقييم نتائج تطبيقه فى الفترة السابقة .. وكما جاء بقرارهم: فانه رغبة منهم فى ايضاح بعض النقاط الواردة فيه واستكمال الجوانب المتعلقة بتطبيقه فقد قرروا ما يلى :

أولا : (أ) أن يحظر تصدير البترول الخام والمنتجات البترولية وسائر المواد الهيدروكربونية الأخرى الى الولايات المتحدة الأمريكية والى هولندا سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وان يخفض من انتاج كل بلد الكمية المقابلة (كانت هذه توصية فى القرار السابق وأصبحت قرارا) .

(ب) ان يكون تخفيض الانتاج فورا بنسبة ٢٥٪ من متوسط انتاج شهر سبتمبر ١٩٧٣ لكل دولة عربية على حدة بما فى ذلك نسبة معدل التخفيض الناجم عن الفقرة (أ) .

(جـ) ان يخفض الانتاج لكل بلد فى شهر ديسمبر بنسبة ٥٪ من معدل انتاج شهر نوفمبر ١٩٧٣ تنفيذ القرار السابق .

ثانيا : توجيه شركات النفط العاملة مع الدول العربية المنتجة الى تطبيق قرار التخفيض بطريقة متكافئة بين الدول السمتهلكة غير المقاطعة وان تحذر من عوائق التمييز ضد الدول الصديقة على الأقصى

ثالثا : التوصية بأن يوكل الى وزراء الخارجية فى الدول العربية المنتجة المنفذة لهذا القرار أمر تحديد معايير تعريف البلدان الصديقة ووضع قائمة بها مع مراعاة المواقف الايجابية الأخيرة التى اتخذتها الدول الصديقة والدول الاسلامية الصديقة وذلك بالدرجة الأولى . ومراعاة مواقف البلدان

الاشتراكية بالنسبة للدول التى تتعامل معها .

رابعا : تشكيل لجنة مكونة من ممثلين عن المملكة العربية السعودية والجزائر وليبيا والكويت لمتابعة تنفيذ هذه القرارات وخاصة المتعلق منها بالتخفيض وحظر التصدير .

خامسا : تكليف السادة الوزراء بلعيد عبدالسلام وزير الصناعة والطاقة فى الجمهورية الجزائرية وأحمد زكى اليمانى وزير البترول والثروة المعدنية فى المملكة العربية السعودية بالقيام بجولة عبر العواصم القريبة لشرح وجهة نظر الدول العربية المنتجة والموقف الذى اتخذته فى ميدان النفط .

كما قرر الوزراء المجتمعين أن يعقدوا اجتماعا فى المستقبل حسب الحاجة لمتابعة تنفيذ هذه القرارا .

وعقب انتهاء ذلك الاجتماع . فقد أثارت هذه القرارات اهتماما واسعا فى مختلف عواصم العالم .

وأشارت وكالة الانباء الفرنسية بأن هذه القرارات جاءت دليل قوة وتضامن بين الدول العربية التى تملك نصف انتاج العالم من البترول .

وقالت الوكالة ان الجلسة الختامية استغرقت تسع ساعات رغم انه لم يظهر خلال المؤتمر أى انقسام فى الرأى . وانما كانت الاحتياجات من أجل التنسيق وان طالت هذه الجلسة أيضا فذلك لأن معظم الموضوعات المطروحة للتنفيذ والتى لم يشر اليها البيان الصادر عن المؤتمر كانت موضعا للدراسة . ومنها ضمان عدم وصول البترول الى الدول المعادية عن طريق دول أخرى تعيد تصدير البترول العربى اليها . وكذلك نوقش أسلوب تحديد الدول الصديقة والدول المحايدة والدول المعادية .

وبالنسبة للنقطة الأولى صرحت مصادر بترولية كويتية انه تمت مناقشة

الوصول بالصادرات البترولية الى الحد الأدنى وذلك كى لا تتمكن الدول المستوردة من اعادة التصدير الى الدول المعادية .

وتنص قرارات المؤتمر على ان تعد كل دولة ثلاث قوائم رسمية أو شبه رسمية تضم الدول الصديقة والدول المعادية والدول المحايدة .

وقد أعلن هذه المرة ان الدول الصديقة ستحصل على نفس الكمية من البترول التى كانت تحصل عليها خلال الستة أشهر الأولى من عام ١٩٧٣ ونظرا لأن نصيب الولايات المتحدة وهولندا (اللتين قطع البترول عنهما تماما) أقل من نسبة الخفض العامة التى قررها المؤتمر (٢٥٪) فان باقى هذهالكمية سيمنع عن الدول التى يطلق عليها اسم محايدة .

ولم يعلن وزراء البترول ما اذا كان المؤتمر قد استقر على قوائم موحدة أم لا . ويبدو - كما تقول الوكالة الفرنسية - ان الدول العربية ترغب فى ان تحدد الحكومات الغربية موقفها بشكل أوضح ومن المرجح ان هذا هو أحد أهداف الجولة التى تقرر ان يقوم بها بلعيد عبدالسلام وزير الصناعة والطاقة الجزائرى وأحمد زكى اليمانى وزير البترول السعودى فى جميع العواصم الغربية ومنها لاهاى وواشنطن .

وترى وكالات الانباء ان قرار خفض انتاج البترول بمقدار ٢٥٪ كان توحيدا للتغييرات والاجراءات العربية السابقة . حيث كان الخفض الفعلى من جانب السعودية والكويت (وهما الدولتان الرئيسيتان المنتجان للبترول) كان أقرب من هذه النسبة لأنهما أضافتا خفضا قدره ١٠٪ من انتاجهما على الحظر المفروض ضد هولندا والولايات المتحدة ولكن بعض الدول العربية الأخرى لم تصل نسبة الخفض فى انتاجها الى هذا القدر وبالتالى فان هذا القرار الموحد سيعنى خفضا حقيقيا فى اجمالى صادرات العرب البترولية .

كما صرحت المصادر البترولية الكويتية بأن العراق طالب باتخاذ

خطوات أكثر عنفا مثل التأميم الكامل لجميع الشركات والمصالح الامريكية فى المنطقة وسحب الودائع والأموال العربية من البنوك الأمريكية وكذلك قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة ولكن غالبية الدول العربية فضلت ان تكون الاجراءات تدريجية .

وكان قد حضر الى منطقة الشرق الأوسط هنرى كسينجر وزير الخارجية الأمريكى ومستشار الرئيس الأمريكى للأمن القومى . والذى سبق وان كلفه الرئيس نيكسون برئاسة لجنة خاصة فى فبراير ١٩٧٣ وذلك لوضع خطة لمواجهة أى أزمة بترولية أو اذا قطع العرب بترولهم أو استخدموا البترول كسلاح فى المعركة المرتقبة وزار أيضا مصر والأردن واسرائيل والسعودية .

وفى السعودية استقبله الملك فيصل فى القصر الملكى وحيث حضر من الجانب السعودى الأمير فهد بن عبدالعزيز النائب الثانى لرئيس الوزراء ووزير الداخلية والدكتور رشاد فرعون المستشار الخاص للملك فيصل وعمر السقاف وزير الدولة للشئون الخارجية والشيخ ابراهيم السويل سفير السعودية فى واشنطن .. ومن الجانب الامريكى جوزيف سيسكو مساعد الوزير الامريكى لشئون الشرق الأوسط والسفير الأمريكى لدى السعودية واذاعت وكالة الانباء الفرنسية ان الحديث بين الملك فيصل وهنرى كسينجر تم بواسطة مترجم لان الملك الذى «يجيد الانجليزية» قد بدأ حديثه باللغة العربية . وقد استهل العاهل السعودى حديثه بالسؤال عن الرئيس نيكسون «الذى يواجه فى هذه اللحظة مشاكل كثيرة»

وبعد تناول العشاء عقد الملك وكسينجر اجتماعا أخر . وعقب ذلك رفض كسينجر ان يذكر شيئا مما دار فى هذا الاجتماع .

وان كان يمكن تلمس بعض أو أبرز ما دار فى هذا الاجتماع . اذا قفزنا الى اجتماع لاحق – فى غضون أيام بين الملك فيصل والسفير الأمريكى

بالسعودية . حيث صرح السفير بعد خروجه من هذا الاجتماع بقوله : ان مقابلتى مع الملك كانت سيئة . وكان الملك فيصل قد بادر السفير الأمريكى الجديد ايكنز بقوله : اننى رجل عجوز وأريد قبل أن أموت الصلاة والتعبد فى المسجد الأقصى .

كما حذر السفير المسئولين الامريكين من اساءة تقدير حظر البترول العربى .

وكان هذا اللقاء بمناسبة تقديم أوراقه لاعتماده سفيرا بالسعودية وكان يعمل من قبل المستشار السابق للبيت الأبيض فى شئون الطاقة .

وكان وجهة نظر الملك فيصل التى قالها للأمريكين أن العالم العربى ليس متعنتاً لرفع الحظر عن البترول المصدر الى امريكا أو للعدول عن خفض الانتاج الذى تتأثر منه أوربا واليابان إلا فى ظل ظروف سياسية مواتية أى بعد الانسحاب الاسرائيلى الكامل من الأراضى العربية المحتلة وبعد حل المشكلة الفلسطينية ورفع العلم العربى فوق القدس العربية . وقد رفض الملك أى مقترحات لتدويل المدينة . كما ان العالم العربى ليس مستعدا لأى مناقشة حول اجراءات البترول الا اذا بدأت عملية الانسحاب الاسرائيلى فى مقدمتها العودة الى خطوط ٢٢ أكتوبر حيث صدر قرار وقف اطلاق النار .

كما لخص الموقف السعودى على لسان أحمد زكى اليمانى وزير البترول السعودى حيث قال لمراسل الاسوشتيدبرس اذا كنت معاديا للعرب فلن تحصل على بترولهم .. واذاكنت محايدا فستحصل على البترول ولكن ليس بنفس السنة السابقة ..

اما اذا كنت صديقا فستحصل على ما كنت تحصل عليه من قبل .

وأضاف اليمانى : انه يكفينا بالنسبة لأفريقيا ضغطها الدبلوماسى على اسرائيل ولكننا لا نكتفى بهذا القدر بالنسبة لدولة كاليابان . فنحن نطلب

من اليابان شيئا أكثر ليؤكد صداقتها لنا .

وفى كوبنهاجن يوم ٢٢ نوفمبر حذر أحمد زكى اليمانى وزير البترول السعودى بأن المملكة العربية السعودية سوف تخفض انتاجها من البترول بنسبة ٨٠٪ اذا ما أقدمت الولايات المتحدة أو أوربا أو اليابان على اتخاذ اجراءات مضادة للاجراءات البترولية التى اتخذتها الدول العربية .

وأنذر اليمانى بأن السعودية سوف تنسف حقولا معينة للبترول فى أراضيها اذا أقدمت الولايات المتحدة على عمل عسكرى .

وكانت تصريحات اليمانى ردا على سؤال وجه اليه فى مقابلة تليفزيونية حول ماذكره هنرى كسينجر وزير الخارجية الأمريكى من أن الولايات المتحدة ستبحث اتخاذ اجراءات مضادة اذا ما أستمر الحظر البترولى العربى ضدها لفترة طويلة .

ومن جانب آخر استدعى راغب عبدالعزيز الراغب وكيل الخارجية الكويتية سفير الولايات المتحدة بالكويت وطلب منه ايضاحات حول التصريحات التى أدلى بهامؤخرا هنرى كسينجر وزير الخارجية الأمريكى حول البترول العربى .

ومن جانب آخر ترى الدوائر الدبلوماسية فى بيروت ان التحذيرات التى وجهها كسينجر للدول العربية أخيرا حول احتمال اتخاذ امريكا لاجراءات ضد الدول العربية بسبب الحظر المفروض على البترول وخفض انتاجه ستؤدى الى زيادة حدة أزمة البترول .

وترى الدوائر ان تصريحات أحمد زكى اليمانى وزير البترول السعودى جاءت بمثابة رد على التحذيرات الامريكية وان اليمانى لا يستطيع ان يدلى بهذه التصريحات إلا اذا كان الملك فيصل شخصيا هو الذى أمر بها .

وقالت وكالة رويتر ان خبراء الشرق الأوسط فى واشنطون يعتقدون ان أية اجراءات اقتصادية من جانب أمريكا لمواجهة الحظر الذى تفرضه الدول العربية على البترول سيكون مآلها الفشل . وأشار هؤلاء الخبراء الى ان هناك احتمالا ضئيلا فى ان تنضم حكومات غرب أوربا واليابان الى الولايات المتحدة للضغط اقتصاديا على الدول المنتجة للبترول فى الشرق الأوسط .

وتقول الوكالة أيضا فى برقية لها من واشنطون ان الخبراء الامريكيين يرون ان فرض حظر على المواد الغذائية الامريكية المرسلة للدول العربية كعقوبة لهذه الدول لن يكون مؤثراً على الاطلاق لأن الدول العربية قادرة على شراء ما تريد من أية منطقة أخرى فى العالم .

وقبيل بدء اجتماعات مؤتمر القمة العربى فى الجزائر . أذيع ان من أهم الموضوعات التى سيبحثها مؤتمر القمة استخدام سلاح البترول بعد ان ثبتت فاعليته الكبيرة فى الموقف العالمى ..

وقد أعدت مذكرة هامة لعرضها على مؤتمر وزراء الخارجية العربى الذى يبدأ اجتماعه صباح يوم ٢٤ نوفمبر وقد جاء بها وضع استراتيجية جديدة للبترول تجعله أكثر تحركا وفاعلية .

وتقول المذكرة ان سلاح البترول ليس سلاح عقاب ولكنه سلاح المطالبة بحق . ومن هنا فانه يجب الا تتخذ مواقف عامة بالنسبة لجميع الدول المستهلكة ولكنه يجب أن تتخذ مواقف متحركة بحيث يشتد بالنسبة للدول التى تؤيد اسرائيل أو تساعدها أو تقدم لها السلاح . ويكون أقل بالنسبة للدول التى تقف موقفا متزنا أو تلك التى تعدل موقفها بحيث يصبح أكثر ميلا الى الحق العربى . أو تلك التى تساهم وتضغط من أجل السلام ومن هنا فان الخفض المقرر فى انتاج البترول والذى يجب ان يطبق من أول ديسمبر

لا يجب ان يكون خفضا عاما . بل انه خفض يسرى فقط على الدول التى لا تزال تتخذ موقف مؤيد لأسرائيل وبعيدا عن الحق العربى .

وأما دول أوربا وأسيا التى غيرت موقفها خلال هذه الفترة فانها لن تطبق عليها قرارات الخفض .

وأضافت المذكرة ان اعادة تقييم الموقف السياسى العالمى يجب ان تتم على فترات متقاربة وذلك حتى يعلم العالم أجمع ان هدف العرب الحقيقى هو اعتراف الدول بموقفهم العادل فى استعادة اراضيهم .

ومن جانب أخر فقد صرح مصدر عربى مسئول بأن الصهيونية العالمية تستخدم ضغوطا اقتصادية عنيفة ضد كل من يؤيد العرب .. وانها عن طريق سيطرتها الاقتصادية على عدد كبير من دول الغرب قد أشاعت الرعب فى نفوس كل من يؤيد الحق العربى سواء كان فردا أومؤسسة أو دولة وهى تتعقبه بالخنق الاقتصادى وأحيانا بالانقلابات العسكرية للقضاء على كل تأييد للعرب .

ومن نتائج مؤتمر القمة العربى فى الجزائر انه على جميع البلاد العربية التى لم تقطع علاقاتها بعد بجنوب أفريقيا والبرتغال وروديسيا ان تقوم بقطع جميع علاقاتها الدبلوماسية والقنصلية والأقتصادية والثقافية وغيرها مع هذه الدول . وتطبيق المقاطعة الكاملة بالنسبة للبترول تجاه هذه الدول . واتخاذ ترتيبات خاصة من أجل استمرار مد البلاد الافريقية الشقيقة بالبترول العربى .

وفى أول ديسمبر أعلنت اذاعة جنوب أفريقيا الحكومية ان ٢٥ ألف سفينة تمر كل يوم برأس الرجاء الصالح فلن تجد الوقود الذى تتزود به من موانئ جنوب أفريقيا بسبب قرار حظر البترول العربى .

وفى تحليل كتبه الكاتب والصحفى أحمد زين من الجزائر حول مؤتمر

القمة العربى بجريدة الأخبار جاء به :

كان الاتفاق على ان سلاح البترول من أمضى الأسلحة فى المعركة وانه يجب ان يستمر .. وان يستمر بقوة وعنف . وفى نفس الوقت باتزان وتعقل وقد تقرر تتبع القرارات التى تصدر عن مجلس وزراء البترول العرب وتقرر ان يكون فى حالة انعقاد دائم حتى تنتهى الحرب . وأي دولة تعيد بيع البترول العربى الى دول قرر العرب مقاطعتها بتروليا تدخل ضمن قرار المقاطعة هى الأخرى ومن هنا فان قوة التنفيذ عملية هامة جدا .

على ان تخفيض انتاج البترول يجب ان يتم باتزان وتعقل ذلك انه كانت هناك اقتراحات تخفيض البترول بنسبة ٥٠٪ واقتراحات أخرى رئى ان المضى فيها يمكن ان يؤدى الى وصول سلاح البترول الى مدى ضغطه خلال فترة قصيرة بحيث يفقد جزءاً من فاعليته ذلك أن استخدام البترول دون خطة يفقده فاعليته .

وقد برزت الحقائق التالية خلال الدراسات التى أجريت هنا حول حرب البترول :

– ان خفض انتاج البترول العربى يمكن ان يستمر دون ان تتأثر أى دولة عربية نتيجة للبترول . أو تهتز

– ان البترول سلعة يتزايد ثمنها كل عام .. وان التهديد بمصادر طاقة أخرى تهديد أجوف .. لان ذلك يحتاج لفترة طويلة جدا . وانه كلما بقى البترول فى باطن الأرض .. غلا ثمنه.

– ان الدول العربية ستفرق بين الدول الصديقة والدول المحايدة والدول المعادية فى استخدام سلاح البترول . وستعطى حرية الحركة بحيث لا يظل هذا السلاح جامدا لا يتحرك .

وأمام سلاح البترول لا توجد أى مشاكل .. ذلك ان زيادة أسعار البترول ستؤدى الى زيادة الصمود وزيادة الاستثمارات فى أفريقيا وأسيا وبالتالى فانه بالنسبة لسلاح البترول لا توجد أى مشاكل .

وكانت بعض الدول قد طرحت فى المؤتمر مسألة تأميم البترول .. وقد رئى ان التأميم مسألة تتعلق بسيادة كل دولة وظروفها . وانه ليس من الممكن فرض سياسة جماعية للتأميم على الأقل فى هذه الفترة فهو ليس مطروحا وليس مفيدا . كما استبعدت أية أجراءات أخرى .

ونوقشت مسألة سحب الأرصدة العربية من الدول المعادية وتقرر ان تضع كل دولة سياستها فى هذا الموضوع نظرا لحساسيته .

وانتهت اجتماعات المؤتمر الثالث لوزراء البترول العربى فى ٩ ديسمبر بالكويت حيث قرر الوزراء ان انسحاب اسرائيل الكامل من جميع الأراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وفى مقدمتها القدس هو المبدأ الأساسى لرفع حظر تصدير البترول الى أمريكا .

وطالب الوزراء ان يكون الانسحاب وفقا لجدول زمنى توقع عليه اسرائيل وتضمن أمريكا تنفيذه .

ووافق وزراء البترول على ان تحصل الدول الافريقية والاسلامية الصديقة على كافة كميات البترول المنصوص عليها فى العقود المبرمة معها ولو أقتضى زيادة الانتاج بنفس النسبة التى تكفل تغطية حاجتها المحلية .

وقد أصدر وزراء البترول العرب بعد اجتماعاتهم التى استغرقت يومين فى الكويت البيان التالى حيث جاء به :

بعد الاطلاع على قرارهم الصادر فى ١٨ نوفمبر ١٩٧٣ والخاص بوقف التخفيض المقرر لشهر ديسمبر ١٩٧٣ وقدره خمسة فى المائة بالنسبة لدول

السوق الأوربية المشتركة عدا هولندا بحيث يستمر التخفيض بعد ذلك على جميع الدول غير المستثناه بنسبة ٥٪ فى شهر يناير وذلك من مستوى انتاج ديسمبر واتخذوا القرار التالى :

أولا : اذا تقررت الموافقة على الانسحاب من جميع الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وفى مقدمتها القدس وبمقتضى جدول زمنى توقع عليه اسرائيل وتضمن امريكا تنفيذه يرفع حظر التصدير عن أمريكا مع بداية تنفيذ برنامج الانسحاب وتقرر عندئذ نسبة التخفيض العامة على أساس الا يزيد التخفيض أو ينقص عن النسبة الحقيقية السائدة وقت رفع الحظر لتزويد الدول المستهلكة للبترول . وتسرى نسبة التخفيض عندئذ على امريكا شأنها شأن أوربا وبقية دول العالم .

ثانيا : متى تم الاتفاق على الجدول الزمنى للانسحاب يجتمع وزراء البترول العرب المنفذون لهذا القرار لوضع جدول زمنى يعود بمقتضاه الانتاج تدريجيا الى مستواه فى سبتمبر ١٩٧٣ وذلك بشكل يتناسب مع مراحل الانسحاب .

ثالثا : تعطى الدول الافريقية والاسلامية الصديقة كامل كميات العقود المبرمة عليها ولو أقتضى الأمر زيادة الانتاج بنفس النسبة التى تكفل تغطية حاجاتها المحلية على ان يتم التأكد من عدم امكانية اعادة تصديره الى الدول المحظور تصدير البترول اليها .

ووقع على البيان ممثلو أبو ظبى والجزائر وسوريا والكويت والبحرين والسعودية وليبيا وقطر ومصر .

وصرح عبدالرحمن العتيقى وزير المالية والنفط الكويتى بأن وزراء البترول العرب سيجتمعون فى نهاية الشهر الحالى - ديسمبر - لبحث تقرير وزيرى البترول الجزائرى والسعودى عن زيارتهما للدول الأوربية واليابان

وأمريكا لتقيم الوضع البترولى فى ضوء هذه الزيارة .

كما قال بأن اجراء خفض انتاج البترول بنسبة ٥٪ بالنسبة لشهر يناير سيطبق على جميع الدول .

وحينما سئل وزير النفط الكويتى عن المعنى المحدد لكلمة «غير المذكورين» الواردة فى بداية بيان وزراء البترول العرب قال : ان هذه الكلمة تعنى الدول الاسلامية والافريقية وان الخفض المقرر لشهر يناير المقبل سيطبق على جميع الدول .

وأضاف قائلا : اننا سعداء لان سلاح البترول أثبت فاعية .

ثم وجه الحديث الى الصحفيين الأجانب بقوله : ان العرب اضطروا الى خفض الامدادات والانتاج البترولى لأنكم عملتم على اذلالنا طوال ٢٥ عاما وقال : اننا لا نحاول ايذاءكم ولكننا نسعى للدفاع عن أنفسنا .

وقد نفى عبدالعزيز حسين وزير الدولة الكويتى لشئون مجلس الوزراء للصحفيين ما تردد من ان تهديدات قد وجهت الى الكويت وبعض الدول العربية المنتجة للبترول لتغيير سياستها البترولية تجاه الدول الأوربية وامريكا وقال : اذا استعمل أحد معنا أو ضدنا العنف فسنرد عليه مهما يكن من قوة وجبروت .

وأكد أيضا للصحفيين عقب اجتماع مجلس الوزراء الكويتى ان الدول العربية تحاول استخدام سلاح النفط بطرقة عادلة وقال : اننا نريد من العالم ان يعرف قضية الشعب العربى الذى احتلت أراضيه وشرد منها .

وفى الكويت - يوم ٢٥ ديسمبر - قرر وزراء البترول العرب زيادة انتاج البترول العربى الذى احتلت أراضيه وشرد منها .

وفى الكويت - يوم ٢٥ ديسمبر - قرر وزراء البترول العرب زيادة

انتاج البترول العربى بنسبة ١٠٪ من أول يناير ١٩٧٤ . ويعنى ذلك انقاص نسبة خفض الانتاج والتى تتراوح حاليا بين ٢٠ر٣٠٪ لتصل الى ١٥٪ بالنسبة لمستوى الانتاج فى ديسمبر ١٩٧٣ وقرر الوزراء استمرار الحظر الكامل على صادرات البترول الى الولايات المتحدة وهولندا .

وأعلن وزير البترول السعودى أحمد زكى اليمانى ان السياسة الأمريكية بدأت تتسم بالواقعية ولكنها لا تشجع حتى الآن على الغاء الحظر المفروض عليها .

وقد استمع وزراء البترول العرب الى تقرير من أحمد زكى اليمانى وبلعيد عبدالسلام وزير الطاقة الجزائرى عن نتائج الجولة التى قام بها أخيرا الى الولايات المتحدة وأوربا . وبعد مناقشات استغرقت تسع ساعات اتخذ المؤتمر قراراته .

وأعلن اليمانى قائلا : ان الجولة التى قمنا بها أخيرا اقنعتنا بضرورة العمل على تجنب انزال كارثة اقتصادية بالدول التى زرناها .

وانه متفق وبلعيد عبدالسلام على أنهما لمسا لدى الحكومة والدوائر السياسية الامريكية نزعة واقعية وعملية ولكننا نرى ان موقف الولايات المتحدة لا يعد كافيا بالدرجة التى تدعونا لاعادة النظر فى القرار الخاص بمنع تزويدها بالبترول . وسوف يستمر الحظر مطبقا على الولايات المتحدة وهولندا لموقفهما المؤيد لاسرائيل .

وقال ان وزراء البترول العرب قرروا تقديم كميات اضافية من البترول الى البلاد التى تدخل فى عداد الدول الصديقة لموقفها المؤيد للحق العربى مثل فرنسا وبريطانيا والدول الافريقية والتى تعانى من مصاعب نقص البترول .

كما تقرر اضافة اليابان وبلجيكا والفلبين الى قائمة الدول الصديقة

التى ينبغى ان تحصل على تموينها بشكل يكاد يكون عاديا بشرط ان تتأكد هذه الدول من أن البترول العربى حتى يعاد تصديره الى الدول التى يطبق عليها الحظر خاصة الولايات المتحدة وهولندا .

وأعلن بلعيد عبدالسلام ان القرارات الخاصة بالدول الصديقة قد يعاد النظر فيها اذا حدث تسرب للبترول العربى من أى منها الى الدول الخاضعة للحظر الشامل .

ومن بين الدول الخاضعة للحظر الشامل أيضا البرتغال وروديسيا وجنوب أفريقيا .

وتقول وكالة رويتر ان هذه القرارات تعتبر أكبر مفاجأة سارة تقدمها الدول العربية هدية عيد الميلاد الى الدول الصناعية فى الغرب .

وذكرت وكالات الانباء من الكويت ان خلافا حدث بين العراق والدول العربية الأخرى فى المؤتمر وان العراق قد صمم على مقاطعة المؤتمر . وأصدر منيب الرفاعى وزير النقل العراقى الموجود فعلا بالكويت بيانا يبرر فيه مقاطعتة للمؤتمر قال فيه : انه عندما حضر الى الكويت على رأس وفد بلاده الى المؤتمر علم ان الدعوة التى وجهت الى العراق كانت تستهدف حمل العراق على الموافقة على اجراءات المقاطعة البترولية التى تقررت فى مؤتمر الكويت فى أكتوبر الماضى .

وأشارت وكالة رويتر الى أن سعدون حمادى وزير البترول العراقى صرح أخيرا بأن العراق زاد انتاجه بمعدل ١ر٢ مليون برميل فى اليوم وهى زيادة تعادل نسبة ٤٣٪ بالنسبة لمتوسط الانتاج فى العام الماضى .

وأما البيت الأبيض الامريكى فلم يعلق على قرارات المؤتمر وأعلن انه لا تعليق الآن ؟؟

وقد علقت صحيفة (لوموند/الفرنسية) على قرار الدول العربية المنتجة للبترول بتخفيف القيود التى فرضتها على صادراتها من البترول بأنها مناورة ذكية .

وأضافت الصحيفة ان الدول العربية قامت بلفتة تجاه بعض البلاد الصديقة ومنها اليابان وبلجيكا والفيلبين .

وأشارت الصحيفة الى ان ارتياح المستفيدين سوف يساعد البلاد العربية على أن تحظى بتأييدهم فيما يتعلق بزيادة سعر الذهب الأسود . الى ثلاثة أضعاف ما كان عليه فى مدى عام واحد لأن الاقتصاديات الغربية اعتادت أن تواجه التضخم ولكنها لم تتعود على مواجهة النقص فى البترول.

ومع ذلك فان المقاطعة لم تحقق كل جميع أغراضها فالولايات المتحدة وهولندا مازالت تحصلان على كميات كبيرة من البترول لأن الشركات تميز هاتين الدولتين فى المعاملة على حساب اليابان . وقد كان من المنطقى ان تعيد البلاد العربية تصدير بترولها بصورة طبيعية الى البلاد التى تسلم بحسن نواياها وفجأة عادت الدول العربية لتوحد مواقفها . حيث كانت العراق وتونس بل وحتى الجزائر وليبيا قد أبدت تحفظات بشأن القيود التى فرضت أساسا على أوربا واليابان .

بينما الولايات المتحدة وهى المؤيد الرئيسى لاسرائيل لم تتأثر إلا بصورة ضئيلة من قرارات الدول العربية والآن وقد خفت المقاطعة أصبح يتعين على كل منها ان يبدأ حساباته من جديد فبفضل الهدنة بدأ يعاد النظر فى الأبعاد الخطيرة للتنمية وسوف يكون على الاقتصاديات الغربية ان تواجه نتائج ارتفاع اسعار البترول الخام . ومن ذلك التضخم والاصلاح الضريبى والعجز التجارى ورواسب الأزمة النقدية وسرعة التغيرات التكنولوجية .

وتتوقع الصحيفة ان يواصل عدد من الحكومات تطبيق اجراءات بيع البترول بالبطاقات للحد من الخسائر وخاصة ان البترول يكاد يصبح الآن سلعة غير عادية ..

واختتمت الصحيفة مقالها بأن الأوربيون يواجهون بصورة جادة كما فعلوا فى الماضى مسألة تضامنهم فهل يمكنهم ترك دولة منهم تتعرض للعقاب الى مالا نهاية وتري رابطة الدول التسع ان معاقبة هولندا يعتبر شوكة سياسية وهيبة .

الفصل الخامس :

الرئيس الأمريكي نيكسون يعلن الاستقلال أثناء معركة البترول؟!

كلف الرئيس الأمريكى نيكسون في فبراير ١٩٧٣ الدكتور هنرى كسينجر وزير الخارجية ومستشار الأمن القومى الأمريكى تشكيل وحدة خاصة برئاسته مهمتها دراسة امكانيات استخدام البترول كسلاح فى مواجهة الولايات المتحدة .

وكان هذا التكليف على أثر تعدد الدراسات والأراء التى تطالب الولايات المتحدة باتخاذ السياسات اللازمة لمواجهة أزمة الطاقة التى تهددها مع بداية الثمانينات .

وقد انتهت الوحدة الخاصة برئاسة هنرى كسينجر من دراستها ووصلت الى نتائج أعلنها رئيسها ردا على سؤال وجه اليه فى الأسبوع الثالث من شهر سبتمبر وقبيل معركة ٦ أكتوبر بأيام - من السيناتور كليفور دى . هاتزن عضو مجلس الشيوخ الامريكى حيث قال : «ان علاقاتنا مع أهم مصادر وارداتنا من نفط الشرق الأوسط وهى السعودية وايران حسنة جدا . ونستبعد حدوث تطورات فى المستقبل تجعلهم يقطعون امداداتنا النفطية ».

ولكن ....

فى الأسبوع الثالث لشهر أكتوبرالتالى . قطعت السعودية الامدادات البترولية عن الولايات المتحدة الأمريكية .

وعلى أثر ذلك . وقد عاد النائب الامريكى لستروولف من زيارة لاسرائيل الى نيويورك . فقد دعا فى ٢٤ نوفمبر الى اجراء تحقيق حول المعلومات الخاطئة التى قدمتها مصادر المخابرات بوزارة الخارجية الامريكية بشأن استخدام الدول العربية للحظر البترولى «كتكتيك للضغط» وقال وولف : لقد بلغتنا وزارة الخارجية الامريكية ان الدول العربية لن تقطع عنا الامدادات البترولية وان فى استطاعتنا الاعتماد على السعودية وقد ثبت زيف هذا الكلام .

ودعا وولف أيضا الى اتخاذ اجراءات انتقامية ردا على الحظر البترولى العربى .

وهنا نتوقف لحظة . فنذكر فيها . ان هذا التكليف كان فى فبراير ١٩٧٣ .

إلا أن ادارة المعلومات بوزارة الخارجية المصرية كانت سباقة فى وضع تصور أو صورة حقيقية أمام القيادة السياسية حول هذا الأمر الهام حيث طرحت تلك الصورة فى تقرير أمام الرئيس السادات فى أول يناير ١٩٧٣ .

وفى بداية التقرير ، مقدمة ، فحواها : ان البترول يمثل مكانا بارزا بين القوى المؤثرة التى تلعب دورها فى تحديد اتجاهات السياسة الامريكية حيال منطقة الشرق الاوسط ، بل ومن المرجح ان سياسة الطاقة فى الولايات المتحدة . والبترول أهم عناصرها - سيكون لها اثرها الحاسم فى تحديد الاتجاه النهائى للبيت الابيض فى معالجته لأزمة الشرق الأوسط .

واما تقييم الموقف الامريكى فهو يتم من خلال حقيقتين تبدو ان على درجة كبيرة من التناقض بحيث تدفعان السياسة الامريكية فى خطين متوازيين تتحرك بينهما الصهيونية العالمية وتعمل بصفة مستمرة على المباعدة بينهما ادراكا منها لخطورة التقائهما .

فالحقيقة الأولى : ان الولايات المتحدة ليست فى الوقت الحاضر فى حاجة الى بترول الشرق الاوسط وشمال افريقيا كمصدر لاحتياجاتها من الطاقة . وهذه هى الحقيقة هى نقطة الارتكاز فى موقف انصار سياسة التشدد بل والعنف فى التعامل مع العالم العربى .

وأما الحقيقة الثانية : فهى ان الوزن الاستراتيجى الهائل للمصالح الامريكية فى العالم العربى اقتصاديا وسياسيا وعسكريا يتعرض الأن الى تهديد متزايد رغم كل ما يبدو على السطح من خلافات وتفرق فى العالم

العربى . ومن هذا الواقع تدعو بعض الدوائر الامريكية الى العمل الفورى لتصحيح العلاقات الامريكية العربية .

ويتعرض التقرير لأوضاع الطاقة البترولية فى الولايات المتحدة ويعرض - ابتداء - لموقف مختلف الأطراف المعنية هناك ولكن قبل ذلك يؤكد التقرير ان هناك حقيقة أساسية .

١- وهى ان صناعة البترول الامريكى تعيش خلف سد مصطنع اقيم لحمايتها منذ أواخر العشرينات من القرن الحالى - العشرين - وهناك مجموعة من الأسباب ادت الى قيام هذا السد والى تقبل صناعة البترول العالمية لاقامته على ان أهم هذه الأسباب هو شعار «الأمن القومى» الذى ظهر فى أوائل العشرينات والذى مازال مرفوعا الى اليوم والذى أصبح يمثل حجر الزاوية فى سياسة امريكا البترولية وكان له أثره العميق فى مسلك . واشنطن حيال مناطق الانتاج وفى مقدمتها البحر الكاريبى والشرق الأوسط.

٢- ويتلخص مضمون شعار الأمن القومى فى ضرورة العمل على توافر مصادر بترولية محلية تغنى الولايات المتحدة فى كل وقت عن الاعتماد على مصادر الامداد الخارجية خاصة تلك المصادر التى تقع على مسافات بعيدة عن الشواطئ الامريكية .

٣- ويرجع السبب فى حاجة صناعة البترول الامريكية الى حماية الى ان هذه الصناعة تميزت بظاهرة لازمتها على امتداد تاريخها وهى ارتفاع تكاليف عملياتها الى حد كبير بالمقارنة بتكاليف البترول فى سائر المناطق الأخرى . ومع تكاثر اكتشافات البترول فى المناطق ذات التكاليف المنخفضة خصوصا فى نصف الكرة الشرقى .

ولذلك فقد بات واضحا ان معظم حقول البترول الامريكية لن تستطيع الصمود فى وجه المنافسة المتزايدة اذا تركت للزيت الأجنبى الرخيص حرية

التدفق على السوق الامريكية وفى هذه الحالة لابد ان يتقلص نشاط التنقيب عن موارد جديدة داخل الولايات المتحدة مادام العائد المنتظر لن يكون مجزيا وبل وكانت الخسارة مرجحة فى أغلب الاحيان .

٤- والنتيجة الحتمية - من الناحية الاستراتيجية - ان الولايات المتحدة ستجد نفسها مضطرة للاعتماد على مصادر امداد اجنبية بحيث يتركز هذا الاهتمام فى نهاية الأمر على منطقة الشرق الأوسط باعتبارها أرخص المصادر على الاطلاق .

٥- اما من الناحية الاقتصادية الخالصة فان معظم الاستثمارات البترولية سيتجه فى مثل هذه الحالة الى ارخص المناطق وأغناها موارد بترولية ، ومن هنا نجد ان السياسة الامريكية سارت منذ البداية فى خطين متوازين :

الأول : هو توفير الحماية لصناعة البترول المحلية فى أمريكا .

الثانى : هو دفع الشركات الامريكية الى الشرق الأوسط للحصول على حصة متزايدة من موارد البترول فيها .

وكان ذلك فى البداية توطئة لاحتمالات المستقبل من ناحية ثم للحصول على مزايا اقتصادية أكيدة من ناحية أخرى . ولا شك ان هذه السياسة قد حققت اغراضها المرسومة .

وتوضيحا لذلك فان التقرير يضع امام القيادة السياسية موجز لتطور فكرة الحماية لصناعة البترول الامريكى وأبعادها المختلفة حتى تكون على بينة لبناء رؤيتها نحو هذا السلاح .

فالتقرير يشير الى انه فى سبتمبر سنة ١٩٢٨ قد عقدت اتفاقية اكناكارى ايذانا بميلاد كارتل البترول العالمى الذى تكون من ثمانى شركات

خمس منها امريكية بزعامة أسومتا ندرد ، وشركة بريطانية خالصة هى شركة البترول البريطانية وشركة بريطانية هولندية هى مجموعة شل ، وشركة فرنسية وهى شركة البترول الفرنسية .

وقد انفردت هذه الشركات الثمانى بالسيطرة الكاملة على صناعة البترول العالمية خارج الولايات المتحدة «حتى منتصف الخمسينات ، وقد مارست هذه الشركات دورا اساسيا فى صناعة سياسات حكوماتها فى مناطق البترول وفى كثير من الحالات كانت لها الكلمة العليا فى رسم تلك السياسات ..

وتميز الخط الاساسى فى اتفاقية اكناكارى هو حماية صناعة البترول الامريكية ، وذلك باتخاذ اسعار خليج المكسيك اساسا لتسعيرة البترول فى أى مكان بالعالم ، وظل ذلك الوضع سائدا حتى أواخر الخمسينات حين حدث أول فصل بين ارتباط الاسعار وبين الخليج العربى وخليج المكسيك .

وفى ظل هذه الحماية المصطنعة تهيأت الظروف المواتية لصناعة البترول الامريكية لتنمو وتزدهر بحيث تركز فيها اكثر من ثلثى الحجم الكلى لاستثمارات صناعة البترول العالمية .

وفى ظل هذه الحماية المصطنعة تهيأت الظروف المواتية لصناعة البترول الامريكية لتنمو وتزدهر بحيث تركز فيها أكثر من ثلثى الحجم الكلى لاستثمارات صناعة البترول العالمية .

ثم يعرج التقرير على تطور خطير فى هذا الصدد بالنصف الثانى من الخمسينات . حيث يشير الى انه قد حدثت الكثير من الأحداث التى هزت هيكل صناعة البترول العالمية وأطلقت سلسلة من التفاعلات تولدت عنها تهديدات خطيرة لامبراطورية كارتل البترولية العالمية .

وكانت بداية الاحداث تأميم قناة السويس سنة ١٩٥٦ والعدوان الثلاثى

فى خريف العام نفسه وما ترتب عليه من اغلاق قناة السويس وتلى ذلك ظهور عناصر جديدة فى هيكل صناعة البترول العالمية بدخول الشركات المستقلة الأوربية والامريكية الى ميدان العمل فى الشرق الأوسط . وظهور شمال افريقيا ثم غرب أفريقيا كمصدر جديد لامداد البترول العالمى وميلاد الشركات الوطنية وتصاعد الوعى لدى البلاد النامية المنتجة للبترول . وكذلك بداية محاولات جادة من الاتحاد السوفيتى لاستعادة مكانته كمصدر امداد لاسواق أوربا بالغربية . كما شهدت الفترة نفسها بداية لقاءات دورية موسعة على صعيد البترول فى شكل مؤتمرات البترول العربية .

وقبيل نهاية الخمسينات بدأ الجانب الأوربى يعترض على المستوى الذى بلغته أسعار الخليج العربى باعتباره المصدر الرئيسى لامداد أوربا الغربية . وشهد عام ١٩٥٨ مسرحية قام بالدور الرئيسى فيها كل من شركة لابترول البريطانية وشركة البترول الفرنسية .

فقد راحت الشركتان تمنحان خصومات كبيرة على الاسعار المعلنة ولم تكن العملية أكثر من مجرد نقل جزء من ارباح بيع الزيت الخام وعمله مع مرحلة التكرير المشترية والمملوكة لنفس الشركتين ثم أعلنتا خفض أسعارها المعلنة لخامات الخليج العربى ، وتبعتهما بقية الشركات فى عام ١٩٥٩ ، ١٩٦٠. ولم تستطع الشركات الامريكية ان تجرى نفس القدر من خفض الاسعار فى منطقة خليج المكسيك وترتب على ذلك حدوث انفصام فى الرابطة بين اسعار الخليج العربى وأسعار الخامات الامريكية . وبالتالى لم يعد سلاح التسعيرة كافيا لحماية صناعة البترول الامريكية . وهذا ما دعى الرئيس الامريكى الراحل ايزنهاور الى فرض نظام قيود الاستيراد الذى حدد كمية واردات البترول الاجنبى الى الولايات المتحدة بما يوازى نحو ٢٠٪ من حجم الاستهلاك المحلى .

ويتوقف التقرير عند هذا الحدث بالذات - كما يبرر ذلك - لما له من أهمية خاصة فى الموقف الذى نواجهه الأن فى أزمة الشرق الاوسط . ويمكن تلخيص نتائجه فيما يلى :

١- ان مجموعة الشركات الامريكية بزعامة اسوستاندرد قد فقدت وصايتها على صناعة البترول الامريكية فى الشرق الأوسط .

٢- ان السلطة الفعلية لاتخاذ القرارات بالنسبة لمنطقة الشرق الاوسط انتقلت الى البيت الأبيض واصبح الرئيس الأمريكى هدفا لضغوط متضاربة من الداخل والخارج كل يحاول توجيهه فى الطريق الذى يحدد مصلحته .

٣- ان صناعة البترول المحلية ومعهما الولايات المتحدة المنتجة فى امريكا أصبحت مركز ثقل بالغة القوة تستغله القوى الاخرى لمصلحتها وفى مقدمة هذه القوى الاخرى الحركة الصهيونية واسرائيل والبنتاجون بمناهجه العسكرية المحدودة .

٤- ان الشركات الامريكية الكبرى نفسها اصبحت تعيش نوعا من ازدواج الشخصية فهى بحكم تملكها اكثر من ثلث الانتاج الامريكى فضلا عن مصالحها الهائلة فالعمليات المتممة داخل امريكا تقف بثبات وراء شعار الأمن القومى ، ثم هى من ناحية أخرى بحكم مصالحها الضخمة فى العالم العربى حيث تملك ٦٠٪ من بتروله ثم بحكم استثماراتها الطائلة فى العمليات المتممة فى أوربا وغيرها تخشى عداوة العالم العربى وتدعو الى تصحيح العلاقات معهما .

ويصل التقرير من هذا الى ان ذلك هو المناخ العام الذى تحددت فيه مواقف القوى المختلفة داخل الولايات المتحدة الامريكية من أزمة للشرق الأوسط وبالتالى الاهداف التى يضعها كل طرف نصب عينيه وهو يمارس ضغوطه على البيت الأبيض فى واشنطن .

وبذلك يمكن تحديد المنتفعين بشعار الأمن القومى على النحو التالى :

١- المنتجون المحليون ويناهز عددهم الخمسة عشر الفا منهم ٢٩ شركة كبرى .

٢- الشركات التى تباشر العمليات المتممة والخدمات الفنية .

٣- صناعة الفحم الامريكية وازدهارها يتوقف على حجم الحوافز .

٤- الولايات الامريكية المنتجة للبترول وأهمها لايزياتا وتكساس واكلاهو ما فالبترول هو الوعاء الرئيسى لدخلها .

٥- المتاجرون فى أذونات الاستيراد من رجال الكونجرس والزعماء السياسيين .

٦- كندا ولها نفس وضع الولايات المتحدة .

٧- البنتاجون وله فى هذا الشأن منطقه الواضح فى حدود المفاهيم العسكرية الخالصة فمن واجب أى قوة عسكرية كبرى مثل الولايات المتحدة الامريكية الا تدخر وسعا فى العمل على دعم موارد الطاقة المحلية سلامة وطنه .

ومن جانب أخر - كما يشير التقرير - فان البنتاجون هو أقل الاوساط الامريكية تحمسا لعودة الملاحة فى قناة السويس لاسباب استرتيجية معروفة والترتيب المنطقى فى رأيه هو ان يسبق حل المشكلة الفيتنامية عودة الملاحة فى القناة .

وينتهى التقرير فى هذا الصدد الى ان هذه هى الدوائر ذات المصلحة الواضحة فى استمرار الحماية المصطنعة لصناعة البترول الامريكى والتى تقف - بقصد أو بدون قصد - على ارض واحدة مشتركة مع اسرائيل والحركة الصهيونية .

ثم يعرض التقرير للمصالح الامريكية فى العالم العربى ..

ويقرر ان الشركات البترولية الامريكية تتحكم فى سياسة الولايات المتحدة بحكم مصالحها الضخمة فيها وذلك فهى تدافع بصلابة عن نظام حماية صناعة البترول المحلية . ثم هى فى نفس الوقت بحكم مصالحها فى العالم العربى تعانى قلقا متزايدا من تصاعد عداء الرأى العام العربى تعانى قلقا متزايدا من تصاعد عداء الرأى العام العربى ضد الوجود الامريكى فى المنطقة ، ويكشف التقرير عن نقطة هامة فى تلك الآونة حيث ان هذه الشركات تضاعف قلقها من جراء الاتجاه الذى ظهر فى السوق الأوربية المشتركة وأوربا الغربية عموما . وهو الاتجاه الذى يدعو بل يسعى الى اقامة علاقات بترولية مباشرة بين البلاد المصدرة للبترول وبين البلاد المستهلكة والعلاقات المباشرة بين الاطراف صاحبة المصلحة وتعنى فى المحل الاول الخلاص من وساطة الشركات الامريكية باعتبار ان الولايات المتحدة ليست فى الموقف الراهن دولة مستهلكة للبترول العربى بنسبة كبيرة .

ولا شك ان شركات البترول الامريكية العاملة فى العالم العربى اكثر ادراكا من سائر الدوائر الاخرى للاعباء الحقيقية لوزن المصالح الامريكية فى المنطقة .

وأما القيمة الاستراتيجية ...

فان التقرير يؤكد أن تلك المصالح الامريكية لمثل هذة النسبة الكبيرة من بترول الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، يضع يد الولايات المتحدة سلاحا استراتيجيا يكفل لها قدرا كبيرا من التحكم فى المعسكر الغربى وبصفة خاصة أوربا الغربية واليابان .

واذا كان هناك من يلوم المواطن العربى عندما يتحدث عن امكانية استخدام البترول العربى كسلاح ضد الطامعين فى ارضه فان عليه ان يتذكر

ان الرئيس الامريكى الراحل ايزنهاور ولم يتردد فى التلويح بقطع البترول عن حليفته بريطانيا وفرنسا فى سنة ١٩٥٦ ، وصحيح ان نيكسون لا يلوح الآن باستخدام هذا السلاح ولكن السلاح نفسه ليس فى يده على أى حال .

والخلاصة - كما يصل اليها التقرير - ان امريكا تدرك ان وجود مصالحها فى معظم منابع البترول فى العالم يمثل اضافة هائلة الى وزنها الاستراتيجى فى ميزان القوى العالمية - ويدعم مركزها فى أى مواجهة محتملة بين المعسكرين الرأسمالى والشيوعى فضلا عما فى هذا الوجود من تأكيد لمركزها القيادى فى المعسكر الرأسمالى الذى تتزعمه .

وادارة المعلومات بوزارة الخارجية تصل الى صورة للمستقبل القريب امام القيادة السياسية .. فتشير الى انه يبدو فى الأفق بالمستقبل القريب بوادر أزمة عالمية فى البترول ، ويقدر أن يصل استهلاك العالم مثلا فى عام ١٩٨٠ الى ٨٠-١٠٠ مليون برميل يوميا .

ومن المعروف ان معدلات نمو مصادر البترول فى نصف الكرة الغربى ضعيفة . وهى تتناقص فى بعض البلاد . وقد بدأت الدول المنتجة (فنزويلا - ليبيا - الكويت) فى فرض قيود على الانتاج ومن المتوقع ان تفرض معظم الدول المنتجة قيودا مشابه فى المستقبل .

ويصل التقرير من خلال ما سبق الى ان هناك الكثير الذى يمكن توجيهه لتدعيم القدرة العربية الذاتية بحيث يمكن ان تكون مفتاحا لموقف عربى فى مواجهة ضخامة حجم المصالح الامريكية وابعادها الاقتصادية والاستراتيجية فى العالم العربى .

وتتقدم وزارة الخارجية المصرية أيضا للرئيس السادات بتقرير عن مفهوم أزمة الطاقة لدى الولايات المتحدة حيث جاء به :

أكدت كثير من الدراسات والتقارير فى الولايات المتحدة خلال الفترة

الماضية ان امريكا ستواجه أزمة فى الطاقة منذ بداية الثمانينات مرجعها الرئيسى الى تزايد اعتمادها على البترول الخام المستورد ليغطى نصف احتياجاتها وان حوالى نصف هذه النسبة سيتم استيرادها من الشرق الأوسط (٢٤-٢٨٪) وتستند تلك الدراسات على العوامل التالية :

أولا : ان البترول سيظل خلال الفترة القادمة أهم مصادر الطاقة المستخدمة رغم وجود مصادر أخرى (الفحم - الطاقة الذرية) يتطلب التوسع فى انتاجها أو تخزينها بشكل اقتصادى سنوات طويلة واستثمارات ضخمة (كى تسهم الطاقة النووية بـ١٧٪ من مصادر الطاقة المستخدمة عام ١٩٨٥ تتطلب اقامة ٢٨٠ مصنع لا يوجد منها حاليا سوى ١٠ فضلا عن ٤٦ تحت الانشاء) .

ثانيا : ان الطلب على البترول الخام سيزيد من ٦ر١٥ مليون برميل يوميا عام ١٩٧١ الى نحو ٢٢-٢٥ مليون برميل يوميا عام ١٩٨٠ ليتضاعف عام ١٩٨٥ ويصل الى ٣٠ مليون برميل يوميا .

ثالثا : ان الانتاج الامريكى من البترول الخام فى ظل أقصى حد من الاستثمار وهو ٨٥ بليون دولار لن يغطى سوى ٥٠٪ من حاجة الاستهلاك وذلك بسبب انخفاض انتاجية الأبار وعدم اقبال رؤس الاموال الامريكية على الاستثمار فى مجال استخراج البترول لارتفاع تكلفته فضلا عن ان البترول المكتشف فى حقول الاسكا الجديدة لن يغطى حتى عام ١٩٨٠ سوى من ٧-١٨٪ من حاجة الاستهلاك .

رابعا : ان انتاج كل من كندا وامريكا اللاتينية لن يغطى أكثر من نصف احتياجات امريكا من البترول المستورد .

كما ترى تلك الدراسات ان تزايد اعتماد امريكا على استيراد البترول وخاصة من الشرق الأوسط امر له خطورته من ناحيتين رئيسيتين : -

أ- ان تمويل الحصول على احتياجات امريكا البترولية يحتاج الى رؤوس اموال تصل الى بليون دولار عام ١٩٨٥.

ب- ان الشرق الأوسط يسوده الاضطرابات والقلاقل .

ثم يستدرك التقرير الى طرح بعض النتائج الهامة فجاء به :

فاذا انتقلنا الى الأثار التى تطرحها قضية الطاقة فى الولايات المتحدة - بمفهومها العام وبما يحيط بها من اعتبارات - على السياسة الامريكية فى منطقة الشرق الاوسط فمن المتصور ان يتزايد تأثير المصالح البتروليه على تلك السياسة بحيث تتجه الولايات المتحدة خلال السنوات القادمة الى مزيد من الدعم لركائزها بهدف الحفاظ على مصالحها المتزايدة سواء فى مواجهة التهديد النابع من المنطقه (مستقبل التغييرات السياسية) أو من المنافسه الخارجية من جانب حلفاء الغرب او الاتحاد السوفيتى وتبدو شواهد ذلك الاتجاه واضحة فى اكثر من طريق على النحو التالى :

١- التدعيم المستمر لكل من السعودية (بلغت واردات امريكا من النفط السعودى ٥ر١٣ مليون دولار عام ١٩٧٠ ارتفعت الى ٨ر٧٦ مليون دولار عام ١٩٧١) وايران (صفقات السلاح المتعاقبة والتى تفوق حجم الاستيعاب الايرانى).

٢- دعم التنسيق القائم بين السعودية وايران فى مجال السيطرة على الخليج العربى .

٣- محاولة ربط الاردن بكل من ايران والسعودية لمواجهة التيارات التقدمية فى المنطقة وخلفها الوجود السوفيتى (صفقات الأسلحة الايرانية للاردن) .

٤- العمل على التجاوب بقدر الامكان مع مطالب الدول البترولية كى

لا نترك المجال للشركات الغربية الاخرى (كما وضح فى ضغط الحكومة الامريكية على الشركات لقبول مطالب دول الخليج العربى فى زيادة نسبة المشاركة – موقفها من قرار الشاه بتأميم بترول ايران بعد انتهاء فترة الامتياز) .

٥- محاولة ربط الدول البترولية بالاقتصاد الامريكى والاستفادة من ضخامة عائداتها المنتظرة من البترول (تشجيع امريكا لاتجاه السعودية لاستثمار عوائدها البترولية خلال السنوات القادمة داخل امريكا مقابل اعفاء البترول السعودى من الرسوم الجمركية).

ثم يصل التقرير الى نتيجة خاصة بارتباط البترول والولايات المتحدة بأزمة الشرق الأوسط حيث وصل الى انه فيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط فمن المتصور انطلاقا من جملة هذه الاعتبارات السابقة ان قضية الطاقة فى امريكا لا تمثل عاملا ملحا يضطر الولايات المتحدة الى تغيير مفهومها وسياستها تجاه الأزمة وبالتالى تجاه فتح قناة السويس فى المرحلة الحالية وان كان من المؤكد ان يتزايد وزن ذلك العامل فى أى تسوية مقبلة فى اطار اعادة ترتيب الاوضاع بالمنطقة لصالح الولايات المتحدة الامريكية .

وأثناء عمل الوحدة أو اللجنة التى شكلها الرئيس الامريكى برئاسة هنرى كسينجر مستشار الأمن القومى ووزير الخارجية .. كانت الصحف الامريكية والأوربية وبعض الشخصيات البارزة الأمريكية أيضا تتناول موضوع أزمة الطاقة التى تندفع اليها الولايات المتحدة واحتمال استخدام العرب لسلاح البترول فى الصراع العربى الاسرائيلى وخاصة لونشب صراع عسكرى أو حرب مرتقبة بين مصر واسرائيل .

وتعددت الأراء والتعليقات حول هذين الموضوعين ومدى ارتباطهم . وعلاقة كل ذلك بالعرب وموقفهم البترولى وموقعهم من القوتين العظميين

واسرائيل .

ولنعرض أهم وأبرز هذه التفسيرات والتعليقات لبعض الصحف والكتاب العالميين والشخصيات العامة المسئولة أيضا .

ففى ٢٧ مارس ١٩٧٣ دعا والترليفى مستشار الرئيس الامريكى لشئون البترول - فى امستردام - الولايات المتحدة وأوربا واليابان الى اتخاذ سياسة موحدة لمواجهة احتمال قيام الدول العربية باستخدام البترول كسلاح ضد الدول الغربية . وقال ان العالم سيتعرض لأزمة فى الطاقة اذا قررت الدول العربية ذلك .

وفى ذات اليوم أعلن ان الرئيس الأمريكى نيكسون سيلقى خلال أسبوع خطابا فى الكونجرس والذى سيحدد فيه سياسته بالنسبة لأزمة الطاقة بعد ان قضى فترة أسبوع مضى فى اعداده .

ومن جانب آخر طالب مستر ماكلين مدير شركة كونتيتنال للبترول الرئيس الامريكى نيكسون مرة أخرى بتحسين العلاقات مع العرب «اذا كان استمرار تدفق البترول العربى ضروريا وانه لضرورى فعلا» وبأعطاء الشرق الأوسط أقصى أولوية .

وفى ٢٣ ابريل صرحت المصادر المتصلة بصناعة البترول فى فنزويلا بأن انتاج البترول فى فنزويلا يتناقص بصفة مطردة بعد ان بلغ ذروته فى عام ١٩٧٠ وبالتالى فانه عندما تحتاج الولايات المتحدة الى استيراد نصف احتياجاتها البترولية فى عام ١٩٨٠ والتى تقدر بحوالى ٢٤ مليون برميل يوميا فان فنزويلا لن يكون فى استطاعتها ان تزود الولايات المتحدة إلا بقدر ضئيل جدا من هذه الاحتياجات .

ويعنى ذلك ان على الولايات المتحدة ان تعتمد على بترول الشرق الأوسط اعتمادا رئيسيا فى سد احتياجاتها المتزايدة من البترول .

وكانت فنزويلا هى التى أنقذت الولايات المتحدة بعد حرب يونيو عام ١٩٦٧ عندما امتنعت الدول العربية المنتجة للبترول عن تزويد الولايات المتحدة وبريطانيا بالبترول الذى كان يصل منه ٦ ملايين برميل يوميا الى البلدين .

وفى صحيفة كومبا الفرنسية يوم ٢٩ ابريل ١٩٧٣ قال جورج اندرسون تحت عنوان «أمريكا ومشكلة نقص البترول».

كانت الاعوام العشرون المنصرمة كافية لجعل الولايات المتحدة تلقى جانبا «بأوهامها التاريخية» فيما يتعلق بعظمتها ورفعة شأنها . وقد تمثلت خيبة أول أمل مريرة شعر بها قادة الشعب الامريكى فى أنهم تبينوا ان الجمهورية الامريكية لم تعد فى مأمن من أى هجوم يعرضها بالتالى لابادة نووية .. أما خيبة الأمل الثانية التى لاتزال نتائجها خافية على جزء من السكان فهى الاعتراف بأن «الدولة الأقوى فى العالم» والتى خرجت منتصرة من جميع المنازعات يمكن ان تهزم فى حرب وتخسرها .

أما عن التعديل الثالث والكبير الذى طرأ على الأوضاع فهو ان الولايات المتحدة قد وجدت نفسها مضطرة للاعتراف بتبعيتها فى مجال الطاقة .

وقرار البيت الأبيض برفع كل حظر على واردات البترول يعتبر معركة خاسرة اذ أن استهلاك الامريكى من الوقود السائل والغاز يتزايد بسرعة تفوق تزايد الانتاج ولا تستطيع الدولة العملاقة التى يستند ٧٥٪ من وجردها على الذهب الأسود ان تسد النقص فى انتاجها من الطاقة وهى مضطرة الى الحصول على الوقود الثمين ليس من الدول المجاورة فحسب مثل كندا وفنزويلا ولكن أيضا من الدول المنتجة له فى فى العالم الثالث .

ولما كانت الولايات المتحدة تستوعب ٣٢٪ من كل الطاقة المستخدمة

فى العالم رغم ان عدد سكانها لا يتجاوز ٦٪ من سكان العالم فمن المتوقع ان تضطر الى الاعتماد على بترول الدول العربية .

وفى الحديث عن «الغرب وأزمة الطاقة» كتبت التايم الامريكية (عدد ١٣ مايو ١٩٧٣) : ان الحديث عن أزمة الطاقة فى الولايات المتحدة ليس مبالغة أو اسرافا وقد لا يكون كثير من الامريكيين قد اضطربوا لهذه المشكلة ولكن كثيرين منهم قد رأوا بالفعل نتائج النقص المتزايد فى الطاقة.. ففى فصول الصيف الثلاثة الماضية كانت هناك حالات اظلام جزئى فى كثير من المناطق فى أرجاء البلاد . وهذا التخفيض فى التيار والذى يرمى الى الحفاظ على المولدات الكهربائية التى تزيد شحنتها أدى الى اهتزاز الصور فى التليفزيون والى ضعف الاضاءة والى ضعف أجهزة التكييف . كذلك فان المنافع الكهربائية فى المدن الكبيرة والتى كانت حتى لسنوات قليلة مضت تحث عملاءها باستخدام مزيد من الكهرباء قد غيرت الآن من سياستها .. بل ان شعار شركة اديسون المتحدة فى مدينة نيويورك أصبح : «اعملوا على توفير وات وذلك باطفاء الأضواء والأجهزة الكهربية عندما لا تكون ضرورية جدا » .

أما فى صحيفة الفاينينشال تايمز عدد ٨ يونيو ١٩٧٣ وتحت عنوان «كارثة الطاقة الكبرى فى أمريكا .كتب جى دى جونجريريه :

ما الذى نستطيع ان نفعله نحو نقص البنزين فى بلادنا ؟ .. لو وفر كل امريكى جالونا واحدا مما يستهلكه من البنزين كل أسبوع . لما كان هناك نقص أو أزمة .. توجد طرق كثيرة نستطيع ان تنخفض بها الاستهلاك ..

فمثلا سر على الاقدام أكثر .. قم برحلات جماعية .. خفف السرعة .. لو سرت بسرعة خمسين ميلا فى الساعة بدلا من ستين ميلا فانك تستطيع ان توفر حوالى جالون واحد كل استهلاك عشرة جالونات .

ولأول مرة تواجه البلاد نوع الحرمان الذى اعتادت عليه بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية وحدها أثناء أزمة السويس عام ١٩٥٦ وفى أنحاء كثيرة من البلاد تقوم محطات التموين بتحديد المبيعات بعشرة جالونات لكل عميل . وفى أنحاء أخرى يعتبر البترول لدى بعض حظائر السيارات أو اقتصرت هذه على نوع واحد من البنزين وكان لابد والحالة هذه ان تأخذ الاسعار فى الارتفاع .

وفى محاضرة ألقاها جون مالكين رئيس شركة «بتروليام كونتنتال» امام مجلس الشئون العالمية فى بتسربرج ببنسلفانيا والذى رأس « لجنة مجلس البترول القومى التى تضم ٢٠٠ من أكبر خبراء الطاقة فى الولايات المتحدة حدد فى محاضرته مستقبل الطاقة فى الولايات المتحدة خلال فترة الـ ١٥ سنة القادمة على الوجه التالى :

١- هبوط انتاج الغاز المحلى بنسبة الثلث ولكن بمساعدة الغاز المستورد والمسيل والغاز الصناعى من النافتا والفحم سيمكن المحافظة على استهلاك الغاز فى حدوده الحالية .

٢- ضرورة استيراد كميات كبيرة من البترول . فلن يزيد الانتاج المحلى من البترول زيادة مؤثرة ولا مكان مواجهة الطلب المحلى يستدعى ذلك زيادة الوادرات الحالية ٤ مرات مما يمكن ان تصل معه هذه الواردات الى ١٥ مليون برميل يوميا سنة ١٩٨٥ أو ما يعادل تقريبا انتاج كل الدول العربية فى الوقت الحالى .

٣- انه يتعين على الولايات المتحدة ان تبذل جهودا جديدة لزيادة انتاج الطاقة النووية واستخدام الفحم .

فيتعين اقامة ٢٨٠ معملا نوويا طاقة كل منها ألف ميجاوات خلال الـ ١٥ سنة القادمة بينما كل مالدى الولايات المتحدة حاليا يعادل ١٠ معامل

من هذه المعامل - من حيث الطاقة - وتحت البناء ٤٦ معملا .

٤- على الولايات المتحدة ان تواجه المشاكل الزائدة في توليد رؤوس الاموال الضخمة الضرورية لسد احتياجاتنا من الطاقة .. ففى الفترة من الأن حتى سنة ١٩٨٥ تحتاج صناعة الطاقة فى الولايات المتحدة الى استثمارات تبلغ من ٤٠٠ الى ٥٠٠ بليون دولار فى مجالات الانتاج والتوزيع الجديدة.

ومعنى ذلك حاجة الصناعة الى متوسط سنوى من الاستثمارات قدره ثلاثون بليون دولار وهذا المعدل هو فى حدود ١٦ بليون دولار .

فاذا عرفنا ان كل رؤوس الاموال التى تستثمر فى مختلف الصناعات الامريكية هى في حدود ٤٢ بليون دولار سنويا يمكن تصور ضخامة المبالغ المطلوبة لصناعة الطاقة فى الولايات المتحدة .

وقد بدأ فى يوم ١٣ يوليو ١٩٧٣ اجتماعات فى باريس لعدد من الخبراء الذين يمثلون ٢٤ دولة صناعية غربية ولجنة السوق الأوربية لاستعراض الوضع البترولى الحالى ولبحث انشاء تنظيم يتولى تنسيق وتوزيع احتياجات هذه الدول من البترول فى أوقات الأزمات .

وقد أشارت التقديرات الأخيرة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية التى يمثل الخبراء المجتمعون لجنة البترول فيها الى ان احتياجات دولها للبترول ستزداد الى ٢٧٨٨ مليون طن فى عام ١٩٨٠ بعد ان كانت ١٥٧٣ مليون طن عام ١٩٧٠ وان امريكا الشمالية قد تضطر فى نهاية الحقبة الحالية الى الحصول على نحو ٣٥٪ من احتياجاتها من البترول من الأسواق الخارجية .

وفى تقرير اعدته اللجنة الفرعية للشرق الادنى المنبثقة عن لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب الامريكى فقد ورد فيه :

لما كانت طاقة التخزين العالمية محدودة فان أى انقطاع فى ضخ البترول

لمدة طويلة من أى من الحقول الرئيسية سيثير أزمة عرض بترولية فى كل من اليابان وأوربا التى تعتمد اساسا على البترول المستورد واذا كانت الدول الرئيسية المصدرة للبترول لا تقوم بانفاق الجانب الاكبر من ايراداتها المتزايدة من البترول فى غضون السنوات العديدة القادمة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فان هذه الدول فيما عدا ايران وفنزيلا يستجمع لديها احتياطيات نقدية كافية تستطيع بها ان تتحمل اية خسارة فى دخلها نتيجة وقفها انتاج البترول . وعلى هذا الاساس فانه فى خلال العقدين القادمين فى الدول المنتجة للبترول وقد اشتد ساعدها بالاعتماد الساحق لأوربا عليها سيكون موقفها قويا بل ومتزايد القوة ازاء شركات البترول .

ولم يستبعد جيمس ايكنز مدير مكتب الوقود والطاقة بوزارة الخارجية الامريكية احتمالات نسف أبار البترول فى الدول العربية فى حالة نشوب حرب جديدة بين العرب واسرائيل .

وقد أشار كذلك سيسكو مساعد وزير الخارجية الامريكى فى تصريح له أمام لجنة الشرق الادنى بالكونجرس الامريكى الى ان منطقة الخليج ليست بمنأى عن النزاع العربى الاسرائيلى .

وقد كان المستر لى دبنسور القنصل العام الامريكى السابق فى الظهران فى شهادته امام نفس اللجنة أكثر تحديداً عند ما ذكر :

فى ضوء ما يتنبأ به الخبراء من ان عام ١٩٨٠ سيشهد اعتماد الولايات المتحدة والعالم الغربى على استمرار تدفق البترول من الشرق الاوسط فان هناك حاجة ملحة لوضع حقائق أمور منطقة الشرق الاوسط امام الشعب الامريكى ، ويجب ان يشمل اعلام الشعب الامريكى وافهامه أو احاطته علما أو فهما انه لا يوجد جانب من جوانب العلاقات الامريكية بالعرب لا يمسه موقف الولايات المتحدة من المشكلة العربية الاسرائيلية ،

وان تزعم السعودية (وليس ليبيا أو الجزائر أو العراق) للمطالبة بالمشاركة مع الشركات البترولية بنسبة ٢٠٪ يشير الى أن الدول الصديقة لامريكا فى المنطقة قادرة على اتخاذ مواقف سياسية معينة طبقا لمصالحها الخاصة ولو واجهت امريكا خلال السنوات القادمة أزمة بترولية فان سبب ذلك سيكون بلاشك السنوات التى أهملت فيها واشنطن مواجهة المشكلة الخارجية المتعلقة بالحفاظ على اسرائيل بشكل حاسم وبشروط مقبولة لدول المنطقة ، فيمكن بعد بضعة سنوات عندما يكون لدى السعودية دخل بترولى يفوق احتياجاتها الداخلية والخارجية ان تقرر الحد من انتاجها سواء حفاظا على احتياطياتها أو لأسباب سياسية وفى هذه الحالة فانه لن يمكن تعويض الانتاج السعودى بانتاج اية دولة أخرى أو حتى مجموعة من الدول .

كما أعلن مستر توماس ستوفر الباحث بمركز دراسات الشرق الاوسط بجامعة هارفارد الى أهمية مشكلة النزاع العربى الاسرائيلى حيث أوضح ان استمرار مشكلة الشرق الاوسط بلا حل يحتم علينا ان يضع فى الاعتبار احتمال غارة اسرائيل على مصر مما قد يؤدى الى عدم ضمان استمرار تدفق البترول الى الأسواق العالمية والأمريكية .

وأكد نيكسون ان بلاده لا تؤيد اسرائيل أو العرب ولكنها تؤيد السلام فحسب فى الشرق الأوسط . وقال ان اسرائيل ارتكبت شأنها فى ذلك شأن الدول العربية اخطاء وعلى الجميع المبادرة باجراء مفاوضات لتسوية النزاع .

وأجاب نيكسون على سؤال مباشر وجه اليه بشأن المساندة التى تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية الى اسرائيل . فصرح بقوله :

ان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لا يستطيع ان يسمح لنفسه بالايماء بأنه سيربط سياسته تجاه اسرائيل بتزويد بلاده بالبترول العربى ولكن نيكسون سلم بأنه «فيما يتعلق بالدول العربية فان مشكلة البترول مرتبطة

بالنزاع الاسرائيلى العربى» .

وأشار نيكسون الى أنه سيبعث الى الكونجرس برسالة جديدة عن حالة البلاد وسيحتل موضوع الطاقة القضية الثالثة فى رسالته .. وقال ان سبعة اقتراحات في حقل الطاقة لم يتخذ الكونجرس أى قرار بشأنها وانه اذا حقق الكونجرس فى اتخاذ اجراءات بصدد هذه المقترحات فان الولايات المتحدة ستعانى من أزمة نقص فى موارد الطاقة وتصبح تحت رحمة الدول المنتجة للبترول فى الشرق الأوسط .

وقد اعترف نيكسون بأن العلاقات بين حكومته وحكومة ليبيا تحت حكم القذافى ليست طيبة الى حد يتيح له ان يكون له توجيه بل مجرد تأثير على تطورات السياسة البترولية لهذه الدولة إلا أنه أعرب عن أمله فى ان تتيح علاقات الصداقة القائمة بين الولايات المتحدة والسعودية وممارسة قدر من التأثير فى هذا الباب .

وفى ٦ سبتمبر ١٩٧٣ صرح مسئول كبير فى قطاع الطاقة بأن الولايات المتحدة سوف تضطر الى البدء فى توزيع منتجات البترول بالبطاقات اذا قطعت الدول العربية البترول عن الولايات المتحدة .

وأضاف انه ليست هناك حتى الأن دلائل على التهديد بقطع للبترول عن أمريكا .

كما صرح أحد خبراء البترول فى الحكومة الامريكية بأنه سوف يكون من الصعب شراء بترول بديل من أي مكان أخر فى السوق العالمية التى تتميز حاليا بازدياد الطلب على البترول وقال ان الجميع الان لا يكادون يفون باحتياجاتهم والفائض قليل للغاية .

وفى تصريح لمستر ويليام جريفيت الخبير الامريكى فى سياسة الشرق الأوسط يوم ٧ سبتمبر ١٩٧٣ قال فيه :

ان المملكة العربية السعودية الغنية بالبترول قد أصبحت الدولة العربية الكبرى فى الشرق الأوسط وأنها حلت محل الاتحاد السوفيتى فى مصر .

ويقول الخبير ان الملك فيصل يزمع ان يدفق أمواله على مصر لكى يحل محل الأسلحة الروسية فى حين يستخدم التهديد بعدم زيادة معدلات انتاج البترول للضغط على الولايات المتحدة بسبب تأييدها لاسرائيل .

وأضاف الخبير قائلا ان السوفييت فقدوا نفوذهم فى الشرق الأوسط عندما انسحبوا من مصر فى العام الماضى وهم يعتمدون الأن على سوريا والعراق .

وتكهن الخبير بأن تنشأ فى الولايات المتحدة احاديث فى الدرهات لمنافسة الأحاديث اليهودية الموالية لاسرائيل .

وفى حديث لمجلة ميديل ايست ايكونوميك مسيرخاى اللبنانية يوم ٨ سبتمبر ١٩٧٣ ذكر الشيخ زكى اليمانى ان من حق حكومات الدول الاعضاء فى الاوبك ان تحدد الاسعار المعلنة بطريقة تحميها من أثار انخفاضها بالنسبة لاسعار السلع الصناعية فى السوق الدولية .

وفى يوم ٨ سبتمبر ١٩٧٣ عقد الرئيس نيكسون مؤتمرا صحفيا بعد ان رأس بنفسه اجتماعا عقد فى البيت الابيض واستغرق ساعتين لبحث مشكلة الطاقة ، وأعلن عن رغبته فى ان يجعل امريكا مستقلة عن واردات البترول الاجنبى وأعلن أيضا برنامجا من عشر نقاط اعد لتنمية موارد الطاقة فى امريكا تنمية سريعة . وعقب نيكسون قائلا : بانه يتعين علينا ان نعمل كل شىء حتى لانجد أنفسنا فى موقف تحرمنا فيه أية دولة أخرى من دول العالم من الطاقة . وأضاف بقوله : ان امريكا على استعداد لأن تجرى مناقشات مع دول الشرق الأوسط والدول الأخرى المنتجة للبترول لكى تضمن الواردات العادية من البترول ولكنه أكد ان هدف امريكا هوتنمية مواردها الخاصة من

الطاقة وصرح أيضا بأن احتمالات استقلال أمريكا فى مجال الطاقة أحسن وربما أفضل من احتمالات أى بلد صناعى آخر بسبب مواردها القومية الهائلة .

وقد أعرب جون لاف مدير مكتبه لسياسة الطاقة بالبيت الأبيض عن ثقته فى ان هذا البرنامج سوف يتيح لأمريكا ان تستغنى عن وارداتها من البترول الاجنبى من الأن وحتى خمس سنوات .

وقال لاف : من الأن وحتى ذلك التاريخ ستكون وسيلة أمريكا الوحيدة لتجنب النقص فى المنتجات البترولية هى الحد من زيادة استهلاكها من الطاقة .

وقد عقب السناتور هنرى جاكسون فى اليوم التالى ٩ سبتمبر ١٩٧٣ على مقترحات الرئيس نيكسون . فى مقابلة لمحطة الاذاعة الامريكية (ايه - بى - سى) وقال : ان هذه المقترحات الأخيرة لحل مشكلة الطاقة ليست متشددة بما فيه الكفاية واقترح اتباع سياسة توزيع الوقود فى امريكا واذا ما تورط الوضع الدولى فانه (الحكم الامريكى) أوصى باستخدام الفحم فقط .

ويعتقد جاكسون انه على امريكا ان تعلن السعودية انها لن تستسلم للابتزاز وفى مقابل ذلك تدعم امريكا علاقاتها مع ايران .

وردا على سؤال بشأن هجرة اليهود من الاتحاد السوفيتى قال هنرى جاكسون انه لا يوافق على رأى الدكتور هنرى كسينجر ان هذه مشكلة داخلية تخص الاتحاد السوفيتى.

وفى ١٣ سبتمبر ١٩٧٣ صرح وزير المالية الأمريكى فى مؤتمر للصحفيين الاجانب فى اليابان حيث يشترك هناك فى مؤتمر الجات (منظمة التجارة والجمارك) فأن اعمال البلطجة التى تقوم بها دول البترول العربية

وقال ان تبجح تلك الدول ظهر بسبب ما أعلنته الولايات المتحدة من أنها ستضع مشروعا سريعا لتنمية مصادر الطاقة الداخلية فى أراضيها.

وقال فى رده على سؤال الأحد الصحفيين انه لا يقصد بذلك تهديد الدول العربية حتى لا تستخدم البترول كسلاح ضد الولايات المتحدة ولكنه قصد بذلك مجرد الاعراب عن سياسة واشنطن .

ثم أعرب عن ثقته فى ان تنجح الولايات المتحدة فى ان توفر جميع احتياجات الطاقة بقدراتها الذاتية .

وفى يوم ١٥ سبتمر ١٩٧٣ باذاعة امريكا أعلن وزير الداخلية الامريكى انه من المستبعد ان تعمد الدول العربية الى وقف تصدير البترول الى الولايات المتحدة وقال انه اذا حدث نقص فى البترول فى امريكا فسيكون ذلك على الارجح نتيجة للضغوط العادية التى تتعرض لها حالة العرض والطلب .

وأضاف قائلا انه اذا شهدت اليابان وأوربا وامريكا شتاءا شديد البرودة فسوف يبلغ طلب العالم على البترول حدا تستنفد الكميات المتوفرة .. وقال ان لدى امريكا مخزونا ضخما من الفحم والبترول وان بلاده ستحقق على المدى الطويل اكتفاءا ذاتيا فى مصادر الطاقة لا يقل عن اكتفاء ايه منطقة أخرى من العالم .

وفى ٢٥ سبتمبر ١٩٧٣ وأمام مجلس صندوق النقد الدولى والبنك الدولى خصص جورج شولتز وزير الخزانة الامريكى جزءا قصيرا من خطابه لمشكلة اعداد الدول المستهلكة بالطاقة . وقد وجه نداء حذرا الى الدول المنتجة للبترول يؤكد فيه انه سيعترف باحتياجاتها وامالها الشرعية اذا ضمنت امداد الدول المستهلكة بالبترول .

ثم أوضح شولتز فى حديث له مع رجال الصحافة قائلا : لا أعتقد انه

فى امكان الدول المستهلكة للبترول ان نقول للدول المنتجة اننا نأخذ بترولكم ولكننا لا نستطيع ان نأخذ استثماراتكم .

وفى تصريح يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٧٣ لوزير الدولة السعودى لشئون التخطيط امام مجلس الشئون العالمية بلوس انجلوس أعلن ان حكومته ستكون مستعدة لزيادة صادراتها من النفط الى امريكا اذا ساعدت هذه الأخيرة السعودية على التصنيع واقامة المناخ السياسى الصحيح فى الشرق الاوسط .

وقال ان صادرات النفط الى امريكا عام ١٩٧٣ لن تتعدى عن ٥٪ من انتاج النفط السعودى . وذكر ان هدف بلاده هو بناء صناعتها استعداد ليوم نفاذ احتياطياتها من البترول .

وفى تصريح للسيد عمر السقاف وزير الخارجية السعودى فى الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٧٣ وجه تحذيرا مباشرا الى الولايات المتحدة وانتقد موقف الدول الكبرى من اسرائيل . وقال ان دعمها المستمر لاسرائيل سوف يعرض للخطر امدادات البترول السعودى الى امريكا .

وعقب وصول السفير الامريكى الجديد بالسعودية جيمس أ. اكنز والذى كان رئيسا لشئون الطاقة والنفط ومستشار الرئيس الامريكى فقد حذر من ان الشعب السعودى جاد جدا فيما يتعلق برفض توسيع انتاج البترول مالم تحد الولايات المتحدة من تأييدها لاسرائيل . وكان ذلك فى يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٧٣ وكان قد استدعى الرئيس نيكسون السفير فى أغسطس الماضى حيث ذكر له : فى الماضى كان الملك فيصل قد ذكر ان العرب لن يستخدموا البترول كسلاح سياسى وانهم لن يقطعوا امداداتهم وانه مازال يقول ذلك ولكنه مع ذلك يقول اننا لا يمكن ان نواجه احتياجاتكم طالما ان سياستكم فى

صالح التوسع الاسرائيلى على حساب العرب .

وفى حديث للسفير مع مجلة نيوز اندوورلد ريبورت الامريكية تحدث عن موقف الحكم السعودى فقال :

١- اننى دائما أخذ بيانات الملك فيصل مأخذ الجد إلا اذا اعتقد ان هناك بعض التحركات السياسية من جانب الولايات المتحدة واننى أخشى من أن يضع الملك فيصل قيودا على الانتاج واننى لا أعرف بأية حركة قد ترضيه ولكن اذا ما كان هناك تحرك فانه سيذهب الى الرئيس السادات والزعماء العرب الراديكاليين . ليقول انظروا فقد غيرت الموقف الامريكى الذى فشلتم فى تغييره .

٢- وقد تنبأ اكنز بزيادة طلب العالم على البترول يرتفع بسرعة ولهذا فان الاسعار سترتفع حتى يصل ثمن البرميل الى عشرة دولارات بحلول عام ١٩٨٠وهو ضعف الثمن الحالى .

٣- وقال خبير الطاقة انه ليس امام الولايات المتحدة خيار آخر فى السنوات القادمة أكثر من ان تتجه نحو الدول العربية من أجل الحصول على البترول ومن بين هذه الدول فان العربية السعودية هى فقط التى تستطيع ان تمد الولايات المتحدة باحتياجاتها من البترول .

٤- وقال انه من المحتمل ان يكون ثلثى وربما نصف احتياطى العالم غير الشيوعى من النفط موجود فى العربية السعودية .

٥- وأشار اكنز الى ان هناك عديد من المحاولات المحزنة والمخيبة للأمال فى الاكتشاف البترولى والتطوير فى الاسكا وقال لقد وجدنا البترول فى الاسكا عام ١٩٦٨ ولكنه لم يستخرج حتى الآن ويرسل الى الأسوق فى الدول المتخصصة .

ومن وجهة نظر اكنز انه فى حين أصبح متأخرا على الولايات المتحدة ان تتحاشى الاعتماد على البترول من الشرق الأوسط فان على امريكا ان تبدأ فورا بالبحث عن تطوير مصادر بديلة للطاقة وبقدر أكبر ..

كما أكد ان الولايات المتحدة ستتكلف مائة مليون دولار وليس قبل عشر سنوات لتحقيق درجة مقبولة من الاكتفاء الذاتى وذلك يعنى تخفيض وارداتنا من البترول من ۱۰ الى ۲۰٪ من استهلاكنا الحالى .

ورغم كل التحذيرات والتقديرات التى سبق عرضها . إلا أن هنرى كسينجر من خلال وحدته توهم بأن العرب لا يستطيعون استخدام سلاح البترول والجدير بالتنويه فى هذا الصدد أنه فى أوائل ابريل ۱۹۷۳ أى بعد تشكيل وحدة هنرى كسينجر بشهر تقريبا وصل سيمحا دنينيز سفير اسرائيل الجديد فى الولايات المتحدة والذى خلف اسحاق رابين وأعلن قائلا : ان الامريكيين قلقون جدا ازاء البترول العربى وايردات البترول وكيف سيستخدم العرب هذه الأموال ؟!

إلا أنه يبدو أن هنرى كسينجر لم يبدى اهتماما كبيرا بهذا حتى استيقظ على الحقيقة الغائبة عنه بعد نصر أكتوبر .

ولكنه فى مذكراته السياسية يخفى تصوره أو عجزه عن التنبؤ الحقيقى لاستخدام العرب لسلاح البترول وقد قال فيها :

«كنا جد متخوفين من خطر الحظر على تصدير البترول أكثر من تقليص الانتاج الذى قرره العرب والذى قدرته وكالة المخابرات المركزية بمليون برميل يوميا .

وظهر لنا انه بمصابة اجراء رمزى . وكان كذلك . ولكنه لا يخلو من خطوات ثورية .

ثم يقول : وفعلا فقد أصبح هذا شبه طبيعى وحق للمنتجين تحديد أسعار بترولهم مع تقليص الانتاج .. وهكذا بدأت مرحلة جديدة من تاريخ ما بعد الحرب وقد يحتاج الأمر لعدة شهور للتمكن من احتوائه والحد من مساوئه »

.

ولنبدأ نحن أيضا فى عرض بعض ملامح صورة معركة البترول التى اخترق بها العرب .. حدود الولايات المتحدة الأمريكية . ولأثارها الباردة القاسية فى الشتاء على الحياة الامريكية .. واحساس المواطن الامريكى بما وصل اليه من شظايا هذه المعركة فى منزله .. وعمله .. ورفاهيته .

ولعل كانت هذه المعركة .. هي الأولى فى تاريخ الولايات المتحدة والتى تجتاز حدود الولايات المتحدة .. ليس فى سماءها وقتالها بأحدث الأجهزة والمعدات العسكرية .

انما كانت ادارة هذه المعركة من خارج الحدود الامريكية وعلى بعد ألاف الأميال .. كان يديرها العرب من أوطانهم .. وبمؤازرة شعوبهم .. وبنتائج هذه المعركة البترولية .. تغيرت الخريطة العالمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية .. وكما أشار كسينجر الى انه قد بدأت مرحلة جديدة من التاريخ ما بعد هذه الحرب أو تلك المعركة .. وكانت أولى سمات المرحلة الجديدة أنه تأكد للعالم كله التبعية الأمريكية .. للعرب . من خلال بترولهم .. شريان الرفاهية الامريكية .

وقد سبق ان عرضنا لأول رد فعل - فى فصل سابق - بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية على مستوى القيادة السياسية والذى تمثل فى رسالتين قد بعث بهم هنرى كسينجر وزير الخارجية الامريكى الى كل من الملك فيصل والملك حسين يرجو منهم التدخل لوقف القتال بين مصر واسرائيل . وقد رد عليه الملك فيصل فى حينه وأشار الى مشروعية حرب مصر والعرب لأنها

من أجل الأراضى التى احتلتها اسرائيل فى يونيو عام ١٩٦٧ وأنه يؤكد مساندته وتأييده . ودعمه لكل من مصر وسوريا فى هذه الحرب التحررية .

وأما أول رد فعل سلبى قد أصاب الولايات المتحدة . فقد أعلن خبراء الأسواق العالمية فى . ١ أكتوبر أى بعد المعركةالعسكرية بأربعة أيام . بأن القلق حول حرب الشرق الأوسط أدى الى هبوط الدولار الى أقل سعر له فى باريس وامستردام ومعظم أسواق أوربا الغربية .

وفى ذات اليوم اجتمع الرئيس الأمريكي نيكسون فى البيت الأبيض بكبار خبراء الطاقة وتم بحث احتمال قيام الدول العربية بالحد من صادراتها البترولية .

وفى ١٢ أكتوبر بدأت الحكومة الامريكية فرض حدود اجبارية على كميات البترول التى تتسلمها شركات التوزيع من معامل التكرير .

وبعد ذلك بيومين قررت الحكومة الامريكية تطبيق برنامج توزيع مواد الوقود - الذى أعلنه البيت الأبيض على وقود الديزل والكيروسين ووقود الطائرات النفاثة . وطلب مجلس الطيران المدنى من شركات الطيران الأمريكية ان تتشاور فيما بينها لألغاء بعض الرحلات مؤقتا . وقد أعلنت شركة الخطوط الجوية العالمية من جانبها الغاء بعض رحلاتها .

وقبيل مؤتمر الكويت لوزراء البترول العرب بيوم واحد فى ١٧ أكتوبر طالب جاك أوريك رئيس مجلس ادارة شركة أوريك للبترول بكاليفورنيا الرئيس الامريكى نيكسون بعدم تقديم أى مساعدة لاسرائيل فى الحرب الدائرة . وان هذه المساعدة ستكون كارثة على أمريكا لأنها تفقدها اصدقاءها ومواردها المضمونة من البترول وقد دعا أيضا الرئيس الامريكى بأن يطلب من يهود أمريكا وضع المصالح الأمريكية فوق أى اعتبار آخر .

ومن جانب آخر حذرت صحيفة البترول والغاز فى ولاية أو كلاهوما

الامريكية من ان الولايات المتحدة لا تملك مخزونا كافيا لمواجهة احتمال انقطاع البترول العربى . وقالت الصحيفة انه اذا توقف وصول البترول العربى الى أمريكا فانها لن تستطيع رفع معدل انتاجها لسد العجز .

وفور صدور قرارات مؤتمر الكويت لوزراء البترول العرب فى ١٧ أكتوبر بتخفيض تصدير البترول بنسبة ٥٪ اجتمعت التصريحات الأولية على ان الولايات المتحدة ستتأثر بهذا القرار خاصة اذا امتنعت أوربا الغربية عن تصدير منتجات البترول المكرر الى الولايات المتحدة على أثر انخفاض وارداتها من البترول العربى .

ويتوقع الخبراء ان هذا القرار العربى سيؤدى الى تحفظ من أوربا الغربية واليابان على الولايات المتحدة ازاء دعمها لاسرائيل .

وفور قرار مؤتمر الكويت أيضا اجتمع مجلس النواب الأمريكى ووافق بأغلبية ٣٣٧ صوتا ضد ٧٢ على قانون يطالب الرئيس نيكسون فيه بتوزيع البطاقات على الانتاج البترولى ومبيعات الجملة من البترول الخام وجميع المنتجات البترولية المكررة ومنع تصديرها . واعلن أيضا انه سيجتمع مجلس النواب والشيوخ على هيئة مؤتمر للتصديق على هذا القانون أو تعديله .

وأيضا صرح خبراء البترول هناك ان الولايات المتحدة تستورد ١٨. مليون برميل من منتجات البترول شهريا منها حوالى ٤. مليون برميل من مختلف الدول العربية والباقى من كندا وأوربا الغربية والدول الأفريقية . ويخشى واضعوا سياسة البترول فى واشنطن ان تحرم الولايات المتحدة من المنتجات البترولية التى تستوردها من أوربا وغيرها اذا نقصت واردات هذه الدول من البترول العربى .

ويقول أحد خبراء البترول الامريكيين ان الولايات المتحدة تعتمد على ما تستورده من أوربا من وقود التدفئة المكرر لسد العجز المنتظر فى هذا

الشتاء . وأى تخفيض فى كمية البترول العربى المصدر الى أوربا سيجعل من العسير على أمريكا ان تحصل على حاجتها من منتجات معامل التكرير فى أوربا وخاصة ان كل من ايطاليا وأسبانيا قررتا حظر تصدير منتجات البترول ولذلك يحتمل ان تحذو دول أخرى حذوها فى ذلك .

ومازال المسئولون فى الحكومة الامريكية يبحثون فرض قيود اجبارية على استهلاك الطاقة . ومن بين الاجراءات المحتمل اتخاذها خفض عدد الرحلات الجوية الداخلية . وتوفير البنزين بتخفيف القيود على سرعة السيارات فى الطرق الرئيسية وخفض عدد ساعات العمل بالمؤسسات التجارية الكبرى .. واطفاء اللافتات الكهربائية الكبيرة الحجم واطفاء مصابيح الكهرباء المعلقة على الابواب الخارجية للمبانى .

وقد تحدث وزير التجارة الامريكى عن المتاعب المحتملة بسبب تخفيض انتاج البترول الذى قررته الدول العربية .

وقد طالب الوزير بالتقشف فى الاستهلاك لمواجهة أزمة الطاقة التى أصبحت متوقعة فى الولايات المتحدة فى الشتاء القادم .

ومن جانب آخر فان وكالة الانباء الفرنسية تذيع ان ارتفاع أسعار البترول الذى أعلنته الدول العربية أثار القلق فى الأوساط الامريكية أكثر من قرار تحديد الانتاج . وقد استفادت شركة البترول الحكومية فى بوليفيا من الجو الذى اشاعته الاجراءات العربية فأعلنت رفع سعر بترولها المصدر للخارج اعتبارا من أول نوفمبر القادم . وقالت ان مدى الارتفاع سيعكس اثر حرب الشرق الأوسط على الأسعار الدولية .

وفى يوم ٢٤ أكتوبر صرح السناتور الديمقراطى هنرى جاكسون بأن الرئيس الامريكى نيكسون يسعى الى تخويله سلطات استثنائية لاتخاذ اجراءات لمنع حدوث نقص فى الوقود وفى مواجهة وقف شحنات البترول

العربي . وان وقفها يهدد بعجز يبلغ ١٠٪ من احتياجات امريكا اليومية .

وفي اليوم التالي لهذا التصريح . توقفت ١٦٠٠ سيارة أجرة عن العمل في نيويورك بعد ان استنفذت كمية البنزين الشهرية التي حددتها شركة تكساكو بمقتضى توجيهات الحكومة . ولذلك طالب مفوض سائقي سيارات الأجرة ادماجها في النقل العام الحكومي .

كما اعترفت امريكا رسميا لأول مرة بالآثار الخطيرة التي ستواجهها بسبب قطع البترول العربي عنها وترى المصادر البترولية الامريكية ان النقص الكلي في انتاج البترول والمنتجات البترولية المكررة المتاحة للاستهلاك سينقص بمعدل ٣ ملايين برميل يوميا طوال شهري أكتوبر ونوفمبر - وهذا يعني ان النقص في البترول داخل أمريكا سيصل الى ١٧٪ من جملة الاستهلاك الامريكي الذي تقدر جملته بتسعة عشرة مليون برميل يوميا . وتؤكد المصادر أيضا ان هذا النقص سيكون خطيرا لأنه ليس هناك مورد اضافي متاح لمواجهة هذا النقص . وصرح مصدر بترولي امريكي ان التأثير لن يظهر سريعا بسبب وجود ناقلات كانت في طريقها الى امريكا وقت منع البترول العربي عنها ولكن التأثير سيظهر بوضوح خلال الأسابيع القليلة القادمة .

وأعلن الرئيس الامريكي نيكسون في مؤتمر صحفي يوم ٢٧ أكتوبر أن أحد العناصر الأساسية التي تدعو الى المسارعة ببذل الجهود لتسوية أزمة الشرق الأوسط هو احتمال قطع البترول . وأن أوربا الغربية واليابان التي تعتمد على الشرق الأوسط في الحصول على ٨٠٪ من احتياجاتها البترولية ستتجمد حتى الموت اذا لم يتم التوصل الى تسوية .. وقال أيضا :

انني لاحظت ان أصدقائنا الأوربيين لم يكونوا متعاونين معنا كما كان يجب في محاولة مساعدتنا لاعداد تسوية للشرق الأوسط أو على الأقل الى

الحد الذى أعددناه .

وفى ۳۰ أكتوبر . أعلن روبرت ماكلوسكى المتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية ان الحظر مسألة تثير قلقا مباشرا للولايات المتحدة وانه ليس لدى الحكومة أى وعود بامكان رفع الحظر فى موعد قريب وترجو واشنطن ان تعيد الدول العربية النظر فى قراراتها مع اجراء المشاورات فى الشرق الأوسط .

ومن ناحية أخرى أعلن المسئولون فى شركات النقل البحرى الامريكية ان خفض انتاج البترول وحظر شحنه للولايات المتحدة سيؤدى الى تدهور فى معدلات الشحن البحرى العالمية .

وفى ۳ نوفمبر وقبيل الاجتماع الثانى لوزراء البترول العرب فى الكويت بساعات . صرح المتحدث باسم البيت الأبيض بأن الرئيس نيكسون سيعلن فى الأسبوع المقبل اجراءات جديدة لمواجهة أزمة الطاقة تهدف الى خفض جديد فى الاستهلاك الامريكى للوقود والبنزين والكهرباء .

وقد طلب جون لافى مستشار نيكسون لشئون الطاقة من الكونجرس اعطاء الرئيس الامريكى سلطات جديدة واسعة لغرض نظام الحصص فى توزيع الوقود .

ودعا السناتور هنري جاكسون رئيس لجنة الشئون الداخلية بمجلس الشيوخ الى الموافقة على طلب نيكسون . وأضاف ان أزمة الطاقة التى تتعرض لها الولايات المتحدة أسوأ مما تعرضت له خلال الحرب العالمية الثانية عندما فرض نظام الحصص وهى أسوأ كثيرا مما كان يتوقعه الجميع منذ أسبوع .

وقد أكدت التقديرات الرسمية ان العجز فى تموين الولايات المتحدة للبترول يصل الى ٣ر٣ مليون برميل يوميا . وكانت التقديرات السابقة

١ر٧ مليون برميل .

وأعلنت لجنة الطاقة الفيدرالية ان حرب الشرق الأوسط قد تؤدى بالولايات المتحدة الى ان تعيش فى نصف اظلام هذا الشتاء . كما ان بعض المناطق قد تتعرض لخفض حاد فى الاضاءة . وأضافت اللجنة ان التطورات الأخيرة فى الشرق الأوسط تؤثر على كميات البترول التى يتم تزويعها وخاصة على طول ساحل الاطلنطى فى الولايات المتحدة حيث يتزايد الاعتماد الى حد كبير جدا على البترول المستورد وهو ما يمكن ان يؤدى الى موقف حرج .

وقد أعلن ان شركات الطيران الأمريكية خفضت رحلاتها الى الخارج وفى داخل الولايات المتحدة تأثرت حركة النقل العام وتوقفت بعض الأوتوبيسات عن السير فى بعض المدن بسبب نقص الوقود .

وعقب قرار مؤتمر الكويت الثانى فى ٤ نوفمبر لوزراء البترول العرب بتخفيض الانتاج البترولى بنسبة ٢٥٪ . أعلن روجردراين نائب المدير التنفيذى لهيئة تسويق البترول فى ولاية أوهايو أنه سوف يطبق نظام كاملا لتوزيع البنزين بالبطاقات خلال ٦٠ أو ٩٠ يوما . وقال أيضا أن الامريكيين سيصيبهم الصمت عندما يجدون أنفسهم يتناولون عشاء باردا فى منزل بارد يرتدون فيه المعاطف بينما سياراتهم معطلة داخل الجراجات بأوامر من الحكومة .

وفى يوم ٧ نوفمبر عقد الرئيس الامريكى نيكسون اجتماعا لمجلس الوزراء الامريكى قبل ان يوجه خطابا بالتليفزيون للأمة الامريكية حول الاجراءات والتشريعات الجديدة التى اتخذها لمواجهة أزمة الطاقة الحادة فى امريكا .

وكان نيكسون قد اتخذ قراره بالحديث الى الشعب الامريكى بعد فشل

الخطوات الاختيارية للحد من استهلاك البترول وضرورة فرض قرارات أخرى .

كما اجتمع نيكسون أيضا بقادة الحزبين الجمهورى والديمقراطى لمواجهة الأزمة .

وقال ناطق بلسان البيت الأبيض ان نيكسون بحث خلال هذه الاجتماعات الاجراءات التى سيتم اعلانها .

ثم وجه نيكسون خطابه التليفزيونى للشعب الأمريكى وأعلن قائلا :

ان أزمة البترول حادة جدا .. وان توقف شحنات البترول العربية الى امريكا يحرم الولايات المتحدة من ٣ ملايين برميل يوميا أى ١٧٪ من الاستهلاك اليومى للبترول . وسيؤدى هذا الى أخطر أزمة فى الطاقة تشهدها امريكا منذ الحرب العالمية الثانية .

وطلب نيكسون فى خطابه منحه وتفويضه سلطات واسعة للحد من استهلاك البترول فى امريكا بسبب النقص المتزايد فى المنتجات البترولية .

وقال نيكسون ان على الشعب الامريكى ان يتقبل التضحيات اذا أراد لأقتصاده ان يتجنب أزمات عنيفة بسبب الطاقة وقال انه طلب من الكونجرس العمل بالتوقيت الصيفى طوال أشهر السنة للاستفادة من ضوء النهار فى ساعات العمل فى أمريكا .

وأضاف قائلا : انه لابد من حملة لتوعية الشعب الأمريكى بأفضل وسائل توفير الموارد البترولية فى شتى المجالات . وعلى الشعب الامريكى ان يخفض سرعة السيارات وان يخفض درجة التدفئة فى المنازل لتصبح عشرين درجة فقط . وان يستعد لاحتمال توزيع الجازولين وبترول التدفئة المنزلية بالبطاقات لأول مرة منذ سنوات الحرب العالمية الثانية كما طالب

الأمريكيين الاشتراك فى استخدام السيارات الخاصة وان يلجأوا أيضا الى استخدام وسائل النقل العام بدلا من الوسائل الخاصة .

وطلب من الوكالات المتخصصة ان تستعد لتنفيذ هذا الاجراء . كما طلب ايضا ضرورة انقاص ساعات العمل فى محلات البيع وتقييد الاضاءة خلال أعياد الكريسماس وتخفيض الاضاءة الخارجية الأخرى بشكل عام .

وقد اقترح نيكسون مشروعا جديدا أسماه «مشروع الاستقلال» يهدف الى تحقيق الاكتفاء الذاتى فى مصادر الطاقة خلال الثمانينات من القرن الحالى . ويعنى هذا بدء برنامج خمس سنوات للبحث عن البترول واكتشاف مصادر جديدة للطاقة وتصل تكاليف هذا البرنامج الى ١٠ بلايين دولار . وطالب نيكسون باعتبار المشروع الوصول الى انتاج القنبلة الذرية .. أو مشروع أبو للو للوصول الى القمر .

وقال نيكسون أن أزمة الطاقة لا ترجع فقط الى الموقف فى منطقة الشرق الأوسط وانما ترجع أيضا الى الزيادة الهائلة فى استهلاك الفرد الامريكى اليومى فى الطاقة والذى يساوى استهلاك الفرد فى عام كامل فى مناطق أخرى من العالم .. وقال ان سكان أمريكا يمثلون ٦٪ من سكان العالم ولكنهم يستهلكون ٣٠٪ من الطاقة العالمية.

ومن ناحية أخرى طلب الرئيس الامريكى من الكونجرس السماح له بسلطات واسعة فى مجال مواجهة أزمة الطاقة .

وقد أصدرنيكسون - بالفعل - عددا من القرارات العاجلة كتحديد سرعة السيارات القصوى مالا يزيد على خمسين ميلا فى الساعة (٨٠ كيلو مترا) كما طلب من هيئة الطيران الفيدرالية انقاص عدد الرحلات الجوية بنسبة ١٠٪ مع الاقلال من السرعة أثناء هبوط الطائرات . وقد أشار نيكسون أيضا الى ان هناك ٤٦ محطة قوى فى مختلف انحاء أمريكا يمكن

ان تستعيض عن البترول بالفحم خلال ستين يوما .

وقد أعلن جون لوف مستشار نيكسون لشـون الطاقة بأن التشريعات الجديدة التى يطلبها الرئيس الامريكى واسعة حتي انها يمكن ان تشمل حق الرئيس الامريكى فى الغاء أشجار عيد الميلاد «الكريسماس» توفيرا لأضوائها كما انها قد تتضمن مد سلطته الى الغاء الاعلانات والزينات المضيئة .

وقد هاجم هنرى جاكسون رئيس لجنة الشئون الداخلية بالكونجرس التى ستدرس ما يطلبه نيكسون ولأول مرة شركات البترول الامريكية الضخمة واتهمها بأنها مسئولة جزئيا عن أزمة البترول . وقال جاكسون ان هذه الشركات وهى كايكسون وتنساكو والخليج وموبيل وستاندارد أويل أوف كاليفورنيا قد حققت أرباحا طائلة خلال الأزمة وحصلت على زيادة تتراوح بين ٤٥ر٤٨٪ خلال الشهور السنة الأولى من العام الحالى.

وقد حذر جاكسون من ان أزمة الطاقة قد تدفع بالحكومة الامريكية الى اغلاق عدد من المصانع وأشار الى ان كل ما أعلنه نيكسون من قرارات ليس سوى أقل ما يمكن اتخاذه . وأضاف ان الرئيس الامريكى كان يبتسم بالتفاؤل الزائد وان استخدام البطاقات أمر لابد منه . وختم تصريحاته بأن الأزمة حادة جدا لدرجة أن الحكومة الامريكية ستكون مضطرة لان تختار أى المصانع سيستمر وأيها سيتوقف توفيرا للطاقة الكهربائية .

ومن ناحية أخرى بدأ ظلام البترول يزحف على البيت الأبيض . حيث بدأ تطبيق قيود استهلاك الطاقة التى دعا اليها الرئيس الامريكى نيكسون فى جميع أنحاء الولايات المتحدة بما فيها البيت الأبيض نفسه .

وأعلن مساعد نيكسون انه تم خفض درجة الحرارة فى أجهزة التدفئة فى البيت الأبيض الى ٢٠ درجة مئوية فقط . وتقييد الاضاءة . وسيتم خفض

سرعة طائرة الرئيس نيكسون بهدف خفض استهلاك الوقود .

وقد بدأت الأسر الامريكية فى الولايات المتحدة من أقصى الشرق لأقصى الغرب فى خفض درجة حرارة أجهزة التدفئة وتقييد الاضاءة فى منازلها رغم بدء هبوب رياح الشتاء .

وقالت وكالة استوشيتدبرس انه اذا استمرت أزمة الطاقة يمكن ان يتغير أسلوب الحياة الأمريكية نفسها فالتلاميذ سيتوجهون للمدارس على الأقدام بدلا من السيارات . وسيدات البيوت سيقمن بغسل الأطباق بأيديهن بدلا من وضعها فى أجهزة الغسيل . ولن يخرج المواطن الامريكى مع أولاده بالسيارة فى عطلة نهاية الأسبوع .

وقد بدأت شركات الطيران الامريكية تخفيض رحلاتها الجوية فقد قررت شركة تكساكو الامريكية تخفيض صرف بنزين الطائرات النفاثة بسبب نقص بترول الشرق الأوسط . واعلنت الشركة ان الخفض سيكون بنسبة ٣٣٪ لشركات الطيران البريطانية و ٥ر٢٧٪ لشركات الطيران الامريكية وسائر الشركات الأخرى داخل أمريكا . وسيستمر الخفض طوال شهر نوفمبر .

كما صرح المسئولون فى شركة اكسون الامريكية للبترول انه ينتظر ان ينخفض معدل النمو فى الاقتصاد الامريكى من ٥٢ر٤٪ الى ٥ر٣٪ نتيجة لأزمة الطاقة .

وقد قامت شركة تكساكو بخفض الكمية التى تزود بها شركة بان امريكان وشركة الخطوط الجوية العالمية بنسبة ٢٨٪ وكذلك خفضت حصة شركة الخطوط الجوية البريطانية بنسبة ٣٣٪ .

وقالت بعض المصادر أيضا ان الخطوط الجوية الداخلية فى الولايات المتحدة قد ألغت . . ٧ رحلة داخل الولايات المتحدة .

كما أن شركة بان امريكا أضخم شركة نقل بالطلب فى الولايات المتحدة قد أعلنت انها تعتزم خفض أكثر من ٤٠٠ رحلة من الرحلات الخاصة المقررة . وسيستمر هذا الاجراء مدة ثلاثة أشهر .

وقد أعلن المسئولون الامريكان - بعد خطاب نيكسون الذى طلب فيه سلطات واسعة لمواجهة أزمة البترول - ان معدل النمو فى الاقتصاد الامريكى سينخفض انخفاضا كبيرا بل ان هناك احتمالات كساد كبير وانخفاض فى الناتج القومى الاجمالى .

وقد انخفضت الاسعار فى سوق الأوراق المالية فى نيويورك انخفاضا شديدا بسبب الخوف من أثار أزمة الطاقة على الاقتصاد الامريكى خلال العام القادم . وقال المراقبون انه لم يحدث مثل هذا الانخفاض منذ عام ١٩٦٣ أثناء أزمة كوبا .

وأكد ما سبق جون لاف مستشار الرئيس نيكسون لشئون الطاقة الذى صرح بأنه اذا لم تعد واردات الولايات المتحدة من البترول العربى الى مستواها السابق بل واذا لم تزد عن هذا المستوى فان معدل النمو الاقتصادى يمكن ان ينخفض بنسبة ٨٪ أو ٩٪ .

وأوضح جون لاف ان الولايات المتحدة ستظل تعانى نقصا فى البترول حتى فى حالة استئناف الدول العربية شحن بترولها . وسيكون العام القادم سيئا جدا فيما يتعلق باحتياجات البنزين .

وقال لاف ان صناعة الصلب الامريكية قد تواجه نقصا فى امدادات الوقود بنسبة ١٥٪ فى فترة ما فى العام القادم . وسيضطرها هذا الى خفض ضخم فى انتاج الصلب وسيؤثر هذا على القطاعات الاقتصادية المختلفة .

ويقول لاف ان أغلب المسئولين الآخرين فى الحكومة الامريكية لا يتفقون

معه فى هذه النظرة الخطرة لأزمة الطاقة . ولكنهم قد يغيرون الأن رأيهم بعد وقف البترول العربى الى الولايات المتحدة وبعد ان اتخذ هذا الموقف شكل ضغط تكتيكى يستهدف العلاقات الامريكية الاسرائيلية .

ومن ناحية أخرى صرح وزير النقل الأمريكى كلود برينجار بأن الناتج القومى الاجمالى للولايات المتحدة يمكن ان يهبط بنسبة ٢٪ اذا أسفرت المقاطعة البترولية عن نقص فى احتياجات الطاقة الامريكية ويمكن ان يبلغ ١٥٪ وهذا أمر غير مستبعد .

وقد دعا وزير الطاقة الامريكى مواطنيه الى الاقتصاد فى استهلاك البترول وقال ان أكثر من ٥٠٪ من استهلاك البترول يستخدم فى النقل والمواصلات وخاصة من أصحاب السيارات الخاصة . (١٠٠ مليون سيارة)

وقد استجاب العديد فى مختلف الولايات المتحدة الامريكية لتوجيهات نيكسون فخفضوا سرعة سياراتهم وقللوا استخدام السيارات فى أجازاتهم وخفضوا درجة حرارة أجهزة التكييف أسوة بما فعله البيت الأبيض وكذلك نقصت ساعات الدراسة .

وفى ولاية نيويورك أصدر نلسون روكفلر حاكم الولاية قرارا بتحديد سرعة السيارات فى الطرق الرئيسية الى ٩٠ كيلو مترا فى الساعة لتوفير الوقود .

وأصدر أيضا جون لندساى عمدة نيويورك تعليمات تستهدف تخفيض استهلاك الكهرباء والمازوت فى مختلف الادارات وكذلك خفضت الاضاءة فى مبانى البلدية وعددها ٤٢ مبنى فى مدينة نيويورك .

وقد أكد عدد من خبراء البترول ان الاجراءات التى طالب بها نيكسون لا تكفل مواجهة خطر الأزمة البترولية .

وأعلن كليفيتون جار فى رئيس مجلس ادارة شركة أكسن الامريكية للبترول انه ليست هناك أية وسيلة لمواجهة ما خسرته امريكا من بترول خلال الشهور القليلة الماضية . وان المقترحات الخاصة بتحويل المصانع من بترول الى فحم لن تكون مجدية لأن التحويل ليس سهلا كما يتخيل البعض وقال موريس أودال عضو مجلس النواب الامريكى ان نيكسون اساء تقدير الموقف وحاول التخفيف من خطورته . وأضاف أنه أمر سخيف ان يطلب من ربات البيوت ان يصدقن ان هناك اختراعات تكنولوجية ستخفف من أزمتهم فى المطابخ والبيوت .

ومن جانب آخر تقول تقارير لشركة الغاز الامريكية والاتحاد البترولى الأمريكى ان الولايات المتحدة تستطيع زيادة انتاجها البترولى حوالى مليون برميل ولكن هذه الزيادة غير كافية لمواجهة الأزمة الحالية .

وقد أعلن روجر مورتون وزير الداخلية الامريكى ان نظام توزيع المواد البترولية بالبطاقات سيبدأ فى يناير القادم . بل وقد يبدأ قبل هذا الموعد ليستمر سنتين على الأقل .

ويرى عدد من الخبراء ان نظام الحصص الذى سيطبق فى أمريكا قد يؤدى الى نقص فى الانتاج وزيادة فى البطالة .

وفى ١٣ نوفمبر أعلن هنرى كسينجر وزير الخارجية الامريكى ان الولايات المتحدة لن تخفف من تأييدها لاسرائيل رغم المقاطعة البترولية العربية .

واستطرد يقول فى حديث أدلى به للتليفزيون الامريكى : ان مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط سيبدأ بعد عدة أسابيع وان نجاح هذا المؤتمر يتوقف على انسحاب اسرائيل من أراضى محتلة .

ولكنه لم يحدد كل الأراضى التى احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ .

وأكد كيسنجر من جديد المساندة الامريكية لاسرائيل وقال ان هذه المساندة كانت دائما سياسة امريكية ثابتة بصرف النظر عن الحكومة التى تتولى الحكم فى الولايات المتحدة وذلك بحكم الروابط العاطفية القائمة بينهما وبسبب التقاليد الديمقراطية فى اسرائيل وبسبب الاهتمام الأمريكى المستمر بمنطقة الشرق الأوسط .

وقد أعلن الاقتصادى الامريكى سام ناكا انه يتوقع كسادا اقتصاديا فى الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى بسبب أزمة الطاقة وأضاف ان هذا الاحتمال قائم فعلا ما لم يتمكن هنري كسينجر وزير الخارجية الامريكى من ترتيب تسوية سريعة لأزمة الشرق الأوسط .

وقال ان استمرار العجز فى امدادات البترول سيكون كارثة واسعة النطاق .

كما أبدى جون لوف مستشار الرئيس نيكسون لشئون الطاقة فى مؤتمر صحفى تشاؤمه فيما يتعلق باحتمال رفع البلاد العربية حظرها للبترول . وأكد ان توزيع البنزين بالبطاقات قد يبدأ فى يناير ١٩٧٤ .

هذا وقد افقت لجنة الشئون الداخلية فى مجلس الشيوخ الامريكى على مشروع قرار يخول الرئيس نيكسون سلطة اتخاذ الاجراءات العاجلة لمواجهة النقص فى الطاقة وخاصة سلطة توزيع البنزين وأنواع الوقود الأخرى بالبطاقات والحد من سرعة السيارات والحد من ساعات العمل فى المؤسسات التجارية والمدارس بهدف الاقتصاد فى استهلاك الوقود .

ثم عرض ذلك على مجلس النواب بهيئته الكاملة فوافق بأغلبية ٣٤٨ ومعارضة ٤٦ وقد قال مؤيدوا لقراراته لن يجدى فى حل المشكلة ولكنه يؤكد ان الجميع فى امريكا سيتحملون الأزمة بالتساوى .

ومن ناحية أخرى - ١٣ نوفمبر - وافق مجلس الشيوخ الامريكى

بأغلبية كبيرة جدا على مد خط أنابيب البترول عبر ألاسكا وذلك بعد ان وافق عليه مجلس النواب فى اليوم السابق . وكما يقول أحدهم بأنه اذا سارت عملية انشاء الخط وفق التخطيط المقرر فان العمل سيبدأ فى الربيع القادم وينتهى فى عام ١٩٧٧ وسيكون طول هذا الخط . . ١٢٠ كيلو متر ويتكلف ٥ مليار دولار وسيؤدى الى تخفيض ١٤٪ من واردات البترول الامريكية عام ١٩٨٠ .

وقد أسفرت حملة البيت الأبيض الامريكى حول أزمة الطاقة عن نتائج فورية وخطيرة فى سوق الأوراق المالية ففى ثلاث جلسات وصفها بعض المحللين بأنها هستيرية انخفضت الأرقام القياسية للأسعار فى وول ستريت ٥ . بنطا وذلك منذ وجه نيكسون خطابه الذى طالب فيه بسلطات جديدة كمواجهة الأزمة .

وقد ترددت مرة أخرى التكهنات الخاصة بحدوث انكماش للاقتصاد الامريكى فى العام القادم . وتجد هذه التكهنات الأن مدافعين عنها فى قلب الحكومة وقد تساءل فردريك دنت وزير التجارة عن قدرة عالم الأعمال على الاستمرار فى مواجهة احتمال اغلاق المصانع والفصل بالجملة ويرى الخبراء ان أكثر الصناعات تعرضا للضرر هى النقل والبتروكيماويات والصلب فانخفاض الانتاج فى هذه القطاعات يمكن ان يصل الى ١٥٪ .

ويرى المراقبون ان البيت الأبيض قد عجل بتقديم قائمة الأسعار وذلك لتسهيل قبول الرأى العام لارتفاع الأسعار . وقد سمح ما أسموه بعملية التهويل التى قام بها البيت الأبيض بالاسراع فى نظر مقترحات منح الرئيس الامريكى نيكسون السلطات الكاملة لاتخاذ أى اجراء ضرورى يصل الى حد فرض توزيع الوقود بالبطاقات . ويقول هؤلاء المراقبون انه لن يكون ممكنا قبل عدة أسابيع تحديد موعد الخطورة الحقيقية لنقص الوقود فى

الولايات المتحدة .

وقد بدأت الخلافات فى الرأى تظهر بين أعضاء الحكومة بسبب أزمة الطاقة فحكومة نيكسون موزعة الرغبة فى اثارة اهتمام الرأى العام من أجل الوصول الى خفض لابد منه للاستهلاك الامريكى فى المدى القريب وبين الرغبة فى عدم اثارة هلع الرأى العام ودفعه الى شراء المخزون .

وفى يوم ١٤ نوفمبر وأمام رابطة الأعمال العقارية فى تكساس حذر الرئيس نيكسون من وهم تبدد أزمة البترول مع ظهور وأقامة السلام فى الشرق الأوسط . وقال ان الولايات المتحدة حرمت طوال ٦ أسابيع من بترول الشرق الأوسط . وانه يمكن ان يستمر الحرمان الى ثلاثة أشهر وهنا تكمن الأزمة .

وامام خريجى ادارة الأعمال بجامعة تكساس ألقى روبرت اندرسون الذى يشغل منصب رئيس مؤسسة «اتلانتيك ريتشفيلد» للبترول خطابا قال فيه : ان نسبة البطالة فى الولايات المتحدة سترتفع الى ٨ أو ٩٪ وسيتعطل حوالى ثمانية ملايين رجل وامرأة من الامريكيين فى ابريل ١٩٧٤ اذا استمر قطع البترول عن الولايات المتحدة .

وقال اننا اذا فشلنا فى الوصول الى حل معقول مع الدول العربية لتشجيعها على رفع مقاطعتها البترولية ضدنا فاننا لن نستطيع أن نفعل أى « شىء ينقذنا من حدوث تغيير أساسى ودائم فى نمط الحياة الأمريكية بل وفى النظام المعيشى الامريكى بأكمله .

وقال اندرسون : اننا اذا أعدنا النظر فى السياسة الامريكية فى الشرق الأوسط – وهذا مطلب معقول تدعو اليه الدول العربية – فان مثل هذه الخطوة ستعيد للولايات المتحدة مكانتها فى الشرق الأوسط اما اذا اخترنا رفض الموقف العربى فاننا لن نخاطر بتقويض اقتصادنا فحسب بل اننا

سنخاطر أيضا بعزل أنفسنا عن الرأى العام العالمى .

وأوضح اندرسون ان محاولات ايجاد مصادر جديدة للبترول والاسراع باستخراج الطاقة من الشمس أو المصادر النووية لن تنجح فى ايجاد حل قريب للمشكلة التى تواجهها الولايات المتحدة الآن .

وأعلن - من جانب أخر - متحدث بلسان اتحاد صناعات البلاستيك الامريكية ان هذا القطاع وحده مهدد بتعطل مليون و ٦٠٠ ألف عامل فى العام الجديد .

ومن جانب أخر كذبت المصادر البترولية العربية فى بيروت ماذكره الرئيس الامريكى نيكسون عن احتمال قيام الدول العربية بتخفيف الحظر الذى تفرضه على تزويد الولايات المتحدة والدول التى تساند اسرائيل بالبترول .

وأشارت هذه المصادر الى ان الملك فيصل وغيره من زعماء الدول العربية المصدرة للبترول أكد ان الحظر سوف يستمر الى ان تنسحب اسرائيل من الأراضى العربية المحتلة . وصرح مصدر عربى فى بيروت بأنه لم يحدث أى تغيير فى الموقف .

وأعربت الحكومة اليابانية عن شكوكها فى تصريحات نيكسون وقالت انه حتى اذا كان تفاؤل نيكسون له مايبرره فلاشك ان التحسن لن يتم هذا الشهر - نوفمبر - أو الشهر القادم .

وفى نفس الوقت كذب جيرالد فورد المرشح لمنصب نائب الرئيس الامريكى ما كان قد أعلنه هو نفسه من ان بعض الدول العربية رفعت الحظر على تصدير البترول للولايات المتحدة . وقال فورد ان الأمر لم يكن سوى شائعات .

وجاء فى تقرير وضعته مكتبة الكونجرس الامريكى ان نقص الامدادات البترولية فى الولايات المتحدة سيرتفع خلال الشتاء القادم لتصبح نسبته ٣٥٪ من الاحتياجات البترولية الامريكية . وذكر التقرير ان هذه النسبة تعادل ضعفى النسبة التى قدرتها معظم التقديرات الحكومية والامريكية للنقص فى الامدادات البترولية كنتيجة للحظر الذى تفرضه الدول العربية على تصدير البترول للولايات المتحدة وقال التقرير ان نسبة النقص (وهى ٣٥٪) تعادل ستة ملايين برميل من البترول يوميا .

كما أشارت مصادر الصناعة الامريكية الى ان استمرار الحظر العربى على شحن خام البترول الى الولايات المتحدة قد يؤدى الى خسائر فى عمليات تكرير البترول داخل الولايات المتحدة تصل الى ٢٠٠٠ مليون دولار .

ووافق مجلس الشيوخ الامريكى فى ١٧ نوفمبر بأغلبية ٥٣ ضد ١٦ على منع استخدام السيارات الليموزين وسائقيها فى دوائر الحكومة طوال أزمة الطاقة . ولن يستثن من القرار سوى رئيس الجمهورية ونائبه والوزراء والنائب العام ورؤساء مجالس النواب والشيوخ .

ومن جانب آخر أعلن نيكسون أنه حاول استخدام طائرة أصغر من طائرته الرسمية فى الطيران الى فلوريدا لتوفير الوقود . وقد أعلن هذا فى مؤتمر صحفى عقده فى احدى مدن هذه الولاية .

ومن ناحية أخرى أعلن الرئيس الامريكى نيكسون فى مؤتمر صحفى عقده فى مدينة أورلاند بولاية فلوريد الامريكية ان الولايات المتحدة تواجه احتمال خفض وارداتها البترولية من فنزويلا كما أشار الى ان موقف كندا وهى الدولة الثانية الرئيسية التى تصدر البترول الخام الى الولايات المتحدة بانه متشدد ولن تحصل على ما نتمناه منها .

وفى ٢٠ نوفمبر قالت وكالة رويتر فى تقرير لها من واشنطن بأن الشعب الأمريكى بصفة عامة والمسئولين ذوى المراكز المتوسطة بصفة خاصة بدأوا لأول مرة وبعد ٢٥ سنة من الانحياز الكامل لاسرائيل يظهرون دلائل عدم الترحيب بهذه السياسة التى كان ثمنها - كما وصفه السناتور ويليام فولبراين :

الابتعاد عن الدول العربية التى لم تسبب لنا أى أذى ..

وقالت الوكالة انه بعد يوم من قرار الرئيس نيكسون بفرض قيود على استهلاك الوقود عقد اجتماع لعدد من المسئولين الامريكيين تساءل فيه أحدهم :

ما رأيكم فى حمل اسرائيل على الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة ؟ اليست هذه هى السياسة العملية ؟ وقد قوبل هذا التساؤل بتأييد كثيرين من حضروا هذا الاجتماع .

وأضافت الوكالة ان المنظمات اليهودية الأمريكية تخشى ان تتعرض للوم بسبب ما سوف يتعرض له الامريكيون من متاعب فى الشتاء خاصة اذا تمسكت اسرائيل بعنادها فيما يتعلق بالتوصل الى تسوية أزمة الشرق الأوسط وانسحابها من الأراضى العربية . وربما تتعرض اسرائيل للمساءلة والمحاسبة . وأعرب بعض المسئولين بوزارة الخارجية الامريكية عن شعورهم بالضيق بسبب ما تسببه سياسة الانحياز لاسرائيل من اقرار لعلاقات الولايات المتحدة بحلفائها فى أوربا الغربية ومن توتر مع الاتحاد السوفيتى خاصة بعد بدء الوفاق .

ويقول المسئولون عن الطاقة ان الأزمة ستحدث أثرا فى الولايات المتحدة يفوق ما يمكن ان يحدث فى أوربا أو أية دولة أخرى لأن الامريكيين هم أكثر شعوب العالم اعتمادا على وسائل الانتقال الخاصة .

ومن جانب أخر أعلنت وزارة العمل الامريكية ان أسعار السلع الاستهلاكية فى الولايات المتحدة قد ارتفعت بشكل حاد فى أكتوبر الماضى وان نسبة الارتفاع فى نفقات المعيشة بلغت ٨ر٠٪ عما كانت عليه فى سبتمبر الماضى وان سبب ذلك هو أزمة الطاقة وارتفاع أسعار البترول ومنتجاته . وتبلغ نسبة زيادة الأسعار بالمقارنة بالعام الماضى ٩ر٧٪ وهى أعلى زيادة منذ حرب كوريا عام ١٩٥٠ .

وأمام مؤتمر صحفى عقده هنرى كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة فى ٢١ نوفمبر . أعلن ان مؤتمر السلام سيعقد فى منتصف ديسمبر القادم تحت اشراف امريكا والاتحاد السوفيتى بحضور فالدهايم سكرتير عام الأمم المتحدة .. وانه يشعر بالثقة فى امكانية افتتاح مؤتمر سلام بشأن الشرق الأوسط قريبا . ولكنه يؤكد ان السياسة الامريكية لن تتأثر بالضغوط التى يمثلها حظر تزويد الولايات المتحدة بالمنتجات البترولية العربية .

وصرح أيضا بقوله : ان سياستنا لن تتأثر بتلك الضغوط ولن تقبل الولايات المتحدة التعرض للضغط .

وقال كسينجر بحدة : اننا لن نقبل أن يمارس الزعماء العرب علينا ضغوطا تتيح لهم الحصول على امتيازات سياسية .

ولم يستبعد وزير الخارجية الامريكى انه فى حالة ما إذا استمرت هذه الضغوط بطريقة غير معقولة أو غير محددة ان تظهر الولايات المتحدة وهى أسفة الى اتخاذ اجراءات مضادة .

وقد أعرب وزير الخارجية عن أمله فى ان تمهل الدول العربية الولايات المتحدة فترة معقولة لكن تتيح لها الفرصة لممارسة ضغط من أجل التوصل الى تسوية مرضية للأزمة بدلا من ان تحاول هذه الدول ممارسة الضغط على الولايات المتحدة .

وقال كيسنجر ان الولايات المتحدة تنتج بنفسها ٨٥٪ من احتياجاتها من الطاقة وانها لا تقع نتيجة لذلك تماما تحت رحمة الضغوط الخارجية .

ومع ذلك أعرب كسينجر بصفة عامة عن تفاؤل نسبى فيما يتعلق بفرص بدء مؤتمر للسلام تحت اشراف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى خلال شهر ديسمبر القادم.

وفى ٢٤ نوفمبر قدم أربعة من أعضاء مجلس الشيوخ الامريكى الجمهوريين مشروع قرار الى المجلس اقترحوا فيه توقيع معاهدة سلام فى الشرق الأوسط على اساس اعادة جميع الأراضى المحتلة التى استولت عليها اسرائيل عام ١٩٦٧ وانشاء مناطق منزوعة السلاح عند حدود الدول العربية واسرائيل .

كما يقضى الاقتراح بدعوة الرئيس الامريكى ريتشارد نيكسون الى ان يواصل مجهوداته فى الوساطة لعقد معاهدة سلام توقع بعد ستة أشهر من التطبيق الكامل لوقف اطلاق النار .

وقد قدم السناتور جيس هلمز عضو المجلس عن ولاية كارولنيا الشمالية مشروع القرار باسمه وباسم ثلاثة من زملائه هم : جميس ماكلور العضو عن ولاية ايداهو وستروم وتورموند العضو من ولاية كارولنيا الجنوبية ووليام سكوت العضو عن ولاية فيرجينيا . وأعلن السناتور هلمز وهو يقدم مشروع القرار قائلا : اننا نواجه موقفا يتنازع فيه طرفان (اسرائيل والدول العربية) ولا يعتبر أى منهما من أعدائنا .

ومن جانب أخر وأمام لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب الامريكى قال جون بادو سفير الولايات المتحدة الامريكية الاسبق فى القاهرة بأنه يمكن ايجاد تسوية واقعية لأزمة الشرق الأوسط . أفضل الأن – منها قبل نشوب حرب ١٩٧٣ . وانه ينبغى على الولايات المتحدة ان تمارس الضغط على

اسرائيل من أجل الوصول الى تسوية .

وفى الساعة الثانية صباح الأثنين ٢٦ نوفمبر وجه الرئيس الامريكى نيكسون خطابا الى الأمة عبر شبكة التليفزيون الامريكى حول أزمة الطاقة التى تواجهها امريكا . وأعلن قرار توزيع وقود التدفئة للمنازل بالبطاقات ابتداء من أول يناير ١٩٧٤ وخفض كميات البنزين المطروحة لاستهلاك السيارات بنسبة ١٥٪ وبأنه يعتزم حظر بيع البنزين فى جميع انحاء امريكا فى أيام الأحاد بعد ان يخوله الكونجرس السلطة فى اتخاذ هذا القرار . وطلب الامتناع الاختيارى عن بيع البنزين فى أيام الأحاد ابتداء من أول ديسمبر .

وقال نيكسون ان النقص اليومى فى البترول بلغ ثلاثة ملايين ونصف مليون برميل يوميا من ١٧ مليون برميل تستخدمها امريكا كل يوم وان النقص فى البترول سيصل الى ٢٠٪ من الاحتياجات الأمريكية .

كما قامت الحكومة الامريكية من جانب آخر بتأجيل - الى أجل غير مسمى - خطتها الخاصة بانشاء مصفاة ضخمة لتكرير البترول فى بورتسماوث بولاية فرجينيا تبلغ نفقاتها ٦٣٥ مليون دولار .

وقد قررت الحكومة الامريكية أيضا الغاء مسابقات المحلات التجارية التى تعتمد على الاضاءات فى الأعياد وبذلك لن تكون هناك شموع كافية هذا العام لتضىء الطريق أمام باب نويل فى أعياد الكريسماس .

كما قرر المسئولون فى البيت الأبيض الاستعاضة عن شجرة عيد الميلاد المضاءة بشجرة أخرى حقيقية لا تحتاج الى أنوار كهربائية .

ومن الجدير بالذكر ان أشجار عيد الميلاد الضخمة التى كانت تقام فى ميادين أمريكا ستخفض الاضاءة فيها بنسب تصل الى حوالى ٨٠٪ !

كما اضطر البيت الأبيض بسبب أزمة الطاقة الى التجاوز عن القيود التى تحددها لائحة الملابس هناك فقد أعلن جيرالد وارين المتحدث باسم البيت الأبيض انه تقرر السماح للموظفين بارتداء البنطلونات المحبوكة بعد ان كان ذلك ممنوعا اتقاء للبرد بعد ان تقرر خفض درجة الحرارة فى أجهزة التدفئة فى البيت الأبيض .

وبعد أيام من خطاب نيكسون . والقلق الذى انتاب الشعب الامريكى والهزة المالية والاقتصادية التى أصابت الشركات الأمريكية . أسرع نيكسون فى صباح يوم ٢٨ نوفمبر بالقاء خطاب أمام مؤتمر اتحاد التجارة الدولى لتخفيف حالة القلق عن نتائج أزمة البترول التى ينتظر ان تبدأ فى الظهور فى قطاعات الصناعة فى يناير ١٩٧٤ .

وقال نيكسون فى خطابه : ان مشكلة الطاقة مؤقتة يمكن التغلب عليها وتحقيق الاكتفاء الذاتى .

ولكنه سارع أيضا فى نفس اليوم بعقد اجتماع مع زعماء الكونجرس من الحزبين وطلب منهم الاسراع باصدار قوانين الحد من استهلاك الطاقة .

وصرح جورج شولتز وزير الخزانة الامريكى بأنه ينبغى على الولايات المتحدة ان ترسم سياستها الخاصة بالطاقة على افتراض ان شحنات البترول العربى لن تستأنف بمعدلها السابق . وقال علينا أن نستفيد من هذا الدرس وإلا فاننا مجانين .

وذكرت صحيفة دالاس نيوز أن الشركات البترولية الامريكية الكبرى تلقت أمرا بتزويد القوات المسلحة الامريكية بكل ما تحتاجه من بترول ومازوت لتعويض شحنات البترول المتوقفة نتيجة للحظر العربى .

وحيث تستخدم القوات المسلحة هناك نصف مليون برميل يوميا .

وفى ٢٩ نوفمبر أعلن كبار المسئولين بالحكومة الامريكية ان الولايات المتحدة تخاطر بفقد اسواقها فى الدول العربية . وبالتعرض لضربة قوية ضد هذه الأسواق اذا لم تسارع بتحسين علاقاتها بالدول العربية .

وأعرب هؤلاء المسئولون عن مخاوفهم من تعرض الولايات المتحدة لكساد اقتصادى وارتفاع معدلات البطالة الى الضعف بعد عدة أشهر بسبب أزمة البترول .

وقد أدلى روجرز ديفيز نائب مساعد وزير الخارجية الامريكية لشئون الشرق الأوسط بشهادة أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب وقال فيها : ان على الولايات المتحدة ان تبذل جهود أكبر لدعم علاقاتها الدبلوماسية بدول الخليج العربى وان تقدم برامج فنية وتعمل على مساعدة الدول المنتجة للبترول على استخدام فائض دخولها فى اقامة صناعات جديدة بها . واذا لم تفعل ذلك فانها ستفقد أسواقها هناك لوجود منافسين لها .

وتحدث أيضا مارنيوس فان جيل مساعد وزير الخارجية لشئون التجارة الدولية فقال : ان بعض شركات الاستيراد العربية بدأت بالفعل فى استيراد منتجات أوربا وان الشركات الامريكية التى تسعى للوصول الى عقود تجارية ضخمة مع الدول العربية قد تصاب بضربة قوية .

كما طالب السناتور الأمريكى جيمز مالكور وهو جمهورى عن ولاية ايداهو أنه يعتقد ان الضرورة تحتم ان تضغط الولايات المتحدة على اسرائيل لتنسحب من أراضى العرب التى تحتلها . وقال للصحفيين وهو فى طريقه لزيادة خمس دول عربية . انه اجتمع مع الملك فيصل وكبار المسئولين السعوديين وعلم منهم أنهم وضعوا مشروعا محددا لإعادة تصدير البترول . ولكنهم لن ينفذوه إلا بعد ان تنسحب اسرائيل من المناطق التى احتلتها فى حرب عام ١٩٦٧ .

وقد أعلن السناتور الديمقراطي هيوبرت همفرى ان النقص فى الأسمدة المستخرجة من البترول نتيجة الحظر على صادرات البترول العربى سوف يؤدى الى نقص انتاج المواد الغذائية فى الولايات المتحدة بدرجة كبيرة .

وقال همفرى - أمام مجلس الشيوخ - اننى بقدر ما أشعر بالاشمئزاز تجاه فرض القيود على الصادرات إلا أنه لا يوجد أى عضو بمجلس الشيوخ - بما فيها أنا - سوف يسمح بخروج المواد الغذائية من الولايات المتحدة لا لشىء إلا لإرضاء «هؤلاء المتعاملين فى ميدان التجارة الخارجية» .

وقد أعلن مسئول امريكى انه حتي لو رفع العرب الحظر فان على البيت الأبيض الامريكى ان يزيد ميزانية عام ١٩٧٤ لواردات البترول الى حوالى ١٢ ألف مليون دولار أى بزيادة قدرها ٣ بلايين دولار بسبب ارتفاع الأسعار .

وقد بدأت بالفعل الشركات الأمريكية فى اتخاذ العديد من الاجراءات لمواجهة أزمة الطاقة .

فقد أعلن عمال شركة الصناعات الكيماوية فى ولاية كارولينا الشمالية أنهم على الاستعداد للتضحية بأجهزة التكيف والعمل فى درجة حرارة لا تزيد على عشرة درجات مئوية .

واشترت شركة النقل الجوى عددا كبيرا من الدراجات للعاملين بها لاستعمالها بدلا من السيارات وقد قدمت صحيفة فى ولاية فريجينيا بابا اعلانيا جديدا للالتقاء بين من لديهم سيارات وبين من يريدون مشاركتهم فى استعمال هذه السيارات لتوفير البنزين .

وأعلن بنك ماتهاتن انه سيقدم قروضا خاصة لمن يريدون شراء أجهزة وأدوات تؤدى الى خفض البترول والكهرباء .

وأوقفت شركة جنرال موتورز انتاج السيارات الضخمة وأعلنت انقاص انتاجها لشهر ديسمبر القادم بحوالى ٧٩ ألف سيارة . ولم يعلن المسئولون عن الشركة عدد العمال الذين ستؤدى أزمة الطاقة الى تعطلهم ولكنها أعلنت ان هؤلاء العمال سيتقاضون ٩٥٪ من أجورهم وان التعطل سيبدأ بالنسبة لهم فى نهاية ديسمبر القادم.

وحذرت هيئات النقل البحرى الدولية من أن أزمة البترول الحالية توشك ان تؤدى بالنقل البحرى الى الشلل مما يشكل خطرا على نقل الأطعمة والمواد الخام اللازمة للصناعة فى مختلف انحاء العالم .

وقد طالبت هذه الهيئات التى تضم معظم دول العالم التى تملك أساطيل تجارية حكومات العالم باعطاء الأولوية فى الحصول على الوقود للسفن بصرف النظر عن اعلامها .

وفى أول ديسمبر قرر الرئيس الامريكى نيكسون انشاء وكالة محلية جديدة لتنسيق عمليات الحكومة الخاصة بمواجهة أزمة الطاقة والاشراف على أية عمليات لتوزيع البترول بالبطاقات . وسيرأسها وليام سيمون نائب وزير الخزانة .

وقد دعا ١٤ عضوا ديمقراطيا فى مجلس الشيوخ الأمريكى – من بينهم جورج ماكجفرت وهيوبرت همفرى المرشحان السابقان لرئاسة الجمهورية – الرئيس نيكسون لاتخاذ خطوات لمنع شركات البترول من تحقيق أرباح مبالغ فيها بسبب نقص البترول .

وقالوا فى خطاب للرئيس نيكسون ان صناعة البترول حققت منذ بداية هذا العام وحتى الأن ارباحا تزيد بنسبة ٦٣٪ عما حققه فى هذه الفترة من العام الماضى .

وطلبوا من الرئيس الامريكى تفسيرا لسبب السماح باستمرار هذه

الزيادة الكبيرة فى الأرباح فى صناعة البترول فى الوقت الذى يطلب فيه من الامريكى العادى تقديم تضحيات بسبب أزمة الطاقة .

وفى يوم الأحد - ٢ ديسمبر - أغلقت محطات البنزين فى مختلف انحاء الولايات المتحدة أبوابها استجابة لطلب نيكسون باتخاذ هذه الخطوة أيام الأحد لتفادى تدهور أزمة البترول .

وقالت وكالة اسوشيتدبرس ان حوالى ٧٥٪ من محطان البنزين فى جميع الولايات أغلقت أبوابها .

وقالت وكالة رويتر ان أصحاب السيارات كانوا يقفون صفوفا طويلة أمام محطات البنزين أمس - السبت لملء جزءاً من خزانات سياراتهم وأضطرت - تبعا لذلك - بعض المحطات الى اغلاق ابوابها يوم السبت بسبب نفاد مالديها من بنزين .

وتقول وكالات الانباء ان أصحاب السيارات فى امريكا لا يعانون بسبب الكميات المحدودة التى تباع لهم فحسب بل ومن ارتفاع الأسعار أيضا . فقد ارتفع سعر الجالون فى نيويورك بنسبة ٣٢٪ مثلا .

وفى ٤ ديسمبر أعلن الدكتور فريد كروفورو مدير معهد الدراسات الاجتماعية الامريكى أن أزمة البترول ستؤدى الى بطالة شديدة لم تشهد لها الولايات المتحدة مثيلا منذ عشرين عاما .

وحذر السناتور ووليليام بروكسماير ان الاجراءات التى قرر الرئيس نيكسون اتخاذها بالحد من الاستهلاك البترول ورفع أسعاره لن تكون كافية لتفادى الأزمة البترولية . وقال ان نيكسون لم يوافق على توزيع البترول بالبطاقات بينما يؤيد هذه الخطوة . ١٥ من خبراء البترول بالولايات المتحدة

وقال ان رفع الأسعار سيؤدى الى تجمد ألوف الفقراء الامريكيين داخل بيوتهم هذا الشتاء . وطالب بروكسماير بتوزيع البترول بالبطاقات وبالمزيد من خفض الاستهلاك البترولى لوزارة الدفاع الامريكية .

وحذر السناتور الامريكى وليم فولبرايت رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بأن أمريكا ستواجه كسادا طويلا بسبب أزمة البترول اذا لم تؤيد المطالب العربية بإعادة كل الأراضى العربية التى احتلتها اسرائيل .

وفى نبأ من نيويورك فان أزمة البترول أدت الى توقف الكثير من الناقلات والسفن التجارية عن العمل فى انحاء العالم .

كما أدت الأزمة الى ارتفاع أسعار البترول فى السوق السوداء فبلغت فى ايطاليا ٨٥ دولار للطن مقابل ٢٥ دولار .

وصرح كبار المسئولين فى الحكومة الامريكية بأن على الشعب الامريكى ان يتوقع ارتفاعا شديدا فى أسعار البترول فى المستقبل القريب .

كما ترددت أنباء بأن سعر البترول قد يصل الى الضعفين خلال الأشهر القليلة القادمة .

وفى السادس من ديسمبر أى بعد معركة أكتوبر بشهرين فقط . أعلنت وزارة الصناعة الامريكية – فى احصائية لها – ان الاسعار ارتفعت بشكل كبير فى الولايات المتحدة بسبب أزمة البترول . فقد بلغت نسبة الزيادة فى أسعار البنزين والمنتجات الصناعية بنسبة ٣٪ فى شهر نوفمبر الماضى .

وحذر – فى واشنطن – تاكيش أزوكا سفير اليابان فى الولايات المتحدة من أن ازدهار الولايات المتحدة سيكون قصير الأجل بسبب أزمة الطاقة وما يترتب عليها من أثار متعددة .

وقال السفير فى خطاب ألقاه فى لوس انجلوس ان أزمة البترول تهدد

بلجوء الولايات المتحدة الى توزيع البترول بالبطاقات هذا الشتاء كما تهدد بعجز بترولى خطير فى أوربا الغربية ربما يشبه الشلل الاقتصادى فى اليابان اذا لم يعد تدفق البترول الى ما كان عليه قبل حرب أكتوبر .

ودعا بعض الطيارين الامريكين فى واشنطن الى خفض عدد رحلات الطائرات الامريكية فى أعياد الميلاد وذلك بسبب قرار خفض عدد الرحلات وضغط المصروفات بسبب أزمة الطاقة . كما طالب سبعة من أكبر شركات الطيران الامريكية السماح لها بخفض رحلاتها الداخلية .

وقالت مجلة «بلا أويل جرام» الامريكية ان ٢١ سفينة امريكية تقف الأن فى الموانى اليابانية كما تقف ٦ سفن أخرى في موانى جنوب أفريقيا وناقلة بترول فى أحد موانى أمريكا .

وقد أعلنت شركة (استيرن ايرلانيز) الامريكية للطيران انها قررت الاستغناء عن خدمات خمسة ألاف من موظفيها فى نهاية شهر ديسمبر بسبب تخفيض عملياتها نتيجة لأزمة الطاقة .

كما أعلنت شركة الخطوط الجوية العالمية الامريكية عن وقف ٢٥. من طياريها بصفة مؤقتة .

ومن جانب أخر أعلن روى أش مدير الميزانية الامريكية انه يتوقع ان تؤدى أزمة الطاقة الى خفض دخل الحكومة الامريكية عام ١٩٧٤ بما يتراوح بين ألفى وثلاثة ألاف مليون دولار .

وقالت صحيفة الفانينا منشيال تايمز البريطانية ان الخطر الحقيقى يكمن فيما اذا قرر العرب شن «حرب العملات» عن طريق تحويل أموالهم من عملة الى عملة أخرى الأمر الذى قد يخلق اضطرابا خطيرا فى أسعار الصرف العالمية .

وقد واصلت الاسعار فى سوق الأوراق المالية فى لندن انخفاضها على التوالى .

ومن جانب آخر صرحت المصادر الدبلوماسية المطلعة فى لندن بأن الدول العربية سحبت أموالا من أرصدتها فى الغرب لدفع ثمن الأسلحة ولكنهم لم يحاولوا سحب الجزء الأكبر .

وقد أعلن الاقتصادى الامريكى والترهيلر أن أزمة الطاقة الحالية ستؤدى الى نقص فى الانتاج القومى الامريكى يتراوح بين ٢٥ - ٣٠ مليار دولار خلال عام ١٩٧٤ وقال ان هذا معناه نقص تصل نسبته الى ٢٪ أو ما معناه توقف النمو الاقتصادى تماما حيث ان هذه النسبة كانت تمثل الزيادة المتوقعة فى الانتاج .

وقال هيلر الذى كان رئيسا لمجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيسين جون كنيدى، وليندون جونسون ان أزمة الطاقة ستؤدى فى نفس الوقت الى بطالة متزايدة خلال عام ١٩٧٤ تصل نسبتها الى ٦٪ .

وقال أيضا : ان المبيعات ستنقص بحوالى ١٥ بليون دولار عام ١٩٧٤ معظمها فى شركات انتاج السيارات .

وقد أعلن السناتور هيوسكوت عقب اجتماع له مع الرئيس الامريكى ان نيكسون يبحث الأن خطة جديدة لتخصيص عشرة ألاف مليون دولار يتم انفاقها على أبحاث الطاقة فى أمريكا خلال السنوات الثلاث القادمة لايجاد مصادر بديلة عن البترول . وقال سكوت ان الرئيس نيكسون على استعداد لانفاق كل الأموال اللازمة لكفالة استقلال الولايات المتحدة فى مجال الطاقة حتى اذا أدى ذلك الى حدوث عجز فى الميزانية .

ومن الجدير بالذكر ان استهلاك البنزين انخفض بنسبة ١٥٪ نتيجة للاجراءات التى اتخذها الرئيس نيكسون .

وفى حفل عشاء أقيم يوم الخميس ١٣ ديسمبر تكريما لأحمد زكى اليمانى وزير البترول السعودى وبلعيد عبدالسلام وزير البترول الجزائرى قال السناتور الامريكى وليام فولبرايت رئيس لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ : ان من حق كل دولة ان تستخدم انتاجها الرئيسى كوسيلة لتحقيق أهدافها . وأضاف : ان استخدام العرب لسلاح البترول يشبه استخدام أمريكا للأسلحة التجارية لتحقيق أهداف سياسية .

وصرح فولبرايت للصحفيين بعد انتهاء الحفل بأن الدول العربية ستزيد من انتاجها لتغطية احتياجات السوق العالمية اذا ما تم انسحاب اسرائيل من الأراضى المحتلة وتم الوصول الى حلول عادلة لمشاكل اللاجئين الفلسطينين .

وفى ١٤ ديسمبر وقبل زيارة هنرى كسينجر للقاهرة . تحدث عن أزمة الشرق الأوسط وما اذا كانت أزمة الطاقة هى نتيجة لهذه الحرب أم ان لها أسباب أخرى . فقال :

علينا ان نذكر الأسباب الأكثر عمقا لأزمة الطاقة .. وهى ليست ببساطة نتاج الحرب العربية الاسرائيلية . انما هى العاقبة الحتمية للزيادة الضخمة العالمية للمطالب التى تتجاوز العرض . وحرب الشرق الأوسط جعلت الأزمة أزمة حادة .. ولكن الأزمة كانت أتية على أية حال . وحتى لو استؤنف تدفق البترول بمعدلات ما قبل الحرب فان مشكلة مجاراة مستوى البترول الذى ينتجه العالم لمستوى البترول الذى يستهلكه ستظل قائمة . والحل الطويل الأجل الوحيد هو بذل مجهود لتزويد منتجى البترول بحافز لزيادة انتاجهم ، ولتشجيع المستهلكين على استخدام متوفر للبترول بصورة أكثر تعقلا ولتطوير مصادر بديلة للطاقة . وهذا تحدى تستطيع الولايات المتحدة ان تتغلب عليه وحدها بصعوبة كبيرة ولا تستطيع أوربا ان تتحمله

فى عزلة عن غيرها . ونحن نفضل بكل قوة مشروعا مشتركا الأمر الذى تحتاجه أوربا . ولتحقيق هذا الغرض اقترحت الولايات المتحدة ان تنشىء دول أوربا وامريكا الشمالية واليابان هيئة عاملة للطاقة تتألف من أفراد بارزين ذوى هيبة تكلف بأن تضع فى غضون ثلاثة شهور برنامج عمل مبدئى للتعاون فى كافة مشكلة الطاقة .. ونحن نترك للدول التسع ان تقرر ما اذا كانت تفضل الاشتراك فى هذا المشروع دول سوق المجتمع الأوربى .

وسيكون هدف هذه الهيئة هو ضمان توفير الطاقة اللازمة بتكاليف معقولة وعليها ان تضع المبادئ الغريضة للتعاون وان تبدأ العمل فى نواحى معينة وهى : الاقتصاد فى الطاقة عن طريق استخدام أكثر تعقلا للامدادات الحالية للطاقة وتشجيع اكتشاف وتطوير مصادر جديدة للطاقة . واعطاء المنتجين حافزا لزيادة الانتاج وتوفير برنامج دولى للبحوث لتطوير تكنولوجيا جديدة تستخدم الطاقة بقدر أكثر فاعلية وايجاد بديل للبترول . وسوف تكون الولايات المتحدة مستعدة للمساهمة بمهاراتها الخاصة فى نواحى معينة كتطويل قيعان البحر العميقة .

ولا يجب ان تكون تلك الهيئة العامة للطاقة ان تدعى الدول المنتجة للطاقة الى الانضمام اليها من البداية فيما يتعلق بأية أمور ذات مصلحة مشتركة .

كما ان الولايات المتحدة مستعدة ان تسهم مساهمة مالية وعينية كبيرة فى سبيل هدف حل مشكلة الطاقة ذو أساس مشترك .. ان أزمة الطاقة فى ١٩٧٣ يمكن ان تصبح المعدل الاقتصادى فى عام ١٩٧٣ وان هذه الخطورة الكبرى فى سبيل البشرية تتخذها أمريكا وشركاؤها لمصلحة البشرية .

وأكد جورج شولتز وزير الخزانة الامريكية ان امريكا وجدت مصادر أجنبية تمدها بالبترول وتساعدها على ان تعوض جزئيا توقف الامدادات

البترولية العربية .. وأضاف شولتز فى مأدبة الغداء الى أقامها للصحفيين الامريكيين - ۲. ديسمبر - ان الولايات المتحدة الامريكية ستمتنع من الأن فصاعدا عن نشر الاحصائيات الخاصة بنسب وارداتها من المنتجات البترولية من كل دولة لكى لا تسبب أى ازعاج لموردى هذه المنتجات .

ورفض وزير الخزانة الامريكية ان يوضح ما اذا كان ضمن هؤلاء الموردين بلاد عربية .

وفى ١٥ ديسمبر قام هنرى كسينجر بزيارة للمملكة العربية السعودية استغرقت يوما واحد . وقد التقى خلالها بالملك فيصل حيث استغرق هذا اللقاء ساعتين . وصرح هنرى كسينجر عقب المقابلة انه قد سلم رسالة للملك فيصل من الرئيس نيكسون . قال انه بحث مشكلات تهم العالم كله . وان التفاهم المتبادل ساد جميع الاجتماعات . وقد تعمقت الثقة بيننا وسوف يتم التوصل قريبا الى «حل للمشكلات التى تهمنا » .

وقال بعض الامريكيين المرافقين لكيسنجر : ان الدول العربية ربما تستأنف تزويد الولايات المتحدة بشحنات محدودة من البترول ولكن بشرط ان يتحقق أولا تقدم فى مؤتمر السلام بجنيف .

إلا أن وكالة الأنباء الألمانية الغربية اذاعت من الرياض ان الملك فيصل تمسك بموقفه المتشدد ازاء استمرار حظر البترول أثناء محادثاته مع كسينجر وان فيصل رفض ان يرفع الحظر البترولى كمبادرة من جانبه تتوافق مع بدء مؤتمر جنيف . وان كسينجر لم يجد من الملك استجابة لعرضه الخاص بضمان امريكى سوفيتى مشترك لانسحاب اسرائيل من الأراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧ .

وقالت الوكالة ان المصادر العليمة فى الرياض ذكرت ان الملك فيصل أبلغ كسينجر انه - بالتضامن مع الزعماء العرب الأخرين - يطالب بتخلى

اسرائيل عن الأراضى التى احتلتها وبعودة القدس للعرب .

ومن جانب أخر صرح عمر السقاف وزير الخارجية السعودى وهو فى وداع كسينجر بأنه يأمل ان تتضح قريبا نتائج محادثات كسينجر فى الرياض .

وفى مؤتمر صحفى يوم ٢٩ ديسمبر وبمناسبة انتهاء عام ١٩٧٣ أعلن هنرى كسينجر وزير الخارجية الامريكى ان صورة العالم قد تغيرت بشكل أساسى نتيجة لأحداث الربع الأخير من هذا العام . وفى مقدمتها حرب الشرق الأوسط . وهذا يتطلب اعادة تقييم السياسية الخارجية الامريكية تقييما جذريا آثار حرب أكتوبر على الوفاق الامريكى السوفيتى وعلى امدادات البترول العالمية وخاصة ما يتعلق باستخدام البترول كسلاح مد ضد اقتصاديات الغرب . وهو ما قد يشجع الدول الأخرى على استخدام ثرواتها من المواد الخام كسلاح ضد اقتصاديات الدول الغربية .

ومع نهاية ديسمبر عام ١٩٧٣ بدأت الشركات الكبرى فى اجراءات فصل عشرات الألوف من العاملين فيها واغلاق بعض مصانعها بسبب أزمة البترول وأعلنت شركة جنرال موتورز كبرى شركات انتاج السيارات فى العالم والتى تملك عشرة مصانع فى الولايات المتحدة تصل ٣٨ ألف من عمالها ابتداء من ٢١ يناير ١٩٧٤ والاستغناء عن عمل ٤٨ ألف شخص أخرين للفترة عشرة أيام من كل شهر .

وصرح ريتشارد حسبرج مدير الشركة بأن قرارات حظر البترول العربى هى السبب فى هذه الاجراءات لأن الطلب على سيارات الشركة انخفض خلال الشهرين الماضيين بنسبة ٣٠٪ فيما يتعلق بالاحجام الكبيرة .

وقررت الشركة اغلاق بعض مصانعها مؤقتا . وتغيير سياستها الانتاجية وخفض الانتاج عموما بنسبة ١٢٪ فى عام ١٩٧٤ وسوف يقتصر

العمل على وردية واحدة فى سبع من مصانع الشركة العشرية وقد أثرت هذه القرارات على ٢٨٠٠ ألف شخص من العاملين بها .

وأعلن المسئولون فى ثلاث من أكبر شركات الطيران الامريكية فصل ٣ الاف شخص آخرين بالاضافة الى ١٧ ألف فصلوا منذ بدء أزمة البترول وسيتم فصل ٦٠٠ أخرين فى أول يناير ١٩٧٤ .

واذا كانت ردود الفعل السابق عرضها على سبيل المثال . قد أصابت الولايات المتحدة وحتى لو كان ذلك على سبيل الرمز كما يقول كسينجر . فما بالنا ولو كان قطع أو حظر البترول عن الولايات المتحدة أكثر من كونه رمزا ؟!

ولم يقتصر رد الفعل على الحياة المدنية والعامة والرفاهية الأمريكية . بل الأخطر من ذلك . وكما يخشى الامريكان دائما على الأمن القومى لبلدهم كدولة عظمى وفى مواجهة قوى عظمى أخرى . فان رد الفعل قد امتد الى الأمن القومى لبلدهم كدولة عظمى وفى مواجهة قوى عظمى أخرى . فان رد الفعل قد امتد الى الامن القومى الامريكى ليس فقط داخل حدود الولايات المتحدة بل شمل امنها القومى الواسع المنتشر في قواعد ومواقع ومناطق محددة فى العالم . وحيث ان كل دولة بها قاعدة أمريكية كجزء من الأمن القومى الامريكى الشامل الواسع . أصبحت فى خيار بين الحفاظ وحماية هذا الجزء أو الحفاظ على مصالحها الذاتية .. وقد تجلى ذلك فى مواقف هذه الدول المعلنة دون خشية .

وفى هذا الصدد ذكرت وكالة كيود واليابانية للأنباء ان شركات البترول اليابانية تجرى مفاوضات مع السلطات العسكرية الامريكية فى اليابان حول وقود الطائرات النفاثة ابتداء من يناير القادم (١٩٧٤) نتيجة لقرارات الدول العربية بالحد من انتاج البترول .

وذكرت الوكالة ان القوات الامريكية تشترى ٦ ملايين برميل من الوقود لطائراتها سنويا من خمسة شركات بترول يابانية .

وفى أول نوفمبر أعلنت وزارة الدفاع الدانمركية ان مناورات حلف الأطلنطى فى الدانمارك قد لا تستكمل بسبب حظر تصدير البترول العربى ولذلك فقد دعا ميلر وزير الدفاع الدانماركى الدول الأعضاء فى الحلف والمشتركة فى المناورات التى ستجرى من يوم ١٤ الى ٢١ نوفمبر الحالى ان تحضر قواتها ومعها الامدادات اللازمة لها من البترول .

وفى اليوم التالى قرر السلاح الجوى الأمريكى الغاء عدد كبير من الرحلات الجوية التدريبية فوق الأراضى الامريكية لطائرات السلاح الجوى توفيرا للوقود .

وقد رفض المتحدث بلسان السلاح الجوى الامريكى مناقشة هذه الخطوة ولكنه أعلن ان المقدرة القتالية للطيارين الامريكيين لن تتأثر نتيجة لهذا القرار .

واذاعت وكالة الأنباء الفرنسية فى ٣ نوفمبر أيضا أن حلفاء الولايات المتحدة رفضوا ان يتقاسموا معها وارداتهم البترولية . وزاد من حدة الأزمة ان كندا التى تصدر الى الولايات المتحدة مليون جالون يوميا قررت زيادة الضريبة على البترول من ٤٠ سنتا على البرميل الى ٩ر١ دولار . ولكن الأمر لم يتوقف عن هذا الحد بل انه فى اليوم التالى - ٤ نوفمبر - قد أعلنت السعودية انها قطعت بترولها عن كندا خشية ان تحصل الولايات المتحدة الامريكية على ما تحتاج اليه من البترول عن طريق كندا .

وعن الحلفاء أيضا أعلن فرانسيسكو تاتا وزير الاعلام الفيلبينى فى مانيلا ان رئيس الجمهورية فرديناند ماركوس قد أصدر تعليماته الى وزارة الخارجية للتشاور مع السفارة الامريكية حول احتمال خفض امداد البترول

والقوى الكهربائية الى القواعد الأمريكية فى الفلبين .

كما أعلنت الحكومة الفلبينية عقب صدور قرار مؤتمر الكويت على الفور ان القواعد الامريكية فى الفلبين ستعانى مشاكل حادة وخطيرة وأعلنت الحكومة ان الدول العربية وافقت على بيع البترول لها بشرط عدم تقديمه للقواعد العسكرية الامريكية وبشرط الا يتم تكرير البترول الخام فى المعامل الامريكية فى الفلبين والمعروف ان هذه القواعد ضخمة تضم حوالى عشرين ألفا من العسكريين الأمريكان وعائلاتهم .

وفى ١٢ نوفمبر اعلنت قيادة القوات الامريكية فى تايلاند انها قررت الغاء رحلات الطيران العسكرى التدريبية بسبب أزمة الطاقة . ويصل عدد القوات الامريكية فى تايلاند الى ٣٨ ألف جندى و ٣٥٠ طائرة من بينها خمسون طائرة من طراز ب - ٥٢ الضخمة .

وبعد ذلك بأيام وفى ١٦ نوفمبر بالتحديد أعلن وزير الدفاع الامريكى ان ١٥ دولة أوقفت امدادات البترول عن القواعد العسكرية الامريكية القائمة فى أراضيها لان الدول العربية تراقب الأماكن التى ينقل اليها البترول .

وقال الوزير الأمريكى انه تقرر خفض ساعات التدريب فى القوات الجوية الامريكية بنسبة ١٨٪ ووضع حد أقصى لسرعة العربات التابعة لوزارة الدفاع قدر بـ ٥٠ ميلا .

وأعلنت وزارة الدفاع الامريكية انها قررت ان تحول نسبة من امدادات الوقود المخصصة للأغراض المدنية للاستخدام الحربى .

وأعلنت سنغافورة التى تملك أضخم معامل التكرير فى منطقة جنوب شرقى أسيا انها لن تقدم المنتجات البترولية للقوات الامريكية فى الباسفيكى بسبب التهديدات العربية بقطع البترول عن الجزيرة .

وسيؤثر قرار المنع على الاسطول السابع الامريكى والطائرات الامريكية فى قواعد تايلاند والوحدات الامريكية البحرية فى أسيا .

بل وبعد شهر من قطع البترول عن الولايات المتحدة ..

فقد أصدرت البحرية الأمريكية أوامرها الى سفنها بالحد من سرعتها حيث ان تخفيض معدل شحنات البترول العربى الى أمريكا من البحرين أدى الى نقص الكمية التى يحصل عليها الاسطول الامريكى من هذا البترول بحوالى ١٢٫ ألف برميل يوميا ولذا أعلن الأسطول الأمريكى انه بصدد اجراء تجارب على نوع من الوقود السائل المستخرج من الفحم لتشغيل بعض قطعه .

وقد اقترح ويليام كلمنيت مساعد وزير الدفاع الامريكى خفض معدل استهلاك الجيش الأمريكى للطاقة بنسبة ٦٪ ويمثل خفضا لحوالى ٥ر٢ من الاستهلاك الكلى فى الولايات المتحدة .

وقد بدأ تنفيذ عدة اجراءات داخل الولايات المتحدة وفى القواعد الامريكية بالخارج لتحقيق هذا الهدف وخفضت أجهزة التدفئة فى وزارة الدفاع وهبط معدل الحرارة عن ٢٤ درجة مئوية الى أقل من ٢٫ درجة .

ومن جانب أخر فقد تدخل البرلمان الأمريكى فى هذا الأمر حيث قررت لجنة مشتركة من مجلس الشيوخ والنواب الامريكيين حظر شحن البترول الامريكى الى الهند الصينية . ومع مراعاة توفير الوقود للطائرات والمعدات العسكرية الامريكية الموجودة فى تايلاند .

وقد أعلنت أيضا وزارة الدفاع الأمريكية انها قد تجرى خفضا جديدا فى استهلاكها من البترول .

وفى ٢٥ ديسمبر أعلن ماسايوسن أوهيرا وزير الخارجية اليابانى في

طوكيو أن القوات الامريكية الموجودة فى اليابان ستتوقف ابتداء من منتصف يناير القادم عن الحصول على امداداتها البترولية من اليابان بسبب الأزمة البترولية وذلك بناء على طلب الحكومة اليابانية .

وهكذا . وقد بدأنا فى بداية هذا الفصل بعرض بتشكيل وحدة يرأسها هنرى كسينجر وزير الخارجية ومستشار الأمن القومى الأمريكى وتأكدنا انه لم يتحرى الأمانة والصدق بالنسبة لاحتمالات المساس بالأمن القومى الأمريكى لأنه صهيونى . أراد ان يفيد اسرائيل على حساب ملايين المواطنين الأمريكان .

ونجح العرب فى شن أكبر وأهم وأخطر معركة داخل حدود الولايات المتحدة – كقوة عظمى دون أن يتحرك جندى عربى واحد الى هذه الحدود .. انما كان ذلك بمعركة البترول ..

الفصل السادس :

حصار بترولي للولايات المتحدة في فارتين؟!

فى هذا العرض . سنجد ان العرب لم يكتفوا بقطع البترول عن الولايات المتحدة فحسب . بل أنهم أغلقوا أى قنوات كانت تمدها بالمنتجات والمشتقات البترولية .

ومن هذه الدول هولندا وكندا . واحداهما أوربية وهى هولندا والأخرى فى القارة الأمريكية على حدود الولايات المتحدة وهى أقرب دولة تصدر اليها مشتقات البترول .

وان كان العرب قد قطعوا البترول عن هولندا لمساعدتها وانحيازها لاسرائيل فان الهدف بالوجه الأخر هو حصار الولايات المتحدة التى تستورد منها بعض المنتجات البترولية . ولنفس هذا الهدف أيضا قطع العرب البترول عن كندا المتاخمة والتى تعد أقرب معمل بترولى للولايات المتحدة الأمريكية .

وقد أصدرت الدول العربية المنتجة للبترول قرارها بقطع البترول عن هولندا . رغم اصدارها بيانا رسميا تنفى فيه تحيزها لاسرائيل وتؤكد التزامها بتأييد قرار مجلس الأمن الذى يطالب بانسحاب اسرائيل .

إلا أن السعودية فرضت حظرا على تزويد هولندا بالبترول وذلك بعد أيام من مؤتمر الكويت . وتعد سابع دولة عربية منتجة للبترول تقرر حرمان هولندا من البترول .

وبهذا تبلغ كمية البترول التى فرضت الدول العربية الحظر على ارسالها الى هولندا ٧ر٤٠ مليون طن وجملة واردات هولندا من البترول ٦٨ مليون طن . وكانت السعودية تعتبر الدولة الرئيسية المصدرة للبترول الى هولندا .

ومن ناحية أخرى صرحت المصادر المسئولة فى وزارة الاقتصاد الهولندية بأنه فى حالة اقدام الدول العربية مجتمعة على وقف صادراتها من البترول الى هولندا فان بلادهم سوف تفقد ٦٠٪ من وارداتها البترولية وتبقى ايران

هى المصدر البترولى الوحيد لهولندا .

بل وصل الأمر الى انه في ٢١ أكتوبر قرر مجلس قيادة الثورة العراقى تأميم حصة هولندا فى شركات نفط البصرة «عقابا لهولندا على موقفها العدائى السافر ومساندتها للعدو الصهيونى» لأنها عملت بمثابة نقطة عبود شحنات الأسلحة الأمريكية الى اسرائيل .. وكانت هولندا تتملك ٦٠٪ من رأس مال الشركة .

وازاء ذلك أعلن – فى ٢٧ أكتوبر – جوب دين بول رئيس وزراء هولندا ان الموقف خطير . وانه تجرى حاليا محاولات لاقناع الدول العربية بأن قرارها ليس له ما يبرره . وقال أيضا أمام عدسات التليفزيون ان بلاده عبرت عن رأيها واضحا بشأن النزاع فى الشرق الأوسط . ومنذ نشوب القتال أيدت قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) وأضاف انه ليس مسئولا عن وجود مؤيدين أو معارضين لاحدى القضايا .

ومن هذه المحاولات التى أشار اليها رئيس وزراء هولندا استقبال اسماعيل فهمى وزير الخارجية بالنيابة فون أوختى سفير هولندا بناء على طلب السفير لابلاغه وجهة النظر الرسمية للحكومة الهولندية .

وعقب انتهاء اللقاء . أعلن السفير ان حكومة هولندا لاتزال متمسكة برأيها فى ان الحل السياسى لمشكلة الشرق الأوسط يجب ان يكون على أساس قرار مجلس الأمن بكل بنوده كاملة . وانها ترى ان التسوية العادلة لمشكلة اللاجئين تعتبر عنصرا ضروريا لكل التسوية الخاصة بمشكلة الأراضى بل هى مرتبطة بها ارتباطا كاملا .

وفى هولندا عقد وزير الخارجية والشئون الاقتصادية الهولندى مؤتمرين صحفيين يوم ٣٠ أكتوبر أعلنا فيهما الجهود المضنية التى تبذلها هولندا للخروج من حصار المقاطعة العربية . وكذلك الاجراءات التى اتخذتها

الحكومة الهولندية لمواجهة نقص امدادات البترول وجهودها لاقناع الدول العربية بموقفها المؤيد للعرب والقضية الفلسطينية وانسحاب اسرائيل الى خطوط ١٩٦٧ وذلك فى محاولة لعدول الدول العربية عن قرارها الذى اتخذته بحظر ارسال البترول العربى لهولندا .

وقد أعلن لود لوبرز وزير الشئون الاقتصادية انه تم اتخاذ قرارات تخول للحكومة الحق فى توزيع الوقود بالبطاقات ويمنع استخدام السيارات لتوفير من ٦ الى ١٠٪ من استهلاك البنزين .

كما وجه نداء الى السائقين بقيادة سياراتهم بسرعة معقولة اقتصادا فى استهلاك الوقود . واستثنى من قرارات الحكومة هذه سيارات البوليس والاسعاف والنقل العام وأوضح لوبرز ان هذه الاجراءات تمثل المرحلة الأولى من القيود وترتبط بتطور الأحداث.

أما ماكس فان دير ستويل وزير خارجية هولندا فقد تحدث فى مؤتمره الصحفى عن الأثار التى ستعرض لها أوربا كلها نتيجة قرار الدول العربية المنتجة للبترول ضد هولندا . وقال ان على الدول الأعضاء فى السوق المشتركة ان تتفاهم فيما بينها فى هذا الشأن لأن مقاطعة هولندا سيكون لها أثر خطير على امدادات دول السوق كلها بالبترول .

وذكر دير ستويل ان هولندا تؤيد الحق العربى والحقوق الفلسطينية وانسحاب اسرائيل الى خطوط ١٩٦٧ وانها لم تبعث أسلحة أو متطوعين الى اسرائيل وان طائرات شركة الخطوط الجوية الملكية الهولندية لم تقم بنقل أسلحة الى اسرائيل .

وقال ان بلاده مستمرة فى جهودها لشرح وجهة نظرها للدول العربية لازالة ما اسماه بأسباب سوء التفاهم الذى ثار حول موقف هولندا .

كما أشار الى اتصالات هولندا بدول السوق الأوربية المشتركة حول

الموضوع .

ولكن فى أول مؤتمر اعترفت حكومة هولندا بفشل النداء الذى وجهته لدول السوق الأوربية المشتركة للتضامن معها فى تخفيف أزمة الطاقة التى تعاني منها وذلك عن طريق اعادة تصدير هذه الدول للبترول العربى حظرا على البترول الذى تصدره لدول السوق .

ثم أصدرت حكومة هولندا فى - ذات اليوم - لمواجهة أزمة الطاقة قوانين . بأن يتعرض كل شخص يخالف قرار منع استخدام تسيير السيارات الخاصة ايام الأحاد الى الحبس أو دفع كفالة مالية تعادل ٤. ألف دولار واذا عاود خرق هذا القرار فانه يتعرض لمصادرة سيارته .

وتبعا لذلك وبعد عدة أيام أعلنت مصادر البوليس ان الهولنديين الذين لم يلتزموا بقرار منع تسيير السيارات الخاص فى أيام الأحاد تعرضوا لمصادرة سياراتهم مؤقتا توطئة لتقديمهم للمحاكمة للحكم عليهم بالسجن لفترة قد تصل الى ٦ سنوات وغرامة مالية توازى ٤. ألف دولار .

وكان قد تم القبض على ٤٥ مواطنا هولنديا لمخالفتهم .

وفى ٩ نوفمبر كانت الصورة فى هولندا بدون بترول تبدو كالأتى :

استخدم أهالى هولندا «قباقيب العجل» والدراجات وساروا على الاقدام او امتطوا الجياد فى شوارع مدنهم وبعضهم خرج بقوارب التجديف أو نظم رحلات «جلوس» في منتصف الطرق الكبرى أو ذهب الى ملاعب كرة القدم فى عربات تنتمى الى القرن التاسع عشر وتجرها خيول تهتز أعرافها .

وتلك هى صورة هولندا وسكانها في يوم الأحد - يوم العطلة الأسبوعية - أول يوم يمر على البلاد بلا بترول منذ أزمة السويس عام ١٩٥٦ .

ولحسن حظ الهولنديين وهم أقل من ١٣ مليون نسمة فان بلادهم مسطحة لا يتجاوز أطول جبل فيها ١٠٠ قدم وان لديهم ٧ ملايين و ٣٠٠ دراجة .. وقد خرجت معظم هذه الدراجات فى يوم العطلة عملا بأوامر الحكومة .

كما يوجد فى البلاد ٣ ملايين سيارة خاصة لم تأذن السلطات بأن تعمل منها سوى ١٦ ألف سيارة . للأطباء والقساوسة وغيرهم من أصحاب الحرف الضرورية . وكذلك للدبلوماسيين والأجانب .

وبالنسبة لسيارات الاسعاف والبوليس والأطفاء فقد عملت كالمعتاد .

أما سفن النزهة التى تسير بالمحركات فقد منعت منعا باتا .

وقد ازدحمت القطارات وسيارات الأوتوبيس والتروللى بجماهير الهولنديين المتنقلين الى أماكن بعيدة وهو حشد يمثل ٥٠٪ أكثر من المعتاد فى أيام الآحاد .

وفى امستردام - وهى مدينة تعدادها مليون نسمة - تضاعفت عدد سيارات الأجرة من ٣٠٠ الى ٦٠٠ لنقل الركاب ولكن لوحظ ان الهولنديين تجنبوا ركوبها مما أدى الى قلة التعامل معها ومن ثم شكوى السائقين .

وقد شاع القلق الواضح فى هولندا وبدأت اجراءات استثنائية بعد امتناع الدول العربية عن امدادها بالبترول .

وقد أعلنت وزارة الشئون الاقتصادية فى هولندا انه يحتمل ان يبدأ العمل بخطة الطوارئ التى أعدتها الحكومة ابتداء من عطلة الاسبوع . وتقضى الخطة بمنع استخدام السيارات يوم الأحد إلا لأسباب استثنائية .

وذكر متحدث باسم وزارة الاقتصاد فى هولندا ان خبراء الحكومة بحثوا احتمالات توزيع البترول بالبطاقات فى هولندا بعد أن توالت قرارات الدول

العربية بقطع البترول عنها لموقفها المعادى للعرب . كما اتخذت عدة اجراءات أخرى تختص بالاستهلاك .

وتقول وكالة الأسوشتيدبرس انه مهما كانت قيود استخدام البترول فعالة في هولندا فان الحظر العربى يهددها بأخطر المتاعب لأنها لا تواجه أزمة طاقة فحسب بل وأزمة اقتصادية أيضا فانها لم تستهلك فى عام ١٩٧٢ غير ٢٣ مليون طن من البترول الخام الذى استوردت منه ٩ر١٣ مليونا والباقى تصدره للخارج بعد تكريره وتصنيعه .

وقد وصف المسئولون فى شركات البترول بهولندا الوضع بأنه «مثير للانزعاج» وخاصة بعد ان فرضت السعودية حظرا على تصدير البترول الى هولندا لأن ٢٥٪ من واردات البترول الى هولندا تصل من السعودية .

ومن جانب آخر تتهم دوائر رجال الأعمال الحكومة الهولندية بأنها تصرفت فى الأزمة الحالية بدون تفكير وعجزت عن كبح جماح مشاعرها المتعاطفة مع اسرائيل من أجل المصلحة العليا للبلاد .

وقد أوضح بعض المسئولين ان خطورة الموقف تتمثل أيضا فى البطالة التى تنجم عن وقف العمل فى معامل تكرير البترول بميناء نوتردام وهذه المعامل تغذى بعض الدول الأوربية الى جانب هولندا نفسها .

وتقول مصادر لاهاى ان الحكومة الهولندية تخوض حربا على ثلاث جبهات . داخل نطاق السوق الأوربية المشتركة وفى اطار علاقاتها بالعواصم العربية وعلى الصعيد الداخلى .

ومن جانب آخر حيث قطعت ليبيا البترول عن هولندا فانها أيضا تواجه موقفا خطيرا . وتعتبر ليبيا هى الدولة الثامنة التى قامت بهذا الاجراء .

وفى بروكسل حيث يجتمع وزراء خارجية دول السوق الأوربية المشتركة

حيث سيتم بحث عدة موضوعات منها الطلب الذى تقدمت به هولندا لتتبادل دول السوق ماالديها من مواد بترولية وذلك بهدف ان تتمكن هولندا من مواجهة المقاطعة العربية . وان كانت فرنسا وانجلترا قد سبق واعلنتا معارضة هذا الطلب .

وقد خيمت الأزمة بالفعل مناخ الحياة اليومية فى هولندا حيث وصفت وكالات الأنباء هذه الحياة بأنه قد اختفى منها روح الأجازة تماما يوم الأحد بسبب قرار الحكومة بمنع استخدام السيارات الخاصة وقد ظهر الوجوم والأستياء على وجوه الهولنديين فى شوارع المدن .

وعلق البعض على هذه الاجراءات - كما تقول الوكالات - بأن اللوم بالكامل فى هذه الكارثة يقع على حكومتنا التى اتخذت موقفها الموالى لاسرائيل ونظمت المظاهرات لتأييدها .

كما يقول الخبراء الصناعيون ان الأزمة البترولية ستؤدى الى بطالة فى هولندا كما ستؤدى الى نقص الانتاج الصناعى الذى كان يحقق زيادة سنوية قدرها ٩٪ .

ونتيجة لذلك فان الخبراء يتوقعون ان نصف معامل التكرير الهولندية ستتوقف عن العمل نتيجة للقرارات العربية .

وقالت الوكالة الفرنسية ان نداءات هولندا من أجل التضامن بين دول السوق الأوربية المشتركة لا تجد أى صدى حتى الأن . وقد عقدت لجنة بروكسل اجتماعا طويلا لتحديد المقترحات التى ينبغى ان تصوغها ولكنها لم تتخذ أى قرار .

وقد أشارت الدوائر الأوربية الى ان الصعوبات التى تواجهها الدول التسع فى التعبير عن التضامن مع دولة عضو حرمت من ٨٠٪ من مصادر بترولها انما ترجع الى سببين : الأول هو خوف بعض الدول من التعرض لنفس

المعاملة من جانب الدول العربية . والثانى هو اختلاف وجهات النظر حول موضوع السوق البترولى وكيفية تنظيمه .

كما حذرت الجزائر فى صحيفة المجاهد اليومية الجزائرية جميع شركات الطيرات الأوربية من تزويد شركة الخطوط الجوية الهولندية بالوقود . ولاحظت الصحيفة الحكومية ان الشركات الجوية الأوربية تعقد اجتماعات بهدف مناقشة نقص الوقود وتقسيمه فيما بينها . وتساءلت عما اذا لم يكن ذلك احدى الوسائل لتحويل جزء من البترول الى هولندا وتزويد شركة الخطوط الجوية الهولندية به بوفرة.

وتبعا للموقف الجزائرى من هولندا . فان مسئولان جزائريان من شركة البترول الجزائرية (سوتاتراك) قد أرغما ناقلة البترول الايطالية كونيليانو (١٨.٢.) على اعادة ما تم تفريغه من البترول فى سيناء روتردام . كانت الناقلة قد بدأت تفريغ شحنتها فى الميناء الهولندى .ولكن المسئولين الجزائريين صعدا الى السفينة وارغما ربانها على اعادة شحن البترول الذى تم تفريغه فعلا .. ونفذ ذلك فيما عدا ...٢ طن كانت قد أفرغت فى سفينتين صغيرتين قد أقلعتا الى المانيا الغربية . وبعد اعادة شحن البترول الذى كان قد تم تفريغه اقلعت الناقلة الى ميناء انقرس ببلجيكا.

وصرح متحدث باسم شركة الملاحة التابعة لها الناقلة بأن البترول كان سيتم تفريغه فى وجهته الأصلية بميناء هامبورج الالمانية ولكن ضيق مساحات التخزين فى الميناء هو الذى أرغم السريان على تفريغه فى روتردام بهولندا ومنها يرسل بحرا الى المانيا الغربية .

وقد تصاعدت حدة الأزمة فى هولندا . حيث تدرس الحكومة الهولندية زيادة الحظر على استخدام السيارات الخاصة الى يومين فى الأسبوع بدلا من يوم واحد . كذلك تبحث السلطات الهولندية منع قيادة السيارات منعا تاما

خلال ساعات معينة كل يوم وقطع الكهرباء يوميا عدة ساعات .

ولكن من جانب آخر ذكرت صحيفة «تووف» الهولندية أن اندونيسيا قدمت عرضا سريا بتقديم خمسة ملايين طن من البترول سنويا لهولندا لتخفيف حدة أثار المقاطعة البترولية العربية لها .

وامعانا فى تحدى الموقف العربى وصل إلى ميناء حيفا الاسرائيلى يوم ١٤ نوفمبر ٦٠ سائقا سيارة هولنديا ومعهم سياراتهم التى تزن ٢٥ طنا للمساعدة فى تخفيف أزمة المركبات والسائقين فى اسرائيل نتيجة الحرب .

وازاء ذلك أكد المسئولون فى السعودية لممثل حكومة هولندا الذى يقوم بجولة فى عواصم دول البترول العربية . تصميم السعودية على استمرار قطع بترولها عن هولندا وعن جميع الدول المعادية للقضية العربية وانها لن تتراجع عن هذا الموقف إلا اذا أثبتت هولندا عكس ذلك بمواقف محددة وعلنية .

وفى لاهاى حذر رئيس وزراء هولندا من أن بلاده ستوقف صادرات الغاز الطبيعى إذا لم تنفذ الدول الأعضاء فى السوق الأوربية المشتركة - فيما يتعلق بالبترول والمنتجات البترولية - النصوص الخاصة بحرية مرور السلع داخل السوق .

وهاجم رئيس الوزراء الهولندى موقف بريطانيا وفرنسا ازاء الحظر العربى على شحن البترول إلى هولندا وقال أنه موقف يثير الشعور بخيبة الأمل .

ومن جانب آخر تحاول الحكومة الهولندية جاهدة أن تحصل على البترول من الدول الأوربية الأخرى فى السوق المشتركة على كميات من البترول لمواجهة كارثة قطع البترول العربى عنها ولكن ذلك بلا فائدة .

ثم عاد رئيس الوزراء الهولندى وأعلن أن موقف بلاده البترولى يزداد سوءا . ولذلك فان الحظر على استخدام السيارات يوم الأحد سيمتد لثلاث ساعات أخرى أكثر من المدة السابق تحديدها ذلك لأنه تبين ان اقبالا شديدا على استخدام السيارات بعد منتصف ليلة الأحد مما يؤدى إلى زيادة استهلاك البترول .

وقد أعلنت الحكومة أنه سيتم تطبيق نظام توزيع البترول بالبطاقات اعتبارا من ٧ يناير ١٩٧٤ وان كوبونات التوزيع سيتم طرحها خلال ١٠ أيام .

وفى خطاب وجهه جوب دين رئيس وزراء هولندا للشعب الهولندى قد حذر ونصح بالاستعداد لمواجهة مستقبل اقتصادى قاس والعيش على الضروريات بسبب أزمة البترول . كما تحدث عن تضحيات قادمة وعن تغيير فى أسلوب الحياة . وان الهولنديين لن يروا العالم بعد الآن كما كانوا يرونه من قبل . وان العمالة والرخاء يواجهان الخطر .

وقال أن حظر البترول العربي عن هولندا يعنى خفض امدادات هولندا البترولية بما يتروواح بين ٢٠٪ و ٣٠٪ وربما أكثر وسوف يتعلم الجيل الأصغر لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية ما الذى يعنيه تحديد حصص لاستهلاك البترول وخفض الاستهلاك المعيشى عموما .

وقال أنه رغم ان مستودعات البترول فى روتردام بهولندا ممتلئة بالبترول فان اجراءات الخفض فى الاستهلاك مسألة ضرورية وأعلن قائلا : لقد طلبنا من شركات البترول تقليل كميات التوزيع بما فى ذلك ماتصدره ولقد سلمنا فى الشهر الماضى - نوفمبر - بترولا تم شحنه قبل اعلان حظر البترول العربى ووصل الينا بعد ان قطع المسافة من الشرق الأوسط فى خمسة أسابيع .

ثم كرر نداءاته إلى الهولنديين بخفض سرعة السيارات ودرجات التدفئة فى المنازل وخفض الاضاءة إلى أدنى مستوى . وقال أن المستقبل سوف يشهد توزيع البترول حسب حصص ضئيلة ورفع الأسعار فى المطاعم وتنظيم الأجور والمكافأت ولن تكون هناك اضاءة فى أعياد رأس السنة .

وحيث أن رئيس الوزراء قد تحدث عن الواقع .. والمستقبل فان الواقع قد شهد بأن مصانع السيارات خفضت فترة العمل بها إلى أربعة أيام فى الأسبوع فقط بسبب انخفاض مبيعاتها بنسبة تتراوح بين ۲۰ و ٤٠٪ حسب الأنواع ، بل أن أزمة البترول لم تؤثر على صناعة السيارات وحدها بل إلى ۲۰۰ شركة هولندية أخرى تعمل فى مجالات انتاج مختلفة تنوى خفض انتاجها وزيادة أيام العطلات يوما أخر . وان معظم الخبراء يتوقعون حدوث انخفاض كبير فى النشاط الاقتصادى اذا استمرات الأزمة .

وان تقديرات مكتب التخطيط تقول ان ۲۰۰ ألف شخص يتعطلون فى عام ١٩٧٤ اذا لم يستأنف العرب شحن البترول إلى هولندا .

وقد أعلن رئيس وزراء هولندا بأن الصناعات الكيماوية ستستغنى عن ١٠ آلاف عامل .

كما أعلنت شركة الخطوط الجوية البريطانية فيما وراء البحار أنها الغت ٥٨ رحلة من رحلاتها خلال الفترة ما بين أول و ١٩ ديسمبر الحالى إلى هولندا بسبب نقص الوقود .

ومحاولة من الحكومة الهولندية استرضاء العرب فقد أعلنت فى ٤ ديسمبر ان احتلال اسرائيل للأراضى العربية غير شرعى . وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الهولندية ان الاعلان الصادر من دول السوق الأوربية المشتركة فى ٦ نوفمبر الماضى يعنى من حيث المبدأ ان اسرائيل يجب ان تنسحب من الأراضى العربية التى تحتلها منذ حرب ١٩٧٦ . وأضاف ان

الحكومة الهولندية التى تلتزم التزاما كاملا بهذا الموقف تعتبر ان الوجود الاسرائيلى فى الأراضى المحتلة غير قانونى .

وفى ٧ ديسمبر قررت الحكومة الهولندية توزيع البنزين بالبطاقات وحددت ١٥ لترا لكل سيارة فى الأسبوع وقد بدأ العمل بهذا الاجراء اعتبارا من اليوم المذكور .

ومن جانب آخر قرر العاملون فى شركتى الطيران المغربتين مقاطعة شركة الخطوط الجوية الهولندية وذلك لاستخدام هذه الطائرات فى خدمة اسرائيل خلال حرب التحرير العربية .

ولكن وزير البترول العراقى سعدون حمادى أعلن فى حديث لصحيفة لوموند الفرنسية يوم ١٩ ديسمبر ان العراق زاد انتاجه من البترول وان العراق رغم انه فرض حظرا على شحن البترول إلى هولندا إلا أن الشركات الغربية حرة فى شحن نصيبها من بترول العراق إلى أى دول تعانى من أزمة البترول .

وقالت صحيفة لوموند معلقة على هذا بأن هذه الشركات حرة فى بيع بترولها إلى من تريد بما فى ذلك هولندا .

وفى ٢٢ ديسمبر أعلن رئيس الوزراء الهولندى فى لاهاى أن العجز فى الامدادات البترولية بلغ ٣٠٪ وإذا استمر هذا الانخفاض فسوف يتعين البدء فى استخدام الاحتياطى من البترول .

ومن جانب آخر أكد خبراء البترول الهولنديون بأن قرارات دول الخليج العربى مضاعفة سعر البترول سيكبد هولندا نفقات اضافية لاستيراد البترول قدرها تسعمائة مليون جيلدر (حوالى خمسمائة مليون جنيه استرلينى) كما حذر دين بول رئيس وزراء هولندا من ان هذه القرارات ستكون لها عواقب خطيرة بالنسبة للاقتصاد الهولندى .

كما ألقت الملكة جوليانا ملكة هولندا - ٢٥ ديسمبر خطابا بمناسبة أعياد الميلاد - أشارت فيه الى ماوصفته بالسحب القاتمة التى تتراكم فوق بلادنا بسبب أزمة البترول .

وقالت ان الضربة التى نزلت على هولندا أشد من الضربات التى تلقتها الدول الأخرى . وطالبت بتوزيع الثروات العالمية توزيعا عادلا . وقالت ان الأوضاع العالمية لن تستقر مادام على البعض ان يعيشوا فى فقر بينما يعيش الآخرون فى رخاء .

وأما الدولة الأمريكية الثانية .. هى كندا المتاخمة لحدود الولايات المتحدة . وقد شعرت بالخطر عندما أذيع ان وزراء البترول العرب سيعقدون اجتماعا فى الكويت لاستخدام سلاح البترول .

وعلى الفور فرضت الحكومة الكندية القيود على تصدير غاز الهيروين وغاز البوتاجاز وزيوت الوقود الثقيلة .

وأوضح سكرتير هيئة الطاقة الوطنية ان هذه القيود أملتها الكميات الضخمة التى تم تصديرها الى الولايات المتحدة التى تعانى من أزمة فى الطاقة . وأضاف ان الحكومة لن تسمح مستقبلا إلا بتصدير ما يفيض فعلا عن حاجة البلاد وان صادرات المنتجات البترولية الى أمريكا ستوضع عليها قيود شديدة .

وعقب صدور قرارات مؤتمر الكويت . وفى ٢٣ أكتوبر أوقفت المملكة العربية السعودية شحنه بترولية متجهة الى كندا .

وأعلن ذلك النبأ متيشيل شارب وزير خارجية كندا أمام مجلس العموم الكندى وقال : ان هذه أول بادرة بأن كندا قد تتأثر بتخفيض صادرات البترول العربية الى حلفاء اسرائيل .

وأضاف انه استدعى سفراء الدول العربية فى كندا ليستوضحهم سياسة بلادهم لأنه من غير الواضح ما اذا كان هذا الاجراء تم تعبيرا عن عدم الرضا عن السياسة الكندية «أم ان هناك سببا آخر» .

ولكن من جانب أخر فان السعودية قد أعلنت فرض الحظر على كندا حتى لا تورد هذا البترول الى الولايات المتحدة الامريكية .

ولكن كندا لم تحاول فرض حظر تصدير مشتقات البترول الى الولايات المتحدة . بل حاولت الاستفادة من الموقف العربى ازاء حظره البترولى عنها .

وقد تمثل ذلك عندما أعلنت حكومة كندا انها قررت رفع الضرائب التى تفرض على تصدير البترول بنسبة حوالى ٤٠٪ بحيث يرتفع سعر برميل البترول الخام الواحد الى ١٫٩٠ دولار بعد ان كان ثمنه ٤٠ سنتا .

وسيؤثر هذا القرار أساسا على الولايات المتحدة التى تستورد حوالى ٧٠ مليون برميل من البترول والمنتجات البترولية من كندا كل شهر .

ولكن فى تطور أخر لأزمة هولندا البترولية . وفى أوائل نوفمبر صرح دونالد ماكدونالد وزير الطاقة الهولندى بأن بلاده ستوقف صادراتها من المنتجات البترولية المكررة الى الولايات المتحدة اذا طلبت الدول العربية ذلك كشرط لتزويد معامل التكرير الكندية بالبترول الخام .

وحيث تقوم كندا بتصدير أكثر من مليون برميل يوميا من البترول الخام الى الولايات المتحدة كما تصدر حوالى مليون برميل أخرى من المنتجات البترولية المكررة . وتحصل كندا على حوالى ٣٠٪ من وارداتها البترولية من الدول العربية أى حوالى ١٠ ملايين برميل شهريا من البترول الخام .

وفى حالة غاضبة .. يأساً من رفع الحظر البترولى عن كندا ورغم كل المحاولات واسترضاء واقناع العرب بذلك ، فقد دعا بيير توردو رئيس وزراء

كندا الدول الغربية التى تعرضت للحظر البترولى العربى لاتخاذ اجراءات انتقامية ضد الدول العربية منها منع تزويدها بالأغذية ووسائل التكنولوجيا ورؤوس الاموال ..

الفصل السابع :
أوربا الغربية .. في الشقاء والشتاء سواء؟!

بعد الحرب العالمية الأولى قال كليمنصو رئيس وزراء فرنسا الأسبق :

«البترول ضرورى كالدم»

وبعد أكثر من خمسين عاما . كان الدم حتميا لنصر ٦ أكتوبر

وكان البترول ضروريا لأن يعوم هذا النصر فى كل أرجاء العالم . ويشعر به الجميع . وذلك مصداقا لقول اللورد كيرزون الذى قال : «ان الحلفاء حققوا النصر عن طريق العوم فوق موجة من البترول» . وتحقق ذلك عندما تحالف العرب على موجة من البترول . فنقلوا النصر الى شرايين العالم كله .

وكان لذلك النصر . ردود فعل أوربية قوية . شعرت أوربا به . وكما قالت وكالة اسوشيتدبرس : ان دول العالم المتعطشة للبترول تكافح من أجل تسجيل نفسها فى قائمة الدول الصديقة للعرب . وان سلاح البترول أدى الى تقويض المخالفات القديمة وعزل الدول القليلة التى مازالت حليفة لاسرائيل وجعلها ترتعد بصورة أكثر فاعلية مما تحدثه المدافع والقنابل والطائرات .

وتضيف الوكالة قائلة : ان الاجراءات البترولية العربية أصبحت محسوسة في معظم أنحاء أوربا .

حيث ان معظم الأوربيين ممنوعون من استخدام السيارات أيام الأحاد ويعيشون في منازلهم أقل دفئا وشوارع أقل انارة .

فما تفصيل ذلك على سبيل الايجاز ؟؟

ان الاجابة تقتضى عرض عام لرد فعل أوربا كوحدة أو قارة واحدة . وكذلك عرض تفصيلى لكل دولة منفردة وبالعرضين .. تكتمل أمامنا صورة لما أحدثه سلاح البترول داخل أوربا .

ولا شك وان كان الأثر عام على الدول الأوربية إلا أنه قد تفاوتت بعض

الأثار الجانبية .. ومع ذلك فالكل فى مهب الريح سواء ..

وكان أول رد فعل لأوربا . قد صدر من بريطانيا ودول السوق الأوربية المشتركة . حيث ألقت اللوم فى الحرب الناشئة بالشرق الأوسط على كل من اسرائيل والولايات المتحدة لرفضها تنفيذ قرار مجلس الأمن (٢٤٢) . وعبرت هذه الدول عن خشيتها من احتمال انقطاع البترول ولذلك تسعى - خاصة بريطانيا لا من أجل قرار وقف أطلاق النار فقط ولكن أيضا من أجل قبول اسرائيل الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة .

وفى ذات الوقت حيث كان ذلك فى اليوم الخامس للقتال أعلنت دول السوق الأوربية المشتركة قامت بتخزين ما بين ٩٠ مليون الى ١٠٠ مليون طن من البترول . وقد أعلنت اللجنة الأوربية أن هذه الكمية تمثل فى بعض دول السوق احتياطيا بين ٦٥ و ٩٠ . وان هذا الاحتياطى سيكون اجباريا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٧٤ . وتتم هذه الاجراءات لمواجهة احتمالات نقص الطاقة .

بل ان الدول الصناعية الأوربية قد بدأت تستعد لادخال نظام التوزيع بالبطاقات بالاضافة الى فرض اجراءات أخرى على استخدام البترول وسط مخاوف من ان يؤدى تصعيد الحرب فى الشرق الأوسط الى نقص امدادات الوقود اليها .

وفى ١٣ أكتوبر أصدرت الدول الأوربية التسع أعضاء السوق الأوربية المشتركة بيانا عن حرب الشرق الأوسط تضمن المطالبة بوقف اطلاق النار . لتبدأ مفاوضات حقيقية فى اطار مناسب لايجاد تسوية للنزاع على أساس قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) بجميع بنوده .

وقد استغرق هذا البيان ثلاث أيام من المناقشات والمشاورات ويعد أول موقف مشترك موحد لدول السوق الأوربية .

كما بدأت الدول الأوربية تتخذ بعض الاجراءات لمواجهة الموقف ومن أهمهاتحديد صادرات البترول المكرر من أوربا الغربية وكندا الى الولايات المتحدة مما سيضاعف أزمة الطاقة فى أمريكا .

ومن جانب آخر يجرى المسئولون فى مقر السوق الأوربية المشتركة فى بروكسل تقييما لأثر القرار العربى على المجموعة الاقتصادية الأوربية وأنهم يروا ان التخفيض التدريجى فى انتاج البترول العربى قد يعكس فى النهاية مشكلة انتاج خطيرة بالنسبة لدول المجموعة الاقتصادية الأوربية .

ومن ناحية أخرى فان وكالة الاسوشيتدبرس قد أعلنت ان الأوربيين قد أصابهم الهلع عندما علموا ان تخفيض درجة حرارة تدفئة البيوت الامريكية ٤ درجات سيوفر ٤٪ من استهلاك البترول فى حين ان المنازل تكون أكثر برودة فى الشتاء .

بل ان ربات البيوت اللواتن استبدبهن القلق بدأت فى تخزين الامدادات من زيت التدفئة خوفا من شتاء بارد وطويل وقد اجتمع فى باريس خبراء الدول الصناعية فى أوربا واليابان لبحث الخطوات التى يجب اتخاذها لتجنب أزمة الطاقة بعد قرارات الدول العربية المصدرة للبترول .

وتحاول دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تجنب خلق الأنطباع بأنها تتكتل ضد الدول العربية لان مثل هذا الانطباع سيدفع العرب الى اتخاذ تدابير أشد ولكن المنظمة تريد فى نفس الوقت ان تمنع تهافت الدول المستهلكة على البترول لأن هذا التهافت سيؤدى الى مزيد من رفع الأسعار والى مزيد من الانقسام بين الحلفاء الغربيين بينما ينبغى ان يكون الجميع فى الشقاء سواء . كما يقول ذلك مسئول غربى كبير .

ومن جانب آخر أعلنت اللجنة التنفيذية للسوق الأوربية المشتركة انه ليس للدول الأعضاء الحق فى فرض قيود من جانب واحد على صادرات أو

واردات البترول وان مثل هذه القيود يجب ان تحل محلها قواعد ولوائح تطالب كل دولة بالاخطار عن مستوى احتياطيها وعن تجارتها الدولية فى البترول .

وكان ذلك عقب ان وضعت كل من ايطاليا ولوكسمبرج وبلجيكا وهولندا نظاما للتراخيص بالنسبة لتصدير مشتقات البترول بهدف الاحتفاظ باحتياطها منها . ويؤثر هذا النظام على تصدير انتاج معامل تكرير البترول الى الولايات المتحدة . وكانت لوكسمبورج قد أعلنت شكوى من المضاربين الذين يستنزفون احتياطيها ويرسلونه الى المانيا الغربية ذات الاحتياطى الكبير .

وأعلنت وكالة رويتر ان الدول الأعضاء فى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (٢٤ دولة) قد تضطر الى فرض اجراءات الطوارئ اذا قررت هولندا الحد من صادراتها البترولية لان كثيرا من البترول الخام الذى كان يصل الى هولندا يعاد تصديره الى الدول الأوربية الأخرى . ويتوقع الخبراء ان تتوقف نصف معامل التكرير الهولندية عن العمل نتيجة للقرارات العربية .

وأشارت الوكالة أيضا الى ان الدول الأعضاء تجنبت خلال اجتماعها اتخاذ أى موقف يمكن اعتباره اجراء مشتركا ضد الدول العربية المنتجة للبترول . كما قررت تلك الدول انه لاداعى لتنشيط الترتيبات الخاصة بتوزيع امدادات البترول فيما بينها .

وفى ٣٠ أكتوبر أعلنت وكالة رويتر أيضا فى تحقيق لها عن الموقف البترولى فى أوربا الغربية ان انتاج البترول العربى انخفض حتى الأن حوالى ٤ ملايين برميل يوميا . وترتب على هذا نقص نسبة ١٢٪ بعد قرار السعودية بقطع البترول عن هولندا ويعنى هذا ضربة خطيرة للجهاز الصناعى

فى أوربا الغربية وقالت الوكالة انه اذا استمر هذا الوضع الى ما بعد رأس السنة الجديدة فان الموقف سيصبح سيئا .

وفى نفس الوقت فان الدول المستهلكة - كما تقول وكالة رويتر - تدرك حساسية الموقف السياسى وتخشى ردود الفعل السريعة من جانب الدول العربية ولذا فهى تنتهج مسلكا يتسم بالحذر الشديد .

وحيث اجتمع دول السوق الأوربية المشتركة فى بروكسل يوم ٥ نوفمبر لمناقشة موقف هولندا التى قطع البترول العربى عنها نهائيا وكان هناك اتجاه لتتقاسم دول السوق بترولها مع هولندا . إلا أن الدول العربية قد أعلنت ان الحظر سيمتد الى أى دولة أوربية تحاول مساعدة هولندا على الخروج من ضائقة البترول .

ولقد عارضت فرنسا اتخاذ سياسة بترولية مشتركة لدول السوق وفضلت ان تعتمد كل دولة على ترتيبات ثنائية مع دول البترول .

كما ان بريطانيا وفرنسا معا تميلان الى تجنب اغضاب العرب أكثر من الميل الى ارضاء هولندا وتساءل مسئول بريطانى .. ما الذى يمكننا ان نفعله؟ ومهما فكرنا فان الأوراق الرابحة فى يد العرب .

ومن بروكسل أيضا . أعلن ادوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا ان الانقسام الذى حدث بين الولايات المتحدة وحليفاتها فى أوربا خلال حرب الشرق الأوسط . سجل انتهاء مرحلة التبعية الأوربية التلقائية لواشنطون . وقال ان اختلاف وجهات النظر حول النزاع العربى الاسرائيلى بين الولايات المتحدة وأوربا الغربية أدى الى سلسلة من حوادث سوء التفاهم بين الجانبين . وأشار هيث الى ان كتلة السوق المشتركة تقوم بتثبيت حقها فى ان يكون لها رأى مستقل عن المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط .

وفى ٦ نوفمبر دعت دول السوق الأوربية التسع اسرائيل - فى بيان

خاص بالشرق الأوسط - لانهاء احتلالها لكل الأراضى التى تحتفظ بها منذ عام ١٩٦٧ والعودة فورا لمواقع وقف اطلاق النار يوم ٢٢ أكتوبر والاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين .

وقد ارسل القرار فورا الى العواصم العربية واسرئيل وموسكو وواشنطن والأمم المتحدة . والدول التسع هى : فرنسا - بريطانيا - المانيا الغربية - ايطاليا - الدانمرك - هولندا - بلجيكا - لكسمبورج .

وفى ١٤ نوفمبر طالب البرلمان الأوربى دول السوق الأوربية المشتركة التسع بفرض اجراءات مقاطعة ضد الدول العربية التى خفضت صادرات بترولها الى دول أوربا . ولم يحدد قرار البرلمان أى أنواع المقاطعة يمكن ان يطبق على العرب . وقد عارض ذلك القرار عدة دول . ومع ذلك فان هذا القرار غير ملزم لدول السوق .

وكان هنرى سيمونيه عضو لجنة السوق الأوربية لشئون الطاقة قد أعلن أمام البرلمان الأوربى ان البيان السياسى الذى أصدرته الدول التسع بشأن الشرق الأوسط لم يأت فى صالح الذين كانوا يعتقدون بأن الخلاص يوجد فى التضامن الأوربى واقتسام الثروات وأضاف ان الدول جميعا ستتعرض لنقص فى البترول وليس صحيحا «ان المرء يمكن ان ينجو بنفسه» وكان سيمونيه يشير بذلك الى تأييد البيان السياسى للموقف العربى والى امتناع دول السوق عن التضامن مع هولندا .

واما النتيجة مباشرة لتوزيع البنزين فى أوربا بالبطاقات . بدأت شركات انتاج السيارات الكبيرة والفاخرة تتوقع نقصا واضحا فى مبيعاتها فى هذا العام وفى الأعوام القادمة . وقد أجمع خبراء السيارات على ان مبيعات هذه السيارات الفاخرة سيهبط بنسبة لا تقل من ٦٠٪ .

فالسيارات الكبيرة تزود عادة بعدد كبير من السلندرات ابتداء من ٦

سلندر وحتى ٨ سلند أو ١٢ سلند فى بعض السيارات وذى السعة الضخمة تؤدى الى استهلاك مخيف فى كمية الوقود .

وأما أصحاب مصانع السيارات الصغيرة فهم يتوقعون ارتفاعا فى أرقام مبيعاتهم فالسيارات الصغيرة تستهلك القليل جدا من الوقود .

وليس سرا ان شركات السيارات الأوربية واليابانية قد ألغت فعلا عددا من مشروعاتها الخاصة بانتاج سيارات كبيرة الحجم ذات محركات قوية فى محاولة منها لمنافسة انتاج الشركات الامريكية .

وجاء قرار الدول العربية بتخفيض انتاج بترولها ومنعه كلية عن بعض الدول الغربية – صديقة اسرائيل – ليصبح بمثابة فرملة أوقفت هذه المشروعات كلها وحافز لشركات السيارات الى زيادة انتاجها من السيارات الصغيرة .. ولاصغيرة جدا . وبدأت دراسات من أجل التنافس فى انتاج محركات صغيرة تستهلك أقل كمية ممكنة من البنزين .

وهذه هى أول مرة يحدث فيها هذا التنافس . وكانت المنافسة القديمة تقتصر عادة على أى السيارات تلك التى تكثر فيها الكماليات التى تجذب المشترى ويجعله يفضلها على غيرها أما الأن فان المشترى الأوربى سوف يبحث أولا عن السيارة الصغيرة .. التى تستهلك أقل .

وفى ١٨ نوفمبر ..

وفى فيينا قررت منظمة الدول العربية المصدرة للبترول وقف خفض نسبة الـ٥٪ من شحناتها البترولية الى دول السوق الأوربية المشتركة باستثناء هولندا وهى النسبة التى كان من المقرر ان تسرى فى بداية ديسمبر . وقد اتخذ هذا القرار تقديرا للموقف السياسى الذى اتخذته دول السوق الأوربية المشتركة ازاء الشرق الأوسط .

ولكنها قررت أيضا حظر تصدير البترول العربى الى الولايات المتحدة .

وقد أعلن وزراء البترول العرب الموجودين فى فيينا هذا القرار عقب اجتماع عقدوه فى فندق انتركوتتنتال واستغرق ثلاث ساعة ونصف ساعة . وكان ذلك الاجتماع أيضا أول لقاء بين الوزراء منذ مؤتمر الكويت الثانى الذى أعلن فيه - ٤ نوفمبر - ان الدول العربية قررت زيادة خفض الانتاج بنسبة ٢٥٪ وتزداد شهريا بنسبة ٥٪ وحتى تنسحب اسرائيل من الأراضى العربية المحتلة .

وذكر البيان ان خفض الخمسة فى المائة الخاص بشهر يناير لن يتم رفعه وسيطبق على جميع الدول .

ثم أعلن أحمد زكى اليمانى وزير البترول السعودى ان خفض انتاج البترول بنسبة ٥٪ سيستأنف فى يناير بصورة طبيعية .

وأضاف ان وزراء الخارجية العرب سيحددون فى اجتماعهم بالجزائر الدول التى سيسرى عليها الخفض .

وقال أيضا ان السعودية ترى ان بريطانيا وفرنسا واسبانيا ستكون بلا شك - من الدول التى ستستفيد من قرار عدم تخفيض البترول بنسبة ٥٪ فى شهر ديسمبر . أما المانيا وبلجيكا فلن تحظيا بنفس المعاملة .

ولكن فى هذا الصدد أيضا أعلن عبدالرحمن العتيقى وزير البترول الكويتي وسكرتير عام منظمة الدول العربية المصدرة للبترول : انه لم يتم تحديد الدول المستفيدة وغير المستفيدة حتى الأن وان هناك دراسة لهذا الموضوع وسيتم اتخاذ موقف محدد فى هذه النقطة خلال الاجتماع القادم لوزراء الخارجية العرب .

ولكنه صرح أيضا بأن قرارات منع خفض ديسمبر لن تطبق على جميع

دول السوق الأوربية المشتركة وستقتصر على ثمان منها فقط .

وأوضح الوزيرالكويتى ان التطبيق سيكون اختياريا ولن يسرى على جميع دول أوربا .

وأكد على ان هناك اجراءات تيسير أخرى سيتم اتخاذها من جانب العرب اذا ما أسفر مؤتمر السلام القادم فى جنيف عن جدول حازم لانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضى العربية المحتلة .

وقد أوضح الوزير الكويتى بالأرقام معنى القرار الخاص بوقف تخفيض البترول من بعض دول أوربا فقال اذا افترضنا ان انتاج الدول العربية هو عشرة ملايين برميل فى اليوم خلال نوفمبر الحالى . هذا معناه ان خفض ديسمبر هو ٥٠٠ ألف برميل . وقبل قرارات أول أمس كانت أوربا ستنقص نصف هذه الكمية أى ٢٥٠ ألف برميل يوميا وستنقص اليابان النصف الأخر . وهذا القرار لا يعنى ان تحصل أوربا على الـ ٥٠٠ ألف برميل وتحرم منها اليابان . بل الصحيح هو ان الخفض بالنسبة لليابان سيظل كما هو أي ٢٥٠ ألف برميل بينما لا تخصم أية كمية من أوربا .

وفى باريس يوم ٢٨ نوفمبر دعا أحمد زكى اليمانى وزير البترول السعودى وبلعيد عبدالسلام وزير البترول والصناعة الجزائرى أوربا لاتخاذ اجراء مباشر لارغام اسرائيل على التخلى عن الأراضى العربية المحتلة اذا كانت أوربا تريد البترول العربى .

وحيث يقوم الوزير ان بجولة فى العواصم الغربية لشرح أهداف العرب من سياسة تخفيض امدادات البترول وقد وصلا باريس واستقبلهم الرئيس الفرنسى بومبيدو .

وقد ظهر فى التليفزيون الفرنسى حيث ناقشهما أربعة من الصحفيين الفرنسيين.

وأعلن الوزيران أن البترول العربى سوف يستأنف تدفقه بكامل طاقتة بمجرد جلاء اسرائيل عن الأراضى العربية وقالا ان فى يد أوربا أوراقا قيمة يمكن ان تضغط بها على اسرائيل والولايات المتحدة ومنهامثلا ان لأوربا عضوين دائمين في مجس الأمن كما أنها شريكة لأمريكا فى حلف الأطلنطى ويمكن لهذا الحلف اذا أرادوا أن يضغط على اسرائيل .

وفى ٤ ديسمبر تعرضت أوربا لأعنف عاصفة ثلجية شهدتها منذ سنوات . فقد انخفضت درجة الحرارة فى بعض الدول الى ٢٨ درجة تحت الصفر . وتسببت فى اصابة بعض المارة بالتجميد . وعزلت الثلوج أيضا المدن والقرى . وتعذرت المواصلات بها .

وقد ارتفع سمك الثلج فى بعض المناطق الى مترين . وأغلقت المطارات وتعطلت القطارات والسيارات بعد ان تجمد الوقود فى محركاتها . واعلنت حالة الطوارئ فى بعض المناطق لمواجهة الأضرار التى سببتها العواصف .

وفى وسط هذه العاصفة الثلجية القاسية طالب وزراء خارجية ومالية دول السوق الأوربية المشتركة - فى بروكسل - بضرورة اتخاذ اجراءت عاجلة لمواجهة أزمة الطاقة وما ستؤدى اليه من تدهور اقتصادى .

وقالوا فى اجتماعهم ان هذه الأزمة ستقلب خطط السوق رأسا على عقب وستؤدى الى نقص الزيادة التى كانت مقررة فى معدلات الانتاج بنسبة ٥ر٢٪ .

وقد أعلن فى تقرير للمجلس الاقتصادى والاجتماعى الفرنسى ان الاحتمالات الاقتصادية لعام ١٩٧٤ تبدو قائمة . وقد أشار التقرير الى انه الى جانب الأسباب التقليدية للتضخم المؤدية الى ارتفاع فى الأسعار تضاف مخاطر جديدة سواء أكانت سياسية أو اقتصادية ناجحة عن نقص الطاقة والمواد الأولية . ويهدد هذا الموقف بحدوث ابطاء واضح في معدل النمو

خلال الأشهر القادمة . وقد ينتج عن ذلك كما يقول التقرير زيادة كبيرة فى نسبة البطالة قد ترتفع من ٢٪ الى ٤٪ .

وفى أول ديسمبر انتهت اجتماعات المؤتمر المشترك للبرلمانيين الامريكيين والأوربين وصدر على أثره بيان أعلن فيه انه نظرا للخلافات بين الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية التى برزت بسبب الحرب فى الشرق الأوسط فقد أصبح من الضرورى اعادة صياغة العلاقات الامريكية الأوربية بشكل يضمن التنسيق بينها .

وقال البيان انه لابد من اعادة توزيع المسئوليات بين واشنطن وعواصم أوربا الغربية بشكل يضمن لأوربا ان يكون لها صوتها الموحد المسموع فى المجال السياسى وفى السياسة الدفاعية المشتركة .

وقالت مصادر المؤتمر المطلعة ان المؤتمر عكس غضب الدول الأوربية وخاصة فرنسا وايطاليا بسبب التصريحات التى أدلى بها الرئيس الامريكى نيكسون وهاجم فيها دول أوربا الغربية لأنها لم تتعاون مع الولايات المتحدة أثناء الحرب بين العرب واسرائيل .

وقال بيبركوست مندوب فرنسا فى المؤتمر انه كان الأجدر بالرئيس نيكسون بدلا من مهاجمة حلفائه الأوربيين ان يذكر أن دول أوربا عرضت الوساطة فى أزمة الشرق الأوسط المشتعلة بدلا من ان يتجاهل هذا الغرض تجاهلا تاما .

ومن جانب آخر فان خبراء البترول يقولون ان خفض الانتاج العربى لم يكن الضربة الوحيدة التى وجهتها الدول العربية لأصدقاء اسرائيل فقد أعلنت تلك الدول كذلك رفع أسعار بترولها بنسبة كبيرة بحيث ترتفع نفقات شركات البترول الغربية الكبرى بنسبة ٧٠٪ .

وقد رتب على هذا القرار العربى اجراء مماثل فى فنزويلا حيث رفعت

هى أيضا أسعار بترولها ثم أندونيسيا فقد قررت رفع سعر بترولها بنسبة ٢٠٪ وكانت الحكومة الاندونيسية قد سبق ان حددت أسعار بترولها منذ شهر واحد فقط . والمعروف ان ٧٠٪ من الانتاج الاندونيسى يباع لليابان .

ويقول الخبراء ان رفع الدول العربية لسعر البترول أدى الى زيادة أسعار الوقود فى بعض الدول الأوربية ومن المتوقع ان تمتد هذه الزيادة الى باقى الدول وهو أمر سيؤدى الى تفاقم مشكلة التضخم .

وقد عقدت اجتماعات مؤتمر وزراء خارجية دول حلف الاطلنطى فى بروكسل يوم ١٠ ديسمبر . وقد خيمت أزمة الشرق الأوسط وأزمة الطاقة على هذه الاجتماعات مجرد افتتاحها .

وقد أعلن فالترشيل وزير خارجية المانيا الغربية ان الوفاق الدولى سيتعرض للتهديد ان لم يتحقق الحل السلمى فى الشرق الأوسط .

وقال ان أزمة الشرق الأوسط تهدد اقتصاديات أوربا الغربية وانه اذا أنهارت اقتصاديات أوربا فان الأمن الأوربى سيتعرض للخطر .

وأضاف بان أزمة البترول كانت ستحدث ان أجلا أو عاجلا حتى اذا لم تكن الحرب العربية الاسرائيلية قد اندلعت .

وقال ان الطريقة الوحيدة للتغلب على المصاعب الناجمة عن هذه الأزمة هى اقامة «تعاون معقول بين البلاد العربية المنتجة للبترول والدول الأوربية المتقدمة صناعيا» .

وتحدث جوزيف لانز السكرتير العام للحلف فقال : ان الرخاء الاقتصادى لدول حلف الأطلنطى يتعرض للخطر الشديد بسبب الاجراءات البترولية العربية وان دول الأطلنطى ربما ينتظرها حالة من الانكماش الاقتصادى .

ثم تحدث هنرى كسينجر وزير الخارجية الامريكى امام مؤتمر وزراء حلف الأطلنطى فقال : ان أفضل طريقة يمكن لدول حلف الأطلنطى ان تواجه بها أزمة الامداد بالطاقة فى المدى القصير هى ان تبذلك كل جهد ممكن من أجل تحقيق تقدم فى سبيل ايجاد تسوية سلمية فى الشرق الأوسط .

ودعا دول الحلف الى ان نتدارس سويا مشكلة الامداد بالطاقة على المدى البعيد وقال ان هذا يمكنه ان يشكل اساسا لاستمرار وحدة الحلف .

ووعد كسينجر بأن يطرح على دول الحلف فى المستقبل مقترحات محددة لمواجهة مشكلة الطاقة وقال ان مشكلة الطاقة أخذت تتجمع منذ وقت طويل وان الأزمة المتعلقة بالطاقة كانت ستنشأ حتى ولو لم تنشب الحرب فى الشرق الأوسط .

وتساءل كسينجر قائلا : هل سنظل دول حليفة أم اننا سنتحول الى دول تتنافس فيما بينها ؟

وفى لندن صرح هنرى كسينجر بأن الولايات المتحدة تقترح ان تنشىء الدول الأوربية وأمريكا الشمالية واليابان (مجموعة عمل من أجل الطاقة) يعهد اليها خلال الشهور الثالثة القادمة بتحديد برنامج تعاون فى جميع مجالات سياسة الطاقة .

واذا كنا عرضنا للأثر العام . وردود الفعل العامة لحظر البترول العربى عن أوربا الغربية ككتلة واحدة وذلك حيث تجمعهم سمات وملامح مشتركة . منها السوق الأوربية المشتركة . ووحدة الهدف وهو الحصول على احتياجاتها من البترول العربى . فان معركة البترول قد وحدت أيضا رأيهم وموقفهم ازاء الصراع الدائر بين العرب واسرائيل . وتبدى ذلك بوضوح فى قرارتهم الموحدة ومواقفهم الواحدة وتأييدهم للعرب فى ذلك الصراع .

واذا كان هذا كله قد عرضناه فنرى أيضا لزاما ان نعرض ردود الفعل

الفردية لكل دولة على حدة وأثر معركة البترول الذى اقتحم حياة كل دولة أوربية . وكيف حاولت تجنب الأثر السلبى لهذه المعركة الذى قد وصل الى كل منزل . وشارع . ومكتب ونزهة . والحياة اليومية للمواطن العادى .

ففى بريطانيا اعلن توم بيردمان وزير الصناعة انه تم طبع بطاقات توزيع البترول ويمكن استخدامها على وجه السرعة اذا دعت الضرورة لذلك .

وفور صدور قرار مؤتمر وزراء العرب فى الكويت اجتمع مجلس الوزراء برئاسة ادوارد هيث وصرح المسئولون انه حيث اصدر أوامره لجميع الوزارات بوضع خطط لتوزيع الوقود بالبطاقات لمواجهة الطوارئ .

وأعلن متحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية بأن قرار تخفيض انتاج البترول العربى لايبدو لأول وهلة انه موجه ضد بريطانيا .

وقال أحد المحللين لشئون البترول فى لندن : ان قرار تخفيض انتاج البترول العربى «قرار بالغ الدهاء والمكر» فهو سيؤثر على الجميع بقدر صغير ويضع كثيرا من الضغط على الدول الغربية لارغام اسرائيل على الوصول الى اتفاق مع الدول العربية .

كما أعلن المتحدثون باسم شركات البترول البريطانية ان قرار الدول العربية بخفض الـ ٥٪ سيحدث أثارا خطيرة على بريطانيا التى تحصل من الشرق الأوسط على ٨٠٪ من وارداتها البترولية .

ويقول الخبراء فى لندن أيضا ان بريطانيا ستكون من أولى الدول التى ستتأثر بهذا القرار .

وقد نصحت عدة صحف الحكومة البريطانية بأن تبدأ فى تحديد استهلاك الوقود والمنتجات البترولية فورا حتي وان كان هذا الاجراء غير مقبول شعبيا .. فقالت صحيفة «صنداى تايمز» ان الأزمة أقرب عما يصرح

به الوزراء وانه ينبغى ان تطالب شركات البترول بخفض مبيعاتها بنسبة ١٠٪ للجراجات والمؤسسات الاستهلاكية الكبرى باستثناء المستشفيات والمرافق الحيوية .

وقالت صحيفة «الأوبزرفر» ان الحكومة البريطانية أعلنت ان احتياطى البترول لن يكفى لأكثر من ثلاثة أو أربعة شهور وهذا صحيح اذا أمكن تزويد البلاد بالبترول بالمعدلات المعتادة خلال بضعة شهور ولكن من المحتمل اننا سوف نمضى من بين عامين أو ثلاثة دون امدادات من البترول تسمح بتغطية الطلب بالكامل .

وفى اليوم التالى - ٥ نوفمبر - لخفض البترول العربى بنسبة ٢٥٪ أدلى بيتر ووكر وزير التجارة والصناعة البريطانى ببيان فى مجلس العموم قال فيه : ان بريطانيا قد تلقت من بعض الدول العربية المنتجة للبترول تأكيدا بأن تزويد بريطانيا من الوقود سوف يستمر وان حكومته لم تتلق بعد هذا التأكيد اية اشارة محددة من هذه الدول يفيد تغيير موقفها .

ولكن بعد ذلك بأيام وفى ٨ نوفمبر نشرت الصحف البريطانية أن الدكتور محمد حسن الزيات مستشار الرئيس السادات أبلغ ادوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا ان الدول العربية ستواصل امداد بريطانيا بالبترول .

وكان قد أعلن فى باريس أيضا ان الدكتور الزيات قد أبلغ فرنسا بنفس هذا الضمان .

ومن جانب آخر نفى اليك دوجلاس هيوم وزير خارجية بريطانيا ان بلاده خضعت لما أسمته المعارضة بالابتزاز العربى ..

ولكنه أضاف انه ليس فى استطاعة بريطانيا ولا أى دولة متقدمة ان تتغاضى عن مسألة البترول لأنه من الضرورى جدا أن تحصل على أقصى كمية من امدادات البترول وإلا وجدنا أنفسنا أمام عدد كبير من العاطلين .

وقالت وكالة س . ب . أ أن شركات البترول الكبرى العاملة فى بريطانيا بدأت فى توزيع البنزين ومنتجات البترول الأخرى بالبطاقات فى أولائل هذا الأسبوع - ٨ نوفمبر - على الرغم من تأكيد الحكومة بعد وجود أى خطط فورية لفرض مثل هذا الاجراء .

ثم أعلنت الحكومة حالة الطوارئ لعلاج الموقف الذى ترتب على النزاع العمالى فى صناعتى الفحم والكهرباء والنقص العام العالمى فى البترول وتشمل الاجراءات خفض الوقود الذى تستعمله المصالح الحكومية والصناعات المؤممة بنسبة ١٠٪ وستمنع الاعلانات المضيئة وسيطلب من المواطنين ان يقتصدوا فى استهلاك الوقود تمشيا مع نسبة ١٠٪ التى التزمت بها الحكومة .

وتبعا لهذا فانه قد بدأ ألاف البريطانيين ومن بينهم ادوارد هيث رئيس الوزراء يرتعدون من البرد فى مكاتبهم مع بداية تطبيق اجراءات الطوارئ التى فرضتها الحكومة البريطانية لتوفير الوقود . حيث تم خفض قوة أجهزة التدفئة فى مقر رئاسة الوزراء البريطانية وفى البرلمان بمقدار النصف فى الوقت الذى أعلنت فيه الحكومة فى مجلس العموم ان امدادات بريطانيا من الوقود تواجه تهديدا خطيرا . وتشمل اجراءات الطوارئ بالاضافة الى خفض التدفئة والاضاءة فى مبانى الحكومة كذلك المكاتب والشركات التجارية والمطاعم والمسارح وغيرها .

ومن جانب آخر حذرت الحكومة البريطانية ربات البيوت من اكتمال حدوث المزيد من الارتفاع فى أسعار المواد الغذائية . وكانت هذه الأسعار قد طرأت عليها زيادة نسبتها ٣٫٣ خلال شهر أكتوبر . وهى أعلى زيادة فى المواد الغذائية طوال الثمانية عشرة عاما الماضية .

وقد أعلنت هذه الزيادة منذ أيام وجاءت فى أعقاب أسبوع من التدهور

الاقتصادى وازدياد العجز فى الميزان التجارى وزيادة فى سعر الفائدة فى البنوك . وحالة الطوارئ التى فرضتها الحكومة بسبب أزمة الطاقة والفحم والاضرابات العمالية المتلاحقة .

وقد أعلن جوزين جوربا وزير الزراعة البريطانى ان المواد الغذائية يمكن ان تزداد أسعاره . قال الوزير ان الزيادة ستكون فى أسعار القمح والحبوب ولحم الخنزير والبيض .

وتقول الاسوشتيدبرس ان الزيادة الأخيرة جعلت جملة الزيادة فى أسعار المواد الغذائية ترتفع الى ٤٤٪ وذلك منذ تولى ادوارد هيث رئيس الوزراء الحالى الحكم فى يونيو عام ١٩٧٠ وحتى الأن .

وقال الوزير البريطانى ان السبب فى الزيادة هو ارتفاع أسعار المواد المستوردة من الخارج وخاصة الحبوب .

وفى ٢٠ نوفمبر بدأت السلطات البريطانية فى تنفيذ قرار خفض استهلاك البترول فى الصناعة بنسبة ١٠٪ وهذا أشد اجراء يتخذ منذ أزمة السويس عام ١٩٥٦ .

ومن جانب آخر أعلن الاستيربوشان استاذ العلاقات الدولية بجامعة اكسفورد ان العالم الغربى لن يستطيع الاستغناء عن البترول العربى خلال المستقبل القريب . وان الدول الغربية حتى لو بحثت عن مصادر أخرى للطاقة للمدى الطويل فانها ستظل تفضل البترول لأن له أوجه استخدام متعددة فى مجال البتروكيماويات .

وتأكيدا لما سبق نفيه للوزير البريطانى لورد درومباليين ما أشيع عن أن البترول المستخرج من بحر الشمال فى بريطانيا يمكن ان يساهم فى سد العجز الذى تعانى منه بريطانيا بعد خفض شحنات البترول العربى الى أوربا .

وكتبت صحيفة ديلى تلجراف البريطانية مقالا افتتاحيا قالت فيه : لقد حقق سلاح البترول الذى استخدمه العرب النجاح الذى أرادوه .

وفى فرنسا أعلن المسئولون وقف جميع صادرات منتجات البترول وان فرنسا تقوم بتخزين البترول الخام ثم قالت الدوائر البترولية ان فرنسا لديها مخزون من البترول يكفيها ثلاثة أشهر .

وقالت أيضا ان أسبانيا وايطاليا حظرت تصدير منتجات البترول الى الولايات المتحدة كما تدرس المانيا الغربية وهولندا وبلجيكا وفرنسا اتخاذ اجراءات مشابهة .

وبعد صدور قرار تخفيض الـ ٥٪ صرح المسئولون من المتوقع زيادة أسعار البترول فى فرنسا قريبا بمقدار ٦ منتجات على الأقل لتر .

ويقول المسئولون انه من المنتظر صدور بيان رسمى عن الأسعار الذى سيبدأ العمل بها يوم أول نوفمبر القادم .

وفى ٨ نوفمبر أعلنت الحكومة الفرنسية ان الدبابات والمدرعات والسيارات لن تشترك فى العرض العسكرى السنوى فى فرنسا يوم ١١ نوفمبر وان العرض سيقتصر هذا العام على الجنود والمشاة توفيرا للبترول .

وقد طالبت شركة ايرفو انس فى باريس شركات الطيران العالمية الكبرى بضرورة التنسيق فيما بينها فى القرارات التى ستتخذ لمواجهة أزمة الطاقة التى تهدف الى توفير بنزين الطائرات .

وفى المانيا الغربية اعلنت وزارةالاقتصاد ان الحكومة تستعد لتقديم تشريع الى البرلمان يسمح بتطبيق نظام توزيع البترول .

ثم ناشد وزير الاقتصاد فى بون المستهلكين عدم تخزين منتجات البترول خوفا من العجز . ثم قال ان الحكومة لا تتوقع حاليا أية صعوبات أو

متاعب فى الحصول على البترول ولديها مخزون يكفى ٦٨ يوما .

كما أعلن تيليف كارتين روهويدر وزير الدولة للشئون الاقتصادية ان بلاده لديها احتياطى يكفى ٦٨ يوما وأضاف ان المانيا الاتحادية تحصل على ثلث احتياجاتها البترولية من دول الشرق الأوسط وانه من الخطأ ان تبنى آمالا على عودة الفحم الى الرواج فالفحم لن يكون له دور هام قبل النصف الثانى من العقد القادم اذا أمكن تحويله الى غاز بفعل الحرارة المنبعثة من الطاقة الذرية .

وفى منتصف نوفمبر صرح هانز فريدريكس وزير الاقتصاد بأ المانيا الغربية ستعانى نقصا فى احيتاجاتها البترولية بنسبة تتراوح بين ١٥ و ٢٠٪ فى شهر ديسمبر بسبب خفض الدول العربية لانتاجها من البترول .

وقد استخدم الوزير الألمانى اعلانات الصحف لدعوة الشعب الالمانى اعلانات الصحف لدعوة الشعب الالمانى الى الاقتصاد فى استخدام الوقود والحماية الواردات البترولية مستقبلا .. وجاء فى اعلان الوزير انه لابد من بذل جهود مشتركة للسيطرة على الصعوبات التى ستواجه المانيا الغربية نتيجة نقص وارداتها من البترول وقال ان كل مواطن مطالب بالمشاركة فى هذه الجهود وذلك بأن يحد من استهلاكه من الوقود .

وتضمنت الاعلانات ١٥ نصيحة يمكن بها لأفراد الشعب الحد من استهلاك الوقود من بينها تقليل سرعة السيارات وعدم استخدام السيارات الخاصة فى غير الحالات الضرورية وتقليل معدلات استخدام اجهزة التدفئة فى المنازل والمكاتب بنسبة ٢٪ على الأقل .

ثم أصدر جوج ليبر وزير الدفاع تعليمات الى القوات المسلحة بقصر استخدام السيارات أيام الأحاد على المهام الضرورية . وتنص التعليمات على خفض التدفئة في الثكنات وعلى ضرورة استخدام الأفراد العسكريين

لوسائل النقل العامة على نطاق واسع .

ومن ناحية أخرى واصل هانزفردويش وزير الاقتصاد الالمانى الغربى نشر الاعلانات مدفوعة الثمن التى تطالب الشعب الالمانى بالاقتصاد فى استهلاك الوقود . وتدعو لخفض سرعة السيارات وتجنب استخدام السيارات الخاصة إلا فى الأحوال الضرورية .

إلا أن وزير الاقتصاد الالمانى أشار الى انه يفضل اتخاذ اجراءات الزامية لتقييد استهلاك البترول بسبب فشل حملة التقييد الاختيارى لمرور السيارات . قال الوزير ان البديل الأخر هو تعريض العمالة الكاملة للخطر .

وفى منتصف نوفمبر - صرح هانز فريد ريكس وزير الاقتصاد بأن المانيا الغربية ستعانى نقصا فى احيتاجاتها البترولية بنسبة تتراوح بين ١٥ و ٢٠٪ فى شهر ديسمبر بسبب خفض الدول العربية لانتاجها من البترول . وأضاف ان الحكومة لن تستخدم حاليا مساعدتها فى توزيع مشتقات البترول بالبطاقات .

وكان البرلمان الألمانى الغربى قد وافق على قانون طوارئ يعطى للحكومة سلطة توزيع مصادر الطاقة بالبطاقات اذا دعت الضرورة كما يسمح للحكومة بتقييد استخدام السيارات ووضع حد أقصى للسرعة .

وقد تم اتخاذ تدابير فى بون لمواجهة احتمال النقص فى الطاقة حيث قررت عدة بلديات تخفيض ساعات الاضاءة فى المبانى القائمة بمدنها ولن تتم اضاءة كنائس كولونيا وخاصة الكاتدراتيه الشهيرة ومبنى البلدية وقصر بويو لسدورف المقر القديم لأمراء كولنيا فى بون إلا ساعتين .

وفى منتصف ديسمبر قررت الحكومة منح أكثر من ١٥ مليون عامل أجازة من العمل لمدة ١١ يوما وذلك للاقتصاد فى استهلاك الوقود .

وفى ايطاليا أعلن متحدث باسم شركة اينى الايطالية انه قد حدث انخفاض فى واردات البترول الايطالية . وقال ان الموقف بالنسبة لامدادات البترول قد يصبح خطيرا اذا ما استمرت الحرب فى الشرق الأوسط ١٠ أيام أخرى .

وقد طلبت سويسرا من ايطاليا التى تمدها بجانب كبير من احتياجاتها البترولية تخفيف الحظر على تقديم البترول لها .

وقد قررت الشركة الايطالية التى تقدم ٩٠٪ من احتياجات ايطاليا من غاز التدفئة وقف عملياتها لمدة يوم واحد كتحذير من مخاطر حدوث عجز دائم مالم تتحرك الحكومة الايطالية .

ومن جانب أخر تدرس الحكومة الايطالية اتخاذ اجراءات تحمل المواطنين الايطاليين على النوم مبكرا بهدف توفير الوقود ومن بين تلك الاجراءات احتمال توقف الارسال التليفزيونى وانتهاء العروض السينمائية فى الساعة العاشرة مساء وخفض ساعات التدفئة . كذلك تبحث الحكومة وضع حد أقصى لسرعة السيارات . (٦٠ كيلو متر) واغلاق محطات البنزين أيام الأحاد وخفض الاضاءة فى الشوارع .

وفى أول نوفمبر اذاعت وكالة انباء المانيا الغربية من بيروت ان هناك معلومات موثوقا بها وردت من الكويت تقول بأ ايطاليا قد تصبح الهدف التالى للمقاطعة العربية البترولية . وأضافت ان الدول العربية المصدرة للبترول تدرس حاليا مما قيل عن تأييد ايطاليا لاسرائيل أثناء الحرب .

وقد صرح راشد راشد وكيل وزارة الخارجية الكويتيه بأن مصادر ايطالية اعترفت بأنه قد جرى استخدام قواعد حلف الأطلنطى فى ايطاليا لنقل أمدادات الأسلحة الامريكية الى اسرائيل .

وتقول هذه الأنباء أن العرب يتوقعون من ايطاليا التأييد أو النفى

الرسمى لهذه المعلومات .

ومن جهة أخرى أعلن السفير الايطالى فى الكويت باسم حكومته أن ايطاليا تتخذ موقفا مواليا للعرب .

وفى روما بدت مظاهر التقشف واضحه فى المدينة فقد أغلقت محطات البنزين أبوابها اعتبارا من ظهر يوم السبت . وساد ظلام أشبه بظلام زمن الحرب بسبب اغلاق البارات والمطاعم ودور السينما والمسارح فى وقت مبكر لتوفير الطاقة .

وفى أواخر نوفمبر اعلنت الحكومة الايطالية ان المسارح والملاهى والسيارات ودور السينما يجب ان تغلق أبوابها قبل الحادية عشرة مساء . وان على جميع المطاعم ان تغلق أبوابها فى الساعة الثانية عشرة مساء توفير الاستهلاك البترول والكهرباء .

وفور ارتفاع أسعار البترول فى آواخر ديسمبر أعلن فى روما ان هذه القرارات ستزبد من العبء الذى يتحمله ميزان المدفوعات الايطالى بمقدار ٢ مليار ليرة ايطالية عام ١٩٧٤ .

وفى ٢٤ نوفمبر اجتمع أحمد السيد النقيب سفير الكويت فى كونبهاجن مع ك.اندرسن وزير خارجية الدانمرك وصرح للصحفيين بعد الاجتماع بأن الحديث بينهما كان مشجعا وناجحا من وجهة النظر العربية اذ أن الوزير أبرز حياد الدانمرك فى صراع الشرق الأوسط . وقال انه يرى امكان التعاون بين الكويت والدانمرك . وقال السفير : اننى لا أطلب بالضرورة بأن تتحول حكومة الدانمرك الى موالاة العرب ولكننا يجب ان نطلب مزيدا من العدالة لقضيتنا .

وفى كونبهاجن أعلن ايرلنج جنس وزير التجارة الدانمركى انه سيصدر لوائح تحدد السرعة القصوى للسيارات للمحافظة على مخزون الدانمرك من

البترول حتى تنتهى الأزمة الحالية .

وبعد ذلك بأسابيع أعلن بول نابيو وزير التجارة والاقتصاد ان رفع الأسعار البترولية سيؤدى الى مضاعفة العجز فى الميزان التجارى للدانمارك عام ١٩٧٤ بحيث يصل الى ١٠٠٠ مليون دولار .

وفى الدانمرك علم ان بلدية كوبنهاجن قررت خفض درجة غلايات التدفئه بالمازوت فى منشأت البلدية خمسة درجات كما دعت البلدية موظفيها الى تخفيض عدد المصابيح الكهربائيه المستخدمة فى مكاتبهم الى النصف وتنوى أيضا تخفيض مصابيح الشوارع الى النصف .

وفى بلجيكا أشار ويلى كلايزورير الشئون الاقتصادية الى ان بلجيكا لن تصل الى الحد الذى بلغتة هولندا فقد يقتصر الأمر على وضع حد أقصى لسرعة السيارات وقد سلب من المؤسسات العامة والشركات والمدارس الحد من تدفئة المبانى.

وقد تناولت جميع الصحف البلجيكية مشكلة تحديد حصص للبترول بشئ من القلق .

وفى ٧ نوفمبر تناولت صادرت الحكومة فى بروكسل مخزون البترول ومشتقاتة كذلك قررت سحب حق عمال البترول فى الاضرار لأى سبب ومن ناحية أخرى تم الغاء أربعة مسابقات للسيارات .

وينتظر ان تقوم الحكومة البلجيكية بخفض رحلات شركة طيرانها «سابينا» .

وفى منتصف نوفمبر قررت الحكومة حظر قيادة السيارات الخاصة أيام الأحاد اعتبارا من ١٨ نوفمبر وقالت مصادر الحكومة انه لن يسمح أيام الأحاد بالسير الاسيارات النقل العام وسيارات بعض الفئات بتصاريح خاصة

وأضافت المصادر ان الحكومة سترفع أسعار جميع انواع الوقود .

كما سبق وان قررت الحكومة الحد من سرعة السيارات وتوزيع الوقود بالبطاقات .

وفى أوائل ديسمبر أبلغت بلجيكا كلا من المملكة العربية السعودية والكويت انها يمكن ان تقدم ضمانات فنية بأن كميات البترول المرسلة الى بلجيكا عن طريق ميناء روتردام الهولندى لن تذهب الى هولندا . وقد أعلنت ذلك عقب الزيادة التى قام بها وزيرا البترول السعودى والجزائرى لبروكسل .

وفى النمسا بدأت محطات البنزين - توزيع البنزين بالبطاقات وحددت هذه المحطات حصة السيارة بعشرين لترا كذلك وزع وقود تدفئة المنازل بالبطاقات . وقد قام تبعا لذلك عدد كبير من سكان العاصمة النمسوية أجهزة التدفئة المركزية فى منازلهم للعمل بوقود الديزل .

وفى ١٧ نوفمبر وعقب التخفيض الثانى للبترول العربى أعلنت حكومة النمسا انها تبحث استخدام احتياطيها من الذهب والعملات الأجنبية فى شراء بترول ومواد خام لتخزينها كاجراء لمواجهة الطوارئ وقد بحث برونوكراسيكى هذا الموضوع مع رجال حزب المعارضة الذين وافقوا على الفكرة من ناحية المبدأ .

وفى أوسلو اعلنت حكومة النرويج انها قد تلجأ الى بيع البترول بالبطاقات اذا فشلت الجهود المالية فى انقاص الاستهلاك .

وقالت وكالات الانباء ان النوريج طالبت بخفض اختيارى فى الاستهلاك تصل نسبة الى ١٠٪ ولكن المحاولة فشلت .

وصرح متحدث رسمى ان الحكومة النرويجية قد تضطر الى وقف ما

كانت تصدره من البترول الى بعض الدول الأخرى كالسويد .

ثم أصدرت حكومة النرويج قرارا باغلاق جميع محطات البنزين ابتداء من ظهر يوم السبت وحتى صباح الأثنين .

وفى ايرلندا أعلنت الحكومة انها تبحث توزيع البترول بالبطاقات وفى مونت كارلو تم الغاء سباق السيارات لعام ١٩٧٤ .

وفى أوائل ديسمبر اعلن ادلوف بالم رئيس وزراء السويد ان الحكومة اعتمدت ٥٠ مليون دولار لاستيراد منتجات بترولية من الخارج وقد شكلت لجنة من رئيس الوزراء والوزراء وجميع زعماء الأحزاب لدراسة مشكلة الطاقة فى السويد ووسائل مواجهتها .

أما المسئولون فى حكومة البرتغال فقد ارتعدوا خوفا وأعلنوا ان الوضع سيكون خطير إذا قررت الدول العربية قطع البترول عنها . وكانت حكومة البرتغال قد سمحت للطائرات الامركية التى تحمل أسلحة لاسرائيل بالهبوط فى أراضيها وهى تحصل على ٩٠٪ من بترولها من الشرق الأوسط .

وفى سويسرا طلب نادى السيارات السويسرى من أصحاب السيارات الاقلال من استهلاك وقود سياراتهم وقال ان حرب الشرق الأوسط ستؤثر على الاحتياطى البترولى الحالى ولذا ينبغى ان ينخفض الاستهلاك لتفادى استخدام البطاقات .

وفى رومانيا بدأ تقييد استهلاك البترول وصرفه بالبطاقات فى أواخر نوفمبر . وتخفيض سرعة السيارات واستهلاك الكهرباء .

وفى أوائل ديسمبر أذاعت وكالة الانباء الرومانية ان الرئيس الرومانى نيكولاى شاوشيسكو أعرب أثناء وجوده فى نيويورك عن استعداد رومانيا لان تبيع البترول للولايات المتحدة مقابل قيام الولايات المتحدة بمساعدتها

فى الكشف عن مستودعات البترول فى البحر الأسود .

وقالت وكالة يونايتدبرس فى تحقيق لها حول الموقف البترولى فى الغرب ان كافة السيارات الخاصة فى المانيا الغربية وسويسرا والدانمارك ولوكسمبروج وهولندا وبلجيكا - ٢٥ مليون سيارة - توقفت عن الحركة يوم ٢٤ نوفمبر بسبب القرارات التى اتخذتها الحكومات بعد استخدام تلك السيارات أيام الأحاد .

وقالت الوكالة ان أغلب سكان تلك البلاد - ٩٤ مليونا - لزموا منازلهم طوال ذلك اليوم . وظهرت فى عواصم تلك المدن كافة وسائل النقل البدائية مثل الخيول الى جانب الدراجات .

الفصل الثامن :

سلاح البترول يهدد العملاق الياباني ؟!

وإذا كان البترول لم يحظر تصديره من الدول العربية الى اليابان وإنما طبق عليها فقط نسبة تخفيض الانتاج الـ٥٪ إلا أنها تأثرت تأثرا ملحوظا ومحسوسا من جراء ذلك . لأنها أيضا كانت تحصل على بعض بترولها من الشركات الأجنبية ولاسيما الامريكية وهذه الأخيرة قطع عنها البترول تماما . وبالتالى فان نسبة توريدها للبترول الى اليابان قد اختفت . وبذلك تأثرت اليابان . وليس من تكرار المعلومات اننا نعلم جميعا ان اليابان من أكبر وأقوى الدول الصناعية بل انها سبقت فى هذا دول أوربية كثيرة . وتنافس الولايات المتحدة . وان معظم صناعات اليابان قائمة على استيراد خاماتها أو المواد الأؤلية من خارجها ومن هذا فإلى أى مدى يمكن ان تتأثر اليابان من جراء عدم توريد هذه الخامات اليها .. كالبترول !!

وقبيل مؤتمر وزراء البترول العرب فى الكويت واتخاذ قرار الحظر البترولى . وفى ندوة دولية عن الطاقة يشترك فيها خبراء من اليابان وامريكا وبريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية حذر الخبير اليابانى مازاوساكى ساكا رئيس المعهد الاقتصادى للطاقة فى اليابان من سباق بين الدول المستهلكة للبترول الخام قد يؤدى الى مصادمات دولية . وقال ان مثل هذا التنافس للحصول على البترول لن يؤدى فقط الى ارتفاع أسعاره فوق مستويات معقولة بل سيؤدى على الأرجح الى مصادمات سياسية بين عدد من الدول .

وقال المتحدث اليابانى فى الندوة ان اليابان ودول أوربا سوف تتجه الى شراء احتياجاتها البترولية من الدول المنتجة رأسا بدلا من شرائها عن طريق شركات البترول العالمية .

وعقب اعلان قرار الدول العربية فى الكويت بتخفيض الانتاج بنسبة ٥٪ صرح ماساشى كاثو نائب رئيس الاتحاد البترولى فى اليابان بأن قرار

تخفيض انتاج البترول العربى سيؤثر على تدفق البترول الى اليابان وأضاف ان بعض الشركات اليابانية بدأت بالفعل دراسة امكانية خفض مبيعات الوقود الى محطات البنزين .

كما صرح المسئولون اليابانيون ان اليابان تشعر بقلق شديد وخاصة ان ٨٨٪ من استهلاكها من البترول تحصل عليه من المنطقة العربية .. وقالوا ان اليابان تملك حاليا من البترول الخام والمنتجات البترولية ما يسد احتياجاتها لمدة ٧٩ يوما .

وفى رد فعل سريع قررت بلدية طوكيو خفض استهلاكها من الماء الساخن والتدفئة المركزية فى المكاتب اذا هبطت وارداتها البترولية من الدول العربية الى حد حرج .

كما التقى أوهيوا وزير خارجية اليابان فى طوكيو بعشرة سفراء دول عربية وأكد لهم تأييد بلاده لقرار مجلس الأمن الذى يدعو لأنسحاب اسرائيل من الأراضى العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧ وان اليابان ستتعاون مع الأمم المتحدة للبحث عن حل لمشكلة الشرق الأوسط . وأكدوا أيضا السفراء العرب من جانبهم ان اليابان لن تضار من سياسة البترول العربية الجديدة كما طلبوا منه تأييدا واضحا للقضية العربية .

وقد أعلن يوسف هيرو تاكا زوتى وزير التجارة الخارجية والصناعة فى اليابان انه لا يتوقع ان توقف الدول العربية قرارها بخفض انتاج البترول فى المستقبل القريب وحتى بعد اعلان وقف اطلاق النار وأضاف ان بلاده تدرس حاليا كيف سيواجه العالم الغربى تخفيض انتاج البترول العربى هذا الشهر بنسبة ٥٪ .

وقد بدأت بوادر الأزمة فى اليابان حيث أعلن اتحاد البترول اليابانى ان شركة بترول الخليج اليابانى أبلغت معامل التكرير اليابانية بخفض

امداداتها من البترول الخام بنسبة ٣٤٫٧٪ اعتبارا من أول نوفمبر وقال بيان الاتحاد أنه من المتوقع ان تتخذ الشركات العالمية الأخرى ومن بينها شركات البترول البريطانية واكسون . وكالتكس وشل اجراءات مماثلة وقد فوجئت الحكومة اليابانية وصناعة البترول فى اليابان بهذه التطورات لأنه كان متوقعا ألا يزيد الخفض عن ١٠٪ .

وقد أعلن الاتحاد ان اليابان ستقيد استهلاك البترول لأنه من المنتظر ان تخفض شركات البترول العالمية شحناتها من البترول الى اليابان خفضا كبيرا .

وقالت وكالة اسوشيتدبرس ان المسئولين الامريكيين يرون أن اليابان ستعمل على اتخاذ موقف مؤيد للعرب أكثر وضوحا خلال الأسابيع القادمة . حتى لا يدرج اسمها فى قائمة الدول المناهضة للعرب . ولكن الوكالة أشارت أيضا الى ان هناك صعوبات أمام اليابان فى هذاا الشأن بتأثير ذوى النفوذ فى ميدان التجارة العالمية المتعاطفين مع اسرائيل .

ومن جانب آخر تعتبر محطات توليد الكهرباء والمراكز الكبرى لاستهلاك الوقود أولى المؤسسات التى تتأثر باجراءات البترول . وسوف تمنع السيارات الخاصة من المرور فى الطرق البرية الكبرى خارج المدن . وسيتم اغلاق محطات البنزين أيام الآحاد وأيام العطلات .

وذكرت بعض المصادر اليابانية انه من المتوقع ان تنخفض واردات البترول الخام الى اليابان خلال الفترة حتى مارس ١٩٧٤ بنسبة تتراوح بين ١٧ و ١٨٪ .

وقد أعلنت حكومة اليابان - من ناحية أخرى - خططا تسمح للدول العربية المنتجة للبترول بالمشاركة المباشرة فى تسويق البترول وادارة مصانع التكرير فى اليابان.

وفى طوكيو أعلن تاكوى كاتاكا رئيس وزراء اليابان أن القيود التى فرضتها الدول العربية على صادراتها من البترول قد تضع مشكلة بعيدة المدى فى خطورتها امام اليابان . وقال ان حكومته تدرس وسائل مواجهة نقص البترول بما فيها تقييد استهلاكه والاسراع بأبحاث برنامجة استخراج الطاقة من الشمس .

كما طلب من شعب اليابان ان يستعد لارتداء ملابس ثقيلة حتى داخل المنازل توفيراً لوقود التدفئة .

وأعلنت وكالة الطاقة اليابانية القومية انها ستطلب من جميع المصانع والمصالح الحكومية والمساكن الخاصة خفض درجة التكييف الى ٢٠ درجة فقط خلال أشهر الشتاء لان هذا الخفض يوفر ١٠٪ من استهلاك البترول فى اليابان .

وقد أكد الاتحاد البترولى اليابانى أن أزمة الشرق الأوسط تتفاقم ويعنى هذا مزيدا من نقص المواد البترولية .

كما أعلنت بعض المصادر اليابانية ان توزيع البترول بالبطاقات سوف يرغم كل الصناعات اليابانية على خفض انتاجها مما يعرض ميزان التجارة الدولية اليابانى للخطر .

وعقب اجتماع لمجلس الوزراء اليابانى . أصدر بيانا فحواه تأييد الموقف العربى وطالب اسرائيل بإعادة الأراضى العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧ .

وقالت وكالة اليونايتدبرس ان أوهيرا وزير خارجية اليابان سيوضح الموقف اليابانى الجديد فى قضية الشرق الأوسط خلال الاجتماع الذى سيعقد بينه وبين كسينجر وزير الخارجية الامريكية فى طوكيو خلال أيام .

وان كان مصدر حكومى يابانى أيضا قد صرح بأن اليابان ستطلب من كسينجر ان تعمل على اقناع شركات البترول الامريكية بعد خفض شحناتها من البترول لليابان .

ومن جانب آخر وتحسبا لأثار الأزمة فان شركة الطيران اليابانية قد أعلنت بأنها نقصت رحلاتها العالمية وخاصة بالنسبة لطائرات النقل .

وبالفعل وصل كيسنجر وزير الخارجية الامريكى الى طوكيو قادما من بكين . واجتمع لمدة ساعتين وعشرين دقيقة مع ماسايوش أوهيرا وزير خارجية اليابان بسبب القيود التى فرضت على شحنات البترول لها وان ذلك ترك أثره على الحياة اليومية اليابانية . وعلى الصناعات الكبرى . وانه ستكون هناك نتائج سياسية واجتماعية بعيدة المدى سوف تترتب على هذه الأثار السيئة .

وقال أيضا ان كسينجر أبلغه بالتطورات الخاصة باحتمالات التوصل الى حل للأزمة فى المنطقة وانه فهم ان واشنطن لن تدخر جهدا من أجل اقرار السلام فى المنطقة بسرعة .

كما اجتمع كسينجر بوزير التجارة الخارجية والصناعة اليابانى يولوهيرو ناكازونى الذى أعلن عقب الاجتماع وفى مؤتمر صحفى بأنه من الضرورى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى يطالب اسرائيل بالانسحاب من الأراضى العربية فى أقرب وقت ممكن . لأن اسرائيل ليس لها حق فى البقاء فى الاراضى التى احتلتها بالقوة المسلحة عام ١٩٦٧ .

كما أشار كاكوي تاتاكا رئيس وزراء اليابان لهنرى كسينجر فى اجتماعه به لمدة ساعتين ان اليابان تواجه أخطر أزمة اقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية بسبب خفض تصدير البترول العربى .

وقد سئل رئيس الوزراء عما اذا كانت اليابان مستعدة للانضمام الى

التدابير الانتقامية التى تقترحها بعض حكومات أوربا ضد الدول العربية ؟ فأجاب بأن اليابان ستبحث كل الاجراءات لكنها لن تصل الى فرض مقاطعة اقتصادية على العرب .

ثم أدلى ميزيو تورودا المتحدث بوزارة الخارجية اليابانية بتصريح أخر أعلن فيه ان اليابان تؤيد تأييدا تاما القرار رقم ٢٤٢ الذى يطالب اسرائيل بالانسحاب من الأراضى العربية المحتلة .

وتقول وكالة اليونيتدربس ان زعماء اليابان يبدون اهتماما كبيرا بمعرفة أراء كسينجر حول الموقف فى الشرق الأوسط والذى يضع اليابان على حافة انكماش اقتصادى خطير . وان اليابانيين يتساءلون ما الذى يمكن ان تفعله الولايات المتحدة للخروج من هذا الموقف أكثر من تأكيد كسينجر باقناع طرفى النزاع بحل الأزمة فى محادثات السلام القادمة .

كما حاولت اليابان ان تقلل من أثار الأزمة التى تواجهها حيث نشرت صحيفة اساهى شمبون ان الحكومة اليابانية طلبت من ايران واندونيسيا ضمان وصول بترولهما الى اليابان وذلك لمواجهة احتمال انخفاض واردات البترول العربية .

وقد أعلن ايمن واماشيتا نائب وزير الصناعة والتجارة الخارجية اليابانية بأن معدل النمو الاقتصادى فى اليابان قد يتخفض الى الصفر أو الى مادون ذلك بسبب قرار الدول العربية بخفض انتاجها من البترول .

وقال ان الحكومة اليابانية ستعد مشروع قانون يحد من تزويد صناعات البلاد الرئيسية بالبترول وأضاف انه سيتم خفض كميات البترول الخام والقوى الكهربائية التى يزود بها الصناعات الرئيسية أكثر من ١٠ سنوات . وقال أيضا انه سيطلب من مجلس الوزراء اليابانى عرض البرنامج العاجل الخاص باستهلاك الوقود على البرلمان فى ديسمبر القادم . وأضاف شيئا فى

مؤتمر صحفى ان واردات اليابان من البترول ستخفض بنسبة ٢٠٪ اعتبارا من ديسمبر القادم .

وأكد ان الاقتصاد اليابانى الذى استمر مزدهرا وبلا توقف مدة ٢٠ عاما مهدد الأن بانتكاسة خطيرة . وان النمو الاقتصادى للعام الحالى الذى ينتهى فى مارس ١٩٧٤ كان مقررا لن يكون ١٠٪ ولكن مع انخفاض امدادتنا من البترول الخام قد ينخفض هذا المعدل الى ٥٪ فقط .

كما أعلنت وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية أنه اذا ساد الموقف فيما يتعلق بامدادات البترول من الشرق الأوسط فان الحكومة اليابانية ستضطر الى تشجيع زيادة انتاج الفحم الذى تناقص فى اليابان من ٥٥ مليون طن فى عام ١٩٦٣ الى حوالى ٢٠ مليون طن فى السنوات الأخيرة .

وقد تم تشكيل لجنة برئاسة تاكوى تاتاكا رئيس الوزراء اليابانى لبحث ومتابعة تطورات أزمة البترول . وقال مسئول يابانى عاد من الرياض أخيرا ان اليابان لن تحصل على احيتاجاتها من البترول إلا إذا تخلت عما أسماه هذا المسئول «الحرية فى مشكلة الشرق الأوسط» .

كما ان ربات البيوت اليابانيات قد تزاحمن أمام مخازن السلع الأساسية فى ثلاث مدن رئيسية خشية حدوث نقص فى هذه السلع فى أعقاب التحذيرات التى أذيعت حول توقع حدوث انكماش للاقتصاد اليابانى بسبب الأزمة العالمية فى البترول .

ولذلك تبحث الحكومة اليابانية تجميد الأسعار خوفا من ان يستغل الصناعيون والتمار أزمة البترول فى احداث مزيد من ارتفاع الأسعار وقد يؤدى الأمر باليابان الى الدخول فى مرحلة تقشف جديدة تماثل المرحلة التى تعرضت لها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية .

وأوضحت وكالة استوشيتدبرس ان كثيرين من رجال الأعمال اليابانيين

يريدون من الحكومة ان تزيد تقاربها مع الدول العربية التى تحصل منها على ٨٠٪ من استهلاكها البترولى .

كما يتوقع بعض رجال الأعمال الامريكيين فى طوكيو ان تقطع اليابان علاقاتها الدبلوماسية باسرئيل لأن العرب غير مقتنعين بموقف الحياد النظرى من جانب اليابان .

ومن جانب آخر تواجه الملاحة اليابانية بالذات احتمال حدوث اضطراب خطير فيها نتيجة نقص البترول .

وفى ٢٤ نوفمبر توجه وفد من أعضاء المنظمات اليهودية الامريكية الى السفارة اليابانية فى واشنطون واجتمعوا بالسفير لمدة ٣٠ دقيقة . وقد حذروه من ان الاذعان للضغوط العربية قد يؤذى العلاقات السياسية والاقتصادية بين واشنطون وطوكيو .

وعقب ذلك أيضا صرح متحدث باسم السفارة اليابانية فى واشنطن بأن سياسة الحكومة اليابانية ازاء أزمة الشرق الأوسط لن تتأثر بضغوط عدد من اليهود الامريكيين . وقال المتحدث ان موقف حكومته ازاء الأزمة قد تحدد وأعلن بعد دراسة .

وأكد قائلا : اننا لن نغير سياستنا بسبب مثل هذه الضغوط .

ومن ناحية أخرى ذكرت مجلة ميدل ايست ايكونوميك سرخاى التى تصدر فى بيروت ان اليابان قد تلقت تحذيرا من الدول العربية المصدرة للبترول التى اجتمعت فى آواخر نوفمبر فى فيينا بأنها ستخفض الى حد كبير من امداداتها البترولية لليابان ابتداء من يناير القادم اذا لم تقطع اليابان علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع اسرائيل .

وفى طوكيو حذرت الحكومة اليابانية من ان أزمة الطاقة الحالية ستؤدى

الى خفض معدلات النمو الى ٦٪ وستؤدى الى عجز فى ميزان المدفوعات تصل جملته الى ٣٢٥٠ مليون جنيه استرلينى خلال العام القادم . وزيادة فى الأسعار للمواد الاستهلاكية بنسبة ١٧٪ وتشير وكالة التخطيط الاقتصادى اليابانية الى ان اليابان سيمر خلال العام القادم بما يسمى (عنق الزجاجة) .

ولذلك فان رئيس الوزراء اليابانى سيطلب من البرلمان منح الحكومة سلطات تتحكم بمقتضاها فى الأسعار وتوزيع السلع بالبطاقات بسبب أزمة البترول .

وفى ٧ ديسمبر أعلن تاكيو تاتاكا رئيس وزراء اليابان ان الاتحاد السوفيتى يفكر فى تطوير حقل بترول «تيومين» فى سيبيريا لامداد اليابان بالبترول وليس للاستهلاك المحلى وقال تاتاكا ان الزعماء السوفييت حريصون على ان يلبى البترول السوفيتى احتياجات التصدير .

ومن جانب آخر وصل الى القاهرة قادما من طرابلس وفد من كبار رجال الأعمال والبترول فى اليابان لاجراء مباحثات مع المسئولين حول دعم التعاون بين البلدين .

وقد استقبلهم الدكتور محمد عبدالقادر حاتم نائب رئيس الوزراء وحيث يضم الوفد ٢٠ عضوا برئاسة الدكتور كانو الوزير السابق وعضو مجلس النواب اليابانى .

كما أجرى الوفد اليابانى مباحثات بترولية وصناعية مع المسئولين عن قطاعى البترول والصناعة في مصر حيث تناولت مباحثاتهم مع المهندس محمد رمزى الليثى رئيس المؤسسة العامة للبترول المصرى دعم العلاقات البترولية بين البلدين وعرض الوفد اليابانى مبدأ مشاركة رأس المال اليابانى فى عمليات البحث عن البترول فى الأراضى المصرية . ومن ناحية أخرى

عرض رئيس المؤسسة المصرية على الوفد المساحات التى يمكن اجراء البحث فيها كما ناقش الوفد اليابانى المشارة في اقامة عدد من المشروعات البتروكيماوية وخاصة ان اليابان تستهلك كميات كبيرة من المواد البترولية المكررة . وقد أظهر الوفد اليابانى تفهما كاملا لأسباب تخفيض الانتاج العربى من البترول لعدم انسحاب اسرائيل من الأراضى العربية المحتلة .

وفى حديث للسفير اليابانى فى مصر . مع الكاتبة الصحفية مها عبد الفتاح فى ١٢ ديسمبر ١٩٧٣ بالأخبار قال : ان مشكلة المشاكل أمام اليابان الأن ليست هى مسألة اتخاذ قرار حاسم أو قاطع بين العرب والاسرائيليين . وانما مشكلة المشاكل لديهم الأن هى كيف يكيفون موقفهم ما بين العرب والامريكيين . لأن من هموم اليابان ليس غضب الاسرائيليين وانما يهزها تحرك الامريكيين من أجل الاسرائيليين . لأن اليابان تعتمد على الولايات المتحدة ضمن ما تعتمد فى امدادها بكل مواد الغذاء الضرورية . واليابان تعتمد الى حد كبير على بترول العرب الذى يمدها بشريان الحياة .. الطاقة وقوة الدفع – فلا مواد أولية ولا خصب موهوب لتلك الأرض . لا مواد غذائية أساسية ولا حديد . ولا بترول . ولا أى شىء من ثروات الأرض . وهناك شبكة هائلة من الصناعات الكبرى بخيوط محدودة على قوائم فى الخارج .

ويقول ان اسرائيل ليست عنصرا مؤثرا فى اليابان ولن تكون ولا اليابانيون بدورهم عنصرا مؤثرا فى اسرائيل . وحجم التجارة معها لا يزيد على جزء من العشر فى المائة من مجمل تجارى اليابان «ثم ان اليابان بامكانها ان تعبر عن تضامنها مع العرب بسبيل آخر أكثر فاعلية وفائدة ومعنى لكم ويلا مخاطر شديد من جانبنا .

ويوم قررنا ان نبدأ بعد الحرب من الصفر عاهدنا أنفسنا ان ننسى تماما

أى طموح أو تطلعات سياسية . لقد كان أقصى حدود أمالنا ان نكون مثل سويسرا . دولة بعيدة عن مشاكل الصراعات تعيش بالحياد وعلى الحياد . اننا ندين بهذه الفلسفة واعتقد اننا سنظل كذلك لمدة طويلة قادمة .

وكل ما نرجوه ان يتفهم العرب موقفنا ويقدروا ظروفنا فهى أيضا مصيرية بالنسبة لنا . ثم ليتيحوا لنا بعد ذلك ان نعبر عن تضامننا معهم بوسائلنا ونثبت كم يمكن ان نكون مفيدين .

وفى ٢٢ ديسمبر اعلنت الحكومة اليابانية حالة الطوارئ فى البلاد لمواجهة أزمة الطاقة . حيث عقد مجلس الوزراء اليابانى اجتماعا برئاسة تاكيوي تاتاكا رئيس الوزراء لبحث حالة الطوارئ ووضع برنامج عاجل لمواجهة الأزمة البترولية .

ويقضى البرنامج اليابانى بتقييد ارتفاع الأسعار وخفض استهلاك الطاقة والوقود بنسبة ٢٠٪ وتطبيق نظام العمل فى ضوء النهار طوال العام

كما أغلقت الحمامات العامة فى اليابان التى يستخدمها مئات الألوف من الأشخاص بسبب أزمة الطاقة .

كما أعلن فى طوكيو ان اليابان ستكون أكثر الدول معاناة من قرارات دول الخليج مضاعفة سعر بترولها وسوف تتحمل اليابان مبلغا يزيد على ٦ ألاف مليون دولار كثمن للبترول فى عام ١٩٧٤ وهو مبلغ يزيد على ضعفى المبلغ الذى تحملته عام ١٩٧٢ .

كما ان رفع سعر البترول أدى الى حدوث هبوط شديد لأسعار الأسهم فى طوكيو .

وفى طوكيو - ٢٦ ديسمبر - أعلن ماسايرسن أوهيرا وزير الخارجية

اليابانى ان القوات الامريكية الموجودة فى اليابن ستتوقف ابتداء من منتصف يناير ١٩٧٤ القادم عن الحصول على امداداتها البترولية من اليابان بسبب الأزمة البترولية وذلك بناء على طلب الحكومة اليابانية ..

وفى أول نوفمبر أيضا أعلن ياسوهيروتا كازونى وزير الصناعة والتجارة الخارجية اليابانى ان بلاده ستضطر الى خفض المتوسط الصناعى اذا استمرت دول البترول العربية فى خفض انتاجها من البترول .

وقال انه اذا استمر هذا الموقف فانه سيؤثر على حجم الانتاج الصناعى في اليابان وخاصة في مجالات صناعة الصلب والأسمنت والطاقة الكهربائية.

وأما بالنسبة لدول أسيوية أخرى .. فكانت هناك ردود فعل متباينة .. وان كانت هناك بعضها متماثلة ..

ففى الفلبين قرر الرئيس فرديناند ماركوس اجراءات جديدة لحد من استخدام البترول منهامنع استخدام أجهزة تكييف الهواء فى جميع الادارات الحكومية وكذلك خفض جميع أوجه النشاط التى يستخدم فيها البترول . وطلب الرئيس الفلبينى من القطاع الخاص اتباع هذه التعليمات . وقد دعا الرئيس ماركوس ، الى القيام بدراسة حول الحد من استهلاك الكهرباء فى الأشغال المنزلية .

وفى ٨ نوفمبر أصدرت حكومة الفلبين أمرا باغلاق المدارس لمدة شهرين على الأقل . كمابدأت نظام توزيع البنزين بالبطاقات وذلك لتوفير الوقود . والمعروف ان الفلبين تتلقى نحو ٧٨٪ من امداداتها البترولية من الدول العربية ولكن عن طريق الولايات المتحدة التى تعرضت لمنع البترول العربى .

وفى اليوم التالى أعلن الرئيس الفلبينى بأن الفلبين تعهدت للدول العربية المنتجة للبترول بأن البترول العربى لن يباع الى شركات أمريكية .

وتوجد فى الفلبين ست شركات بترولية منها شركة واحدة تملكها الحكومة والباقى شركات أمريكية .

وتأكد ذلك فى منتصف نوفمبر حيث أعلنت حكومة الفلبين انها ستمنع تماما البترول والمواد البترولية عن القواعد الامريكية تطبيقا للقرار العربى بحظر البترول عن أمريكا .

وفى سيول حيث تعتمد كوريا الجنوبية على البترول الامريكى بنسبة ١٠٠٪ أعلنت الحكومة عن بدء حملة لتخفيض استهلاك الطاقة بنسبة ١٠٪ وطالبت مواطنيها بتخفيض استهلاك البترول فى التدفئة والنقل وكذلك طلبت استخدام القطارات فى السفر بدلا من السيارات أو الطائرات وخفض التدفئة داخل المنازل الى ١١ درجة مئوية فقط .

وفى منتصف نوفمبر أعلنت حكومة كوريا الجنوبية خفض أنوار النيون فى الشوارع توفيرا للبترول وذلك بعد ان خفضت الانتاج ثلاث شركات امريكية فى كوريا الجنوبية هى الخلية وكالتكس وتونيبون .

وأما الهند وان كان لم يقطع عنها البترول إلا أنها تحسبا اتخذت بعض الاجراءات الوقائية ..

فقد ذهبت أنديرا غاندى - بدءا من يوم ٥ نوفمبر - رئيسة وزراء الهند الى عملها مستقلة عربة يجرها حصان لتضرب المثل للهنود على ضرورة توفير البترول . وكانت حكومة الهند قد رفعت أسعار البترول منذ يومين بنسبة ٦٥٪ وطالب المواطنين بالحد من استخدام البنزين .

وفى أواخر نوفمبر أعلنت وزارة الخارجية السعودية ان كميات البترول السعودى المصدرة الى الهند لم يطرأ عليها أي تغيير بناء على تعليمات من جلالة الملك فيصل . ووصف مصدر سعودى مسئول موقف الهند بأنه موقف الدولة الصديقة ونفى المصدر ما أذيع خلاف ذلك من بعض المصادر .

وقد فرضت الحكومة الهندية اجراءات جديدة على تزويد السفن الموجودة في الموانى الهندية بالوقود . كما قررت رفع أسعار الوقود الذى تزود به السفن بنسبة ٢٠٠٪ .

الفصل التاسع :

تحرير البترول العربي..

كشفت الصحف الكوتية فى ١٣ يوليو عام ١٩٧٣ عن مذكرات سلمها سفراء الولايات المتحدة في دول الخليج العربى خلال الأسبوعين الماضيين الى حكومات هذه الدول لشرح وجهة نظر الحكومة الامريكية فى قضايا البترول.

وقالت الصحف ان هذه المذكرات قد صيغت بأسلوب ينطوى على تهديدات مستترة وتحذر من وقوف تلك الدول أمام أمريكا .

ثم انطلقت معركة نصر ٦ أكتوبر ١٩٧٣ وبعدها :

وفى الكويت أيضا حيث انتهت اجتماعات المؤتمر الثالث لوزراء البترول العرب فى ٩ ديسمبر ١٩٧٣ وقف عبدالرحمن العتيقى وزير المالية والنفط الكويتى والصحفيين تحيط به ونظر الى الأجانب منهم وقال : ان العرب اضطروا الى خفض الامدادات والانتاج البترولي لأنكم عملتم على اذلالنا طوال ٢٥ عاما .

وأضاف قائلا : اننا لا نحاول ايذاءكم ولكننا نسعى للدفاع عن أنفسنا .

ويتبين من هذا الى أى مدى . وحاجة العرب . لظرف أو نقطة تحول جذرية أو مناسبة قوية لاسترداد حقوقهم الشرعية فى أسعار بترولهم والذين أصابهم الغبن طوال سنوات وطويلة .

ولبيان ذلك . فاننا سنعرض للموقف البترولى بين العرب منتجى البترول . والشركات الأجنبية المستغلة لهذا البترول ومن وراءها دولها الصناعية الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة وأوروبا الغربية . وكذلك محاولات العرب المضنية للحصول على جزء يسير من الزيادات الطفيفة لأسعار بترولهم وأيضا ماذا حدث بعد نصر ٦ أكتوبر . والذى كان الظرف أو نقطة التحول أو المناسبة القوية لاسترداد حقوقهم الشرعية على ثروتهم الأولى والرئيسية وهو البترول . وكان لابد لنصر ٦ أكتوبر حتى يمكن ان تبدأ معركة البترول .. معركة بلا خسائر بل مزيد من الدخول والثروات

الطائلة لمنتجى البترول العرب . تعويضا عن خسائر سابقة وسيادة على ثرواتهم الوطنية . ورسما لخريطة عالمية جديدة .

ومن هنا كان لوزارة الخارجية المصرية دور كبير فى رسم ملامح وسمات جغرافية وتضاريس الخريطة البترولية الواقعية أو الحقيقة أمام القيادة السياسية المصرية . فقد اهتمت الوزارة بمتابعة الموقف على هذه الخريطة . حركة البترول في جميع اتجاهاته .. متابعة دقيقة وعرض ملخص وأين لكل التطورات الظاهرة والخفية لحركة سلاح البترول . وما هو المأمول منه في كيفية استخدامه . وأثاره .

وماذا يمكن ان تقوم به وقيادتها السياسية الممثلة فى الرئيس محمد انور السادات ومعاونيه المخلصين .

ومن خلال هذه التقارير . تعرض موجزا سريعا للموقف البترولى ووضعه قبل معركة أكتوبر وعلى ضوء هذا الموقف .. ماذا ستقوم به مصر فى هذا المجال .. والميدان.

وقد جاء فى تقرير للوزارة :

فمنذ عام ١٩٥٩ فقد شهدت صناعة البترول تخفيضات متتالية لأسعار البترول الخام . وعلى أثر ذلك . قامت الدول المنتجة للبترول فى الشرق الأوسط بالاشتراك مع فنزويلا بعقد مؤتمر فى بغداد فى سبتمبر ١٩٦٠. حضرته كل من ايران والعراق والسعودية والكويت وفنزويلا للعمل على مواجهة الخطوات التى اتخذتها تلك الشركات الأجنبية فى شأن خفض الاسعار وتقرر فى هذا المؤتمر انشاء منظمة للدول المصدرة للبترول وذلك بغرض تنسيق سياسة هذه الدول البترولية فيما بينها والمحافظة على حقوقها الشرعية قبل الشركات المستثمرة وكذلك المستهلكين .

ثم انضمت دول أخرى الى المنظمة فى السنوات التالية فأنضمت قطر

١٩٦١ وليبيا واندونيسيا ١٩٦٢ وأو ظبى ١٩٦٧ والجزائر ١٩٦٩ .

وقد واجهت منظمة الأويك ثلاث مشاكل رئيسية عملت علي ايجاد الحلول المناسبة لها . .

الأولى : تتعلق بمحاولة ايجاد سياسة سعرية موحدة للبترول في مواجهة الانخفاض التدريجى لاسعاره بمعدل بلغ أكثر من ١٪ سنويا فى الوقت الذى تزيد فيه تكاليف وارداتها الصناعية بأكثر من ٥ر١٪ سنويا .

الثانية : خاصة بمحاولة الفصل بين العوائد التى تحصل عليها الدول المنتجة مقابل منح حقوق الامتياز وبين ضرائب الانتاج التى تحصل عليها نتيجة ربح الشركات المستغلة وكانت هذه الشركات قد جرت على استنزال ضرائب الانتاج من النسبة التى تدفعها مقابل حقوق الامتياز .

الثالثة : وضع حد لماتتقاضاه الشركات المستغلة نظير تسويقها للبترول من حيث ان الشركات التى تستخرج البترول هى نفسها التى تسوقه وتحدد أسعار بيعه تسليم رأس البئر .

وعلى أثر العدوان الاسرائيلى على الأراضى العربية فى يونيو ١٩٦٧ أغلقت قناة السويس وترتب على ذلك ان اتخذت السفن طريق الكاب للوصول بين الشرق والغرب وهو طريق يطول نسبيا حسب الموقع الجغرافى لكل ميناء تستهدفه السفن . وقد انعكست زيادة المسافة على المدة اللازمة للرحلة وبالتالى على اسعار النقل البحرى فاذا كان نقل كمية من البترول عبر قناة السويس يستلزم ..١ وحدة نقل فانه يتطلب .١٥ وحدة عبر الكاب لنقل نفس الكمية (مع ثبات الزمن) فاذا عرفنا ان عرض السفن ليس مرنا – فى الفترة القصيرة – فان الحاجة الى مزيد من السفن تترجم الى ارتفاع كبير فى أجور النقل البحرى ، ويتضح ذلك بالنسبة لنقل البترول، فثمن البرميل فوب موانى الخليج العربى .١٨ وتكلفة شحنه الى لندن –

طريق السويس ١٣٤ سنت ليصل ثمنه سيف لندن ٣١٠ سنت بينما ترفع تكلفته الشحن عن طريق الكاب الى ٣١٠ سنت فيصبح ثمنه فى لندن ٣٩٠ سنت .

وعلى ذلك اذا كان اغلاق القناة قد انعكس فى ارتفاع اسعار البترول لدول غرب أوربا فان هذه ترتب عليها آثار متعددة يمكن اجمالها فيما يلى :

أولا : اتجاه شركات البترول الى زيادة انتاج البترول من دول جنوب البحر المتوسط (ليبيا والجزائر)

ثانيا : حصول الشركات التى تعمل فى استخراج البترول فى ليبيا والجزائر ونيجيريا على ارباح اضافية .

ثالثا : مطالب دول البحر المتوسط المنتجة للبترول برفع اسعار بترولها للمشاركة فى الارباح الاضافية التى حصلت عليها الشركات بعد اغلاق قناة السويس .

رابعا : الاتجاه الى بناء الناقلات العملاقة . كحل بديل لاغلاق قناة السويس حيث تبين ان تكلفة شحن البترول بواسطة الناقلات ذات الحمولات الضخمة ستنخفض بحيث يمكن ان تلغى ارتفاع تكلفة الدوران عن طريق الكاب للتساوى مع تكلفة الشحن عن طريق السويس .

وقد بدأت محاولات رفع أسعار البترول العربى أو الاستفادة من عوائده. وكان البداية عندما قامت ثورة ليبيا فى أول سبتمبر فقد نجحت ليبيا فى سبتمبر ١٩٧٠ فى التوصل الى اتفاق مع الشركات المنتجة للبترول فى أراضيها الى زيادة اسعار البترول الى ٢٥٣ سنت للبرميل بزيادة ٣٠ سنت للبرميل مع زيادة أخرى بمقدار ٢ سنت سنويا لتصل الزيادة الى ٤٠ سنت عام ١٩٧٥ وليصبح سعر البرميل ٢٦٣ سنت . كما توصلت ليبيا الى تحطيم نسبة الـ ٥٠٪ (المناصفة) التى درجت الشركات على دفعها للدول

المنتجة من صافى الأرباح برفعها الى ٥٥٪ للدول المنتجة و ٤٥٪ للشركات وهذا يعنى زيادة أخرى فى عائد البرميل الواحد للدولة المنتجة يقدر بنحو من ١٦ الى ٨ سنت .

وقد انعكس نجاح ليبيا فى زيادة اسعار بترولها أثاره بالنسبة الى زيادة اسعار بترول الدول الأخرى فزاد بترول العراق والسعودية (تصدير موانى البحر المتوسط) ٢. سنتا للبرميل وزاد البترول الكويتى والايرانى ٩ سنت وزاد سعر بترول نيجيريا ٢٥ سنتا .

وفى الاجتماع الحادى والعشرين لمنظمة الأوبك الذى عقد فى ديسمبر ١٩٧. فى كاراكاس أيدت المنظمة الاجراءات التى اتخذتها كل من ليبيا والعراق لحماية مصالحها المشروعة فيما يتعلق باعادة النظر فى أسعار خامات البترول . وبالاضافة الى ذلك اتخذت المنظمة قرارا لتوحيد موقف الدول الاعضاء وضمان المساواة فى المعاملة بينهما .

وقد نص القرار على قيام المنظمة بتفويض وزير مالية ايران ووزيرى البترول فى كل من السعودية والعراق نيابة عن دول الخليج لمفاوضة الشركات البترولية العاملة فى المنطقة فى النقاط التالية :

١- تحديد نسبة ٥٥٪ كحد أدنى لمعدل الضريبة المفروضة على صافى انتاج شركات البترول فى الدول الاعضاء .

٢- ازالة الاختلافات الموجودة بالاسعار المعلنة لخامات البترول فى الدول الاعضاء أو الأسعار الاسترشادية على أساس أعلى سعر للأسعار المعلنة المطبق فى الدول الاعضاء أخذين فى الاعتبار الاختلافات فى الكثافة والمسافة بين مناطق الانتاج ومناطق الاستهلاك .

٣- تحديد زيادة عامة للاسعار المعلنة أو الاسترشادية فى كل الدول الاعضاء تعكس التحسن العام فى السوق العالمى للبترول .

٤- الالغاء الكامل للعلاوات الممنوحة لشركات البترول اعتبارا من أول يناير ١٩٧١ .

وقد تعثرت المفاوضات فى البداية بين اللجنة الممثلة للأوبيك وشركات البترول نتيجة لاصرار الدول الاعضاء للأوبيك على موقفهم .

وفى جانب آخر اتجهت بعض الدول العربية المنتجة للبترول الى طريق التأميم وذلك للحصول على دخول عادلة لبترولهم .

وفى الواقع فان التأميم يعتبر الطريق الوحيد للاستثمار المباشر بالنسبة للاستثمارات القائمة فعلا وأنه الطريق للتنمية الاقتصادية للدول المنتجة للبترول . ولكن يصبح للبترول العربى وجود اقتصادى وليس مجرد وجود جغرافى ، خاصة اذا مانظرنا الى ان احتياطى البترول سينضب غالبا خلال خمسين عاما وان سياسة الشركات الاحتكارية تعمل على عدم استثمار موارده فى داخل الدول المنتجة .

ونستعرض فيما يلى الاتجاهات التى صاحبت تأميم شركات البترول والظروف التى أحاطت به في كل من الجزائر وليبيا والعراق وذلك على الوجه التالى :

فبالنسبة لجمهورية الجزائر فقد انتهجت منذ حصولها على استقلالها عام ١٩٦٢ سياسة ترمى الى تحقيق السيطرة الوطنية على مواردها الطبيعية .

وبالنسبة للبترول فيمكن القول بأن سياسة البترول الجزائرية قد سارت على خطين متوازيين .

أولهما : تأكيد سيطرة الدولة المتزايدة على قطاع البترول الى ان يمكنها استردادها لثرواتها الهيدروكربونية .

ثانيهما : سرعة تنمية انتاج البترول والغاز على أسس صناعية وتجارية.

وبدأت الجزائر تسترد تدريجيا ثرواتها الطبيعية بانشاء شركة البترول الوطنية الجزائرية (سونا طراك) عام ١٩٦٤ كنواه لقطاع البترول الحكومى .

وفى ١٩٦٥ أفتتح أول خط أنابيب مملوك بالكامل لحكومة الجزائر ..

وفى بداية ١٩٦٦ بدأت سونا طراك تتدخل بطريق مباشر فى مجال الاستكشافات مما أدى الى زيادة الاستثمارات . وقد أدت عمليات الاستكشاف (سواء بالاستقلال المباشر أو من خلال عملها مع شركات أخرى) من العثور على احتياطات ضخمة من الزيت والغاز .

وفى مايو ١٩٦٨ أممت جميع شركات التوزيع . وقد أتاح ذلك لسونا طراك الفرصة الكاملة للسيطرة على تجارة المنتجات البترولية فى الدولة وزيادة سيطرتها على قطاع التكرير .

وفى عام ١٩٧٠ بلغ نصيب قطاع البترول الحكومى فى الانتاج ١٥ مليون طن فى مقابل ٤ ملايين طن عام ١٩٦٧ .

وفى ٢٤ فبراير ١٩٧١ أعلنت حكومة الجزائر سلسلة من القرارات تشمل تأميم جميع قطاعات نقل الغاز الطبعى وتأميم ١٥٪ من مصالح الشركات المنتجة للبترول .

وتم وضع قانون جديد لنظام الامتياز فى الجزائر وسيسمح فى المتقبل بالعمل على أساس ٥١٪ لسونا طراك و ٤٩٪ للشريك الأجنبى .

وأما موقف الشركات الفرنسية من قرار التأميم فانها قد حاولت ممارسة الضغط الاقتصادى على الجزائر فأوقفت ناقلات البترول عمليات شحن الخام من الموانى الجزائرية وأعلنت الشركات أنها لجأت الى التحكيم للطعن فى شرعية الاجراءات التى اتخذتها الجزائر ووجهت تحذير الى شركات البترول

العالمية بأنها ستلجأ الى المحكمة الدولية اذا تقدمت احداها لاستغلال أحد الحقول التى طبق عليها قرار التأميم وألت ملكيتها الى سونا طراك . ووجهت تحذيرا الى الدول المستوردة للخام الجزائرى من ان هذا الخام يعتبر ملكا لها فقد يكون من نصيبها فى الانتاج . وهذه تعتبر مخالفة قانونية كما أرسلت تحذيرات الى شركات البترول من انها سترفع دعوى أمام المحاكم للحصول على موافقة بالحجز مباشرة على البترول المصدر من الحقول المؤممة والمقصود بهذه التحذيرات هو الضغط على حكومة الجزائر لمراجعة قرارات التأميم .

وبالرغم من أن قرار التأميم فى الجزائر قد حدد التعويضات الشاملة للمصالح الفرنسية التى أممت بمبلغ ١٠٠ مليون دولار تدفع من الزيت الخام إلا أن فرنسا اعتبرت هذه التعويضات ضئيلة بالنسب لمطالبها .

وكانت أولى محاولات التفاوض المباشر بين حكومة الجزائر والشركات الفرنسية حول نقط الخلاف الرئيسية فى ١٩ ابريل ١٩٧١ ولكنها انتهت بالفشل ثم أعقب ذلك انسحاب خبراء شركات البترول الفرنسية من الجزائر .

وتعثرت المفاوضات مرة تلو الأخرى واخيرا وفي ٣٠ يونيو ١٩٧١ أمكن للطرفان ان يتوصلا الى صيغة مقبولة لانقاذ العلاقات بين البلدين وتم توقيع اتفاقية التسوية بين الحكومة الجزائرية وشركة البترول الفرنسية وتم بمقتضاها اقرار التأميم الجزئى الذى تم في ٢٤ فبراير ١٩٧١ وحدد التعويض بمبلغ ٣٠٠ مليون دينار جزائرى (٦٠ مليون دولار) يسدد على سبعة أقساط سنوية متساوية بدون فوائد ابتداء من مايو ١٩٧٢ .

وأما الموقف فى ليبيا :

فمما لاشك فيه ان تأميم مصالح شركة البترول البريطانية فى ليبيا فى ٧ ديسمبر ١٩٧١ كرد فعل لموقف بريطانيا ومسئوليتها فى احتلال ايران

لثلاث جزر فى الخليجة العربى . هو جانب واحد والظاهر من جوانب خلفية التأميم .

فالتأميم يشكل خطوة على طريق السياسة البترولية الليبية بعد الثورة وهذه الخطوات فى مجموعها تشكل اجراءات اقتصادية ارتأتها ليبيا ضرورية لتأمين التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعبها .

وأما موقف الحكومة البريطانية وشركات البترول البريطانية فقد عارضنا التأميم ووصفتاه بأنه يتسم بطابع التحيز وان أسبابه سياسية لأنه جاء – كما أعلنت ليبيا – ردا على بريطانيا لأنها لم تمنع ايران من الاستيلاء على الجزر الثلاث فى الخليج وعليه فأنه كما ذكرت غير قانونى وفيه خرق للقانون الدولى الذي يميز التأميم ويعتبره مشروعا اذا كان الغرض منه مصلحة عامة تتعلق بحاجات الدولة واذا جاء فى اعقابه تعويض فورى ومناسب وأنه طبقا لكافة عقود الامتيازات الليبية فأنه لا يجوز اجراء أى تغيير بدون موافقة كلا الطرفين الموقعين على عقد الامتياز . وقد طالبت الشركة بالتعويض عن طريق اعادة الامتياز الى الشركة أو يدفع تعويض عن مصادرة الامتياز يغطى كامل الضرر والعطل . وتقرر بعض المصادر ان الشركة تطالب بمبلغ ٢٥ مليون جنيها استرلينيا على أساس القيمة الحالية للموجودات . بالاضافة الى ما يعوض الارباح التى ستفقدها فى خلال الـ ٤٥ سنة التالية من مدة الامتياز . وذهبت الشركة الى أبعد من ذلك فرفعت دعوى حجز احتياطى امام احدى المحاكم الايطالية على ناقلة بترول ترفع علم بنما وتحمل ٣٥ ألف من الزيت الليبى الى معمل تكرير ايطالى يتولى تكرير الخام الليبى لحساب الحكومة الليبية فى مقابل كميات من الخام الليبى . وذلك بهدف دفع المشترين المحتملين للخام الليبى المؤمم الى الاحجام عن المضى فى شراء هذا الخام الى حين يتم البت فى هذه الدعوى على الأقل .

أما الحكومة البريطانية والتى تملك ٤٦٫٨٪ فى الشركة - فقد طلبت من الدول الـ ٢٣ المنضمة الى منظمة التعاون الاقتصادي الأوربى وكذلك من الدول الكبرى المستهلكة للبترول تأييدها فى النزاع وعدم مساعدة ليبيا فى عمليات شحن البترول .. ولم تستجب لها .

وأما الموقف فى العراق فان الخطوة التى أقدمت عليها العراق تعتبر أشد اجراء تتخذه أى من الدول المنتجة للنفط . فالتأميم الذى قامت به العراق يتجاوز ذلك الذى قامت به الجزائر حينما استولت على ٥١٪ من أسهم شركات النفط الفرنسية ويتجاوز أيضا ما قامت به ليبيا .

فقد بدأ تتابع احداث الأزمة البترولية فى العراق الذى انتهى بتأميم شركة نفط العراق . عندما تقدمت الحكومة العراقية بأنذار لشركات البترول الغربية الداخلة فى مجموعة شركة نفط العراق والتى تتبعها شركة نفط البصرة وشركة نفط الموصل بسبب تخفيضها حجم انتاج بترول شمال العراق . بغية التأثير على المركز المالى لحكومة العراق خاصة وأن عائدات البترول تمثل ما يقرب من ٥٨٪ من موارد الدولة فى التقديرات التى وضعت أخيرا للميزانية العراقية . وقد صرحت الحكومة العراقية بأنها فقدت ٣٣ مليون جنيه استرلينى بسبب تخفيض انتاج البترول فى شهر مارس وابريل والاسبوع الاول من شهر مايو عام ١٩٧٢ .

وقد حاولت حكومة العراق مناقشة مشكلة انخفاض الانتاج البترولى لهذه المجموعة فى المباحثات التى أجريت فى أوائل عام ١٩٧٢ .

فقد طالبت الحكومة الشركة الاختياريين احتمالات ثلاثة :

١- إما اعادة انتاج وتصدير البترول من الحقول الشمالية الى الطاقة القصوى لخط الانابيب أى الى حوالى ٥٧ مليون طن سنويا .

٢- فى حالة عدم رغبة الشركات فى انتاج اكثر من ٣٠ مليون طن

سنويا من الحقول الشمالية تخول الحكومة العراقية الشركة حق انتاج ٢٧ مليون طن أخرى لحساب الحكومة العراقية على ان تتولى كل النفقات الخاصة بالانتاج والنقل والتسوي .

٣- فى حالة اقناع شركة نفط العراق بأن عملياتها في شمال العراق غير مربحة يتعين عليها اذن النزول عن الحقول الشمالية للحكومة وزيادة انتاجها من الحقول الجنوبية .

غير ان شركة نفط العراق لم تستجيب لأى من هذه الاقتراحات وعرضت على الحكومة صفقة شاملة تنطوى على زيادة انتاج الحقول الشمالية الى ٥٠ مليون طن سنويا . اذا وافقت الحكومة علي تخفيض الاسعار المعلنة فى موانى التصدير للبترول المنتج من حقول شمال العراق بمبلغ ٣٥ سنتا للبرميل . إلا أن حكومة العراق رفضت هذا العرض على أساس أن الشركات الداخلة فى مجموعة شركة نفط العراق انما تخفض انتاجها بغرض ممارسة الضغط المالى على الحكومة .

وفى ضوء ذلك .. أصدر مجلس قيادة الثورة العراقى فى ١٧ مايو ١٩٧٢ تحذيرا نهائيا لشركات النفط العاملة فى العراق وتضمن الأتى :

١- مطالبتها بالاستجابة السريعة فى رفع معدلات الانتاج الى الطاقة القصوى للأنابيب .

٢- ان تلتزم بالاتفاق مع وزارة النفط والمعادن لوضع نهج انتاجى ثابت وطويل الأمد وفق أسس علمية من حقول العراق النفطية .

٣- ان تقدم عرضا ايجابيا حول المطالب التى قدمها وفد الحكومة العراقية .

٤- منح مهلة للشركات للنظر فى هذا التحذير خلال فترة اقصاها

اسبوعين وإلا أضطرت الحكومة الى اتخاذ الاجراءات القانونية والتشريعية التى تراها ضرورية لحماية المصالح الوطنية .

٥- دعوة المواطنين للاستعداد لمرحلة جديدة فى مقاومة الاحتكارات العالمية .

وفى أول يونيو ٧٢ أصدر مجلس الثورة العراقى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ بتأميم الشركة مع الاقرار بالتعويضات .

وكانت شركة نفط العراق تتذرع بخفض الانتاج في حقولها الى انخفاض الطلب فى الأسواق الرئيسية فى أوربا واليابان عن المستوى الذى كان متوقعا وان ذلك بسبب عوامل موسمية . وتري كذلك ان استكمال العديد من ناقلات البترول الجديدة أحدثت تغيير واضح فأحالت النقص فى حمولة الناقلات الى فائض والذى أدى الى تخفيض اسعار الشحن الى أدنى مستوياتها منذ حرب ١٩٦٧ . ونظرا لأن الفرق فى عبء الضريبة الذى يبلغ فى المتوسط حوالى ٣٥ سنتا للبرميل بين بترول البحر المتوسط وبترول الخليج وان الفرق الفعلى فى نفقات الشحن طبقا للاسعار السائدة لا يتجاوز ١٠ سنتات فقط لصالح بترول المسافات القصيرة وفى حالة العراق أصبح الفرق أكبر بسبب الضرائب التى يتعين على الشركات ان تدفعها لحكومة لبنان وسوريا مقابل مرور خط انابيب البترول من الحقول الواقعة فى شمال العراق عبر اراضى لبنان وسوريا الى محطات الضخ على البحر المتوسط . وعن ضغط انخفاض الاسعار فى الأسواق اضطرت الشركة الى خفض الانتاج من بترول العراق المصدر عن طريق خط الأنابيب الى شرق البحر المتوسط بمقدار النصف وأنها لن تستطيع العودة الى معدل انتاجها السابق من البترول الذى يتكلف كثيرا فى وقت لا يتيح فيه السوق أى أمل فى امكانية تغطية النفقات الاضافية .

وقد قامت شركة نفط العراق بنفس المسلك التى قامت به شركة البترول المؤممة فى ليبيا والجزائر وهو التهديد بأنها ستحاول فرض عقوبات قانونية على أى مستوى محتمل للبترول من الحقول العراقية المؤممة .

وفور صدور قرار التأميم العراقى فقد أصدر مجلس قيادة الثورة العراقى بيانا يعلن استعداد العراق للدخول فى مفاوضات مع الجانب الفرنسى حول ما يتعلق به من قانونية تأميم عمليات نفط العراق .

ومن جانب آخر فقد أعلنت شركة النفط الفرنسية التى تمتلك حوالى ربع أسهم الشركة المؤممة أنهاتعكف الآن على دراسة البيان .

وقد استهدف العراق من ذلك وقوف احدى الدول الغربية الى جانبه لمساعدته فى تسويق النفط ولتفتيت تكتل المصالح الامريكية الانجليزية الفرنسية .

كما اتخذت الحكومة العراقية خطوات جرى تنفيذها بعد التأميم أهمها..

أولا : أعلنت الشركة العراقية للعمليات النفطية التى حلت محل الشركة المؤممة عن توفر نفط كركوك لديها للبيع قرب مينائى بانياس وطرابلس باسعار مخفضة تنافسية .

ثانيا : للتعاون التام بين الحكومة السورية والحكومة العراقية حيث قامت سوريا بتأميم خطوط الانابيب والمنشآت التابعة للشركات المؤممة كاجراء متمم لتأميم الشركة فى العراق وهذا سيساعد على تأمين استمرار ضخ النفط عبر الأراضى السورية .

ثالثا : عملت الحكومة العراقية على المستوى الدولى لكسب تأييد الدول المختلفة وخاصة دول منظمة الدول العربية المنتجة للنفط والأوبك

والعمل على عدم زيادة الانتاج فى تلك الدول على حساب الانتاج والتسويق للنفط العراقى باعتبار ان مجموعة الشركات التى كانت تتملك شركة نفط العراق المؤممة تدير معظم عمليات الانتاج فى الدول الاخرى المنتجة لبترول فى الشرق الأوسط .

رابعا : اعتماد العراق على الاتحاد السوفيتى فى هذا المجال وقد سافر وفد برئاسة السيد وزير الخارجية العراقية غداة صدور قرار التأميم الى موسكو لبحث زيادة التعاون الاقتصادى بينهما وخاصة فى مجال البترول .

وفى اتجاه ثالث للدول العربية المنتجة للبترول للحصول على حقوقها الشرعية لثروتها الرئيسية الأولى فقد اتجهت هذه الدول رغبة الى الحصول على حصة من رأس مال الشركات المنتجة التى تعمل فى أراضيها الى ما يسمى بالمشاركة في امتيازات البترول .

وقبل عرض السعى لتحقيق هذه الرغبة . فانه من الأهمية توضيح نظام المشاركة بين الدول المنتجة وشركات الاستغلال البترولية لأنه يتخذ عدة أشكال :

١- فقد تكون المشاركة عن طريق تملك الدولة لنسبة من الانتاج تتولى بنفسها تسويقها أو توكل تسويقها الى الشركات على ان تتم المحاسبة على أساس سعر وسط بين السعر المحقق والسعر المعلن .

٢- وقد تتملك الدولة نسبة من اسهم رأس المال وفى هذه الحالة تحصل الدولة على دخلها من اتاوه وضريبة دخل على الحجم الكلى للانتاج ثم تقتسم صافى الربح المتبقى من تسويق الانتاج مع الشركة الأجنبية بنسبة ما تملكه الدولة أو أحد أجهزتها الوطنية من أسهم رأس مال الشركة .

وقد بدأت الدول المنتجة للبترول فى الأخذ بهذه الصورة كما اتجه منها للسيطرة على جزء من انتاجها القومى ..

وقد تبلور هذا الاتجاه فى المؤتمر الخامس والعشرون لمنظمة الأوبك الذى انعقد فى بيروت فى ٢٢ سبتمبر ١٩٧١ فأصدر المؤتمر قرار ينص على ان تسعى الدول الاعضاء للاشتراك فى رأس مال الشركات المنتجة للبترول والتى تعمل على اراضيها وبالتالى تشترك فى ادارة هذه الشركات وأرباحها الناتجة عن كافة العمليات التى تقوم بها .

وقد ترتب على صدور هذا القرار ان بدأت منظمة الأويك فى اجراء مباحثات مع شركات البترول العالمية من أجل التوصل الى الشكل الذى سيتم به المشاركة .

وقد كلفت دول الخليج الست المنتجة للبترول الشيخ أحمد زكى اليمانى وزير النفط السعودى باجراء المباحثات مع شركات البترول بشأن المشاركة .

وبالرغم من قبول شركات البترول لمبدأ المشاركة فان الاتفاق حول كيفية وشروط ذلك كان مازال بعيداً اذ أن هناك عقبات عدة تثير الخلافات بين الشركات والحكومات نذكر منها :

١- الأساس الذى يعتمد عليه لاحتساب اصول الشركات واسهمها وطريقة سداد الدول الراغبة فى المشاركة للتنقيب الذى تحصل عليه وهل يكون ذلك على الاساس الدفترى كما تطالب الدول أم على اساس الاسعار السائدة حاليا وهو ما تطالب به الشركات .

٢- مطالب الشركات بضرورة تعويض ما سيلحقها من خسارة وذلك باحتساب ارباحها فى مخزون البترول الذى لم يستخرج بعد والذى كانت تعتبره ملكا لها بالكامل وهو ماترفضه الدول .

٣- مدى مساهمة الدول فى اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسة الشركة .

٤- توقيت بداية المشاركة .

وقد أشارت الدلائل الى ان الأوبك قادمة على مواجهة جديدة مع الشركات وقد تكون اخطر وأهم من الأزمات السابقة التى تعرضت لها حتى الأن .

كما ان مختلف التصريحات تشير الى ان دول المنظمة اقترحت ان تكون نسبة ۲۰٪ هى الحد الأدنى للمشاركة المنشودة . وترى دول الخليج ان هذه النسبة معقولة كنقطة بداية بينما تطالب ليبيا بنسبة ٥١٪ على اعتبار أن صافى الربح الفعلى الذى تحققه الشركات العاملة فى ليبيا أكبر كثيرا منه فى دول الخليج العربى بسبب الموقع الجغرافى المتميز للجمهورية العربية الليبية .

وكانت المواجهة المنتظرة .. فى حاجة الى ظرف قوى يدفع العرب لكسبها ..

وكان ذلك الظرف هونصر ٦ أكتوبر .

ومن التقارير السابق عرضها . برزت هناك عدة حقائق قد بدت أمام القيادة السياسية وعلى رأسها انور السادات قد أنارت لهم الطريق نحو سلاح البترول . بصورة موضوعية وعملية وأمل فى الأفق . وان كانت هناك اعتبارات فعالة لاحداث أثر هذا السلاح وحسن استخدامه منها الوقت المناسب والظروف المواتية والدراسة الصحيحة وانطلاق بداية النصر العسكرى.

وتبدو هذه الحقائق كما يلى :

أولا : محاولات الدول المنتجة للبترول لاعادة النظر فى صياغة علاقاتها البترولية والاقتصادية مع الشركات الكبرى الدولية المستغلة لبترولها . وذلك على مستويات كبيرة ومؤثرة وذلك لتحقيق قليل أو شىء من العدل فى حسن استخدام مواردها وعوائدها من البترول لتحقيق نهضة

هذه الدول .

وان اعادة هذه الصياغة تقتضى تجميع القوى العربية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية لممارسة الضغوط على هذه الشركات والدول التابعة لها . لتحقيق الأهداف الوطنية والقومية للدول العربية البترول .

وفى هذا الضوء . فإن مصر تترقب وتتابع وترصد اعادة صياغة هذه المحاولات حتى تحدد موقعها ودورها فى التأثير على اعادة هذه الصياغة لصالح الدول العربية البترولية وان أبرز وأهم ما تملكه من تأثير فى هذا المجال هو تحقيق نصر عسكرى يدفع هذه الدول العربية لمواجهة حاسمة وقوية ومؤثرة لتحقيق المصالح العربية البترولية والاقتصادية والسياسية . وكانت اعادة الصياغة نقطة أو ركيزة لدى القيادة السياسية المصرية فى ذلك الحين لزيادة يقينها وايمانها بضرورة عمل عسكرى وحتمية النصر .

ثانيا : بدأ أيضا تقليص دور الشركات البترولية وبدأ الحوار والاحتكاك المباشر بين حكومات الدول المنتجة للبترول والدول المستهلكة والمستوردة له . وهذا يتيح لأن يكون الحوار التفاوضى لا يقتصر فقط على المصالح البترولية المتبادلة والمشتركة انما أيضا للمصالح السياسية بين هذه الدول وخاصة فى منطقة الشرق الأوسط والقضية الفسطينية ومن هنا فان لمصر يكون دور حكومى سياسى من خلال حكومات الدول العربية المنتجة للبترول وهذا لا يتأتى إلا بسياسة عربية معتدلة وتوفيقية ومواقف مصيرية .

ثالثا : تأييد مصر لكل المحاولات الوطنية على مستوى الدول العربية على اختلاف نظمها الحاكمية والسياسية فى تأميم واسترداد الحقوق البترولية والمالية ازاء الشركات الكبرى وكذلك حكومات الدول المستهلكة والمستوردة للبترول .

رابعا : ويؤكد المعنى السابق المشار اليه . ان منظمة الدول العربية المصدرة للبترول سعت الى ضم مصر ضمن عضويتها لتعضيدها فى مفاوضاتها السياسية وممارسة الضغط على حكومات الدول المستوردة وخاصة ان دورها حاكما فى قضية الشرق الأوسط وخاصة الحل العسكرى المرتقب وهذا من ناحية آخرى يحقق نموذج التجمع العربى الموحد ازاء الغرب رغم اختلاف وتباين النظم الحاكمة والسياسية للدول العربية.

خامسا : وازاء محاولات وخطوات الدول العربية البترولية التجمع في مواجهة الدول المستهلكة والمستوردة للبترول . فان الغرب بشركاته يحاول احداث فرقة بين هذه الدول العربية بزيادة معدلات الانتاج السنوى فى دول وتخفيض معدلات فى دول عربية أخرى كما يحقق ذلك احتمالا لتخفيض الأسعار كيفما أرادت هذه الشركات ودولها من وراءها . وبذلك فان دور مصر تأكيد وحدة هذا التجمع العربى البترولى . حفاظا على العلاقات السياسية بين هذه الدول العربية . وتحقيقا لمصالحها الاقتصادية والبترولية وبذلك فإن دورها يأتى فى مرحلة هامة وحرجة للمواجهة المتزايدة بين الدول العربية البترولية ودول الغرب باحداث تغيير جذرى فى ميزان القوى فى منطقة الشرق الأوسط مما سيتتبعه تغيير فى ميزان القوى العالمية ومن هذا التغيير تحقيق المصالح البترولية العربية .. وذلك بالحل العسكرى الذى يحدث هذا كله . ومن هناكان لابد من نصر ٦ أكتوبر لأنه نقطة الشرارة الوحيدة والمؤثرة والمناسبة لترجيح كفة حتمية نصر العرب فى لعبة ميزان القوى العالمية .

سادسا : ومما عزز رؤية مصر لهذه التطورات الدور المتزايد للشركات الوطنية العربية والتي تسعى الى تحقيق أعلى وأكبر معدل ربحى لدولها العربية . وتطلعها الى ذلك . وهذا لا يتأتى إلا بتدعيم الكفة العربية فى ميزان الصراع بينها وبين الشركات الكبرى الأجنبية . ومن هنا كانت حتمية

نصر ٦ أكتوبر .

سابعا : ان انتقال مركز التأثير الى الدول المنتجة للبترول حيث تمكنت فى هذه المرحلة - من منع الشركات البترولية الأجنبية من التصرف فى مستوى الأسعار بشكل انفرادى . هذا المركز الجديد لتلك الدول . فى حاجة الى تدعيم وتعزيز وتقوية لا يتأتى إلا بمناسبة أو ظروف مواتيه لرفع أسعار بترولها تحقيقا للعدل ولمصالحها الاقتصادية الوطنية والقومية على مستوى العالم العربى ودوره فى ميزان القوى العالمية . وهذه المناسبة أو ذلك الظرف هو حتمية وضرورة نصر عسكرى عربى تقوده مصر فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ . وهذا الجانب لم يغب عن القيادة السياسية المصرية أملا فى تحقيق فوائض متزايدة لهذه الدول وان تحقق لنفسها دعما اقتصاديا من خلالها أيضا .

ومن خلال التقارير التى عرضتها وزارة الخارجية المصرية وامام حاجة الولايات المتحدة الأكيدة خلال السنوات القليلة القادمة الى بترول الشرق الأوسط . فانها ترجح ان الموقف الامريكى بالنسبة للمنطقة والذى بلغ ذروته المضادة للمصلحة العربية سيأخذ فى الانحسار وذلك اذا ما واجه تخطيطا عربيا سليما يضع الولايات المتحدة فى وضع المفاضلة بين التضحية بمصالحها من أجل اسرائيل أو التعامل مع العالم العربى بأسس تحقق الصالح المشترك.

وعلى المستوى العربى فان الوزارة أيضا تؤكد على أن تحقيق انفتاح منظمة الدول العربية المصدرة للبترول سوف يعكس مظهرا جديدا على العلاقات العربية . اذ يصبح البترول بحكم أهميته على مستوى الاقتصاد العربى واجهة لتجمع عربى متجاوزا بذلك التباين بين الأنظمة السياسية والاجتماعية وان تجاوز فى ذات الوقت المؤسسات التى تعتبر بحكم دورها مؤهلة لان يتم من خلالها مثل هذا التجمع (الجامعة العربية) .

وفى هذا الصدد حيث عاش حسن التهامى نائب رئيس الوزراء الأسبق

برئاسة الجمهورية»هذا المناخ وكان مبعوثا لمرات عديدة من جانب الرئيس السادات لبعض الزعماء والملوك والرؤساء العرب .

فيقول :

«كان الشرق الأوسط يموج بالتيارات الرامية الى تحرير المنطقة العربية من مآسى الهزائم السابقة وتجميع قدراته وقوته فى مواجهة العدو اينما كان سواء فى صورة اقتصادية أو مركزه فى التأثير على الشرق الأوسط .

وكانت محاولات السياسيين ونبضات الشارع السياسى والشعبى تأمل فى تحرير اقتصادها أولا واسترداد حقوقها ثانيا من المستفيد من البترول والمشترى والمسيطر عليه والمستغل له .

ولذلك جاءت خطوات تحرير الاقتصاد العربى والسيطرة على مقدراته وامكانياته البترولية وازاحة الشركات الأجنبية المستغلة من الانفراد بمراكز الهيمنة على المقدرات العربية الاقتصادية وبداية السيطرة والتحرر فى شئوننا العربية الاقتصادية بقدر المحاولات المضنية فى هذا الاتجاه .

وكانت هذه المرحلة وكأنها تمهيد لخطوة حاسمة وحتمية لمرحلة صراع بين العرب والمستعمر المستغل وذلك لانهاءه على نحو يحقق العدالة والحقوق الشرعية الوطنية للعرب فى بترولهم ووضع هذا المستعمر المستغل فى وضع المتلقى . وضعه الحقيقى دون تجاوز . ووضع حدا فاصلا وحاسما لما اصطلح عليه فى فترات سابقة من دبلوماسية البترول أو تدخل هذه الشركات لدى دولها فى رسم سياستها نحو العرب .

وجاء ذلك كله من خلال نظرة قومية قد تحررت وأفاقت من النكبات التى مرت بها فى الخمسينات والستينات . ولم يكن للعرب الخروج من هذه النكبات والتخلص من الغبن والظلم إلا بعمل حاسم فى تاريخ المنطقة تقوم به مصر .

ولما حققت مصر النصر فى الميدان العسكرى . بدأت معركة البترول . وقد بدأت هذه المعركة وكأنها تحرير للاقتصاد العربى من السيطرة الأجنبية . وكذلك تحقيق حرية اتخاذ القرار واختياره فى الشئون الوطنية . ولذلك كان نصر أكتوبر ضرورة . وكانت فرصة سلاح البترول تاريخية لتحقيق أهداف الأمة العربية وطموحاتها الشرعية .

وهكذا قد عرضنا لنضال وكفاح الدول العربية المصدرة للبترول فى المحاولات العديدة . من أجل الحصول على حقوقها من ثرواتها وخاصة البترول الموجود بأراضيها.

وقد رأينا ان هناك محاولات قد نجحت ولكنها لم ترقى الى مستوى الندية الكامل أو المواجهة التامة مع الشركات الأجنبية فى الحصول على حقوقها كاملة .

ومعظم هذه المحاولات الناجحة كانت بمثابة فورات أو اجراءات تبدو ثورية ولكنها فى النهاية خاضعة لأقصى أو أبعد خطوة يمكن ان ترضى عنها أو تقبلها هذه الشركات ودولها من خلفها » .

ومن الأهمية ان نوجز صورة أكثر تحديدا للعلاقة بين هذه الدول المنتجة والمصدرة للبترول وبين هذه الشركات كمرحلة سابقة قبيل معركة أكتوبر . وذلك لمقارنة هذه الصورة أو تلك المرحلة الظالمة لما بعد المعركة .. والى أى مدى استطاعت الدول العربية المنتجة للبترول - بطلقة معركة أكتوبر وان لم تنتهى بعد - ان تحصل على كافة حقوقها وتستردها وتعوض ما لحقها من تجنى فادح .

وهذه الصورة كما يوضحها د. حسين عبد الله مستشار وزير البترول المصرى فيقول : «أن الصورة تبدو من دراسة أجرتها الأويك أى منظمة الدول العربية المصدرة للبترول من أواخر الستينات ونشرت فى مجلتها (عدد

سبتمبر / أكتوبر ١٩٦٩) حيث تبين انه قد بلغ متوسط سعر بيع البرميل من المنتجات للمستهلك النهائى فى أوربا الغربية عام ١٩٦٧ نحو ٧٣٩ر١٠ دولار ومن هذا المبلغ ٤ر١٠ دولار (أى ٣ر٣٨) عبارة عن مجموع النفقات التى يتكلفها البرميل من البئر حتى المستهلك النهائى . ويوزع الباقى الذى يمثل ربحا أو فائضا بين الأطراف الثلاثة التى تتعامل فى السوق العالمية للبترول حيث تحصل حكومات الدول المستوردة للبترول على ١٠ر دولار (أى ر٤٧) فى شكل رسوم وضرائب . وتحصل الشركات على ٦٨ر٠ (أى ٣ر٦٪) فى صورة أرباح عن عملياتها المتكاملة باستثناء أرباح التوزيع التي تدخل ضمن النفقات .. ولا تحصل حكومات الدول المصدرة للبترول إلا على ٨٣ر دولار (أى ٩ر٧) لكل برميل فى صورة اتاوات وضرائب .

وكانت من أبرز المحاولات لرفع هذا الغبن . ان بدأت حلقة التفاوض مع الشركات حول السعر ومعدل الضريبة وانتهت بعد جهود مضنية وشاقة بابرام اتفاقية طهران التى ارتفعت بموجبها الأسعار اعتبارا من اعتبارا من فبراير ١٩٧١ وزيادة معدل الضرائب من ٥٠٪ الى ٥٥٪ بالنسبة لمنطقة الخليج العربى اعتبارا من ١٤/١١/١٩٧٠ ثم توالت بعد ذلك زيادة الأسعار فى ظل عدد من الاتفاقيات ولكن هذه الزيادة لم تكن تتم الا بالاتفاق مع الشركات وبعد مراحل شاقة من المفاوضات المتوترة والتى كانت تنتهى فى العادة الى زيادات طفيفة بحيث لم يرتفع سعر البرميل بأكثر من ٨٠ر دولار خلال الفترة من ١٥ فبراير ١٩٧٢ حتى ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ وحتى هذه الزيادة فى السعر النقدى كانت عرضه للتآكل من حيث قيمتها الحقيقية وذلك نتيجة لموجة التضخم النقدى التى أخذت تشتد ارتفاعا منذ مطلع السبعينات ونتيجة للتخفيض الذى حدث مرتين خلال الفترة المذكورة . فى قيمة الدولار وهو العملة الذى تعلن بها أسعار البترول ويتم على أساسها

حساب عائدات الدولة المصدرة .

كذلك لم يتجاوز نصيب الدولة من العائدات البترولية ٢ دولار للبرميل فى أول أكتوبر ١٩٧٣ أى بزيادة لا تتجاوز ٧٣ر دولار عما كان عليه فى فبراير ١٩٧١ وهى زيادة كانت أيضا معرضة للتأكل فى قيمتها الحقيقية للأسباب السابق ذكرها .

هذا وبانطلاق شرارة معركة أكتوبر وسقوط خط بارليف فى الساعات الأولى منها . بدأت المرحلة الجديدة فى تاريخ الثروة العربية الكبرى - البترول - حيث أصيبت اقتصاديات الدول الصناعية الغربية بصدمة شلت حركتها وأشاعت بين مستهلكى البترول نوعا من الذعر جعلهم فى حالة من الاستعداد لتقبل أى شىء اذا كان فى ذلك ما يضمن استمرار تدفق الزيت الى الشرايين الحيوية فى هذه الاقتصاديات .

ووسط هذه الظروف التى انهارت فيها الروابط التقليدية التى حكمت العلاقات بين الشركات والدول المصدرة للبترول لفترة تجاوزت نصف القرن اجتمعت بالكويت مجموعة الدول المصدرة للبترول فى منطقة الخليج العربى وقررت فى ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ ولأول مرة بقرار من طرف واحد ودون استشارة الشركات أو الحصول على موافقتها زيادة سعر البترول بنسبة تجاوزت ٧٠٪ من سعره من أول أكتوبر ١٩٧٣ أى قبيل المعركة والنصر بأيام .

ثم جاء قرار الدول العربية المصدرة للبترول فى ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ (أى فى اليوم التالى لزيادة الأسعار) بغرض حظر جزئى على انتاج البترول وتصديره مدعما لموقف العرض العالمى للبترول ومؤازرا لزيادة الأسعار .

وقد عادت المجموعة الخليجية من أعضاء الأوبك فقررت فى ديسمبر ١٩٧٣ زيادة الأسعار مرة أخرى الى مستوى يعادل ٤ أمثال ما كانت عليه

قبل نشوب حرب أكتوبر. وبذلك تم تصحيح هذه الأسعار وزال عنها الوضع المجحف الذى تتيح عن الاسراف فى انتاج وعرض الزيت خلال عقدى الخمسينات والستينات .

وبحصول الدول المصدرة للبترول على حريتها فى تحديد الأسعار لأول مرة فى تاريخ الصناعة انطلقت أيضا تصحيح معدلات الاتاوة والضريبة المفروضة على الشركات العاملة فى أراضيها .

وقد اقترن بذلك اتجاه أخر نحو تحقيق نظام المشاركة حيث تمت اتفاقيات المشاركة بنسبة ٢٥٪ للحكومات العربية عام ١٩٧٣ مع الشركات الأجنبية وزادت الى ٦٠٪ عام ١٩٧٤ حتى انخفض نصيب الشركات الكبرى فى ذات العام أى ١٩٧٤ الى نحو ٣٣٪ من انتاج دول الأوبك .

ومن الأهمية ان نعرض لأسلوب قفز الأسعار لاسترداد الحقوق العربية منذ أن تفجرت حرب أكتوبر ولاح نصرها فى الأفق .

وقد صدرت الصحف فى اليوم السادس من أكتوبر ١٩٧٣ صباحا . وفى صدر صفحاتها : دول البترول تطالب بزيادة الأسعار (٦٦٪) .

وجاء تفصيلا ان مصادر البترول فى بيروت - بالأمس - قالت ان دول الخليج العربى المنتجة للبترول قد أبلغت شركات البترول الغربية انها تريد زيادة اسعار البترول الخام المعلنة بمقدار الثلثين - ومن المقرر ان تجتمع اللجنة الوزارية لمنظمة الدول المنتجة للبترول (الأوبك) بمفاوضى شركات البترول الغربية فى فيينا يوم الأثنين القادم لوضع اتفاق جديد للأسعار .

وقد اجتمع خبراء من دول الخليج المنتجة للبترول لمدة يومين فى هذا الأسبوع فى الرياض برئاسة أحمد زكى اليمانى وزير البترول السعودى لاعداد مطالبهم ثم اجتمع الخبراء فى نهاية اجتماعهم يوم الثلاثاء الماضى بممثلى الشركات لاحاطتهم علما بما يمكن ان يتوقعوه فى فيينا فى الأسبوع

القادم .

وقد ذكرت بعض المصادر ان دول البترول ستحاول الاصرار على ألا تقوم الشركات بتحويل الزيادة التى تطالب بها الى المستهلكين .

ومن جانب آخر فان الدول المنتجة للبترول تسعى الى اعادة النظر فى اتفاق طهران المبرم فى عام ١٩٧١ والذى يقضى بتنظيم الزيادات فى الأسعار لمدة خمس سنوات .

وكان أحمد زكى اليمانى قد صرح فى الشهر الماضى سبتمبر بأن اتفاق طهران قد «مات أو فى سبيله الى أن يموت ويستلزم اعادة النظر فيه » .

ومن الجدير بالتنويه فى مجال الأسعار فان جيمس اكينز قد نشر له ضمن تصريحاته فى أول أكتوبر بأنه يتنبأ بأن الطلب العالمى على البترول سيزداد بسرعة وان الأسعار ستقفز لكى تصل الى عشرة دولارات للبرميل مع حلول عام ١٩٨٠ - أى ضعف المستوى الحالى .

وفى اليوم السابع من أكتوبر .. واليوم التالى لبوادر نصر أكتوبر أصدر مجلس قيادة الثورة العراقى بيانا أكد فيه ان تصاعد العدوان الامريكى الصهيونى يستلزم استخدام البترول سلاحا فى المعركة الى جانب الأساليب العسكرية الخاصة .

وفى بيان تالى أذاعه راديو بغداد جاء به التأكيد على انه لا يمكن الفصل بين العدوان الصهيونى والامبريالية الامريكية واحتكاراتها البترولية . ولذلك فان تصفية الاحتكارات البترولية تعتبر سلاحا فعالا فى نضال جماهيرنا من أجل تدمير المخططات العدوانية .

ثم أصدر مجلس قيادة الثورة العراقى قرارا بتأميم حصة شركتى أكسون (اسو سابقا) وموبيل أويل والبالغة ٢٣٫٧٥٪ من عمليات شركة

بترول البصرة .

والمعروف ان شركة بترول البصرة تملكها شركات البترول البريطانية وشل وشوكة البترول الفرنسية . وقد بلغ انتاج شركة البصرة فى العام الماضى ٣٢٫٥ مليون طن ونصيب الشركتين المؤممتين منه ٧٫٧ مليون طن .

ثم دعا العراق الدول المنتجة للبترول الى ايقاف تصدير البترول الى الولايات المتحدة بسبب مواقفها العدوانية تجاه الأمة العربية .

وبعد أربعة أيام من القتال . وقد تأكدت بوادر نصر أكتوبر . فقد استؤنفت فى فيينا - يوم ٩ أكتوبر - المفاوضات بين الشركات البترولية الغربية و ٦ دول منتجة للبترول وهى : السعودية والكويت والعراق وأبو ظبى وقطر وايران لبحث مطالب هذه الدول برفع الأسعار المعلنة للبترول بمقدار الثلثين لمواجهة موجة التضخم المتزايدة فى العالم .

وفد وافق ممثلى هذه الشركات على مطلب الدول المنتجة للبترول الخاص بأن تكون أسعار البترول المعلنة مرنة ومتمشية مع الزيادة السنوية فى التضخم فى العالم .

وفى ذات الوقت - ٩ أكتوبر - توقف نشاط بورصة تأجير ناقلات البترول فى لندن تماما بسبب اشتداد المخاوف من وقف أو تحديد صادرات البترول العربية الى الأسواق الغربية نتيجة للأثار التى يمكن للقتال فى الشرق الأوسط ان يحدثها على السياسة الدولية .

وقد جاء توقف العمليات فى بورصة تأجير النقالات بسبب تنازع مستوردى البترول على التعاقد على كميات من البترول الموجودة ونظرا لتوقع حدوث ارتفاع كبير فى أسعار البترول الخام نتيجة لتجدد القتال فى الشرق الأوسط . وارتفاع الأصوات فى العالم العربى باستخدام سلاح البترول كسلاح للضغط فى المعركة . ويخشى ان تنشأ عن الوضع الراهن

مزايدات على أسعار تأجير الناقلات التى ضربت بالفعل أرقاما قياسية .

وقبيل اجتماع وزراء البترول العرب بساعات . قررت دول الخليج العربى الست المنتجة للبترول بفسخ جميع اتفاقاتها القائمة مع الشركات بشأن أسعار البترول . وقررت رفع الاسعار التجارية لبترولها على الفور بنسبة ١٧٪ أى بزيادة ٣ر٦ دولار للبرميل الواحد .

وترجع أهمية هذا القرار الى أن خمسة من هذه الدول اعضاء فى منظمة الدول العربية للبترول التى تشترك فى اجتماع وزراء البترول العرب لبحث دور البترول في المعركة العربية . والدول الخمسة هى : السعودية والكويت والعراق وأبو ظبى وقطر . أما الدولة السادسة التى اشتركت معها فى رفع الأسعار فهى ايران .

وقد اتخذت دول الخليج قرار رفع الأسعار دون التفاوض فى هذا الشأن مع الشركات .

وفى ١٩ أكتوبر ١٩٧٣ وعقب مؤتمر الكويت الذى قرر تخفيض تصدير البترول الى الغرب .

فإن ليبيا أعلنت انها قررت رفع سعر بترولها اعتبارا من اليوم المذكور ليكون ٨ر٩٢٥ للبرميل بدلا من السعر القديم الذى كان يبلغ ٤ر٦٠٤ دولار .

وأعلنت وكالة الانباء الليبية بأنه قد اتخذ هذا القرار فى ضوء أربعة أسباب رئيسية وهى : تزايد التضخم فى العالم - وزيادة الطلب على البترول الليبى - وتعويم العملات - وزيادة رسوم الشحن .

كما أعلن العراق انه رفع سعر بتروله المصدر من البصرة من ٢ر٩٧٧ دولار للبرميل الى ٥ر٠٦١ دولار وذلك اعتبارا من ١٦ أكتوبر وأعلنت

الحكومة العراقية فى بيان أصدرته ان دخلها عن كل برميل مصدر سوف يرتفع نتيجة لذلك من ١٫٧٣٩ دولار الى ٣٫٠٢ دولار .

وفى اليوم التالى - لإعلان قرار وقف اطلاق النار يوم ٢٥ أكتوبر رفع العراق أسعار بتروله الخام بنسبة ٧٠٪ وذلك تطبيقا للقرار الذى اتخذته دول الخليج الست المنتجة للبترول فى مؤتمرها الذى عقدته فى الكويت يوم ١٦ من شهر أكتوبر .

وقالت وكالة الانباء العراقية انه بموجب قرار رفع الأسعار هذا أصبح سعر برميل البترول العراقى المصدر من موانى البحر المتوسط هو ٧٫٢١٣ دولار .

وبالطبع فان الدول المصدرة والمنتجة للبترول غير العربية رأت انها لابد ان تستفيد من الوضع الجديد والذى استخدم فيه العرب سلاح البترول .. وعلى أثر ذلك فانه فى ٢٣ أكتوبر أكد شاه ايران فى حديث له نشرته صحف المانيا الغربية ان بلاده لا يمكنها فى الوقت الحالى زيادة انتاجها من البترول لتعويض كميات البترول التى قررت الدول العربية خفضها أو قطعها عن الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية وقال «لا يمكننا ذلك لان انتاجنا بلغ بالفعل أقصى حد له» .

وقد اعترف شاه ايران بهذا العجز بعد ان أكد في حديثه الصحفى ان ايران لن تشترك مع الدول العربية فى مقاطعة تصدير البترول الى الدول الغربية .

ولكنه أضاف بقوله : غير أن أسعار البترول ربما ترتفع الى عشرة أمثال السعر الحالى .

وأضاف مبررا احتمال رفعه لأسعار البترول أو تمهيدا لذلك فقال :

إن الدول الغربية قد رفعت أسعار كل المنتجات التى تبيعها لإيران من القمح والسكر وحتى المنتجات البتروكيماوية ولذلك فإننا - كما يقول - مضطرون الى ان ندفع أثمانا عالية بشكل خرافى . ومن العدل ان نطلب ثمنا أعلى للبترول . ولنقل عشرة أمثال السعر الحالى .

وفى كراكاس أعلن هوجو بيريز لاسليفيا وزير البترول الفنزويلى انه بعد الزيادة التى قررتها الدول العربية فى أسعار البترول الخام أصبح ممكنا رفع سعر البرميل من البترول الفنزويلى الى ٢٤ر١٧ دولار أى ٥٦٪ وكان سعر البرميل قد تحدد فى شهر أكتوبر ٨٩ر٤ دولار .

وأضاف الوزير ان قرار رفع السعر ينفذ من أول نوفمبر ومن جانب آخر فان ضرائب الأرباح التى تدفعها الشركات البترولية العاملة فى البلاد ارتفعت بنسبة ٦٠٪ .

وفى اليوم التالى أكد المسئولون فى فنزويلا من جديد ان بلادهم لن تزيد انتاجها لتعويض تأثير اجراءات تخفيض الانتاج التى قررها وزراء البترول العرب فى اجتماع الكويت .

ومن جانب أخر يقول المراقبون ان زيادة سعر بترول فنزويلا لم يلق اهتماما كبيرا من دول الخليج لأن سيطرة الدول المنتجة على بترولها أصبحت مسألة مستقرة الأن فى الأذهان ولا يتوقع ان تكون مثارا للشك مادامت السوق مواتيه للدولة المنتجة .

كما يرى خبراء البترول فى دول الخليج العربى ان فنزويلا لا تستطيع من الناحية العملية ان تزيد انتاجها الذى يبدو انه بلغ ذروته وبالتالى فان فنزويلا لا تستطيع ان تؤثر فى القيمة السياسية لاستخدام العرب لسلاح البترول .

بل ان موضوع البترول أصبح محورا أساسيا على مستوى القمة

السياسية الداخلية فى فنزويلا حيث تجرى انتخابات الرئاسة هناك فى ٩ ديسمبر الحالى . ويشترك فيها ١٣ مرشحا ويدور التنافس على أشده بين أثنين منهما وهما لورنز وفيرنانديز مرشح الحزب المسيحى الاجتماعى الحاكم وكارلوس أندريس بيريز مرشح حزب العمل الديمقراطى الذى فاز فى انتخابات الرئاسة التى أجريت فى كل من عام ١٩٥٨ و ١٩٦٣ . وقالت وكالات الانباء ان هذين المرشحين متفقان ازاء ضرورة الاسراع فى تأميم صناعة البترول فى فنزويلا وهو الأمر الذى سيكون له بعض الآثار السلبية على أمريكا .

وفى لاجوس اعلنت نيجيريا رفع السعر المعلن لبترولها من ٤٫٢٨٧ الى ٨٫٣١ دولار للبرميل اعتبارا من يوم ٢٠ أكتوبر . وقد جاء قرار نيجيريا بعد قرار دول الخليج العربى برفع سعر بترولها وهو الأمر الذى ترتب عليه ان رفعت فنزويلا سعر بترولها وكلتها بوليفيا ثم اندونيسيا .

كما أعلنت حكومة نيجيريا فى ٨ نوفمبر انها لن تزيد من انتاجها البترولى ولن تحاول الاستفادة من الأزمة البترولية الحالية أو الاستفادة من خفض الانتاج العربى للبترول .

وفى آواخر نوفمبر أكد تسيتى على مونجونو وزير المواد الخام والطاقة بأن بلاده لا تعتزم زيادة انتاجها من البترول الخام .

كما رفعت اندونيسيا سعر بترولها بنسبة ٢٠٪ وان كانت قد سبق للحكومة الاندونيسية ان حددت أسعار بترولها منذ شهر واحد فقط . والمعروف ان ٧٠٪ من الانتاج الاندونيسى يباع لليابان .

وفى تطور آخر أوائل نوفمبر اعلنت شركة بركامنيا التى تملكها الحكومة والتى تقوم بانتاج البترول فى اندونيسيا انها ستزيد انتاجها فى ظروف أزمة الشرق الأوسط .

وفى ضوء ذلك ذكرت صحيفة «تروف» الهولندية ان اندونيسيا قدمت عرضا سريا بتقديم خمسة ملايين طن من البترول سنويا لهولندا لتخفيف حدة أثار المقاطعة البترولية العربية لها .

إلا أنه فى يوم ٢٦ نوفمبر استدعت وزارة الخارجية الاندونيسية سفراء السعودية وسوريا ومصر والعراق والجزائر فى جاكرتا وابلغتهم تأييد اندونيسيا للسياسة البترولية العربية . وأبلغت الخارجية نفيها للأنباء التى ذكرت أن اندونيسيا تعهدت ببيع مليون برميل من البترول لهولندا .

وفى لقاء مع وفد المجلس الأعلى للشئون الاسلامية برئاسة محمد توفيق عويضة. أكد الرئيس الاندونيسى سوهارتو ان اندونيسيا لن تقوم بتعويض الدول التى تأثرت بتخفيض امدادها بالبترول العربى وقال ان الشائعات التى تقول عكس ذلك غير صحيحة .

وهكذا نجح العرب فى استرداد حقوقهم الشرعية لثروتهم البترولية .. كما دفعوا دولا أخرى الى تحقيق أرباحا وعوائد اضافية لدخولهم القومية والوطنية .

ثم قد عقدت اللجنة الوزارية للأسعار لدول الخليج العربى اجتماعا يوم ٣ نوفمبر فى الكويت برئاسة أحمد زكى اليمانى وزير البترول السعودى لبحث تطورات الموقف بعد الاجتماع الذى عقد يوم ١٦ أكتوبر الماضى . واتخذت فيه قرارات زيادة أسعار البترول بنسبة ٧٠٪ للسعر المعلن و ١٧٪ للسعر المحقق .

وفى ذات اليوم سجلت أسعار الأوراق المالية فى سوق نيويورك انخفاضا حادا جديدا فى ختام أسوأ أسبوع للأوراق المالية بسبب قرارات البترول العربية .

وكانت قد سرت اشاعة فى بورصة لندن بأن العرب سيستبدلون ودائعهم

الاسترلينية وقد أدى ذلك الى تدهور خطير فى أسعار أسهم معظم الشركت الصناعية البريطانية . وقالت وكالة يونايتدبرس تعليقا على فقد المتعاملين لملايين الجنيهات بأن ذلك يعد «حمام دم» لا يعرف أحد متى ينتهى ؟!

وعقب هذه الاشاعة بأيام وضع عدد من النواب فى الكويت مشروع قانون يدعو الحكومة الى سحب أموال الكويت المودعة فى الخارج لإعادة استثمارها فى الشركات والمؤسسات فى الكويت والخليج والدول العربية الأخرى .

وكان وزراء الاقتصاد والمالية فى ١٨ دولة عربية قد عقدوا اجتماعا بالقاهرة واتخذوا قرارا بنقل جانب من الأرصدة العربية فى البنوك الأجنبية تدريجيا الى أجهزة الاستثمار العربية مما أدى الى حالة من الفزع فى أسواق الأورق المالية فى الغرب وانخفضت أسعار الأسهم فى بورصة لندن لأدنى مستوى لها فى يوم واحد .

وفى ٥ نوفمبر أكد وزير البترول الايرانى جمشيد اموزيجاد ان انتاج بلاده للبترول لم يزد بعد ان اتخذت الدول العربية قرارها بتخفيض انتاجها . وأضاف ان ايران ستواصل السير فى خطة الانتاج التى تم وضعها منذ عامين .

وأكد ذلك شاه ايران حيث صرح فى اليوم التالى أيضا بأن بلاده لن تزيد ولن تخفض انتاجها البترولى وسوف تستمر فى برنامج الانتاج كما كان مقررا من قبل .

وكان الشاه قد أدلى بذلك الى وكالة الانباء السعودية وحيث أشار أيضا فى تصريحاته الى ان ايران لا يمكن ان تقبل احتلال أراضى الغير بالقوة ولهذا وافقت على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وأضاف ان ايران لن تقبل بأى حال سيطرة اسرائيل على مدينة القدس .

وبعد يومين أعلن أمير عباس هويدار رئيس وزراء ايران ان بلاده لن ترفع معدل انتاجها من البترول للتعويض انخفاض صادرات البترول العربى فى السوق العالمى . وأضاف ان ايران لا تنظر الى بترولها كسلاح سياسى ولكن انتاج ايران بلغ فعلا أعلى مستوى حددته الخطة الموضوعة .

وفى آواخر نوفمبر صرح شاه ايران في حديث نشرته صحيفة بلد أم سوتناج الألمانية انه يتوقع ان يصل سعر البترول الايرانى الى عشرة أضعاف ما هو عليه الأن . وقال ان انتاج ايران من البترول سيصل الى ١ر١ مليون طن فى عام ١٩٧٦ .

ومن جانب آخر أجرت منظمة الوحدة الافريقية اتصالا رسميا مع ايران لتفرض حظرا بتروليا ضد البرتغال وروديسياوجنوب افريقيا . وكان قد اجتمع تزوايكا نجاتى السكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية لهذا الغرض مع السفير الايرانى فى أديس أبابا وسلمه نسخة من القرارات التى اتخذت فى مؤتمر وزراء خارجية الدول الأفريقية الذى عقد أخيرا فى أديس أبابا .

وقد وصلت أسعار البترول الايرانى الى رقم قياسى جديد هو ١٧ر٣٥ دولار للبرميل الواحد . وقد باعت ايران كميات جديدة بهذا السعر تصل الى حوالى نصف مليون برميل يوميا والسعر الجديد يصل الى ثلاثة أضعاف السعر المعلن .

وكانت قد صدرت تهديدات من هنري كسنيجر لدول المنتجة والمصدرة للبترول . وذلك لرفع الحظر البترولى العربى وفسرت هذه التهديدات على انها من النوع العسكرى أو ربما تكون من نوع آخر كتهديدات اقتصادية أو ما شابه ذلك .

إلا أن التفسير الظاهر والذى كان يفهمه العرب ويضعونه احتمالا ويعدون لذلك عدته . كان التهديد العسكرى المباشر أو غير المباشر لاحتلال

أو السيطرة على حقول وأبار أو مناطق البترول العربى .

وفى مواجهة هذه التهديدات ..

حذر الرئيس الجزائرى هوارى بومدين - فى ٤ ديسمبر - من أن أى هجوم غربى على حقول البترول العربية سيؤدى على الفور الى كارثة عالمية.

وقال بومدين فى حديث أدلى به لعدد من الصحفيين الغربيين ان العرب ليسوا فى حاجة الى دبابات أو جيوش لحماية أبار بترولهم ويكفى عدد قليل من الفدائيين لاحداث كارثة عالمية .

وأكد بومدين ان العرب لن يترددوا على الاطلاق فى نسف الأبار والمنشأت البترولية فى حالة وقوع تدخل عسكرى امريكى .

وقال الرئيس الجزائرى ان مؤتمر القمة العربى الأخير بحث الحرب واستعادة الأراضى العربية المحتلة وحقوق الشعب الفلسطينى وحدد الطريق والوسائل لتحقيق ذلك . أما مؤتمر السلام القادم فى جنيف فكان أمرا ثانويا.

وانتقد بومدين امريكا بعنف لتزويدها اسرائيل بالسلاح . وقال ان الجزائر ترفض سياسة السيطرة وقال ان امريكا تهدد بالغاء صفقات الغاز الطبيعى الجزائرى ولكن هذا التهديد لن يمنعنا من اتباع سياستنا المستقلة .

وعاد أحمد زكى اليمانى وزير البترول السعودى - فى ٤ ديسمبر - يكرر تحذيره للدول الغربية من اتخاذ أى اجراء انتقامى ضد سياسة خفض انتاج البترول التى تنتهجها الدول العربية .

وقال فى حديث أدلى به الى صحيفة (تريبون دى جنيف) ان لدى العرب وسائل كافية للرد على أى اجراء انتقامى فى هذا الصدد .

وامام اجتماع منظمة الأمم المتحدة يوم الأحد ٩ ديسمبر :

حذر جميل البارودى سفير السعودية لدى الأمم المتحدة دول الغرب من محاولة استخدام القوة لمواجهة حظر البترول العربى .

وقال انه اذا حاول الغرب ذلك فان البترول سوف يصبح لهيبا ناريا .

وهاجم البارودى فيلى برانت مستشار المانيا الغربية لأنه وصف العرب خلال كلمة بمؤتمر الاشتراكية الدولية الذى عقد فى لندن خلال شهر نوفمبر الماضى بأنهم «مبتزون» وتساءل السفير السعودى بقوله : ماذا يظن برانت فى نفسه .. ومن هو ؟

وفى تحليل للموقف البترولى كتبه أحمد زين فى يوميات الأخبار يوم ١٤ ديسمبر ١٩٧٣ جاء به :

«إن ما حدث فى يوم ٦ أكتوبر ليس فقط استخداما لسلاح البترول فى رأيى .. ولكنه أيضا تحرير لهذه الثروة القومية العربية .. تحرير لثروة البترول من الاحتكارات الأجنبية التى كانت تحدد أسعارها طبقا لما تريده وتعطى العرب منها الفتات وتأخذ هى أضعاف أضعاف هذه الأرباح .. لقد انتهى هذا العهد تماما . انتهى العهد الذى كانت الدول العربية كلما أرادت ان تزيد سعر برميل البترول بضعة قروش ظلت فى مفاوضات شهورا وشهورا وهى صاحبة الثروة عاجزة عن ان تزيد قرشا واحدا .. وترتفع أسعار كل السلع فى العالم ويبقى سعر البترول كما هو بلا زيادة .. بل ينخفض سعر الدولار .. فى خفض سعر البترول بالتالى .. عملية استغلال كانت من بقايا تاريخ القرون الماضية.

واذا كان الحديث هذه الأيام عن البترول وأهميته فى الحياة .. فان هناك سلعا أساسية لها نفس الأهمية فى حياة ملايين البشر .. ومع ذلك لم يفكر أحد فى ان يجعل لها سعرا ثابتا لا يزيد ولا يرتفع مع زيادة أسعار كل السلع فى الدنيا ومع انخفاض أسعار النقد وعلى رأسها الدولار .

ولقد أحس العرب بقيمة العمليات الكيماوية من تكريره وغيره التى تتم فى البترول وأثرها على المكاسب الضخمة التى تحصل عليها الشركات بحيث يتضاعف ثمن برميل البترول ثلاثين وأربعين مرة وأحيانا ستين مرة وبذلك تخرج الثروات العربية خارج البلاد العربية .

وفى ختام تحليله قال : ولقد أصدر الكونجرس الامريكى قرارا بمنع القمح عن الاتحاد السوفيتى اذا لم يسمح بهجرة اليهود بلا قيد ولا شرط الى اسرائيل .. واعتقد ان هذا ابتزاز أشد مئات المرات .. فهذه محاولة لتجويع الشعب السوفيتى . (

ورغم بعض التهديدات الغربية فان اللجنة الاقتصادية - ١٩ ديسمبر - لمنظمة الدول المصدرة قد واصلت اجتماعاتها فى جنيف لبحث وضع أسعار جديدة للبترول الخام و تضم اللجنة خبراء من وزارات البترول فى البلاد العربية .

ثم انتقلت اجتماعات المنظمة الى طهران فى ٢٠ ديسمبر لبحث تحديد أسعار جديدة للبترول الخام المستخرج من منطقة الخليج العربى .

وقالت المصادر البترولية ان دول الخليج ترغب فى رفع سعر السوق لبرميل البترول الخام الى أكثر من ١٠ دولارات مما يجعل السعر المعلن للبرميل يزيد عن ١٤ دولار .

وقد أعلن شاه ايران فى اليوم التالى لمؤتمر وزراء البترول لدول منظمة الدول المصدرة للبترول وقال : ان دول الخليج الست المنتجة للبترول قررت رفع السعر المعلن للبترول الخام الى ما بين ١١,٠ دولار و ١٢ دولار للبرميل.

وسيسرى السعر الجديد ابتداء من أول يناير القادم . ويمثل زيادة تفوق أكثر من ضعفى السعر المعلن السابق الذى اتفق عليه فى ١٦ أكتوبر الماضى

وهو ١١ر٥ دولار للبرميل .

وفى ذات اليوم قررت الدول السبع الأخرى الأعضاء فى منظمة الدول المصدرة للبترول ان تحذو حذو دول الخليج وتلتزم بالسعر الجديد . ومعنى ذلك ان ٨٥ من الصادرات البترولية سوف تتأثر بالسعر الجديد نظرا لأن دول الأوبك الـ ١٣ تمثل ٨٥٪ من الصادرات العالمية للبترول .

وقد صرح شاه ايران ان معنى ذلك انه ابتداء من أول يناير ١٩٧٤ ستحصل دول الخليج على ٧ دولارات اضافية للبرميل الواحد كحد أدنى .

وأضاف الشاه ان الدول المنتجة للبترول قامت بوضع الأسعار الجديدة للبترول على أساس نفقات انتاج مصادر بديلة للطاقة مثل نفقات استخراج البترول من حجر السجيلى ونفقات تحويل الفحم الى سائل ونفقات توليد الطاقة الذرية . كما ستقوم بحساب الميزة الاضافية التى يتفوق بها البترول على تلك المصادر البديلة نظرا لسهولة استخراجه واستخدامه ونقله كما انه أقل تلوثا وله عدد أكبر من المشتقات .

ومضى الشاه يقول انه نظرا لأن موارد البترول قد تنفد فانه يجب اعتبار البترول مادة (سامية) مخصصة بصفة خاصة للبتروكيماويات والعمل على تنمية مصادر الطاقة الأخرى وخاصة الذرة فى أسرع وقت ممكن .

وقال شاه ايران أيضا : ان البعض يعتقد ان رفع سعر البترول سوف يخلق الفوضى فى عالم الدول الصناعية ويضع عبئا على الدول الفقيرة ولكن يجب على عالم الدول الصناعية ان يدرك انه قد ولى عهد تحقيق التقدم المذهل والدخل والثروة اعتمادا على البترول الرخيص الثمن . وعلى هذه الدول ان تبحث عن مصادر بديلة للطاقة .

وأضاف الشاه قائلا : على الجميع ان يشدوا الأحزمة على البطون ويجب على الدول المنتجة للبترول ان تضطلع بمسئولية مساعدة وتنمية الدول

الشديدة الفقر فى العالم .

ولا شك انه كان هناك صدى واسع وشامل وردود فعل عنيفة فى عواصم العالم من جراء اعلان رفع أسعار البترول :

فقد قدر خبراء البترول الغربيون - على الفور - الزيادة فى الدخل الذى ستحققه دول الخليج الست نتيجة الزيادة بـ ٦٠ ألف مليون دولار (٢٤ مليار جنيه استرلينى) .

وقالت دوائر لندن ان الدول الصناعية قابلت قرار رفع سعر البرميل الى ١٢ دولار بوجوم شديد .

ودارت تكهنات متشائمة حول الانكماش الاقتصادى الواسع النطاق والارتفاع الفاحش فى نفقات المعيشة الذى ينتظران تعانيه هذه الدول .

وقالت وكالة رويتر ان الأوربيين يستعدون من اليوم - فى حزن - لمواجهة شتاء أشد مرارة . وان مضاعفات خطيرة ستحدث للصناعات الأوربية .

وقالت صحيفة التايمز البريطانية ان رفع الأسعار سيعرقل جهود الحكومة البريطانية لمكافحة التضخم النقدى وسيزيد المبالغ المخصصة للاستيراد ألف مليون جنيه استرلينى سنويا .

وفى لاهاى صرح خبراء البترول الهولنديون بأن قرارات دول الخليج بمضاعفة سعر البترول ستكبد هولندا نفقات اضافية لاستيراد البترول قدرها تسعمائة مليون جيلدر (حوالى خمسمائة مليون جنيه استرلينى) كما حذر دين بول رئيس وزراء هولندا من ان هذه القرارات ستكون لها عواقب خطيرة بالنسبة للاقتصاد الهولندى .

وفى الدانمرك أعلن بول تابيو وزير التجارة والاقتصاد ان رفع الأسعار

البترولية سيؤدى الى مضاعفة العجز فى الميزان التجارى للدانمارك عام ١٩٧٤ بحيث يصل الى . . . ١ مليون دولار .

وفى النرويج دعا وزير التجارة الى ضرورة ايجاد مصادر بديلة للطاقة والبحث فى جدية لاقامة منظمة جديدة للدول المستهلكة للبترول لمواجهة منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) .

وصرح المراقبون فى بون بأن الزيادة الكبيرة فى الأسعار البترولية ستحدث مزيدا من الارتفاع للأسعار فى المانيا الغربية وتمتص الزيادة الطفيفة فى النمو الاقتصادى الالمانى التى كات متوقعة عام ١٩٧٤ .

وفى روما اعلن ان هذه القرارات ستزيد من العبء الذى يتحمله ميزان المدفوعات الايطالى بمقدار ٢ مليار ليرة ايطالية (حوالى . . ٤ر١ مليون جنيه استرلينى فى العام القادم) .

وفى طوكيو ردد الخبراء والمراقبين ان اليابان ستكون أكثر الدول معاناة من قرارات دول الخليج مضاعفة سعر بترولها وسوف تتحمل اليابان مبلغا يزيد على . ١ ألاف مليون دولار كثمن للبترول فى عام ١٩٧٤ وهو مبلغ يزيد على ضعفى المبلغ الذى تحملته عام ١٩٧٢ وهو . . ٤٣ مليون دولار . وقد أدى رفع سعر البترول الى حدوث هبوط شديد لأسعار الأسهم فى طوكيو .

وأعلن بنحاس سابير وزير المالية الاسرائيلى فى تل أبيب آن آثار رفع الأسعار ستكون خطيرة بالنسبة لاسرائيل . وقال انه يجب على اسرائيل ان تدفع . ٧٥ مليون دولار عام ١٩٧٤ لشراء الوقود أى أكثر من نصف عائداتها من الصادرات خلال عام ١٩٧٣ .

ومن الجدير بالتنويه بأن الخبراء الدوليون كانوا يتوقعون ان تؤدى زيادة أسعار البترول بنسبة . ٧٪ فقط والتى تقررت فى شهر أكتوبر الماضى الى

زيادة التضخم والى شهور عدد من المشكلات المتعلقة بالعمالة ومتغيرات جديدة فى اسعار العملات وان تكون لها أثار خطيرة على الدول النامية . إلا أن الدول الغربية لم تعد تواجه الآن زيادة بنسبة ٧٠٪ فقط . فقد أدى القرار الذى اتخذ فى طهران الى زيادة قدرها ٤٠٠٪ فى أقل من ثلاثة أشهر مما سيؤدى الى نتائج خطيرة .

ومن جانب آخر اعلن وزيرا البترول الكويتى والليبى ان الزيادة فى الأسعار معقولة وان على الدول الصناعية ان تخفض أسعار منتجاتها التى تبيعها لنا مثلما تطلب خفض سعر البترول .

وفى الكويت صرح عبدالرحمن سالم العتيقى وزير البترول والمالية الكويتى ان رفع أسعار البترول الذى تنتجه دول الخليج العربى كان متوسطا وعادلا .

وقال ان دول الخليج الست عندما حددت السعر الجديد وضعوا فى اعتبارهم الظروف الاقتصادية فى العالم وان المؤتمر الوزارى لمنظمة الأوبك قد التزم جانب الصواب بتحديد الأسعار الجديدة .

وأوضح العتيقى ان الأسعار الجديدة التى ستتراوح بين ٥٠ر١١ و ١٢ دولار للبرميل ستسرى اعتبارا من الربع الأول من عام ١٩٧٤ بالنسبة للبترول المنتج من دول الخليج الست وقال ان دول الخليج قد ترفع أسعار بترولها من جديد فى مايو القادم (١٩٧٤) .

وكان ضمن ردود الفعل أيضا اعادة اعلان التهديدات للعرب حيث دعا بيرترورو رئيس وزراء كندا فى ٢٧ ديسمبر الدول الغربية التى تعرضت للحظر البترولى العربى لاتخاذ اجراءات انتقامية ضد الدول العربية منها منع تزويدها بالأغذية ووسائل التكنولوجيا ورؤوس الأموال .

إلا أنه من جانب أخر صرح أمير عباس هويدا رئيس وزراء ايران بأنه اذا

أرسلت أى من الدولتين الأعظم قوات عسكرية الى منطقة الخليج العربى الغنية بالبترول فانها بذلك سترتكب مخاطرة غير مأمونة العواقب لأن الدولة الثانية سترسل قواتها على الفور الى هذه المنطقة . وقال فى حديث لصحيفة لوموند الفرنسية ان ايران لا تتوقع حدوث مثل هذا التدخل ولكنها تدعم قواتها المسلحة لتأمين سلامتها .

بل ان التحدى أيضا كان ردا على مثل هذه التهديدات حيث انه فى اليوم التالى فقد أعلنت فنزويلا مضاعفة سعر بترولها المصدر فأصبح ١٤ر٠٨ دولار للبرميل الواحد بعد ان كان ٧ر٧٤ دولار وذكرت وكالة تاس ان السعر الجديد اعلنته وزارة التعدين والصناعات البترولية الفنزويلية فى بيان أصدرته .

وبالطبع فان فنزويلا تجرأت على ذلك لأن ما يجرى من تهديدات فهى موجهة بالدرجة الأولى الى العرب وهى بالتبعية لذلك . واما ما سيرد به العرب على تلك التهديدات فهى معهم لمصالحها الخاصة كما انها استغلت حاجة البعض الى البترول المحظور عليها كالولايات المتحدة الامريكية .

وفى يوميات الأخبار يوم ٢٧ ديسمبر ١٩٧٣ كتب محسن محمد مقالا تحليليا عن زيادة الأسعار ومبرراتها جاء به :

«زادت أو ارتفعت أسعار البترول وكان يجب ان ترتفع أسوة بالمواد الأولية الأخرى . والأمثلة كثيرة وكلها قبل حرب أكتوبر وقبل قرار ١٦ أكتوبر الماضى عندما قررت ست من دول الخليج رفع أسعار البترول واخضاعه لنظام العرض لا لنفوذ الشركات الاقتصادية والكبيرة .

النحاس مثلا كان سعر الطن ٤٤٠ جنيها استرلينيا فى أوائل هذا العام فاذا به يرتفع فى ١٥ أغسطس الماضى الى ٨٧٥ جنيها للطن وفى ١٤ نوفمبر الماضى وصل الى ٩٨٠ جنيها للطن الواحد .. والسبب هو أن

الاستهلاك العالمى يزيد على الانتاج العالمى أيضا بنسبة ٥٪ فقط بينما الاستهلاك العالمى للبترول يفوق الانتاج بمراحل .

– الزنك ارتفع بنسبة ٣٦٠٪ عما كان عليه فى شهر يناير من عام ١٩٧٣ ولقد سجل الزنك ارتفاعا بنسبة ١٤٪ فى يوم واحد وهو يوم ١٤ نوفمبر الماضى .

– والمطاط الطبيعى ارتفع سعره بنسبة ٢٠٠٪ .

وقائمة المواد الأولية التى ارتفعت أسعارها كثيرة ولكن لا أحد يضعها تحت دائرة الضوء ربما لأنها لا تمس كل فرد كما هو الحال بالنسبة للبترول .

والغريب فى الأمر انه فى مؤتمر سنتياجو الحت الدول النامية على الدول المتقدمة فى عقد اتفاق لتثبيت أسعار المواد الأولية ولكن الدول الصناعية الكبرى رفضت لأنها لم تتوقع اطلاقا حركة رفع سعر البترول .

والذى يتابع دراسة تطور أسعار البترول يجد ان ارتفاع الأسعار خلال ١١٤ سنة من اكتشاف البترول كان يمضي بصورة بطيئة لا تتناسب مع المزايا العديدة التى تتوافر في البترول ولا توجد فى غيره من المواد .

واذا عرفنا ان ثمن البترول يزيد بنسبة ٣٥٠٪ بعد تكريره واذا عرفنا الى أي حد كانت الدول المصدرة للبترول سيئة الحظ لأن نصيبها محدود للغاية من سعر البترول .. ومن أرباحه الطائلة .

بل ان الذين ينقلون البترول العربى يستفيدون حتى الأن أكثر من الدول العربية صاحبة البترول .

ان ثمن ناقلة البترول حمولة ربع مليون طن كان ١٨ مليون دولار وقد ارتفع سعر هذه الناقلة أخيرا الى ٨٠ مليون دولار وأصبح مالك الناقلة يستطيع استرداد كل ثمنها خلال شهرين بعد ان كان يسترد هذا الثمن خلال

٩ شهور .

ولكن هؤلاء جميعا .. أى أصحاب الناقلات ظلوا بعيدين عن الأضواء رغم أنهم رفعوا أسعار النقل بنسبة . . ٩٪ والناقلات كما هومعروف سعرها متقلب . فالأسعار التى تحدد هذا الأسبوع قد تختلف تماما عن الأسبوع القادم .. ولكن لا صوت يرتفع يطالب بتثبيت سعر نقل البترول بل يقال دائما انه يخضع لعوامل العرض والطلب.

ولقد بدأت الدول المنتجة للبترول تصل - بعد رفع الأسعار - على حقها أو على جزاء من حقوقها الضائعة فما من شك ان التقدم الضخم الذى تحقق فى الدول الكبرى كان نتيجة لأرباح البترول بنهضة صناعية قامت على البترول ومنتجاته وبالذات فى الصناعات البتروكيماوية .

والبترول الأن يدخل فى نصف مليون صناعةوسلعة وصنف .

وازاء هذه التهديدات أيضا وتحديا لها من جانب الارادة العربية وحول عقد مؤتمر القمة العربى فى الجزائر . أشار الرئيس السادات قبيل المؤتمر الى أهمية الاستمرار فى استخدام سلاح البترول الذى لم يكن يعتقد أحد أنه سلاح سيستعمل .

وحول هذا الموضوع ذكرت صحيفة الأخبارأنه لا خلاف فى استمرار المقاطعة واستمرار النقص فى الانتاج ومنعه عن الدول المعادية للعرب حيث تبين من الدراسات التى أجريت فى المؤتمر انه من الممكن استمرار المقاطعة البترولية لمدة عامين كاملين دون ان تتأثر الدول العربية .

ولقد تبين أيضا ان الزيادات الكبيرة فى دخل البترول بعد ان رفع أسعاره والتى تصل الى ١٥ بليون دولار لليبيا وأكثر من ١٧ بليونا للسعودية تمكن من استمرار المقاطعة .

وقد قرر المؤتمر ان يكون مجلس وزراء البترول العرب فى اجتماع دائم لمواجهة أى تطورات فى الموقف وذلك لئلا يكون موقف البترول جامدا . وقد استبعد اشتراك وزراء الخارجية العرب مع وزراء البترول .

وقد وضع وزراء الخارجية تحديد مبدئيا للدول الصديقة والمعادية والمحايدة إلا أن هذا التحديد يلقى بعض التحفظ ولذلك ترك البت فى اعلان الاسماء لهذه الدول لمؤتمر القمة .

وقال مصدر مطلع فى المؤتمر ان قطع البترول مستمر وتخفيض الانتاج مستمر لن يطرأ عليهما أى تعديل وان النظر فى الموقف وذلك لئلا يكون موقف البترول عن السياسة العامة لخفض الانتاج .

كما تقرر منع البترول عن أى شركة أجنبية لا تعطى للدول الافريقية كامل احتياجاتها من البترول بحيث لا تتأثر احتياجاتها من البترول بحيث لا تتأثر افريقيا الصديقة .

كما تقرر ان البترول سلعة تخضع لقانون العرض والطلب وان أرتفاع الأسعار بحكم السوق وان القمح ارتفعت أسعاره ٤٠٠٪ فلماذا لا ترتفع اسعار البترول ؟ !

كما طرح محمد زكى عبدالقادر - بيوميات الأخبار - تساؤلا فحواه :

«يفسر كثير من الأوربيين والامريكيين استخدام العرب سلاح البترول كأنه بابتزاز لابد ان يواجه باجراءات توقف أثره أوتضعف منه فما هى احتمالات المستقبل فى هذا الشأن ؟

ويطرح أيضا اجابته بقوله : تسمية استخدام البترول بأنه ابتزاز تسمية خاطئة ومقصود بها تنفير الشعوب والحكومات من العرب . فالابتزاز لا يكون إلا بعمل غير مشروع للضغط من أجل الحصول على ما لا حق لك

فيه. والعرب يستخدمون البترول استخداما مشروعا ومعترفا به فى العلاقات بين الدول . وهم يطالبون بحقهم فى تحرير أرضهم ودفع الاعتداء عليهم أما التفكير فى اتخاذ اجراءات انتقامية فسلاح لا فعالية له ولا قدرة عليه .

وأغلب الظن ان من يلوحون به يعرفون هذا كله وهو من قبيل الحرب النفسية والتخويف دون أن يكون له مدلول ممكن فى الواقع .

وربما من التكرار ان نعرض لتوالى زيادة أسعار البترول العربى والذى يعرفه الملايين على مر السنوات التى أعقبت معركة أكتوبر عام ١٩٧٣ .

فقد قفزت أسعاره الى ٤٠ دولار للبرميل الواحد وقد صدق شاه ايران في تنبؤاته عندما أشار أثناء معركة أكتوبر ان سعر البترول سيزيد الى عشرة أمثال السعر الحالى آنذاك .

وحقق العرب من وراء استرداد حقوقهم على ثروتهم البترولية بلايين ومليارات الدولارات . حتى أصبحوا كماتردد فى ذلك الحين «القوة السادسة» فى العالم ..

واستمر ذلك حتى عام ١٩٨٣ عندما بدأت أسعار البترول تنخفض تدريجيا الى ان وصلت فى بدايات عام ١٩٩٠ الى مايقرب من عشرين دولار للبرميل . أى انخفضت بنسبة ٥٠٪ خلال عشرة سنوات وان كان قبل ذلك قد زادت أسعاره وتضاعفت عشرة مرات خلال عشرة سنوات أيضا .

وبذلك كان الأثر الفورى والسريع والمباشر لنصر ٦ أكتوبر هو انطلاق معركة البترول . وحققوا العرب فيها أول وحدة عربية مؤثرة وفعالة أو مهيبة منذ قرون خلت . وتمكنوا فى جرأة وشجاعة وصرامة وحزم من استرداد حقوقهم فى أيام بل حرروا أرادتهم خلال ساعات وأملوا على المستعمر المستغل شروطهم وحقوقهم .

فقد حققوا نصرهم البترولى عبر فوهة النصر العسكرى .

وحققوا استرداد حقوقهم فور استرداد جزء من سيناء .

وحققوا ثروات مضاعفة بتضحيات من دماء شهدائنا .

وحققوا بلايين الدولارات من مواسير أنابيب البترول .

وكنا فى ذات الوقت نحاول الخروج من مواسير الصرف الصحى المتهالكة والتى فضلنا عنها مواسير المدافع والسلاح .. من أجل نصر أكتوبر.. ومن أجل كرامتنا وشرفنا ومتعة النصر حتى لوكنا فقراء ..

وأما كيف رفع الحظر البترولى العربى .. فنترك ذلك لأحد الذين عاشوا وكلفوا بمهمة في هذا الصدد . وليروى خلفية أسباب ودوافع رفع هذا الحظر . وذلك بحكم منصبه وموقعه وهو اسماعيل فهمى نائب رئيس الوزراء للشئون الخارجية حيث يروى ذلك قائلا :

بدأت القاهرة فى تلقى اشارات من سوريا مباشرة وبصورة غير مباشرة فى يناير ١٩٧٤ أو أوائل فبراير ومن دول عربية أخرى فحواها بأن الوقت قد حان لأن تحاول مصر جادة تحقيق اتفاق فك اشتباك مماثل – كما فعلت مصر – على الجبهة السورية .

ويستدرك فى ذلك اسماعيل فهمى بقوله : وكنا مستعدين غير انه كانت هناك عقبتان كبيرتان فى طريق مثل هذا الاتفاق وهما : اصرار واشنطن على ان ترفع الدول العربية تماما الحظر الذى كان مفروضا على البترول قبل ان تتدخل الولايات المتحدة مرة أخرى .

وثانيا : مشكلة أسرى الحرب .

وكان من المتعين ان يتم ازالة هاتين العقبتين قبل ان تتمكن مصر من القيام بخطوات للتأثير على واشنطن للتحرك مرة أخرى ولتمارس ضغطا

على اسرائيل للتفاوض بشأن فك اشتباك على الجبهة السورية .

وقد أدرك الرئيس حافظ الأسد نفسه هذا فى النهاية . وأبدى بصورة غير علنية علامات تدل على انه لن يعارض رفع الحظر البترولى .

وبذلك أدت مبادرة الأسد الى عقد مؤتمر قمة عربى صغير فى الجزائر فى ١٣ فبراير عام ١٩٧٤ . وحضره الرئيس الجزائرى هوارى بومدين والملك فيصل عاهل السعودية والرئيس السورى حافظ الأسد والرئيس انور السادات .

ويصف اسماعيل فهمى هذا المؤتمر بقوله : وكانت الاجتماعات الرسمية يغلب عليها طابع المجاملات الرسمية التقليدية . بينما جرت المناقشات الحقيقية والتى تم التوصل خلالها الى اتفاق فى اجتماعات جانبية مغلقة . وكانت بعض هذه الاجتماعات الغير رسمية ذات طبيعة ودية كالاجتماع الذى عقد بين الرئيس السادات وحافظ الأسد.

وبعد العديد من هذ الاجتماعات الغير رسمية استدعى رؤساء الدول الأربع وزير الدولة السعودى للشئون الخارجية عمر السقاف كما استدعونى وبادرنا الرئيس السادات بقوله : لقد اتفقنا على ان يسافر كل من السقاف وفهمى من الجزائر الى واشنطن لمقابلة الرئيس الامريكى نيكسون . وليطلبا منه ان يصدر تعليماته الى كسينجر بالعودة الى المنطقة لتحقيق فك الاشتباك على الجبهة السورية . وأكثر من هذا فانكما مخولان بأن تبلغا الرئيس نيكسون بأن رؤساء الدول وافقوا على ان يتم رسميا رفع الحظر على البترول خلال أسبوعين . كما ان الرئيس حافظ الأسد وافق على تقديم قائمة بأسماء أسرى الحرب الاسرائيليين الموجودين فى سوريا الى واشنطن .

ويؤكد اسماعيل فهمى بقوله :كان هذا ما حدث بالفعل فى الجزائر – وعلى العكس من تقارير أخرى فقد تم التوصل الى القرار الرسمى برفع

الحظر نهائيا عن البترول فى مدينة الجزائر خلال مؤتمر القمة المصغر هذا .

ثم يستطرد نائب رئيس الوزراء للشئون الخارجية قائلا :

ويمكن تلخيص أسباب التوصل الى هذا القرار على النحو التالى .. فان الامريكيين كانوا قد مارسوا ضغطا على الملك فيصل غير انه لم يكن بمقدور الملك السعودى الاستجابة للضغط الامريكى بدون مبرر . وكان هذا الحل المقترح هو الربط بين رفع الحظر عن البترول وبين تبادل الأسرى بين اسرائيل وسوريا بالاضافة الى فك الاشتباك على الجبهة السورية وكان هذا هو الهدف من مؤتمر القمة المصغر بالجزائر .

ثم يستطرد اسماعيل فهمى بقوله : وسافرنا ووصلنا يوم ١٦ فبراير الى واشنطن واستقبلنا الرئيس نيكسون فى البيت الأبيض فى ١٩ فبراير .

وقد حضراجتماعنا به هنرى كسينجر . ونقلنا الى الرئيس نيكسون الرسالة الرسمية التى حملنا اياها رؤساء الدول الأربع فى الجزائر :

أولا قرروا رفع حظر البترول خلال أسبوعين . وثانيا وهم يتوقعون من الرئيس نيكسون فى مقابل هذا ان يطلب من وزير خارجية اجراء اتصالات مع كل من سوريا واسرائيل بهدف التوصل الى اتفاق بشأن فك الاشتباك بين قوات الطرفين فى الجولان .. وثالثا لقد وافق الرئيس حافظ الأسد - حتى يساعد الامريكيين فيما يبذلونه من جهد - على ان يقدم اليهم قائمة أسرى الحرب الاسرائيليين كدليل على نواياه الطيبة والمخلصة .

وعلى الفور سر الرئيس نيكسون كثيرا لهذا وأصدرتعليماته الى كسينجر - حاضر الاجتماع - بأن يتصل بكل الأطراف وان يبدأ العمل من أجل تحقيق هذ الغاية .

إلا أن كسينجر قد عقب على ذلك فقال : ان الولايات المتحدة كقوة

عظمى لا يمكنها ان تعمل تحت تهديد أو ضغط ما اسماه بالابتزاز . فيجب ألا يكون رفع الحظر مشروطا ببدء المفاوضات .

وعندئذ شعر اسماعيل فهمى بغضب فوجه حديثه الى نيكسون قائلا :

لا أعتقد انه من المستحسن ان تفسر هذا القرار الذى اتخذه الرؤساء العرب الأربعة بأنه تهديد أو ابتزاز بل على العكس من هذا . فأنا اعتقد ان القرار برفع حظر البترول يظهر مرونتهم وهم كانوا كرماء جدا عندما قدموا هذا العرض .. وذكرته بأن حظر البترول يمكن ان يسفر عن عواقب وخيمة بالنسبة للولايات المتحدة وختمت هذا بقولى :

اننى أمل ان يكون هناك تقدير للخطوة التى اتخذها رؤساء الدول العرب .

وأسرع الرئيس نيكسون بالاعراب عن موافقته . وكان من الواضح انه يشعر بالامتنان والتقدير للخطوة التى اتخذها رؤساء الدول العربية .

ويستطرد نائب رئيس الوزراء بقوله : وبينما استأنف كسينجر جهوده فى الشرق الأوسط . كان من المقرر ان يجتمع وزراء البترول العرب فى طرابلس فى ليبيا لتحديد الاجراءات اللازمة لرفع الحظر البترولى . غير انه فجأة وفى يوم ١٠ مارس تراجع الرئيس الليبى معمر القذافى فى قراره السابق باستضافة اجتماع وزراء البترول العرب رغم أنهم كانوا قد وصلوا بالفعل الى طرابلس . وبعد هذا القرار الليبى غير المتوقع صدرت تعليمات الى أحمد عزالدين هلال وزير البترول المصرى بأن يبلغ زملاؤه بأن مصر يسرها ان تستضيف الاجتماع .

وهكذا طار وزراء البترول العرب الى القاهرة إلا أن الرئيس القذافى كان يخفى مفاجأة أخرى حيث أرسل برقية تقول : انه بعد ان أعاد النظر فى الموقف فانه يسعده ان ينعقد اجتماع وزراء البترول العرب فى طرابلس يوم

١٢ مارس . ووافق وزراء البترول على العودة الى طرابلس .

ولكن جرت اتصالات جانبية بين وزراء خارجية الدول المشتركة كشفت عن ان القذافى يعد لنا مفاجأة أخرى . وان كان قد وافق على استضافة الاجتماع إلا أنه لن يسمح باتخاذ قرار برفع الحظر عن البترول على أرض ليبيا . وبالاضافة الى هذا فان وزير البترول الليبى قد هدد بأن بلاده تندد بأى دولة تشترك فى الاجتماع وتبدى استعدادها بالسماح بتدفق البترول مرة أخرى الى الولايات المتحدة وهولندا .

وفى هذه المرحلة قال وزير البترول الكويتى عبدالرحمن العتيقى : بأن لديه معلومات موثوقا بها تفيد بأن ليبيا قامت بالفعل بانتهاك قرار الحظر حيث وقعت اتفاقا مع الولايات المتحدة لتزودها بنحو ٠٠٠ر٦٠ برميل يوميا من النفط الليبى من خلال البرازيل .

وكان من الواضح ان المؤتمر لن يتوصل الى أى قرار بناء بل انه سوف يصبح مجرد ساحة لتبادل الاتهامات البلاغية الزائفة .

واتصل بى وزير النفط المصرى ليبلغنى بشكوكه وتم فى ذلك الوقت الاتفاق على تأجيل جلسات المؤتمر على ان يعقد مرة أخرى فى مدينة محايدة حيث كان هناك أمل فى ان يكون الجو المحيط أكثر ملاءمة لصياغة توصيات بناءة .

وفى النهاية عقد الاجتماع فى فيينا يوم ١٨ مارس وتم الاتفاق على النقاط التالية :

أولا : يتم رفع حظر البترول ضد الولايات المتحدة الامريكية دون شروط ويعاد النظر فى هذا القرار عندما ينعقد اجتماع الأوبك .

منظمة الدول العربية للبترول – فى أول يوليو ١٩٧٤ بالقاهرة .

ثانيا : تعامل كل من ايطاليا والمانيا الاتحادية كدولتين صديقتين وبالتالى يتم الوفاء باحتياجاتهما .

ثالثا : استمرار الحظر ضد هولندا .

وفى ٣١ مايو ١٩٧٤ وقعت فى جنيف اتفاق فصل القوات فى جبهة الجولان بين سوريا واسرائيل . وكانت صحيفة بولتيكا اليوغوسلافية قد علقت بقولها : «ان استراتيجية الرئيس انور السادات قد حققت ثمارها الأولى ..

وأضافت ان هذه الاستراتيجية تقوم على ثلاثة أسس وهى :الاعداد السريع لعمل عربى مشترك . واستخدام سلاح البترول . والعمل وفق أسلوب منهجى لعزلة اسرائيل .

واذا كانت هذه هى الثمار الأولى - كما أشارت الصحيفة اليوغوسلافية - والتى تمثلت فى نصر أكتوبر وتوحد العرب حول سلاح البترول وتحرير جزء من سيناء . فان الثمار الأخرى كانت عودة سيناء كاملة عقب مبادرته للسلام فى نوفمبر عام ١٩٧٧ .

وبعد ... فهل بعد ذلك العرض التاريخى الموجز لمعركة البترول التى فجرها العرب فى آوائل السبعينات . هل هناك من معركة أخرى مع المتغيرات العالمية الجارية الآن .. بأسلحة عربية .. متعددة وفعالة ؟ !

«وللمعركة بقية»

المراجـــع

أولا : تقارير وزارة الخارجية المصرية :

١- ادارة المعلومات . مذكرة عن المصالح الامريكية فى العالم العربى .
بتاريخ ١٣ يوليو ١٩٧٠ - سرى جدا .
مدير الادارة المستشار محمد عزالدين شرف .

٢- ادارة الشئون الاقتصادية . بتاريخ ٨ يوليو ١٩٧٢
مدير الادارة الوزير المفوض عبدالمنعم الشناوى

٣- ادارة أمريكا الشمالية ٢٣ نوفمبر ١٩٧٢
مذكرة للعرض على السفير الوكيل اسماعيل فهمى
مدير الادارة بالنيابة المستشار سعد خليل

٤- ادارة الشئون الاقتصادية بتاريخ ٩ أغسطس ١٩٧٢
مدير الادارة وزير مفوض عبدالمنعم الشناوى

٥- ادارة المعلومات نشرة سرية عن المصالح الامريكية والبترول العربى
بتاريخ أول يناير ١٩٧٣ - رقم القيد ٢٤٩/١/١٤٧
مدير الادارة وزير مفوض عبدالفتاح شبانه

ثانيا : تقارير هيئة المعلومات والتقديرات :

١- تطورات الموقف البترولى بتاريخ ٦ فبراير ١٩٧٢ سرى جدا .
رقم القيد ٢١٥ - رقم الملف ٢٤٩/٦/١٤٧

٢- أزمة الطاقة فى الولايات المتحدة وأثرها على سياستها تجاه الشرق الأوسط بتاريخ ١٥ مارس ١٩٧٣ .

رقم القيد ٧٣ - رقم الملف ٤/٥/١٤٧

ثالثا : مذكرات : محمد حسن التهامى

سيد مرعى

اسماعيل فهمى

محمود رياض

هنرى كسينجر

- كتاب فلسفة الثورة للرئيس جمال عبدالناصر .
- خطب وتصريحات الرئيس محمد انور السادات .
- جريدتى الأخبار والأهرام المصريتين .
- صحف ووكالات الأنباء العالمية الغربية .

رقم الإيداع
١٩٩٠ / ٧٧٩٦